جامعة اليرموك
كلية الاداب
قسم التاريخ

عبد الرحمن عارف حياته ودوره السياسي في العراق للفترة (١٩١٦-٢٠٠٧)

دراسة تاريخية

Abdul-Rahman Arif Life and his Political Role In Iraq between (1916 - 2007)Historical Study

إعداد

زينب عبد الحسن محمود الزهيري

إشراف الأستاذ الدكتور

أحمد محمد الجوارنه

الفصل الاول

٢٤تشرين الأول ٢٠١٠ ١٨ ذي الحجة ١٤٣١

جامعة اليرموك

كلية الاداب

قسم التاريخ

عبد الرحمن عارف حياته ودوره السياسي في العراق

للفترة (١٩١٦ – ٢٠٠٧)

دراســـة تاريخيـــة

إعداد الطالبة

زينب عبد الحسن محمود الزهيري

بكالوريوس تاريخ/ الجامعة المستنصرية/ العراق- بغداد/١٩٩٧م

ماجيستير تاريخ حديث ومعاصر/ الجامعة المستنصرية/ العراق- بغداد/٢٠٠٢م

قدمت هذة الاطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه فـــي التـــاريخ الحديث والمعاصر في كلية الآداب/ جامعة اليرموك/ للعام الدراسي ٢٠١٠م

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور أحمد محمد الجوارنه .... مشرفا ورئيسا

الأستاذ الدكتـــور نظام محمود بركات .... عضواً

الأستاذة الدكتورة هند غسان ابو الشعر .... عضوا

الدكتور نوفان رجا الحمود .... عضوا

الدكتور وليد صبحي العريض .... عضوا

الأهداء

الى ...

التي زرعتني في الحياة بذرة
وسقتني من دمها قطرة بعد قطرة..
الى من كانت روحها قبسا..وحنانها عونا..

والدتي شكرا لكِ

الى...
الذي كان ظلا شفيفا يخيم علي
حين يجف الرمق
والدي شكرا لك

الى...
ظلال الشجر العالي..والى من أحيا لإجلهم..
لكم جميعا مودتي

أخوتي وأخواتي شكرا لكم

الى...
الأمل الذي أنشده

إليهم جميعا
أهدي ثمرة جهدي..

زينب

شكر وعرفان

الحمد لله حمد الشاكرين،على جلال فضله،وعظيم نعمه،الحمدلله الذي كفاني مؤونة هذه الرسالة ويسر لي ما أعانني على أتمامها،انه على كل شي قدير.والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الأطهار ومن تبعه وأهتدى بهديه الى يوم الدين...وبعد من الوفاء أن يذكر الفضل لأصحابه،ولا يسعني الا ان اتقدم بشكري الخالص والعميق الى الأستاذ الدكتور احمد الجوارنه ، ،لما أولاني به من رعاية وعطف ،بلغك الله من المكانة ما تطمح اليه نفسك الكريمة السامية وجعل السعد قرينك،والأقبال في ركابك .

كما اتوجه بالشكر الخاص الى الأستاذ الدكتور رشيد الزيدي ،الذي مهد لي الطريق في أختيار الموضوع، والى الأستاذ الدكتور عبد المجيد العاني ،لجهوده المتميزة في مراجعة فصول الأطروحة،وما زودني به من توجيهات أفادتني كثيرا.

والشكر موصول الى عائلة الرئيس الأسبق عبد الرحمن محمد عارف ممثلة بكل من زوجته السيدة(فائقة عبد المجيد)ونجله(قيس عبد الرحمن عارف) والتي لم تتوانى عن تقديم كل مساعدة تهم بحثي وتطوره.

وأتقدم بفائق شكري وتقديري لجميع اساتذتي في السنة التحضيرية،وأخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور عبد العزيز عوض ،الذي كان لي أبا وأستاذا ،والأستاذ الدكتورالجليل المرحوم محمد عيسى صالحية ،والأستاذ الدكتور محمد البطاينة .

وأوجه شكري الخالص لكل من ،السيدة أنعام القدسي، ، والأخت وجدان العاني ،والأستاذ الدكتور مؤيد ابراهيم الونداوي ،والأستاذ الدكتور خليل الزركاني ،والدكتور سعد العلواني وعائلته ، والأخ عماد الخلوف ،والاستاذ جعفر القضاة مدير مكتبة جامعة آل البيت ،وموظفي مكتبة جامعة اليرموك،والمكتبة المركزية لجامعة بغداد ،ودار الكتب والوثائق العراقية ،والمكتبة المركزية للجامعة المستنصرية ،وجميع زملائي في السنة التحضيرية.

وأخيرا فان الكلمات تعجز عن شكر ينبوعي الحب والحنان الذين لا ينبضان والدي ووالدتي،اللذين ما انفكا يرفعان أكفهما بالدعاء الى الله مبتهلين منه عز وجل ان يذلل بقدرته جميع الصعاب ،فأسال لهم طول العمر ،معاهدة أياهما أن ابقى أبنة بارة وفية ،والله الموفق

الباحثة

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة

قائمة المختصرات

العنوان	الرمز
دار الكتب والوثائق العراقية	د.ك.و
وزارة الداخلية العراقية	و.د.ع
وزارة الثقافة والأرشاد العراقية	و.ث.ر
دائرة العلاقات الخارجية لوزراة الخارجية الإميركية	**F.R.U.S**
وزارة الخارجية البريطانية	**F.O**

الملخص

عبد الرحمن عارف حياته ودوره السياسي في العراق للفترة(١٩١٦-٢٠٠٧)

دراسة تاريخية

إعداد:زينب الزهيري

إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد محمد الجوارنه

تناولت هذه الدراسة حياة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق للفترة(١٩١٦-٢٠٠٧)،وتضمنت هذه الدراسة مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

أهتم الفصل الأول منها بسيرة الرئيس عبد الرحمن عارف الشخصية من خلال ثلاثة مباحث،تم في الأول منه التعريف بالبيئة التي نشأ وتعلم فيها،وبدايات تكون شخصيته ومن ثم بلورتها في أتجاه محافظ ومعتدل ،وتحدث المبحث الثاني عن بدايات تكوينه العسكري والتحاقه بالكلية العسكرية وتخرجه منها وأبرز المناصب العسكرية التي تقلدها والآنواط والأوسمة العسكرية التي حصل عليها،في حين تناول المبحث الثالث كيفية دخوله المعترك السياسي بعد حادثة وفاة شقيقه الرئيس عبد السلام عارف.

وبحث الفصل الثاني السياسة الداخلية في عهده وذلك للمدة(١٨نيسان١٩٦٦-١٠ايار١٩٦٧) وذلك من خلال مبحثين ،أهتم الأول منها بالحديث عن وزارة عبد الرحمن البزاز وأهم تطوراتها السياسية ،أما المبحث الثاني فقد أوضح ظروف تشكيل وزارة العميد الركن ناجي طالب وما شهدته من تطورات سياسية.

وناقش الفصل الثالث جانبا آخر من جوانب الحياة السياسية الداخلية في عهد الرئيس عبد االرحمن عارف من خلال ثلاثة مباحث ،تحدث الأول عن وزارة الرئيس عبد الرحمن عارف وأهم التحديات التي واجهتها والتي تمثلت في العدوان الصهيوني على الأمة العربية في ٥حزيران ١٩٦٧،والأسباب التي دفعته الى تقديم أستقالته وتشكيل وزارة جديدة برئاسة الفريق طاهر يحيى ،وهو ما تحدث عنه المبحث الثاني ،في حين بحث المبحث الثالث انقلاب ١٧ تموز١٩٦٨والذي أطاح بالرئيس عبد الرحمن عارف وحكومته.

وأهتم الفصل الرابع بعلاقات العراق مع الدول العربية والغير عربية المجاورة للعراق في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف من خلال مبحثين ،تضمن الأول علاقات العراق مع كل من الأردن وسورية،في حين أشار المبحث الثاني الى علاقات العراق مع كل من إيران وتركيا .

ونـاقش الفصـل الخـامس علاقـات العـراق العربيـة الأخـرى والدوليـة مـن خـلال اربعـة مباحـث ،تحـــدث الأول منهـــا عـــن العلاقـــات العراقيـــة المصـــرية،والثاني عـــن العلاقـــات العراقيـــة الأميركية،والثالث عن العلاقات العراقية السوفيتية،والرابع عن العلاقات العراقية الفرنسية.

لقد تميز الرئيس عبد الرحمن عارف بانه رجل طيب ومسالم ،لايشك احد بوطنيته وأخلاصه ،الا انه شديد التاثر بالمحيطين به ويثق بهم ،وفي احيانا كثيرة كان يتبنى أراءهم ،وانه كان يثق ثقة مطلقة بكل من عبد الرزاق النايف وابراهيم الداوود وحماد شهاب وسعدون غيدان ،وإستغلال هذه الثقة من قبلهم في التخطيط واعداد انقلاب ضده .

المقدمة

تعاقب على حكم العراق العديد من القادة والرؤوساء واتسم كل عهد من عهوده بسمات ميزته عن العهد الذي سبقه والعهد الذي تلاه،ويشكل عهد الرئيس عبد الرحمن عارف(١٩٦٦-١٩٦٨) واحدا من اهم تلك العهود رغم قصر مدته الزمنية، ورغبة مني في تسليط الضوء على حياة هذا الرئيس ودوره السياسي في العراق وانصافه ولو بقدر معين جاء اختياري لهذا الموضوع ، وايضا لعدم توفر دراسة اكاديمية علمية تناولت حياته ودوره السياسي ،وقد لمست من خلال دراستي هذه،انه قد تميز بشخصية متوازنة حرصت على الإحتفاظ بعلاقات جيدة مع كافة الجهات والأحزاب السياسية داخليا وتصب في خدمة العراق ووحدته خارجيا،ومما ميز عهده أيضا هو احتدام الصراع بين العسكريين والمدنيين من جهة ؛وبين العسكريين انفسهم من جهة ثانية ونهاية ذلك الصراع بقيام انقلاب في ١٧تموز ١٩٦٨ أطاح به. وعليه فقد حاولت هذه الأطروحة قراءة تلك الوقائع والأحداث برؤية جديدة ،ونظرة واقعية بعيدة عن التعصب الفكري والآيديولوجي وبأسلوب علمي موضوعي للأقتراب الى حد ما من الحقيقة التاريخية.

اقتضت طبيعة الموضوع تقسيمه الى خمسة فصول ومقدمة وخاتمة ،أعتمد البحث فيها على المنهج التاريخي في دراسة الوثائق والمصادر وتحليلها للإفادة منها ، تناول الفصل الأول منها سيرة الرئيس عبد الرحمن عارف الشخصية من خلال ثلاثة مباحث،تم في الأول منه التعريف بالبيئة التي نشأوتعلم فيها،وبدايات تكون شخصيته ومن ثم بلورتها في اتجاه محافظ ومعتدل ،وتحدثنا في المبحث الثاني منه عن بدايات تكونه العسكري من خلال إلتحاقه بالكلية العسكرية وتخرجه منها ،وإنضمامه بعد ذلك الى تنظيم الضباط الأحرار ،وأبرز المناصب العسكرية التي تقلدها والأنواط والأوسمة العسكرية التي حصل عليها،في حين تناول المبحث الثالث كيفية دخوله المعترك السياسي بعد حادثة وفاة شقيقه الرئيس عبد السلام عارف ،من خلال ترشيحه لمنصب رئاسة الجمهورية ،والظروف التي أحاطت بعملية الترشيح،كما تحدث هذا المبحث وبشكل مختصر عن نهايته السياسية كرئيس بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح به .

وبحث الفصل الثاني السياسة الداخلية في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف وذلك للمدة(١٨نيسان١٩٦٦وحتى ١٠ايار ١٩٦٧) من خلال مبحثين ،اهتم الأول منها بالحديث عن تكليف رئيس الوزاراء عبد الرحمن البزاز بتشكيل وزارته للمرة الثانية،واهم التطورات السياسية التي رافقت ذلك،كصدور بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦والذي عد في حينه حلا جذريا وشاملا للقضية الكردية،وموقف القوى السياسية والشخصيات الوطنية من البيان ،وزيارة الرئيس عبد الرحمن عارف للمنطقة الشمالية ولقائه بالملا مصطفى البارزاني ،والمؤتمر الذي عقده الحزب الديموقراطي الكردستاني بعد صدور بيان ٢٩حزيران ١٩٦٦،كما بحث أيضا المحاولة الإنقلابية الفاشلة التي قادها العميد الركن عارف عبد الرزاق ضد الرئيس عبد الرحمن عارف وحكومته ،وإستقالة رئيس الوزراء عبد االرحمن البزاز نتيجة لإتساع شقة الخلاف بين المدنيين والعسكريين،أما المبحث الثاني فقد اوضح ظروف تشكيل وزارة العميد الركن ناجي طالب للمدة (٩أب ١٩٦٦ وحتى ١٠آيار ١٩٦٧) ،وموقفها من القوى القومية والتقدمية،والاجتماع الذي عقدته القيادة السياسية الموحدة في بغداد ،وابرز تطورات الحياة الدستورية من خلال تشريع مجلس انتخابات الأمة وموقف القوى والشخصيات السياسية والوطنية منه.

وبحث الفصل الثالث في جانب اخر من جوانب السياسة الداخلية في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف للمدة(١٠أيار١٩٦٧وحتى١٠تموز ١٩٦٧) من خلال ثلاثة مباحث ،تحدث الأول عن وزارة الرئيس عبد الرحمن عارف الذي تولى منصب رئاسة الوزراء فضلا عن منصب رئاسة الجمهورية إثر فشل الجهود التي بذلت لتقريب وجهات النظر بين العسكريين والمدنيين ،ولعل أبرز تحد واجهته هذه الوزارة تمثل في العدوان الصهيوني على الأمة العربية في ٥حزيران ١٩٦٧،والوقفة التي وقفها العراق حكومة وشعبا في دعم أشقائه العرب ،كما تمت الإشارة في المبحث الثاني منه الى الأسباب التي دفعت عبد الرحمن عارف الى تقديم إستقالة حكومته (وزارته) وتشكيل وزارة جديدة برئاسة الفريق طاهر يحيى للمدة(١٠تموز١٩٦٧-١٧تموز١٩٦٨)والتي تزايدت فيها حدة المطالبة بإصلاح نظام الحكم وبروز النشاط السياسي المعارض للحكومة.في حين استعرض المبحث الثالث انقلاب ١٧تموز ١٩٦٨ واسبابه ونتائجه.

وأهتم الفصل الرابع بمناقشة علاقات العراق الخارجية مع الدول العربية والغير عربية المجاورة من خلال مبحثين ،أوضح الأول منها علاقات العراق مع دول الجوار العربي وخاصة الأردن والموقف الأخوي الذي جسده العراق حكومة وشعبا تجاهها ،وهي تواجه العدوان الصهيوني في حرب حزيران ١٩٦٧،والزيارة التي قام بها الرئيس عبد الرحمن عارف الى الأردن إثر إنتهاء الحرب لمحو آثار العدوان ،وبالمقابل زيارة جلالة الملك المغفورله الحسين بن طلال الى العراق ضمن جولته لعدد من الدول أثر انتهاء الحرب ،والترحيب الحكومي والشعبي بتلك الزيارة التي أكدت عمق الروابط التاريخية بين البلدين الشقيقين والرغبة في توطيدها نحو الأفضل.

كما وتناول العلاقات العراقية السورية من خلال الموقف من حرب حزيران ١٩٦٧،وازمة شركة النفط التي نشبت بين البلدين وكيف توصلت الحكومتان الى حلها وبالطرق السلمية ،في حين اهتم المبحث الثاني منها بعلاقات العراق مع الدول غير العربية المجاورة ، من خلال دراسة العلاقات العراقية- الأيرانية ،والعلاقات العراقية- التركية ،وكيف تعامل العراق مع تركيا بعد موقفها المتميز في حرب حزيران ١٩٦٧.

وبحث الفصل الخامس منها علاقات العراق مع بعض الدول العربية الأخرى ،فضلا عن العلاقات مع بعض الدول الأجنبية من خلال أربعة مباحث مباحث ،تناول الأول موضوع العلاقات العراقية- المصرية التي توترت أثر المحاولة الأنقلابية الفاشلة التي قام بها العميد عارف عبد الرزاق في ٣٠ حزيران ١٩٦٦،وهروب قادة الإنقلاب الى القاهرة ،واتهام الأخيرة بالتواطؤ معهم والموقف من حرب حزيران ١٩٦٧.وجرى البحث في المبحث الثاني بموضوع العلاقات العراقية الأميركية ،والتي شهدت توترا كبيرا إثر القرار الذي أتخذه العراق بقطع علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأميركية اثناء حرب حزيران ١٩٦٧،وبالمقابل الموقف السلبي الذي اتخذته الأخيرة في ما يتعلق بالجانب التسليحي تجاه العراق.

اما المبحث الثالث فقد تناول تطور العلاقات العراقية– السوفيتية ،التي اثارت حفيظة الولايات المتحدة الأميركية التي كانت مشغولة في تلك الفترة بمواجهة ما يعرف بالمد الشيوعي الذي بدأ يشهد إنتشارا ملحوظا في كثير من البلدان العربية.

وتابع المبحث الرابع أهمية العلاقات العراقية– الفرنسية ،وخاصة في جانبها الأقتصادي ،فضلا عن الجانب السياسي وما أثاره خطاب الرئيس عبد الرحمن عارف ،خلال زيارته لفرنسا في مبنى بلدية باريس ،الذي هاجم فيه الصهيونية .

أعتمد البحث على مصادر ومراجع متنوعة تأتي الوثائق غير المنشورة والمنشورة في مقدمتها ،وشكلت الأولى منها الوثائق المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية ببغداد والتي تضمنت وثائق وزارة الثقافة والأرشاد المتعلقة بمراسيم الأستيزار وكتب التكليف الرسمية ،والبعض من مناهج الوزارات ،ومقررات مجلس الوزراء العراقي في العهد الجمهوري ،وقسم من وثائق وزارة النفط العراقية،وشكلت الوثائق البريطانية والأميركية مادة أصيلة لا غنى لأي باحث عنها في هذا المجال ،وأهم ما تضمنته الوثائق البريطانية في هذا الموضوع حادثة الطائرة التي لقي على أثرها الرئيس الأسبق عبد السلام عارف شقيق الرئيس عبد الرحمن عارف حتفه موضوع بحثنا ،وملابسات الحادث والظروف التي أحاطت بعملية ترشيح عبد الرحمن عارف لمنصب رئاسة الجمهورية ،وكيف تمت عملية الترشيح .

في حين قدمت الوثائق الأميركية وجهة نظر حكومتها من تولي عبد الرحمن عارف لمنصب رئاسة الجمهورية في العراق وطبيعة العلاقة بين البلدين ،التي شابها الكثير من التوتر نتيجة للتقارب العراقي الروسي، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأميركية مشغولة بمحاربة النفوذ الشيوعي في العالم وانتشاره في عدد من البلدان العربية ،كما تابعت هذه الوثائق الموقف من الأمتيازات النفطية التي حصلت عليها فرنسا في العراق ،بعد ان سعت أميركا جاهدة للحصول عليها الإ انها فشلت في ذلك ،والسلبية التي انتهجتها الأخيرة في ما يتعلق بموضوع تجهيز العراق بالأسلحة ،كذلك بينت لنا تلك الوثائق وجهة نظر الولايات المتحدة الأميركية من

انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ في العراق الذي اطاح بالرئيس (عبد الرحمن عارف) وتحليلها لهذ الأنقلاب وقادته وابعاده على المستويين العربي والدولي .

اعتمد البحث أيضا على العديد من الرسائل والأطروحات العلمية الجامعية نذكر منها ؛رسالة الباحث ،علي ناصر علوان الوائلي والموسومة (عبد السلام عارف ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٦٦) والتي تمكنا من خلال قراءتها ودراستها ملاحظة الفروق بين الأخوين خلال مدة حكمهم للعراق ، فعبد السلام عارف كان سياسيا يتصف بالجرأة وفي احيان كثيرة جلبت جرأته تلك مشاكل كثيرة للعراق،مما حدا بالبعض ان يطلق عليه صفة المتهور ،في حين تميزت شخصية الرئيس عبد الرحمن عارف بالطيبة وليس الضعف كما قيل عنه، وانه كان عسكريا ناجحا اكثر من كونه سياسيا والنموذجين في كلا الأحوال لا يصلحان لحكم بلد مثل العراق متعدد بأطيافه والوانه،كما ان حجم التحديات التي كانت تمر بها البلدان العربية في تلك الفترة كانت معقدة وصعبة والعراق لايمكن ان بمعزل عنها.وكذلك أطروحة الباحث،محمد كريم المشهداني ،والموسومة(عبد الرحمن البزاز ودوره السياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨) والتي قدمت لنا صورة واضحة لشخصية متميزة اتسمت بالحنكة والذكاء والتي لم تتح لها الأقدار ان تكون واحدة من قادة العراق الكفوئين،وأطروحة الباحثة ،علياء محمد حسين الزبيدي ،والموسومة (التطورات السياسية في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨) والتي استفدت منها كثيرا لأنها قدمت عرضا وافيا لأهم التطورات السياسية ابان تلك الحقبة وبمنهج علمي رصين ،واطروحة الباحث علي حمزة الحسناوي،الموسومة (النظام السياسي في العراق١٩٥٨-١٩٦٨) ،واطروحة الباحث ،علي محمد كريم المشهداني ،الموسومة (الأتجاهات الفكرية والسياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨) واللتان قدمتا لنا شرحا وافيا ومفصلا عن طبيعة النظام السياسي آنذاك في العراق واهم الأتجاهات والأفكار والميول التي كانت سائدة خلال ذلك العهد واثرها على النظم السياسية القائمة آنذاك والتي كان نظام الرئيس عبد الرحمن عارف من بينها .وعليه فقد جاءت دراستي مكملة لكل مما تقدم، ولكي تكتمل الصورة في ذهن الباحثين والقراء،وهي الدراسة

الأولى التي قدمت حول تلك الشخصية ،اذ لم يكتب ولم ينشر عنها اي دراسة،وارجو ان اكون قد وفقت في جهدي المتواضع هذا.

ولابد من الأشارة الى أن طبيعة الأحداث قد جعلت للصحافة بشتى انواعها وأتجاهاتها مكانة متميزة في الأطروحة ،وهي كماهو معروف تعد أداة للتعبير عن الرأي العام والأداء الحكومي ،وقد تنوعت هذه الصحف والمجلات ما بين العراقية ،والعربية ،ومنها على سبيل المثال لا الحصر (الجمهورية ،الثورة العربية،التأخي،المنار،البلد)،فضلا عن الصحف والمجلات العربية ومنها ،جريدة الدستور الأردنية ،والحياة البيروتية ،والأهرام المصرية ،ومجلة الصياد اللبنانية التي افردت عددا خاصا حول زيارة الرئيس الأسبق عبد الرحمن عارف لفرنسا عام ١٩٦٨.

ونظرا لأن المقابلات الشخصية هي خطوة مهمة يعتمدها المختصون عند الكتابة في التاريخ المعاصر ،لكونها احدى خطوات البحث العلمي ،فقد جرت مقابلة عدد من الشخصيات العسكرية والأجتماعية في بغداد وعمان ،وأخص بالذكر منهم كلا من عائلة الرئيس عبد الرحمن عارف ممثلة بالسيدة(فائقة عبد المجيد) زوجة الرئيس ،ونجله العميد البحري المتقاعد (قيس عبد الرحمن عارف) التي لقيت منها تعاون منقطع النظير في تقديم المعلومات التاريخية والشخصية خدمة للتاريخ والبحث العلمي ،وايضا السيد(يعسوب رفيق شوكت)الذي كان يشغل منصب رئيس التشريفات في عهده ،والدكتور (حازم مشتاق) رئيس تحرير صحيفة (الثورة العربية) ،والصحفي السيد(شامل عبد القادر)،والسيد (إياد بابان)، وقد جرى اختيار تلك الشخصيات لكونها من الشخصيات القريبة جدا من اللأحداث في تلك المدة ، لابل ان البعض منها كان يشغل مراكز مرموقة في الدولة ،وقد زودتني تلك الشخصيات بمعلومات قيمة وغاية في الأهمية كشفت خفايا تلك الحقبة من الزمن .

وشكلت كتب المذكرات مادة مهمة جدا من حيث انها زاخرة بالتجارب الشخصية ،الا اني توخيت فيها الحذر الشديد والتأني،لأنها أحيانا تخضع للاهواء والميول الشخصية ،إذ ساعدت تلك المذكرات في التعرف على تفاصيل مهمة لبعض الأحداث السياسية من وجهة نظر معاصريها

وتوظيف تلك المعلومات في ما بعد لخدمة البحث وفق رؤية علمية ومنهجية ،ومن هذه المذكرات كتاب (العراق في سنوات الستينيات)لمؤلفه صبحي عبد الحميد والذي كان متشددا وقاسيا في حكمه على الأحداث ،ومذكرات (فؤاد عارف) لمؤلفه فؤاد عارف والتي تميزت بالموضوعية الى حد ما ،كما انها عرضت وجهة النظر الكردية في عدد من القضايا، ومذكرات فرحان عبد الكريم (حصاد الثورة:تجربة السلطة في العراق)،والذي شغل عدة مناصب وزارية خلال العهد الجمهوري وحاول من خلال مذكراته اعطاء عدد من التفسيرات لجملة من القضايا وكان نزيها ، ومذكرات محمد فوزي (حرب الثلاث السنوات ١٩٦٧-١٩٧٠) والتي قدمت لنا شرحا وافيا عن كل ملابسات واحداث الحرب.

اعتمد البحث ايضا على عدد من المصادر والمراجع العراقية والعربية المهمة و يأتي في مقدمتها كتاب الدكتور جعفر عباس حميدي (تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري)بأجزائه العشرة والذي كان معينا لاينضب من خلال المعلومات التاريخية المهمة التي قدمها التي كانت خافية على الكثير ،ويعد هذا الكتاب من الكتب المهمة جدا والحديثة التي صدرت في العراق ،ولايقل عنه اهمية كتاب الدكتور مؤيد ابراهيم الونداوي (العراق في تقارير السفارة البريطانية في بغداد ١٩٥٩-١٩٧٣) وحاليا هو قيد الطبع،ويعد من الكتب الوثائقية المهمة جدا، والذي أفاد الأطروحة في جوانب معينة ،وايضا مؤلفات ،مجيد خدوري (العراق الجمهوري)و(العراق الأشتراكي)،وكذلك كتاب غسان شربل (العراق من حرب الى حرب)،وكتاب (انقلابات فاشلة في العراق)لمؤلفه ،جمال مصطفى مردان،وكتاب (تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨-١٩٩٥) في جزئه الثاني لمؤلفه سليمان موسى ،وكتاب (الجبهة الأردنية في حرب حزيران١٩٦٧) .

اما بالنسبة للبحوث والدراسات فقد كان لها دورا لا يقل اهمية عن بقية المراجع والمصادر السابقة ،من حيث اهمية المعلومات التي قدمتها .

واذا كان لنا ان نذكر الصعوبات التي اعترضت مسيرة البحث فهي كثيرة ومتنوعة ،يقف في المقدمة منها صعوبة جمع المادة التاريخية وخصوصا ان اغلب مصادر البحث كانت في

العراق ،ففضلا عن شحتها ،فقد تعرض ما بقي منها للتلف والفقدان والسرقة نتيجة لظروف حرب عام ٢٠٠٣ في العراق ،ولذلك كان الحصول عليها عملية شاقة جدا ،كما ان عملية التنقل داخل بغداد محفوفة بالمخاطر وبطيئة جدا ، ،ومع ذلك واصلت مسيرتي في البحث ،ومن الصعوبات الأخرى قصر المدة الزمنية والتي حددت لي في الكتابة وهي السنة والنصف ،جعلتني أضاعف الجهد في سبيل انجاز بحثي هذا وتحقيق الهدف المنشود منه .

أساتذتي الأفاضل :أتشرف بمناقشتكم لي هذا الجهد العلمي المتواضع ،الذي هو بين ايديكم سائلة المولى عزوجل ان ينال منكم الرضا والقبول ومن الله التوفيق....

الفصل الأول

حياته وسيرته

المبحث الأول: ولادته ونشأته وتعليمه

المبحث الثاني: تكوينه العسكري

المبحث الثالث: دخوله المجال السياسي

١- وفاة الرئيس عبد السلام عارف

٢- مدخل عن بنية النظام السياسي العراقي

٣- ترشيح عبد الرحمن عارف رئيسا للجمهورية والظروف التي أحاطت بعملية الترشيح.

٤- نهايته السياسية ووفاته.

المبحث الأول: ولادته ونشأته وتعليمه

هو عبد الرحمن محمد عارف ياسر خضر الجميلي ، وعشيرة جُميلة واحدة من العشائر العربية العراقية التي تسكن المنطقة الغربية من العراق وتتنقل في المنطقة المحصورة بين الفلوجة

وعانه التابعة الى محافظة الأنبار غربي العراق ، حيث كانت ولادة والده في هذه الناحية عام ١٨٨٩[١].

ولد عبدالرحمن عارف عام ١٩١٦ في محلة سوق حمادة ببغداد ، وهو الابن الثاني للحاج محمد عارف الذي كان يعمل بزازا ، ويمتلك محلا لبيع الأقمشة ، كان ملتقى للفلاحين القادمين من مختلف المناطق الى سوق حمادة للتسوق وشراء احتياجاتهم من الأقمشة وغيرها. وقد عرف عن والده انه كان متمسكا بالدين واصوله أذ بدأ دراسته للعلوم الدينية لدى مجموعة من شيوخ محافظتي الرمادي وبغداد، ومنهم على سبيل المثال الشيخ عباس حلمي القصاب، والشيخ نجم الدين الواعظ[٢] ، وعمل أيضا إماما متطوعا لأحد الجوامع [٣].

كان عبدالرحمن من مجموع ثمانية أخوة للشيخ محمد عارف والاخوة هم (أربع بنين وأربع بنات) أخوه الأكبر هو عبد السميع المولود أيضا في محلة سوق حمادة عام ١٩١٥ والذي سرعان ماالتحق بالخدمة العسكرية ضابطا في الجيش العراقي ثم أحيل على التقاعد عام ١٩٤١ [٤].و الأخ الثالث هو عبد السلام محمد عارف والذي أصبح رئيسا لجمهورية العراق للمدة (١٩٦٣-١٩٦٦) ولقي حتفه في حادث تحطم طائرته بتاريخ ١٣ نيسان عام١٩٦٦، والأخ الرابع هو المحامي صباح محمد عارف[٥].

أما والدته هي السيدة (ستة بنت جاسم الرجب) ، وقد اقترنت بالسيد محمد عارف أوائل الحرب العالمية الأولى أي في حدود عام ١٩١٤ [٦].

١- مقابلة شخصية مع العميد البحري المتقاعد قيس عبدالرحمن محمد عارف بتاريخ٢/١٠/٢٠١٠.

٢-فوزي ، أحمد ، **عبدالسلام محمد عارف: سيرته – محاكمته – مصرعه** ، الدار العربية ، بغداد ، ١٩٨٩، ص ١٥.

٣- قيس عبد الرحمن ، المقابلة نفسها.

٤- الوائلي، علي ناصر ، **عبد السلام محمد عارف ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام ١٩٦٦**، رسالة ماجستير،مقدمة الى المعهد العالي للدراسات الدولية والسياسة في العراق، بغداد،الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥، ص ٢٣.

٥- قيس عبد الرحمن عارف ،مقابلة في ٢٠٠٩/١٠/١٧.

٦- فوزي ، احمد ، **شخصيات وتواقيع** ،الدار العربية للموسوعات،بغداد،١٩٨٦، ص ١٥.

حرص والده الذي كان مدفوعا بتربيته الدينية على ان يودعه عند أحد الكتاتيب فتعلم على ايدي الملا داود علي العاني قراءة القرآن والحروف العربية، وتعلم أيضا بعض مبادىء الرياضيات ،بعدها التحق عبدالرحمن عارف بمدرسة "دار السلام" الابتدائية في بغداد ، وفي ذلك الوقت أجرت له ادارة المدرسة امتحان قبول وكان متفوقا فتم قبوله في الصف الثالث الابتدائي مباشرة [١].

ثم أكمل دراسته المتوسطة في "متوسطة الكرخ" في بغداد أيضا في ثلاث سنوات، بعدها التحق بالثانوية المركزية في بغداد واجتازها بتفوق أيضا ، وبعد تخرجه منها في ١٢ تشرين الأول ١٩٣٦ التحق بالكلية العسكرية التي كانت تسمى آنذاك بالمدرسة العسكرية وتخرج منها في ٤ تموز ١٩٣٧ وتم منحه رتبة ملازم ثان[٢].

تزوج من السيدة فائقة عبد المجيد فارس وهي خريجة "دار المعلمات الأولية" بتاريخ ٦ تموز ١٩٤٤، وأنجبت منه خمسة أولاد (٢ بنين ، ٣ بنات) وهم كل من قيس (ضابط بحري متقاعد)، ونبيل (مهندس ميكانيك) ،وابتهال ومنهل ونبال الذين لا يزالون جميعا على قيد الحياة[٣].وتذكر لنا زوجته أنه كان منسجما مع اولاده وحريصا على اكمال دراستهم وتعليمهم محبا لهم كثيرا مرنا جدا وهادئ الطباع[٤].ويؤكد ذلك السيد "حازم مشتاق" الذي كان رئيس تحرير جريدة (الثورة) في عهده عن شخصيته بأنه كان يمتاز بالهدوء وأقصى حدود الأدب، ولم يظهر عصبيته على أحد بدون سبب ولم يتعد على أحد بألفاظ نابية أو كلام جارح[٥].

٢- المصدر نفسه،ص١٥.

٣- حميدي،جعفر ،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري(١٩٥٨-١٩٦٨) ط١،ج٩،بغداد،٢٠٠٤، ص ١٤.

٤- مقابلة شخصية مع السيدة فائقة عبد المجيد فارس بتارخ ٢٠٠٩/١٠/١٧.

٥- المقابلة نفسها.

١- مقابلة شخصية مع السيد حازم مشتاق بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٨.

وجدير بالذكر أننا نلاحظ في عائلة السيد محمد عارف أنه يوجد اكثر من شخص قد انخرط في سلك الخدمة العسكرية مما يؤكد لنا رغبة أكثر العوائل العراقية آنذاك في انخراط أبنائها في هذا المجال نظرا لما تقدمه هذه الوظيفة للشخص والعائلة من دعم مادي واجتماعي[١].

المبحث الثاني:تكوينه العسكري

بدأ الرئيس عبد الرحمن عارف حياته العسكرية كآمر فصيل في فوج الحراسة في مقر وزارة الدفاع العراقية ، ونقل فيما بعد الى منصب آمر فصيل في الفوج الأول للواء ١٤ في الجيش العراقي، تمت ترقيته الى رتبة ملازم اول بتاريخ ١٩٤٠/٩/١٢ ،وشغل بعدها منصب ضابط رشاشات واستخبارات للواء١٤في لواء (محافظة حاليا) الناصرية ،احدى محافظات الجنوب في العراق ، في ١٩٤٢/٣/٢٨ نقل الى منصب مساعد في مدرسة ضباط الصف والأسلحة ، واستمر يتدرج في المناصب والرتب الى أن أصبح في ١٩٥٨/٧/٢٣ آمر للواء المدرع السادس ويقوم بواجبات مدير الصنف المدرع بالوكالة[٢] .

وفي ١٩٦٠/١/٦ تمت ترقيته الى رتبة زعيم (عميد حاليا)، وأصبح مدير الصنف المدرع حتى تمت احالته على التقاعد في ١٩٦٢/٨/٢٠[٣]،أثر أعفاء الزعيم عبد الكريم قاسم للعقيد الركن عبدالسلام عارف (شقيق عبدالرحمن عارف) من جميع مناصبه التي كان يتولاها عقب ثورة ١٩٥٨ وايداعه السجن بتهمة التآمر على النظام، لأن قاسم لم يكن يرتاح لوجود عبدالرحمن عارف في الجيش خوفا من مشاركته في اي محاولة انقلابية ضده [٤].

ويروي لنا السيد شامل عبد القادر وهو صحفي في جريدة المشرق العراقية ان مرافق عبد الكريم قاسم وهو الملازم أول حافظ علوان قد اخبره في تموز سنة ١٩٩٨ بأنه :" بعد أعفاء عبد السلام عارف من جميع مناصبه وايداعه السجن ، كان عبد الرحمن عارف شقيقه يؤدي دور

---

[٢]- فوزي ، احمد ، شخصيات وتواقيع ، المصدر السابق، ص ٧٧.

[٣]-وزارة الدفاع العراقية،**دفتر الخدمة العسكرية للرئيس عبد الرحمن عارف**،مطبعة الجيش، ١٩٦٢/٩/١٩. (محفوظات العائلة)

[4]- المصدر نفسه..

[١]- جريدة **الصباح** (العراقية)، العدد ١٥٤٢ ،بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٨.

حمامة السلام ويزورنا في مكتب مرافقي عبد الكريم قاسم ، ويحاول مقابلة الزعيم والضغط عليه لاخراج اخيه من السجن ، وفي إحدى الايام دخل الزعيم الى الغرفة فوجد عبد الرحمن جالساً فسلم عليه ، لكنه لم يتكلم معهُ بأي موضوع ، وبعد ذلك أرسل يطلبني ، وعندما دخلت عليه قال لي وباللهجة المحلية العراقية :" شيسوي هذا كاعد عندك عبد الرحمن؟" فقلت له :" سيدي هذه ليست المرة الأولى التي يحضر فيها عبد الرحمن ، فقد زارني عدة مرات يطلب مني التوسط لديك بخصوص اطلاق سراح اخيه من السجن ، واكتفى الزعيم بهز رأسه فقط ، ولم يعلق بشيئ حول الموضوع"[١].

تم قبول عبدالرحمن عارف عضوا في حركة تنظيم الضباط الأحرار[٢]في كانون الثاني ١٩٥٧ وتحديدا في الهيأة العليا للتنظيم ، ومنذ أن تشكلت النواة الأولى لتجربة الضباط الأحرار كان هدفها الرئيس هو القيام بثورة لتغيير النظام لذلك عكفت على اعداد تفاصيل الخطط اللازمة للثورة، وتوفير سبل نجاحها[٣].

---

١ – **مقابلة شخصية** مع السيد شامل عبد القادر ، صحفي في جريدة المشرق، بتاريخ ٢/٢٣/ ٢٠١٠.

٢ - وهو التنظيم الذي نشا في سنة ١٩٥٢ وتحديدا في أواخر آب وتكونت الهيأة العليا منه في البداية من الضباط (المقدم رفعت الحاج سري، العقيد عبدالوهاب الشواف ، العقيد عبد الغني الراوي ، المقدم نعمان ماهر الكنعاني ، الرائد حسن النقيب ، الرائد خزعل السعدي، الرائد طه العلي ، والعقيد وصفي طاهر) وتلخصت أهداف هذا التنظيم في اسقاط النظام الملكي في العراق، واقامة الجمهورية والعمل من أجل الوحدة العربية والسعي لتحقيق هذا الهدف لكي تأخذ الأمة دورها التاريخي في رسم مستقبلها السياسي، والعمل على اعداد العدة لتحرير فلسطين والسعي الى فك قبضة الدول الاستعمارية وكان من أهدافه ايضا انتهاج سياسة عدم الانحياز، واحترام المواثيق والمعاهدات الدولية كافة . وقد كان عدد هؤلاء الضباط في البداية (٩) ثم ارتفع الى ١٥ ضابط ،واخيرا الى حوالي ٢٠٣ ضابط ،وبالطبع أصبح هؤلاء يشكلون ثقلا سياسيا أدى دورا كبيرا في رسم مستقبل العراق ، وذلك عندما نجح هذا التنظيم في التخطيط والتنفيذ لأنقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨. وللمزيد ينظر: الزبيدي ، ليث عبدالحسن ، **ثورة ١٤ تموز في العراق** ، دار الرشيد ، بغداد، ١٩٧٩، ص ١١٣؛ كاظم، محمد علي ، **العراق في عهد عبدالكريم قاسم : دراسة في القوى السياسية والصراع الايديولوجي** ، بغداد ، ١٩٨٩، ص ٨٩؛ الزيدي ، صلاح خلف، **دور ضباط الجيش في التطورات السياسية في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨)** ، رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، العراق ، بغداد،الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤، ص ٦٨.

٣- خدوري، مجيد ،**العراق الجمهوري**، الدار المتحدة للنشر، ط١،بيروت، ١٩٧٤، ص ٣٩.

وقد جرت عدة محاولات لهذه الحركة في سبيل تغيير النظام ،كان من أبرزها المحاولة الرابعة أو الخطة التي طرحها العقيد ناجي طالب التي تعتمد في تنفيذها على كتيبة المدرعات التي يقودها العقيدعبدالرحمن عارف آنذاك أثناء تحركها من معسكر أبي غريب الى معسكر الرشيد للاشتراك في احتفالات ٦ كانون الثاني ١٩٥٨ بمناسبة عيد الجيش العراقي ، فتقوم بتطويق قصر الرحاب ودار الاذاعة والجسور واعتقال الكبار الثلاثة (الملك فيصل الثاني، الوصي عبد الاله ، نوري السعيد) ومن ثم اعلان الثورة إلا أن الخطة لم تنفذ لاعتذار عبد الرحمن عارف بحجة عدم توفر العتاد الكافي ، رغم أن الضباط كانوا قد تعهدوا بتوفيره له ولكتيبته[١].

اما عن مشاركته في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فيروي لنا العميد الركن جاسم العزاوي السكرتير الخاص للزعيم عبد الكريم قاسم أنه كان من ضمن الخطة الرئيسة العسكرية في جزئها الأول أن تقوم الوحدات العسكرية في جانب الكرخ من بغداد بالسيطرة على دار الاذاعة وقصر الرحاب ومعسكر الرشيد وهي مؤلفة من [٢]:

١- كتيبة مدرعات فيصل بقيادة العقيد عبدالرحمن عارف وتعسكر في معسكر الوشاش.

٢- كتيبة المدفعية الضخمة (١٢) التي يقودها العقيد محسن الحبيب وتعسكر أيضا في معسكر الوشاش.

٣- مدرسة العجلات العسكرية وسرية دبابات المثنى في أبي غريب.

تلخص دور العقيد عبدالرحمن عارف بأن يقوم مع سرية الهندسة التي كانت بإمرته بالسيطرة على (مرسلات الاذاعة) في منطقة أبي غريب وحماية جسر الفلوجة ، وكذلك السيطرة على

٢- الجعفري، محمد حمدي ، **نهاية قصر الرحاب** ، بغداد ، ١٩٨٩، ط١، ص ٤٤.

٢ – العزاوي ، جاسم كاظم ، **ثورة ١٤ تموز : أسرارها – احداثها – رجالها، حتى نهاية العهدالملكي** ، دار المعرفة للنشر، يغداد ، ١٩٩٠، ص ٩٢-١٣٠؛ الجعفري، محمد، المصدر السابق، ص ٤٨.

طريق بغداد– الحلة وذلك قبيل اذاعة البيان الأول من اذاعة بغداد، وكانت تعاونه في هذه المهمة عددا من المدرعات التي كانت ضمن كتيبته [١].

وقد بين الرئيس عبد الرحمن عارف عن دوره في انقلاب ١٩٥٨ في حديث له نشرته جريدة الزمان في تموز ٢٠٠٣ قائلا: " أنه بعد اذاعة البيان الأول للثورة طلب منه شقيقه العقيد الركن عبد السلام عارف ارسال عدد من المدرعات الى قصر الرحاب لاعتقاده بوجود مقاومة داخل القصر إلا أن الملك فيصل الثاني والوصي عبد الاله وبقية أفراد العائلة قرروا الاستسلام للثوار "[٢].

وفي تلك الأثناء قام أحد الضباط ويدعى (عبدالستار سبع العبوسي) باطلاق النار على أفراد العائلة المالكة فأرداهم قتلى في الحال. وأثار هذا الموضوع الكثير من التساؤلات حول من المسؤول عن هذا القرار ؟ وقد اثيرت هذه التساؤلات ليس فقط من جانب الناس البسطاء وانما حتى من جانب العديد من الضباط الذين شاركوا في الحكومة الأولى ، أو لم يشاركوا ،وكان السؤال المهم هو من يتحمل المسؤولية عن مقتل العائلة المالكة هل هو الزعيم عبد الكريم قاسم أم العقيد الركن عبدالسلام عارف، بالنسبة للأول يؤكد الضباط الأحرار في مذكراتهم بان قرارا لم يتخذ بهذا الشان وأن الزعيم لم يتطرق الى هذا الموضوع [٣].

أما ما يتعلق برواية (وفاء عبدالسلام) ابنة الرئيس عبد السلام عارف والتي تذكر فيها مسؤولية والدها في مقتل العائلة المالكة فهو كلام عارٍ عن الصحة وذلك لأن العلاقة بينها وبين والدها كانت على غير ما يرام، وأنها وحتى هذه اللحظة تتعالج في احدى المستشفيات لأصابتها بمرض الفشل الكلوي والذي ترك آثارا نفسيا في داخلها ، وفي هذا الموضوع لعل الرواية الأكثر دقة والتي ربما تحمل في ثناياها جانبا كبيرا من االحقيقة ما رواه لنا نجل الرئيس عبد الرحمن عارف (العميد قيس)، أذ ذكر انه سأل والده فيما بعد حول تفاصيل هذا الموضوع وهل كان في

١- الجعفري ، محمد، نهاية قصر الرحاب،المصدرنفسه ،ص٤٨ .

٢- جريدة **الزمان** (العراقية) ، طبعة بغداد ، بتاريخ ٤ تموز ٢٠٠٣.

٣- الوائلي، علي ،المصدر السابق، ص ٧٤-٧٥.

نية رجال الثورة أو الضباط الأحرار قتل أفراد العائلة المالكة؟ وهل تم البحث أو التشاور في هذا الموضوع قبل القيام بالثورة؟ أجاب بأنه لم يكن في نية الثورة قتل أي شخص من أفراد العائلة المالكة وإنما يتم إخراجهم فيما بعد إلى خارج العراق وأن الشخص الذي قام بهذا العمل (عبد الستار العبوسي) قد ترك هذا الموضوع في داخله أثر نفسي كبير دفعه فيما بعد الى الإنتحار في أوائل عام ١٩٧٠ وهذا ما جرى بالفعل[١].

وبعد قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق والتي أطاحت بالزعيم عبد الكريم قاسم وانتخاب عبد السلام عارف رئيساً جديداً لجمهورية العراق، تم إرجاع العميد عبد الرحمن عارف إلى الخدمة العسكرية وأصبح قائداً للفرقة الخامسة ورقي إلى رتبة لواء، كما أسند إليه منصب رئيس أركان الجيش بالوكالة لأنه لم يكن يحمل رتبة ركن، وفي تاريخه العسكري حصل عبد الرحمن عارف على بعض الأوسمة والأنواط العسكرية، إذ تم منحه نوطي الحرب والنصر بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٢، كما اشترك بالحركات الفعلية في منطقة لواء بغداد بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٤، ومنح أيضا نوطاً بتاريخ ١٩٥٥/٧/١٠ للجهود المبذولة من قبله لمواجهة خطر الفيضانات التي حدثت في بغداد آنذاك وأيضا تم تقليده وسام الرافدين من الدرجة الخامسة ومن النوع العسكري بتاريخ ١٩٥٦/٥/٧[٢].

المبحث الثالث:دخوله المجال السياسي

١- وفاة الرئيس عبد السلام عارف:

لقي الرئيس الأسبق عبد السلام محمد عارف مصرعه في حادث تحطم الطائرة المروحية التي كان يستقلها خلال جولته في المحافظات الجنوبية وتحديداً في البصرة بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٦٦ إثر عاصفة ترابية هبت ما بين القرنة والبصرة في قرية النشوة القريبة من شط العرب مع

١- مقابلة شخصية مع قيس عبد الرحمن بتاريخ ٢٠١٠,/٣/٢٣

٢- المقابلة نفسها.

من كان معه في الطائرة من وزراء ومسؤولين وهم[1]: اللواء عبد اللطيف الدراجي وزير الداخلية، مصطفى عبد الله وزير الصناعة، عبد الهادي الحافظ وكيل وزير الصناعة، جهاد أحمد الفخري مدير عام مصلحة الكهرباء الوطنية، محمد الحياني متصرف لواء البصرة، العميد زاهد محمد صالح المرافق الأقدم للرئيس، النقيب الطيار خالد محمد نوري، ونائب الضابط كريم حبيب ،والعريف محمد كريم[2].

وفي ١٤ نيسان ١٩٦٦ أذاعت الحكومة من دار الإذاعة بياناً إلى الشعب العراقي نعت فيه مصرع الرئيس عبد السلام عارف ومن معه من أعضاء الوفد وذكر البيان" لقد سقطت الطائرة بالرئيس عبد السلام ومن معه من الوزراء والمرافقين مساء أمس التي كانت تقله من القرنة إلى البصرة بفعل عاصفة قوية أدت إلى سقوط الطائرة وتحطمها واستشهاد السيد الرئيس ووزيري الداخلية والصناعة وبعض المرافقين، وتعلن الحكومة إلى الشعب كافة بأنها تقدر مسؤولياتها التاريخية في هذه الفترة العصيبة وقد أنيطت مهام السيد رئيس الجمهورية بالسيد رئيس الوزراء الدكتور عبد الرحمن البزاز وفقا لأحكام المادة (٥٦) من الدستور المؤقت إلى حين انتخاب رئيس الجمهورية بمقتضى المادة (٥٥) من الدستور التي تقضي بانتخاب رئيساً جديدا للجمهورية خلال أسبوع واحد من تاريخ خلو المنصب وذلك بأغلبية ثلثي المجموع الكلي لأعضاء مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني". [3]

١-Records of Iraq, Foreign Office and Whitehall Distribution, (1914-1966),Volume15: (1963-1966),EQ1015/18,The Death Of President Arif andThe Election Of his Brother To Succeed Him,Iraq27 April,1966,Section 1,p421-424. وسنرمز لها لاحقا بالرمز F.O. ؛ جريدة **الجمهورية** (العراقية)، العدد ٨١٤، بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٦٦؛

٢- حميدي،جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، ج٨،المصدر السابق، ص ٣٠٣-٣١١؛ جريدة **الجمهورية** (العراقية)، العدد ٨١٤، بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٦٦؛ جريدة **العرب** (العراقية)، العدد ٤٢٧ ، بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٦٦.

٣- حميدي، جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج٨،المصدر السابق ،ص١١ ،للإطلاع على اسماء مجلسي الوزراء والدفاع الوطني ينظر ملحق رقم(٦) .

صدرت بيانات لاحقة دعت الشعب العراقي إلى منع التجول في انحاء العراق من الساعة الثانية عشرة ظهرا وحتى إشعار آخر ، في حين أكد البيان السادس على قرار مجلس الوزراء الذي ينص على إجراء تشييع رسمي لجثمان الرئيس عبد السلام عارف في الساعة الثالثة من ظهر يوم السبت الموافق السادس عشر من نيسان ١٩٦٦[١].

في هذه الأثناء كان اللواء عبد الرحمن عارف شقيق الرئيس عبد السلام ورئيس أركان الجيش (بالوكالة) في زيارة رسمية إلى روسيا بدعوة رسمية من المارشال "زخاروف" رئيس أركان الجيش الروسي للبحث في تزويد العراق بالأسلحة الروسية، وتأمين قطع الغيار للأسلحة الروسية التي يستخدمها الجيش العراقي، عندما وصلت برقية رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز يخبره فيها بمقتل شقيقه فقطع زيارته عائداً إلى بغداد، في حين بقي الأعضاء المرافقين له في موسكو لمواصلة المباحثات[٢].

وصل اللواء عبد الرحمن عارف إلى بغداد مساء يوم ١٤ نيسان ١٩٦٦ على متن طائرة سوفيتية خاصة يصحبه فيها وفد روسي للتعزية، وكان في استقباله بالمطار رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز، وكبار مسؤولي الدولة وكبار ضباط الجيش وقادته وأثناء نزوله من الطائرة تقدم إليه رئيس الوزراء لتقديم التعزية ثم تدافع عليه بقية المعزين المستقبلين فقال لهم: " تمسكوا بالله وهذا أمر الله، والرسول محمد صلى الله عليه وسلم مات قبلنا"[٣].

كان هادئاً جداً ومتماسكا وسلّم على الجميع دون استثناء، على عكس ما ذكره أمين هويدي[٤] في مذكراته عندما قال: "أنه كان في استقبال اللواء عبد الرحمن عارف حين عاد وأنه كان بيديه

٢- شامية، جبران، **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية لسنة ١٩٦٦**، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٢-٢٣؛ جريدة **الجمهورية** (العراقية)، عدد ٨١٤، في ١٥ نيسان ,١٩٦٦

٣- مقابلة شخصية مع قيس عبد الرحمن عارف بتاريخ ٢٠٠٩,/١٠/١٧

٤- المقابلة نفسها.

٤ - أمين هويدي: سفير مصر في العراق في عهد الرئيس عبد السلام عارف ولمدة ثلاث سنوات (١٩٦٣-١٩٦٦)، عُين وزيراً للإرشاد القومي في عام ١٩٦٦ ثم مديراً لجهاز المخابرات المصرية وللمزيد، ينظر: الجميل، سيار، **العراق وعبد الناصر في مذكرات أمين هويدي- مناقشات نقدية من أجل الكشف عن حقائق تاريخية جديدة**، جريدة الزمان (عراقية)، طبعة لندن، العدد ١٥٣٦ في ٢٠٠٣/٦/٢١.

منديل أبيض ويجهش بالبكاء"، في الوقت الذي لم يكن فيه أمين هويدي موجود أصلا في المطار [١].

جرت مراسيم تشييع الرئيس عبد السلام في الساعة الرابعة من عصر يوم الأحد ١٦ نيسان ١٩٦٦ ، وكان تشييعاً مهيباً ، جرى المشي على الأقدام من بناية المجلس الوطني إلى الصالحية محمولا على عربة مدفع وخلفها العائلة مع أخيه اللواء عبد الرحمن عارف ورئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز وخلفه وفود الدول العربية ،ومنها وفد مصر برئاسة المشير عبد الحكيم عامر، ووفد الجامعة العربية برئاسة عبد الخالق حسونة، ووفد السودان برئاسة الصادق المهدي والسفراء، وفي ساحة جمال عبد الناصر بمنطقة (الصالحية) في بغداد حُمل النعش في سيارة خاصة مكشوفة مغطى بالعلم العراقي والورود وخلفها سيارات الوفود وسارت السيارات حتى وصلت جامع الشيخ ضاري في منطقة ابي غريب وفي مقبرتها أودع الثرى[٢].

اختلفت الآراء وتعددت حول ظروف وفاة الرئيس عبد السلام عارف رئيس الجمهورية، وظهر في حينها رأيان، الأول: يقول أنه قضاءاً وقدراً، والثاني يقول أنه نتيجة مؤامرة مدبرة وأن يداً خفية كانت وراء الحادث وهي ليست بمستوى فئة أو حزب أو جماعة محلية طامعة بالسلطة بل أنه حادث بمستوى المؤامرة التي رسمت خطوطها وتحاك من قبل أجهزة مخابرات قوية واسعة النفوذ والسلطات[٣]، وأكد أيضا أمين هويدي: أن مصرع عبد السلام عارف من فعل البشر[٤].

كان الحادث قضاءا وقدرا فعلا، ففي مقابلة شخصية أجريتها مع نجل الرئيس عبد الرحمن عارف (العميد قيس) تحدث فيها بالتفصيل عن ملابسات هذا الموضوع إذ قال[٥]:"أن منطقة النشوة وهي المنطقة التي سقطت فيها طائرة الرئيس عبد السلام عارف والتي تقع ما بين القرنة

١- مقابلة مع قيس عبد الرحمن عارف، بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٧.

٢- جريدة **الجمهورية** (العراقية)، العدد ٨١٦ ، بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٦٦.

٣- حسون، فيصل، **مصرع المشير الركن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية (١٩٦٣-١٩٦٦)، هل كان نتيجة مؤامرة أم من صنع القضاء والقدر**، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤، ص ٦٣-٦٤.

٤- هويدي، أمين، **٥٠ عاما في العواصف ما رأيته قلته**، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٦٣-٦٤ .

٥- مقابلة شخصية مع قيس عبد الرحمن عارف بتاريخ ٢٠٠٩,/١٠/١٧

والبصرة هي منطقة معروفة بهبوب مثل هذه العواصف الترابية الفجائية، كما أن آمر قاعدة الشعيبة الجوية قد حذر الرئيس من الطيران بهذه الطائرات العمودية بعد الساعة الخامسة عصراً، إلا أنه أصر على الطيران، لقد تأخر إقلاع الطائرة حتى الساعة السابعة مساءاً وبالفعل حدثت عاصفة ترابية بعد إقلاع الطائرة بوقت قصير جدا، وخلال ذلك أضطرت الطائرتين اللتين أقلعتا بعد طائرة الرئيس إلى الهبوط مرة أخرى في أرض ملعب القرنة بصورة اضطرارية، في أثناء هذا حاولت إحدى الطائرتين الإقلاع مرة أخرى للاتصال بالطائرة المفقودة إلا أنها فشلت وهبطت مرة ثانية، وكانت طائرة الرئيس في وسط العاصفة مما أدى إلى هبوطها وسقوطها على الأرض بشدة إذ فقد الطيار السيطرة عليها، وأدى هذا الأمر إلى قتل جميع من كان في الطائرة، ووجدت فيما بعد الجثث وهي متقاربة في مكانها، كما تم العثور على أجزاء من الطائرة".

كما فند رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز جميع الشائعات والمزاعم مؤكداً أن الحادث كان قضاءا وقدرا بتقرير اللجنة التحقيقية الذي وزع باللغتين العربية والإنجليزية على جميع الصحفيين في المؤتمر الصحفي الذي عقده البزاز في ٢٤ نيسان ١٩٦٦[١].

أما عن إتهام البزاز بالتخطيط لمصرع الرئيس عبد السلام فإن شقيق الرئيس الأسبق عبد الرحمن عارف نفي ذلك نفياً قاطعاً وقال[٢]:"لو كان كذلك لما تنازل البزاز عن حقه وقد حصل على أعلى الأصوات في العملية الانتخابية وكان باستطاعته أن يستغل الحادث، وهو رئيس الوزراء ومن خلال ما يتمتع به من الصلاحيات الدستورية مما يجعل الظروف مهيأة لذلك، ولكنه لم يمارس ذلك إطلاقاً بل أخبرني بالحادث فوراً وطلب العودة وقطع زيارة موسكو".

مدخل عن بنية النظام السياسي العراقي:

---

[٤]- جريدة **المنار** (العراقية)، العدد ٣٣٦٨، بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٤: نص المؤتمر الصحفي الذي عقده البزاز في ١٩٦٦/٤/٢٤.

[١]- المشهداني، محمد كريم مهدي، **عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص١٢٦.

يعد النظام السياسي، ومكوناته وبنيته، والسلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، أهم أركان البنيان السياسي للدولة الحديثة، **ويُعرف** على انه مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها ، والتي تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد فيها وضماناته من قبلها ، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها والدور الذي تقوم بها [١].

والعراق كغيره من بقية الدول خضع نظامه السياسي إلى مجموعة من القوانين والقواعد اختلفت باختلاف العهود التي مرت عليه ، وشكل العهد الجمهوري فيه ابتداءاً من عام ١٩٥٨ واحدا منها ، وخلال عهد الرئيس عبد الرحمن عارف (١٩٦٦-١٩٦٨)، اعتمد النظام السياسي فيه على دستور ٢٩ نيسان ١٩٦٤ المؤقت المعدل[٢]، وهو يعد أوسع وثيقة دستورية صدرت منذ قيام الجمهورية العراقية عام ١٩٥٨، إذ تضمنت مائة وستة مادة(١٠٦) وزعت على ستة أبواب تناول الرابع منه بفصوله الثلاثة نظام الحكم من حيث رئيس الدولة وصلاحياته والسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية[٣]، ومن الجدير بالذكر أن هذا الدستور ومنذ إقرار عام ١٩٦٤ قد تعرض إلى ست تعديلات، ثلاث منها كانت في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف(١٩٦٦-١٩٦٨)[٤].

صلاحيات رئيس الجمهورية:

نصت المادة (٤٠) بموجب الدستور على أن رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، يباشر اختصاصاته حسب ما هو موضح في الدستور، واشترط في رئيس الجمهورية أن يكون عراقياً مسلماً من أبوين عراقيين وممن قدموا للوطن والأمة خدمات مشهودة وان لا يقل عمره عن ٤٠

---

١ – كرم، غازي، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط١،دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩،ص٢٠.

٢-للمزيد حول تفاصيل هذا الدستور ينظر: الجدة، رعد، **التشريعات الدستورية في العراق**، منشورات بيت الحكمة، بغداد،١٩٩٨، ص٨٣-٩٤.

٣– المصدر نفسه،ص٨٨. ؛ العبيدي، علي جاسم، **رئيس الدولة في العراق من ٢٣آب١٩٢١-١٦ تموز ١٩٦٨**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،مقدمة الى كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص٩٧.

٤– الجدة، رعد، **التطورات الدستورية في العراق**، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٧.

عاما، وان يؤدي اليمين الدستورية إمام مجلس الوزراء قبل أن يباشر مهام منصبه وفقاً (٤٢) منه، وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية لأي سبب كان تعقد جلسة مشتركة لمجلسي الوزراء ومجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس الوزراء لانتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي المجموع الكلي للأعضاء خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً من تاريخ خلو المنصب وذلك ممن تتوافر فيهم الشروط المذكورة في المادة (٤١) من الدستور[١]. وقد منح هذا الدستور رئيس الجمهورية سلطات واسعة جداً قسمت إلى سلطات اعتيادية وسلطات استثنائية[٢].

وعند الحديث عن السلطات الاعتيادية فقد منح رئيس الجمهورية صلاحية تعين رئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء وقبول استقالتهم أو إعفائهم من مناصبهم، وأيضا صلاحية المصادقة على الأنظمة والقوانين وقرارات مجلس الوزراء، وإقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية والمصادقة عليها وكذلك تعين الضباط وإحالتهم إلى القضاء وفقاً للقانون، وان رئيس الجمهورية هو القائد العام للقوات المسلحة[٣].

وضمن سياق السلطات الاستثنائية فقد أعطى الدستور لرئيس الجمهورية الحق في إعلان حالة الطوارئ بعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني ، وأيضاً إصدار القوانين التي لها قوة القانون في حال تعرض الجمهورية وسلامتها وأمنها إلى خطر، كما أن تنفيذ حكم الإعدام لايتم الا بعد التصديق عليه من قبل رئيس الجمهورية وان له الحق في تخفيف أي عقوبة من العقوبات أو رفعها بعفو خاص والعفو العام يكون بقانون، وفيما يتعلق بالسياسة العامة للدولة وخصوصاً في كافة النواحي، فانها توضع بالاشتراك مع رئيس الجمهورية ويكون هو المشرف على تنفيذها، أما تبعته فيما يخص بالجرائم العامة فهو خاضع للقوانين العادية ولا يجوز اتهامه

---

١ - الجدة، رعد، **التطورات الدستورية**، المصدر نفسه،ص١١١-١١٢.

٢ - المصدر نفسه، ص١١١.

٣ - الجدة، رعد، **التشريعات الدستورية**، المصدرنفسه،ص٨٨.

بأي جريمة سواءاً كانت قانونية أو الخيانة العظمى الأمن قبل مجلس الوزراء وبأكثرية الثلثين، وتجري محاكمته في محكمة خاصة ووفقاً للقانون[١].

وفيما يتعلق بالسلطات الثلاث التنفيذية التشريعية والقضائية فإنها تضمنت هي الأخرى مجموعة من المواد يمكن إجمالها على النحو التالي:

١- السلطة التنفيذية:

تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ،ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء،ويتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها طبقا للدستور ،وتكون الحكومة هي الهيأة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، ويكون رئيس الوزراء هو المسؤول ويرأس مجلس الوزراء والسياسة العامة للدولة تكون من ضمن مهام الحكومة وفقاً للقوانين ولأنظمة وتمارس كافة الاختصاصات اللازمة لذلك، وهي الجهة المسؤولة عن تقديم كافة الخدمات التي تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة والرفاهية للشعب عن طريق تنفيذ الاحكام الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الموكلة إليها ، وتكون بذلك قد مارست الاختصاصات كافة التي نصت عليها المادة(٦٩) من الدستور والتي تشمل:[٢]

١- إعداد مشروعات القوانين والأنظمة.

٢- تعيين الموظفين وعزلهم وفصلهم وإحالتهم على التقاعد وفقاً للقانون.

٣- إعداد الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقة بها.

٤- إعداد الخطة العامة للدولة وذلك لتطوير الاقتصاد القومي واتخاذ التدابير اللازمة.... وغيرها من الاختصاصات.

كما اشترط الدستور ووفقاً للمادة(٢٧) منه في من يعين رئيساً للوزراء أو نائباً لرئيس الوزراء أو وزير، أن يكون عراقياً من أبوين عراقيين ولا يقل عمرة عن (٣٠) عاماً ومتمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية، وأيضاً منع الدستور من يتولى هذا المناصب من زواج

---

١ - المصدر نفسه، ،ص٩٠.

٢ -الجدة، رعد، **التطورات الدستورية**، المصدر نفسه ، ص١١٥.

بأجنبية، إلا أن هذا المنع جرى تعديله خلال التعديل الثاني للدستور والذي تم في ٨ أيلول ١٩٦٥، وحظر عن رئيس الوزراء ونوابه والوزراء مزاولة أي مهنة حرة أو عملاً تجارياً ، وبموجب المادة(٧٦) منه فان استقالة رئيس الوزراء أو إعفائه من منصبة تتضمن استقالة الوزراء كافة[١].

٢- السلطة التشريعية

أُنيطت السلطة التشريعية بمجلس يسمى بمجلس الأمة ، يتألف من عدد من الأعضاء ويجري انتخابهم بطريقة الانتخاب السري العام، ويكون تحديد عدد أعضائه بطريقة انتخابه وأحكامه ودعوة الناخبين بإصدار قانون ضمن فترة زمنية لا تتجاوز ثلاثة أشهر قبل انتهاء فترة الانتخاب، وقد عدلت هذه المادة في ١٧ نيسان ١٩٦٨ ومما جاء في نص التعديل أن لرئيس الجمهورية ان يعين عددا من الأعضاء لايزيد عن خمسة عشر عضوا ممن تقضي مصلحة الوطن تعيينهم وبموجب مرسوم جمهوري، وان تتم دعوة مجلس ألامة إلى الاجتماع في مدة أقصاها سنتان ابتداءاً من ١٩٦٨/٥/١٠ [٢]، وحتى انعقاد مجلس الأمة يمارس السلطة في البلاد مجلس تشريعي يكون مقرة في بغداد ويحدد أعضائه وشروط العضوية ومخصصات الأعضاء وصلاحياته وكيفية ممارسته لها بقانون، كما أن مجلس الوزراء يستمر بممارسة دور السلطة التشريعية إلى حين انعقاد المجلس التشريعي، ويضطلع المجلس التشريعي فيما بعد بمسؤولية وضع مشروع دستور دائم للبلاد وعرضه على مجلس الأمة في أول دورة يعقدها للبت فيه[٣].

٣- السلطة القضائية

---

[١] - المصدر نفسه، ص٩٣.

[٢] - المصدر نفسه ، ص٩٠.لم يتم عقد جلسة لمجلس الأمة لان الرئيس كان قد أطيح به في انقلاب ١٧تموز ١٩٦٨.

[٣] - المصدر نفسه ، ص٩٠.

نصت المواد(٨٥-٩٣)، على أن الحكام والقضاء مستقلون ولا يجوز التدخل في استقلال القضاء وعدالته، وان تكون جلسات المحاكم علنية إلا إذ أقرت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب، وتصدر الإحكام وتنفذ باسم الشعب، كما نصت على أن الحكام القضاة غير قابلين للعزل وان عملية تعيينهم وعزلهم يخضع للقانون ، ويكون تشغيل مجلس الدولة وفقاً القانون يختص بالقضاء الإداري وصيانة الأنظمة والقوانين وتدقيقها وتفسيرها[١].

ويمكن القول أن النظام السياسي خلال عهد الرئيس عبد الرحمن عارف قد حاول القيام بإجراءات من شانها إشاعة الديمقراطية وإقامة الحياة البرلمانية يساهم فيه الشعب عن طريق الانتخاب وهو الأمر الذي للمسناه من خلال صدور قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة لسنة ١٩٦٧، إحالة الصراع بين رئيس الجمهورية ومراكز القوى السياسية المدنية منها والعسكرية، والعشائرية أيضاً في داخل البلاد قد حالت دون تنفيذ ذلك وظل العمل بموجب دستور ٢٩ نيسان ١٩٦٤ المؤقت حتى قيام انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ والذي استعاض عنه بدستور ٢١ أيلول ١٩٦٨ المؤقت.

٣- ترشيح عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية والظروف التي أحاطت بعملية الترشيح

تكهنت الصحف العربية والعالمية، ولا سيما البريطانية والأميركية، بوقوع انفجار سياسي في العراق بعد وفاة الرئيس عبد السلام عارف، أذ حذرت جريدة الأخبار المصرية من وجود " قوى قد يخيل لها الوهم أن الفرصة سانحة بعد اختفاء عبد السلام عارف للصيد في الماء العكر وبث الفرقة بين أبناء الوطن وإثارة العصبيات بينهم تشتيتا لقواهم وشغلا لهم عن الأهداف الكبرى" [٢]، في حين وصفت صحيفة الأيكونومست الوضع بأنه: "سيكون ورطة خطيرة للدكتور عبد الرحمن البزاز... والذي أصبح رئيسا للدولة بالوكالة" [٣]، كما ذكرت صحيفة الغارديان: "ان ذهاب الرئيس عارف قد يكشف الغطاء عن منافسات سياسية وشخصية كان هو نفسه يجد حتى في أحسن

---

١ -الجدة،رعد، **التشريعات الدستورية**، المصدر نفسه،ص٩٣.

-١ مقتبس من :**حميدي،جعفر** ،تاريخ الوزارات العراقية،ج٩،ص,٥

-٢ المصدر نفسه ،ج٩، ص,٥

الأوقات صعوبة في كبح جماحها. أما السلطة الحقيقية فتكمن في الجيش والمجال واسع أمام بضعة ضباط قد يكون بينهم من يغامر بالمطالبة بالسلطة العليا" ، وأشارت صحيفة التايمز: "أنه مهما كانت المآخذ على الرئيس عارف فإن اختفاءه المفاجئ لابد أن يؤدي إلى قيام صراع من أجل السلطة"، وهو ما توقعته أيضا صحيفة الواشنطن بوست التي رأت: "أن صراعاً جديدا من أجل السلطة قد بدأ في العراق... وأن ما يبدو الان محتملا في ظل غياب نظام سياسي ثابت هو وقوع تنافس في صفوف الجيش لخلافة عارف" [1].

فتح اختيار رئيس جديد للجمهورية باب الصراع من جديد بين المدنيين والعسكريين، فصاروا يلتقون ويجتمعون فيما بينهم لإيجاد حل مناسب لهذه المشكلة وأسفرت هذه الاتصالات وجود ثلاث اتجاهات[2].

الاتجاه الأول: كان يريد إبقاء الرئاسة بأيدي العسكريين بحجة المصلحة العامة وضمان الاستقرار السياسي، وأن يكون المرشح العسكري ممن أسهم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ و ٨ شباط ١٩٦٣ و ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، وفي مقدمة الداعين إلى هذا الرأي العميد (سعيد صليبي) قائد موقع بغداد، الذي تحرك منذ اللحظات الأولى لسماعه بمقتل الرئيس عبد السلام عارف ووزع قواته على مناطق بغداد المهمة وأخذ يروج لاختيار اللواء عبد الرحمن عارف لرئاسة الجمهورية، فاتصل بعدد من أعضاء مجلس الدفاع الوطني لحثهم على ذلك، ويبدو أنه اطمأن إلى اتصالاته وإجراءاته فأخبر عبد الرحمن بذلك عند عودته من الاتحاد السوفيتي بأنه قد أصبح رئيساً للجمهورية[3].

في حين دعا **الاتجاه الثاني** إلى تشكيل مجلس للرئاسة خلال مدة الانتقال وأصحاب هذا الاتجاه كانوا من الضباط الأحرار ومن ذوي الاتجاهات القومية وهم: العميد ناجي طالب وهو من

---

[3] المصدر نفسه ، ص ٥-٦.

[1] بيزوز، أديث، وآني، أيف، **العراق : دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية (١٩١٥-١٩٧٥)**، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، الجزء الثاني، الدار العربية للموسوعات، ط١، بيروت، ١٩٨٩، ص٦٣.

[2] حميدي، جعفر ،تاريخ الوزارات،ج٩،المصدر نفسه،ص٨ .

الضباط الأحرار، والفريق طاهر يحيى، رئيس الوزراء الأسبق، وصبحي عبد الحميد وهو وزير سابق أيضا، وعبد الكريم هاني أيضا وزير سابق حيث عقد الأربعة اجتماعاً في منزل العميد ناجي طالب و يذكر صبحي عبد الحميد في مذكراته تفاصيل هذا الاجتماع بقوله[١]:"لقد درسنا الموقف الداخلي والسياسي والعربي والفراغ الذي تركه عبد السلام- واستعرضنا أسماء الساسة المحتمل أن ينتخب مجلس الوزراء ومجلس الدفاع وهم السلطتان اللتان يخولهما الدستور انتخاب رئيس الجمهورية إذا خلا المنصب وتوصلا إلى أن التنافس سيكون بين رئيس الوزراء السيد عبد الرحمن البزاز وبين اللواء عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع، وأن أياً منهما لن يحقق الاستقرار والتضامن اللذين ينشدهما الشعب" ويواصل القول[٢]:"ودرسنا تجربة حكم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وكيف أن الإثنين جنحا إلى الحكم الفردي الدكتاتوري لغياب المؤسسات الدستورية وغياب وجود مجلس ثورة قومي أو مجلس شورى يشاركهم الحكم، وخوفا من أن ينهج الرئيس الجديد نهج سلفيه، توصلنا إلى أن الحل الأمثل لحكم البلد هو تشكيل مجلس رئاسة من خمسة أعضاء يعاونه مجلس قيادة ثورة من ١٧ عضوا يأخذون على عاتقهم سن دستور جديد وقانونا لانتخاب مجلس نيابي وإعادة المؤسسات الديمقراطية لتتسلم السلطة بأسلوب ديمقراطي حر إلى رئيس منتخب وفق الدستور الجديد. ثم قال[٣]:" لقد حددنا أعضاء مجلس قيادة الثورة بسبعة عشر عضواً بعد أن دونا أسماء الشخصيات التي يمكن إشراكها في المجلس، أما أعضاء مجلس الرئاسة فحددناهم بالسيدين عبد الرحمن البزاز وعبد العزيز العقيلي لأنهما الآن أبرز اثنين في السلطة الحالية وبيدهما القرار الذي يجب أن نقنعهما باتخاذه، واتفقنا أن يكون معهما في المجلس السيدان طاهر يحيي وناجي طالب لأنهما من أبرز أعضاء اللجنة العليا لثورة ١٤ تموز الموجودين في بغداد واللذان استمرا في تبني خط ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ القومي الوحدوي حتى

---

[٣]- عبد الحميد، صبحي، **مذكرات: العراق في سنوات الستينيات (١٩٦٠-١٩٦٨)**، ط١، دار بابل للدراسات والإعلام، بغداد، ٢٠١٠، ص ,٢٨٤

[١]- عبد الحميد،صبحي،مذكرات،المصدر نفسه، ص,٢٨٥

[٢]- المصدرنفسه،ص,٢٨٥

٣-المصدر نفسه،ص٢٨٥.

النهاية"، وأضاف أيضا[١]: "بقي العضو الخامس غير متفق عليه، وكانت تتردد بيننا أسماء مثل أحمد حسن البكر[٢] ورئيس أركان الجيش اللواء عبد الرحمن عارف شقيق عبد السلام عارف، والذي كان لا يزال في موسكو على رأس وفد عسكري واقترح الأخوان أن نطلب مقابلة رئيس الوزراء لعرض اقتراحنا عليه. فقلت لهم: ليس الأمر بيد رئيس الوزراء، وأن القضية الآن بيد الجيش ولابد من عرض الموضوع على وزير الدفاع عبد العزيز العقيلي وإقناعه بوجهة نظرنا– فعارض السيد ناجي طالب وقال: أني أعرف منكم بعبد العزيز العقيلي فهو عنود ولا يقبل هذا الحل، والأفضل الاتصال بالضباط المتنفذين مباشرة، ثم الاتصال بسعيد صليبي قائد موقع بغداد وإبراهيم فيصل الأنصاري قائد الفرقة الثانية لمعرفة رأيهما، ومن ثم الاتصال ببقية أعضاء مجلس الدفاع الوطني، وقد أبدى الإثنان موافقتهما على المقترحات ولكنهما تراجعا عن ذلك فيما بعد[٣].

وفي سياق هذا الموضوع يذكر صبحي عبد الحميد في مذكراته بأن مصر كانت تفضل انتخاب عبد الرحمن عارف لرئاسة الجمهورية ، وأنها قد نجحت بالضغط على سعيد صليبي وإبراهيم فيصل الأنصاري لتغيير قرارهما وذلك لأن مصر كانت متخوفة من أن يفوز بالانتخاب السيد عبد العزيز العقيلي فتسوء العلاقة بينها وبين العراق لأن العقيلي كان دوماً يصرح ويتهم عبد الناصر بالشيوعية وأنه الذي شجع ونشر الأفكار الشيوعية في البلاد العربية، كما أنه ضد

---

٢ – احمد حسن البكر، ولد في تكريت عام ١٩١٤ وينتمي إلى عشيرة (البوناصر) ، تخرج من دار المعلمين سنة ١٩٣٢ ، وعمل معلماً لمدة ست سنوات ، ثم دخل المدرسة العسكرية ، وتخرج برتبة ملازم ، اشترك في ثورة ١٩٥٨ وكان دوره تدبير عرقلة حركة اللواء الأول ضد الثورة ليلة ١٣ – ١٤ تموز ، اشترك في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وعين رئيساً للوزراء وعضواً في المجلس الوطني لقيادة الثورة ، ومنح رتبة عميد ، وفي انقلاب ١٨ تشرين ١٩٦٣ عين نائباً لرئيس الجمهورية ومنح رتبة لواء ، وفي انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ عين رئيساً للجمهورية برتبة لواء ثم رقي إلى مهيب ، وفي ١٧ تموز ١٩٧٦، أعلن استقالته واعتزاله الحياة العامة لأسباب صحية وبقى جليس بيته لا يزار ولا يزور حتى وفاته عام ١٩٨٢ ، وقد أشارت عدد من المصادر إلى أن البكر مات مسموماً أو زرق بحقنة ضاعفت بنسبة السكر ، فمات في الحال . للمزيد ينظر : حسين ، خليل إبراهيم ، ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩، ج١، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨٧، ص ٧٢، فرحان عبد الكريم المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

١ – الحسناوي، علي حمزة سلمان، **النظام السياسي في العراق (١٩٥٨–١٩٦٨)**، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية الآداب، العراق ،جامعة الكوفة، ١٩٩٨، ص,٢٢٣

الاشتراكية ويقول أنها شيوعية مقنعة ولابد من إلغاء القرارات الاشتراكية، ويعارض وحدة العراق ومصر، كما أن البزاز لا يحظى بتأييد الجيش خاصة بعد أن تخلى عنه سعيد صليبي وكان باعتقاد قادة مصر أن عبد الرحمن عارف سيتبع سياسة أخيه الداخلية والخارجية وستبقى العلاقات بين العراق ومصر في عهده وطيدة[١].

ويضيف صبحي عبد الحميد في مذكراته قائلا: [٢]"بعد تشييع جنازة الرئيس عبد السلام جاءني السيد غازي القصاب المنتدب من وزارة الخارجية لمرافقة وفد الجمهورية العربية المتحدة المشارك في مراسيم التشييع، وقال لي: أن المشير عبد الحكيم عامر يرغب في لقائي الآن في قصر الزهور (قصر بغداد) فذهبت معه إلى القصر في حوالي الساعة الثامنة والنصف مساء يوم ١٦ نيسان فوجدت معه السادة أمين هويدي وعبد الحميد السراج والفريق أول صدقي محمود قائد القوة الجوية المصرية وبعد الترحيب بدأ المشير بالكلام، وشرح بتفصيل الموقف بعد وفاة عبد السلام داخليا وعربيا ودوليا والمؤامرات التي تتعرض لها الأمة العربية وخاصة الدول التقدمية منها وأهمية دور العراق في تثبيت موقف القوى التقدمية العربية وتعزيزها أولا، ثم تثبيت موقف الأمة العربية ككل، وضرورة وجود حكم قوي في العراق يحترمه الأصدقاء ويهابه الأعداء ولابد من أن يكون على رأس هذا الحكم رئيس يؤمن بهذا الدور وأضاف، لقد علمت اليوم أنكم تؤيدون ترشيح السيد عبد العزيز العقيلي فهل هذا صحيح؟ فذكرت له أن هذا غير صحيح لأننا نفضل تشكيل مجلس رئاسة يجنب البلاد من أضرار الحكم الفردي ما دامت المؤسسات الديمقراطية غير موجودة في الوقت الحاضر، ولقد سبق أن شرحت ذلك للأخوين أمين هويدي وعبد الحميد السراج، لكن يبدو أن هذا الرأي غير مقبول من قبل الذين بيدهم القرار، لذلك نحن لا نؤيد أيا من المرشحين الثلاثة"، وأستطرد قائلا [٣]: "وجه إليّ المشير عبد الحكيم عامر سؤالاً بقوله وهل تستطيعون القفز إلى السلطة بواسطة القوة؟ أجبته ليس بإمكاننا ذلك في الوقت الحاضر فقال: أنا

---

[٢]- عبد الحميد،صبحي،مذكرات،المصدر السابق، ص,٢٨٥

[١]-عبد الحميد،صبحي،مذكرات، المصدر نفسه، ص ,٢٨٦

[٢]- المصدر نفسه، ص,٢٨٦

أعلم أنكم لا تستطيعون ذلك، ولو كان باستطاعتكم لعاونتكم واستطرد المشير قائلاً: الأفضل لكم وأنتم قوة سياسية وعسكرية مؤثرة في البلاد أن لا تكونوا على هامش الأحداث وتختاروا أقرب المرشحين الثلاث إليكم وتتعاونوا معه. وأنا أعتقد أن أقرب الثلاثة إليكم هو عبد الرحمن عارف وهو نفسه راغب في أن تتعاونوا معه ولقد كلفني عصر هذا اليوم أن أقنعك بالتعاون معه وأن الموقف العام كما شرحته يستوجب أن تفكروا جدياً بهذا الموضوع. وكان ردي كالتالي: أننا نقدر خطورة الوقت، ونشعر بضرورة تضافر الجهود لتثبيت الحكم في العراق ليكون قادراً على الصمود بوجه الأخطار، وعاملاً فاعلاً في تعزيز الموقف العربي، وأننا على استعداد للتعاون مع عبد الرحمن عارف ما دامت هذه رغبته إذا نهج في سياسته الداخلية والخارجية نهجاً يتفق والمبادئ التي نؤمن بها وحافظ على مسيرة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وعزز اتفاق القيادة السياسية للوحدة، وفي اليوم التالي أخبرت الزملاء بحديث المشير معي فوافقوا على التعاون مع عبد الرحمن عارف بموافقتي على التعاون معه بالمنهج والشروط أعلاه وإذا كان المقصود بالتعاون إشراك بعضنا في الوزارة الجديدة فإننا نشترط أن يكون رئيس الوزراء الجديد ناجي طالب أو طاهر يحيى".

نستنتج من ذلك أن الجمهورية العربية المتحدة كانت قد أيدت فكرت تنصيب عبد الرحمن محمد عارف لرئاسة الجمهورية، وظهر ذلك واضحاً من خلال الاتصالات واللقاءات التي تمت، كما أن عبد المجيد فريد، أمين سر رئاسة الجمهورية قد أجرى هو الآخر اتصالات مع بعض المدنيين البارزين أمثال الدكتور خليل ياسين وهو من القوميين المعروفين، وأوضح لهم بأن الرئيس عبد الناصر يؤيد اختيار عبد الرحمن عارف وقد طلب منه الاتصال بمن يستطيع التأثير عليهم قبيل انعقاد الجلسة المشتركة، وقد أدى هذا الموقف فيما بعد دوراً حاسماً في تقرير النتيجة سيما وأن بعض الضباط الذين كانت بيدهم السيطرة العسكرية كانوا من المتعاطفين مع الجمهورية العربية المتحدة ومع الرئيس عبد الناصر بالذات[١].

---

[١] خدوري، مجيد، **العراق الجمهوري**، المصدر نفسه، ٣٥٣.

والاتجاه الثالث اكد، على ضرورة انتخاب رئيس جمهورية من المدنيين، ويقود هذا الاتجاه الدكتور عبد الرحمن البزاز[١]. رئيس الوزراء والقائم بأعمال رئيس الجمهورية ومؤيدوه من الوزراء المدنيين، وقد روجت صحيفة العرب لهذا الرأي ونشرت مقالاً في ١٥ نيسان بعنوان بارز "البزاز رجل الساعة" أوحت فيه بأن البزاز هو الأفضل والأحق بمنصب رئيس الجمهورية وأنه رجل الساعة عن جدارة[٢].

وفي مساء يوم السبت الموافق السادس عشر من نيسان ١٩٦٦ وتحديداً عند الساعة الحادية عشر مساءاً عقدت جلسة مشتركة لمجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني في بناية المجلس الوطني، وقد تنافس للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية كل من الفريق عبد الرحمن عارف رئيس أركان الجيش بالوكالة، وعبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء، والعميد الركن عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع[٣] وقبل أن تبدأ الانتخابات طرح البزاز مشروعاً يقضي بإلغاء منصب رئيس الجمهورية واستحداث مجلس رئاسي ثلاثي يضم ممثلاً عن السنة وممثلاً عن الشيعة وآخر عن الأكراد مستهدفاً وضع حد للمشاكل الداخلية بما يضمن ولاء الأكراد والآخرين بصورة دائمة، الأمر الذي أغضب العسكريين فرفضوا المشروع رفضاً قاطعاً، كما سبق وأن رفض المدنيون مقترح العسكريين عندما اقترحوا ترشيح اثنين منهم[٤].

---

١ -ولد البزاز في بغداد عام ١٩١٣، التحق بكلية الحقوق في عام ١٩٣٢ وتخرج منها سنة ١٩٣٥، اشترك في ثورة مايس١٩٤١ ، وفصل من الخدمة على اثرها واعتقل في معتقلات الفاو والعمارة ونقرة السلمان مدة ثلاث سنوات ونصف ، وبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق تسلم منصب سفير العراق في في القاهرة، وفي أيلول ١٩٦٥ أصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية ووزيراً للنفط بالوكالة، ثم رئيساً للوزراء في عهد الرئيس عبد السلام عارف للمدة من (٢١ ايلول١٩٦٥-آب ١٩٦٦) ، توفي في ٢٨ حزيران ١٩٧٣. للمزيد ينظر، المشهداني، محمد كريم ،المصدر السابق ،ص٦-١٣.

١- جريدة **العرب** (العراقية)، العدد ٥٤٨، بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٦٦؛ صبري، موسى، **مخبر صحفي وراء عشر ثورات**، القاهرة، ١٩٧٠، ص,٢٣١

٢- جريدة **الجمهورية** (العراقية)، العدد ٨١٧، بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٦٦؛ جريدة العرب (العراقية)، العددان ٥٤٩، ٥٥١ بتاريخ ١٦ و ١٨/٤/,١٩٦٦

٣- المشهداني،محمد كريم ،المصدر السابق ، ص١٢٨-,١٢٠

بـدأت الانتخابـات وكـان عـدد الحاضـرين فـي الجلسـة المشـتركة ٢٨ عضـواً، (١٢) مـن العسكريين والباقي ١٦ مدني ، وفي الجلسة الأولى من التصويت حصل اللواء عبد الرحمن عارف على ١٣ صوت من أصل ٢٨، في حين حصل البزاز على ١٤ صوتاً والعقيلي على صوت واحد فقط هو صوته ، وبالتالي أدت هذه النتيجة إلى عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة وهي أغلبية الثلثين رغم أن الأصوات التي حاز عليها البزاز كانت تشير إلى صالحه[١]، فتقرر إعادة التصويت مرة ثانية ولكن بين (عبد الرحمن عارف – وعبد الرحمن البزاز) فقط وفقاً للدستور المؤقت ،إلا أن نتيجة التصويت كانت ذاتها التي حدثت في الجلسة الأولى وهنا نهض البزاز وألقى كلمة أشاد فيها بتاريخ ومواقف اللواء عبد الرحمن عارف وقرر ضم أصواته إلى جانب أصوات عبد الرحمن عارف وبذلك نال الأغلبية من مجموع الأصوات البالغة ٢٨ صوتاً، إذ حصل على ٢٧ صوتاً من أصل ٢٨ صوتاً، وفي نهاية الجلسة أدى اللواء عبد الرحمن عارف اليمين الدستورية أمام أعضاء مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني.

ذكر الرئيس عبد الرحمن عارف فيما بعد:"أن العملية الانتخابية جرت وفق القانون وسيادته ولم يتنازل البزاز إلا بمحض إرادته فكان بإمكانه أن يكون رئيساً للجمهورية عندما حصل على أغلب الأصوات، وكان بإمكانه خوض الجولة الثانية في الانتخابات ولكنه حسم الموضوع بتنازله، أثبتت سياسة البزاز أنه قائد واقعي تعنيه المصلحة الوطنية والابتعاد عن الصدام مع العسكريين"[٢].

عد البعض أن عملية التنصيب هذه كانت خرقاً لدستور ٢٩ نيسان ١٩٦٤ لأن طابع الاستيلاء هو الأسلوب الذي تولى فيه عبد الرحمن عارف السلطة لكنه غلف بستار الانتخاب[٣]،

١- خدوري، مجيد، **العراق الجمهوري**، المصدر نفسه، ص,٣٥٢

٢- مقابلة شخصية أجراها الباحث الدكتور محمد كريم المشهداني مع الرئيس عبد الرحمن عارف بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٠، للمزيد ينظر: المشهداني، محمد،المصدر السابق، ص,١٣٠

٣- الشاوي، منذر، **القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية العراقية**، مجلة الحقوقي (عراقية) العدد ١٠، بغداد، ١٩٦٦، ص ٩-٢-,٢١

في حين يرجح مجيد خدوري في كتابه العراق الجمهوري في معرض تحليله للقوى التي حددت الاختيار إلى عاملين[1]:-

١- الطريقة المفجعة التي فقد فيها عبد السلام عارف حياته وهو ما يزال في أوج شبابه وأثناء قيامه بواجبه، دفعت الرأي العام وراء اختيار أخيه.

٢- أن المرشح عبد الرحمن عارف مرشح مقبول ومعتدل لدى جميع أصحاب المذاهب السياسية بما فيهم دعاة الوحدة العربية.

صدر البيان الرسمي في ١٨ نيسان ١٩٦٦ أنه قد "أنتخب بالإجماع يوم أمس المصادف ٢٧ ذي الحجة ١٣٨٥ الموافق ١٧ نيسان ١٩٦٦ اللواءعبد الرحمن عارف في جلسة مشتركة، عقدت حسب أحكام المادة الخامسة والخمسون من الدستور المؤقت رئيساً للجمهورية خلال فترة الانتقال إلى حين انتخاب رئيس الجمهورية، حسب ما ينص عليه الدستور الدائم على أن لا تتجاوز سنة واحدة، من تاريخ هذا اليوم"[2].

عقد البزاز مؤتمراً صحفياً في الثالث والعشرين من نيسان عام ١٩٦٦ بعد إعلان فوز الرئيس عبد الرحمن عارف وذلك في مبنى المجلس الوطني وبحضور محمد ناصر وزير الثقافة والإرشاد، وسلمان الصفواني وزير الدولة لشؤون الصحافة وبحضور ممثلي الصحف العراقية والعربية ووسائل الإعلام الأخرى، أكد فيه أن فريقاً صغيراً حاول أن يستعمل طرقاً ليست دستورية، ولكن بعد جدل وحوار، آمن الجميع أن روح الأخوة والوحدة يجب أن تسود، وقد رشح ثلاثة أشخاص لهذا المنصب وكان من الطبيعي ألا يحصل أي منهم من الجولة الأولى على الثلثين إذ كان عدد الحضور (٢٨) شخصاً مدنياً وعسكرياً من المجلسين وهو النصاب الذي

٤- خدوري، مجيد ،**العراق الجمهوري** ،المصدر السابق، ص,٣٥٢

١- جريدة **العرب** (العراقية)، العدد ٥٥٨ ،بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٩؛ العاني، عبد الوهاب، **نسر هوى**، ط١، مطبعة الشعب، بغداد، ,١٩٦٦

نصت عليه المادة المخصصة من الدستور المؤقت والتي اشترطت أن يحصل المرشح على ثلثي المجموع الكلي للأصوات عند خلو منصب رئيس الجمهورية[١].

كما أوضح في المؤتمر أنه رشح اللواء عارف وتنازل بأصواته لا باعتباره مفروضاً عليهم فرضاً، إنما دواعي المسؤولية التاريخية ورعاية لمصلحة البلد والحفاظ على وحدته وقدرته على تحمل المسؤولية وتفويت للفرصة على الكتلة العسكرية (ويقصد بها جماعة سعيد صليبي) ، وإنهاءاً لكل الإشاعات تمت عملية الاختيار على وفق الشرعية الدستورية وأجاب البزاز على تساؤل عن أحقية أي مواطن بالترشيح لمنصب الرئاسة وفقاً للدستور فقال: أن ظروف الترشيح كانت غير طبيعية ولا يتفق ذلك مع روح الدستور ولا منطق الأحداث ولا طبيعة الزمن، ولم تنص المادة على لزوم فترة الترشيح مما تعني أن انتخاب الرئيس قد تم بالطرق الدستورية[٢].

أثار موضوع اختيار اللواء عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية في العراق العديد من التعليقات في الصحافة العربية والأجنبية وتقارير السفارات الأجنبية والتي أجمعت على شخصيته الهادئة والمسالمة والمقبولة لدى كثير من الأطراف السياسية الداخلية والعربية والدولية، إذ ذكرت مجلة الأيكونومست الأسبوعية البريطانية في ٢٢ نيسان ١٩٦٦ أن اختياره كان حلاً وسطاً معقولاً، لقي الترحيب بصفته يوفر أملاً جديداً لإيجاد حل للقضية الكردية وأن أفضل ما يمكن أن يقال في هذا المجال هو أن اختياره منع نجاح اللواء عبد العزيز العقيلي، وزير الدفاع السابق، الذي يعرف عنه أنه يؤيد القيام بهجوم آخر واسع النطاق على الأكراد[٣].

في حين أشارت جريدة الصفاء اللبنانية بالقول (أنه لا يملك رصيداً في تاريخ العراق الحديث سوى أنه شقيق عبد السلام عارف .. وهو قليل الكلام، خجول اجتماعياً، يؤثر الابتعاد عن الأضواء) [٤].

---

[٢]- جريدة **العرب** (العراقية)، بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٤: نص اللقاء الصحفي الذي عقده البزاز في ٢٣ نيسان والذي نشر بعنوان "**أسرار ووثائق يكشفها البزاز**".

[١]- جريدة الجمهورية (العراقية)،العدد٥٦٣في ٢٤ نيسان ١٩٦٦،المصدر نفسه.

[٢]- مقتبس من ،حميدي، جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية**، المصدر السابق، ج٨، ص,١٤

[٣]- حميدي،جعفر،تاريخ الوزارات،المصدر نفسه، ص١٥.

كما ذكرت وثيقة بريطانية صادرة بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٦٦ حول موضوع اختيار عبد الرحمن عارف بالقول: "لقد أدهش الاختيار معظم العراقيين اللذين يرون الرئيس الجديد على أنه حل وسط ويحمل كل الاحترام للبزاز وأنه حصل على هذه النتيجة بطريقة ديمقراطية واضحة بدون إعطاء الوقت للمجموعات أو الجماعات الأخرى لأن تعمل أي قلق"[١].

٤- نهايته السياسية ووفاته

استهل راديو بغداد إذاعته في ساعة مبكرة من صباح يوم ١٧ تموز ١٩٦٨ عن وقوع انقلاب عسكري أطاح بالرئيس عبد الرحمن عارف وحكومته الممثلة برئيس وزرائها الفريق طاهر يحيى، وأعلن عن تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة أحمد حسن البكر وعبد الرازق النايف نائباً[٢]، وقد غادر الرئيس المخلوع العراق في اليوم نفسه على متن طائرة خاصة تابعة للخطوط الجوية العراقية وبإيعاز من الانقلابيين الذين سمحوا له بالمغادرة، وكان بصحبته نجله الملازم قيس، توجهت الرحلة إلى لندن حسب طلبه وذلك لوجود زوجته للعلاج في إحدى مستشفياتها[٣].

هبطت الطائرة أولاً في مطار أسطنبول للتزود بالوقود وقبيل مغادرتها وصل وزير الخارجية التركي آنذاك والذي كان مبعوثا من الرئيس التركي آنذاك جودت صوناي بالصعود إلى الطائرة وإبلاغ الرئيس المخلوع وابنه بأن تركيا مستعدة لاستضافتهم إلا فيما إذا كان مجبراً على الذهاب إلى لندن، فما كان من الرئيس عبد الرحمن عارف إلا أن شكره مبينا له أنه ذاهب إلى لندن بمحظ إرادته لأن زوجته ترقد في إحدى مستشفياتها، واستمر بقاءهم قرابة الشهرين في لندن، بعد أن تماثلت زوجته للشفاء غادر لندن إلى تركيا بعد إشعار الحكومة التركية بالموضوع[٤]، وفي أثناء ذلك عاد بقية أبنائه إلى بغداد وواصلوا هناك مشوارهم الدراسي والعلمي.

٤-FO 371/ 186743,Op. Cit,P423

١- هاشم، جواد، **مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام: ذكريات في السياسة العراقية (١٩٦٧-٢٠٠٠)**، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣، ص٧٢؛ جريدة الأحرار (اللبنانية)، العدد ١٢ في ٢٧ مارس,١٩٦٨

٢- مقابلة شخصية مع قيس عبد الرحمن عارف في ١٧/١٠/,٢٠٠٩

٣- المقابلة نفسها..

ويروي نجل الرئيس عبد الرحمن أنه عندما غادروا إلى لندن لم يكن لديهم المال الكافي الذي يعينهم على أمور المعيشة هناك، لذلك طلب من حكومة الرئيس أحمد حسن البكر إعطاؤه سلفة مالية مقدارها ٣٠٠٠ دينار عراقي، وتم تحويل المبلغ على أن يستقطع من راتبه التقاعدي بمقدار ٤٠ دينار شهرياً ولمدة سبع سنوات وكما هو مثبت في إضبارته التقاعدية في مديرية التقاعد العامة في بغداد، كما أن الحكومة الجديدة في العراق لم تكن راغبة في أن يقيم الرئيس المخلوع عبد الرحمن عارف في تركيا ولأسباب غير معروفة حتى أنها حددت له مجموعة من الدول للإقامة فيها نذكر منها بلغاريا والمغرب، إلا أنه أصر على السفر إلى تركيا والإقامة فيها، وبالفعل رحل إلى تركيا وعاش في شقة متواضعة مستأجرة في منطقة "يشليورت" القريبة من مطار أسطنبول وكان محط احترام وتقدير عال من قبل الحكومة التركية حتى أنها منحته سمة مواطن بدرجة شرف ولكنه لم يعلن عن هذا الموضوع بل وحتى لم يستخدمه لتحقيق أغراض أو غايات سياسية وشخصية[١].

استمرت فترة الإقامة في تركيا حتى نهاية عام ١٩٧٩ إذ إنه عاد إلى العراق بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٧ وقبل عودته كان قد أرسل رسالة شخصية إلى الرئيس أحمد حسن البكر يطلب فيها العودة إلى وطنه ولكن لم يصله الرد لا بالرفض ولا بالقبول، وبقي الموضوع معلقاً لحين تولي الرئيس صدام حسين مقاليد السلطة في العراق في تموز ١٩٧٩ حيث سُمح له بالعودة إلى وطنه وبالفعل رجع وبرفقته زوجته على متن طائرة الخطوط الجوية العراقية وعلى نفقته الخاصة[٢].

أضطرت عائلة الرئيس عبد الرحمن عارف إلى بعد عام ٢٠٠٣ الى السفر خارج العراق لتردي الوضع الأمني والفوضى العارمة التي اجتاحت العراق آنذاك وكانت محطته هذه المرة العاصمة الأردنية عمّان وكانت الأخيرة إذ أنه فارق الحياة بعد وصوله إلى عمان بحوالي ار بع سنوات حيث لبى نداء ربه في إحدى مستشفيات عمان وهو مستشفى مدينة الحسين الطبية وذلك

١- مقابلة شخصية مع قيس عبد الرحمن في ٢٠٠٩/١٠/١٧.

٢- المقابلة نفسها.

في تمام الساعة الخامسة فجراً من يوم ٢٠٠٧/٨/٢٤ وقررت العائلة دفنه في مقبرة شهداء الجيش العراقي في مدينة المفرق الأردنية القريبة من الحدود الأردنية العراقية، وقرار العائلة هذا جاء وفقاً لما ذكره لنا نجله حتى لا نحرج الآخرين ونحملهّم عبئاً مضافاً في بلدنا العراق وسط الظروف الأمنية التي تشهدها البلاد، وشارك في مراسيم الدفن ممثلين عن جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية وعن الحكومة العراقية إذ أن الرئيس العراقي جلال الطالباني قد بعث ممثلاً له وحضر المراسيم أيضاً السفير العراقي في عمان وعدد كبير من أفراد الجالية العراقية في عمان وقادة وزعماء وأساتذة وسياسيين سابقين[١].

---

[١]- المقابلة نفسها

الفصل الثاني

السياسة الداخلية في عهده للمدة(١٨نيسان ١٩٦٦-١٠آيار ١٩٦٧)

المبحث الأول: تكليف عبد الرحمن البزازبتشكيل وزارته الثانية(١٨نيسان١٩٦٦-٨أب١٩٦٦).

١-الأتصال بالقوى السياسية المدنية والعسكرية .

٢-القضية الكردية وتطوراتها.

ا-صدور بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ وموقف القوى السياسية والشخصيات الوطنية منه.

ب-زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف للمنطقة الشمالية .

ج-مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني(١٥-٢١تشرين الثاني ١٩٦٦).

٣-إنقلاب العميد الركن عارف عبد الرزاق الثاني في ٣٠ حزيران,١٩٦٦

٤-البزاز يقدم أستقالته .

المبحث الثاني :تكليف العميد الركن ناجي طالب بتشكيل الوزارة(٩أب١٩٦٦-١٠مايو ١٩٦٧).

١-الموقف من القوى القومية والتقدمية.

٢-الحياة الدستورية وتشريع قانون الأنتخابات وموقف القوى و الشخصيات السياسية والوطنية منه.

المبحث الأول: تكليف عبد الرحمن البزاز بتشكيل وزارته الثانية(١٨نسيان١٩٦٦-٨أب١٩٦٦)

عهد رئيس الجمهورية المنتخب عبد الرحمن عارف إلى عبد الرحمن البزاز بإعادة تشكيل الحكومة بعد أن قبل استقالة وزارته كما يقضي بذلك العرف الدستوري[١]، فشكل البزاز وزارته- الثانية في ١٩٦٦/٤/١٨. [٢]

والملاحظ على الوزارة أنها تكاد تكون أول وزارة مدنية منذ ثورة١٤ تموز ١٩٥٨ فليس فيها أي عسكري غير اللواء الركن شاكر محمود شكري، وزير الدفاع، وهو ضابط خبير في الشؤون العسكرية، وله عدة مؤلفات كانت تدرس في كلية الأركان ، وكان معاوناً لرئيس الأركان في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم(١٩٥٨-١٩٦٣)،ثم سجن، وبعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ تم تعيينه سفيراً للعراق في مدريد، تم نقل إلى لندن[٣].

قبيل الإعلان عن المنهاج الوزاري الجديد صرح الرئيس الفريق عبد الرحمن عارف بأول تصريح له ذكر فيه أنه يعتزم السير على نهج أخيه الراحل، وقال[٤] :" أن الإيمان الإسلامي في التاريخ الإسلامي ضمانة لجميع شروط العدالة والاستقرار، وأنه يجدر بالحاكم أن يعود إلى سيرة الخلفاء الراشدين، وأن ينهج نهجهم ، وليس ثمة مبرر يحول دون استيحاء خطتهم الرشيدة وقال أيضاً" أن ضبط شهوات النفس هو الشرط الأساسي للاستقرار، فلو عرف كل منا كيف يعتدل في غايته وفي أسلوبه؟ وكيف يتصرف بأمانة في الخدمة العامة، وفي خدمة نفسه ومصالحه، لما

١- ،نص كتاب التكليف ، **وزارة الثقافة والإرشاد** وسنرمز لها لاحقا بالرمز و. ث. ر، بغداد، نيسان، ١٩٦٦؛ جريدة **العرب**(العراقية) العدد ٥٥١ ،بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٦٦.

٢ – و.ث.ر،نص كتاب التكليف ،ص٦-٧،ضمت الوزارة الجديدة كل من: عبد الرحمن البزاز رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية، عدنان الباجه جي وزيراً للخارجية، شاكر محمود شكري وزيراً للدفاع.وللتعرف على بقية اسماء اعضاء الوزارة ينظر ملحق رقم(٧).

٣- حميدي، جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، ج٩، المصدر السابق،ص٢٢-٢٣.

٤-جريدة **الصفاء** (اللبنانية)، بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٩.

وصلنا إلى هذه الحال وأوضح أن سياسة الحكم في رأيه تستهدف خدمة الشعب، وتنفيذ الوعود المقطوعة بإقامة حكم دستوري سليم ، وأنه يسعى إلى إقامة علاقات طيبة مع جيران العراق وأصدقائه".

وفي موضوع القضية الكردية نقلت وكالة الشرق الأوسط للأخبار القول عنه بأنهم اخوتنا ويقصد الأكراد ونحن لا ننكر قوميتهم وانه يؤمن بأن حل تلك القضية يكمن في منحهم الحكم الذاتي الذي يبرز قوميتهم ويحافظ على عاداتهم وتقاليدهم ولغتهم.

وأكد الرئيس عبد الرحمن عارف في أول خطاب اذاعي وتلفزيوني له للشعب العراقي ان الهدف الرئيسي الذي يلتزم بتحقيقه ويشدد عليه هو احترام القانون لأن الأمن والأستقرار لايمكن التوصل اليهما دون الألتزام بقوعد العدل والقانون ،وان تحقيق الوحدة الوطنية من أقصى الشمال الى اقصى الجنوب يقع ضمن دائرة اهتماماته الرئيسة،وتعهد بان يكون امينا ومحافظا على مصالح الشعب وانه لن يألوا جهدا لوضع كل إمكانياته لرفع شأن بلده.

وفي السياق نفسه عقد رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز مؤتمراً بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٦٦ أوضح من خلاله منهاج وزارته وكان في معظمه مماثلا لمنهاج وزارته الأولى وهي نفس نقاط التكليف السبعة التي كان الرئيس السابق عبد السلام عارف(١٩٦٣-١٩٦٦) قد ذكرها ضمنيا حينما انيطت به المسؤولية وهذه النقاط هي [١]:

١- العمل الدائب على تحقيق الرفاهية التامة لأبناء الشعب كافة في ظل (اشتراكية عربية رشيدة) تهدف إلى زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع وترعى القطاعين العام والخاص في آن واحد.

٢-الإسراع في تحقيق الحياة الدستورية الدائمة وقيام التنظيم النقابي، ووضع لائحة قانون الانتخابات في أسرع وقت ممكن لإنهاء المهلة الانتقالية والسير في البلاد إلى حالة الاستقرار في حدود المدة المنصوصة عليها في الدستور المؤقت.

١- جريدة **الجمهورية** (العراقية)، العدد٨٢٢ في ٢٤ نيسان١٩٦٦(وقائع المؤتمر الصيفي للسيد رئيس الوزراء)؛ جريدة العرب(**العراقية**)، العدد٥٥٧ في ٢٥ نيسان ١٩٦٦؛ نظمي ،وميض جمال عمر وآخرون، **التطور السياسي المعاصر في العراق**، بغداد، د-ت ،ص٢-٥.

٣-تحقيق مبدأ سيادة القانون تحقيقاً تاماً بحيث يصبح جميع أفراد الشعب سواء في الحقوق والواجبات دون تمييز أو تفريق ، وإقامة كيان الدولة على أسس رصينة بالقضاء على عوامل التفرقة وسوء الاستعمال.

٤-الحفاظ على وحدة التراب العراقي لتحقيق الوحدة الوطنية التي هي المنطق الأساسي للوحدة القومية.

٥-العناية بالتنظيم الشعبي على أسس جديدة ليصبح الاتحاد الاشتراكي القاعدة الوطنية التي تجتمع عليها القوى القومية المخلصة كافة.

٦-رعاية الجيش والقوات المسلحة لأنها سياج هذا الوطن والعمل على تحقيق أهداف امتنا العليا.

٧-الالتزام ببيان القيادة السياسية الموحدة الصادرة في ١٥ أيار ١٩٦٥.

وقد مثل المنهاج استراتيجية الحكومة العراقية الجديدة برئاسة الفريق عبد الرحمن عارف،واوضح رئيس الوزراء البزاز انه خلال الفترة الانتقالية والى أن ينتخب البرلمان ، فلن تمنح الأحزاب السياسية إذناً بإعادة تنظيم نفسها ويحل محل النظام الحزبي(الاتحاد الاشتراكي العربي)[1].

---

[1] - **الاتحاد الاشتراكي العربي:** هو الاتحاد الذي انشأ على غرار الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر ، بعد انتهاء مؤتمر القمة الأول الذي انعقد في القاهرة يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤ بدعوة من الرئيس جمال عبد الناصر لمناقشة التهديدات الصهيونية الأخيرة، وعلى هامش المؤتمر عقد الرئيسان العراقي عبد السلام عارف والمصري جمال عبد الناصر عدة اجتماعات ، وفي إحدى هذه الاجتماعات تحدث الرئيس المصري عن تجربته في الحكم ، وتطرق بصورة منفصلة عن تجربة التنظيم السياسي والتنظيم العسكري ، وكيف تطور التنظيم من هيئة التحرير حتى استقر على الاتحاد الاشتراكي ، وقد اقتنع الرئيس عبد السلام عارف بحديث عبد الناصر ، وبعد رجوعه إلى العراق وإجراءه للمشاورات والمفاوضات مع التنظيمات السياسية والشخصيات الوطنية أعلن عن قيام الاتحاد الاشتراكي في العراق في ١٤ تموز ١٩٦٤ ، وانتخب عبد الكريم فرحان أمينا عاماً وفؤاد الركابي نائباً للأمين العام ، وجاء في البيان إن الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير وتعبر عن إرادتها وتوجه العمل الوطني ، وتقوم بالرقابة الفاعلة على سيرها في خطها السليم من خلال مبادئ الميثاق وللمزيد ينظر : و.ث .ر ، ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص ٩٩ ، عبد الحميد ، صبحي ، مذكرات ،المصدر السابق، ص ١٤٧.

وهو الأمر ذاته الذي اشار اليه الرئيس عبد الرحمن عارف عندما دعا إلى ضرورة الاهتمام بالاتحاد الاشتراكي في العراق ، والعمل على تشكيل اللجنة العليا للاتحاد التي تضم مجموعة من الأعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة[١].

وأن الاشتراكية ليست مجرد إجراءات فقط ، بل فلسفة حكم يقصد منها تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية وعدم تمكين فئة صغيرة من التحكم بثروة الشعب[٢].

١- الاتصال بالقوى السياسية المدنية والعسكرية

قبل الحديث عن طبيعة هذه الاتصالات لا بد من إعطاء صورة توضيحية لأهم القوى السياسية التي كانت موجودة إبان تسلم الفريق عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية في العراق ،فبالنسبة للمدنية تمثلت في كل من :

١- القوى القومية التي أيدت انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، واحتل أنصارها المراكز المهمة في الدولة والجيش ، كحركة القوميين العرب ، وبقايا حزب الاستقلال ، والحزب العربي الاشتراكي المنشق عنه ، والوحدويون الاشتراكيون ، والحركة العربية الاشتراكية، ومؤتمر القوميين الاشتراكيين ، وقد وصفت هذه التنظيمات بأنها قومية ناصرية تدعو الى الوحدة مع مصر ، وذات اتجاهات إصلاحية في القضايا الاقتصادية - الاجتماعية ، وقد أصطدمت بالسلطة فيما سبق وأتهم بعضها بالتآمر [٣].

١- تكونت اللجنة من كل من: مدير التربية ، وزير الإصلاح الزراعي ، وزير الثقافة ، وزير العمل والشؤون الاجتماعية ، **جريدة الجمهورية** (العراقية) ، العدد ٩٧١، بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٦٦.

٢- دار الكتب والوثائق العراقية وسنرمز لها لاحقا د.ك.و ،**وزارة الخارجية العراقية**، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية برقم ١٥/٢/٢ بتاريخ ١٩٦٦/٨/١ ، رقم الملف ٤٠.

٣ - حميدي ، جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية** ،المصدر السابق، ج ٩ ، ص ٦ ؛ العقابي ، محمد عبد الحسين عبد الله ، **الفكر القومي في العراق** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، العراق ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤٤ - ١٤٦؛الحسناوي ، علي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦

٢- **حزب البعث:** لم يكن حزب البعث العربي الاشتراكي يشكل خطراً جدياً بعد تعرضه للضربات اثر انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ واعتقال الكثير من أعضائه وفصلهم وإحالتهم إلى محاكم امن الدولة والمجالس العرفية العسكرية التي حكمت بالسجن لمدد مختلفة لعدد منهم.

٣- **القوى القومية الكردية:** والتي كانت في صراع مع الحكومة لأجل اقرار حقوقها القومية ويأتي في مقدمتها الحزب الديمقراطي الكردستاني .

٤- **القوى الإصلاحية الديمقراطية** : وهم بقايا الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة كامل الجادرجي وبقايا الحزب الوطني التقدمي بزعامة محمد حديد ، وكانوا ذي تأثير محدود في المجال السياسي اقتصر على المذكرات والتصريحات التي يدلي بها كامل الجادرجي.

٥- **الشيوعيون** : وهو الحزب الذي يعد من أهم الأحزاب في العراق وأكثرها تنظيماً وأوسعها نشاطاً ، لكنه تعرض إلى ضربات قوية فيما مضى أدت إلى تفتيت نظامه من الداخل والخارج أيضاً ، وجرى اعتقال الكثير من أعضائه وفصل منهم أيضا وتقديمهم للمجالس العرفية العسكرية.

٦-**القوى الدينية** : وهي تمثل مختلف المذاهب الإسلامية وتعمل في الخفاء ، وتستثمر المناسبات الدينية للإعلان عن أهدافها ، ومنها جماعة الإخوان المسلمين ، وحزب التحرير الإسلامي ، وحزب الدعوة الإسلامية .

٧- بعض القوى المحافظة التي تضم أنصار العهد الملكي السابق والتجمعات العشائرية ، والتي لم تفقد الأمل بالعودة إلى استخدام السلطة السياسية ، وقد شجعها الشرخ الواسع بين القوى السياسية المختلفة والنكسات التي صاحبت الشعارات الثورية في أكثر من بلد عربي ، وتمتلك هذه القوى وسائل إعلام وإمكانات مادية فضلاً عن تحالفات مع دول الجوار [١].

أما القوى العسكرية فنلاحظ ان الصفة القومية العربية قد غلبت على الجيش العراقي منذ نشأته ، وبعد أنقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، حاول الرئيس عبد السلام عارف تفتيت القوى

١-حميدي ، جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية**،ج٩،المصدر نفسه ، ص ٦ -٧,

القومية داخل الجيش لإضعافها ومنعها من القيام بانقلاب ضده[1] وظهرت عدة تكتلات وقف وراء كل تكتل منها شخصية سياسية أو عسكرية ، على أسس عقائدية وأحيانا عشائرية ومنها كتلة طاهر يحيى التكريتي الذي أصبح رئيساً لأركان الجيش بعد ٨ شباط ١٩٦٣ ، وتكتل ضباط الموصل حول اللواء عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع ، وتكتل الضباط الناصريين الذي كان اعضاءه أكثر تماسكاً ، وهم من مؤيدي حركة القوميين العرب والوحدويين الاشتراكيين والقوميين المستقلين، وبرز من قادته العميد الطيار الركن عارف عبد الرزاق ، والعميد الركن عبد الكريم فرحان ، والعقيد الركن صبحي عبد الحميد ، والعقيد هادي خماس، وكان هذا التكتل وراء محاولتي الانقلاب لعامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ، والتي نفذها العميد عارف عبد الرازق، وقد ضعفت هذه الكتلة بعد فشل المحاولتين ، ومع ذلك بقى له بعض الأنصار في وحدات الجيش الفعالة [2].

حاول الرئيس عبد الرحمن عارف في بداية حكمه الاتصال بالفئات السياسية المختلفة والتحاور معها والاطلاع على وجهة نظرها في الأوضاع السياسية في البلد ، فدعا بعضها للمداولة في الشؤون العامة والخروج برأي موحد حولها [3]، وفي اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ ١١ مارس ١٩٦٦ جرت مناقشة السياسة العامة للدولة ، لوضع المؤشرات من اجل الحوار مع الفئات السياسية ، وفي الحدود المعلن عنها في المنهاج الوزاري بغية جمع الصف الوطني المتحرر لأجل التمهيد للحياة النيابية[4].

١-حميدي،جعفر،تاريخ الوزارات العراقية،ج٩، المصدر نفسه ، ص ٧.

٢-المصدر نفسه، ص ٧ -٨.

٣- جريدة **العرب**(العراقية) العدد ٥٦٤ في أيار ١٩٦٦ ؛جريدة **الفجر الجديد** (العراقية) ، العدد ١٢٨٥ في ٤ أيار ,١٩٦٦

٤- **د.ك .و ، اجتماع مجلس الوزراء** بتاريخ ١٩٦٦/٥/١١ ؛ جريدة **الفجر الجديد** (العراقية) ، العدد ١٢٩٢ ، في ١٩٦٦/٥/١٢.

في هذه الأثناء وصل السيد رجب عبد المجيد سفير العراق في القاهرة الى العراق في إجازة فدعاه الرئيس عبد الرحمن عارف الى مقابلته حالاً في القصر الجمهوري للتداول معه والاطلاع على وجهة نظره في أحوال البلاد[١].

وخلال اللقاء اقترح رجب عبد المجيد على رئيس الجمهورية أن يدعو الى عقد اجتماع للعسكريين الذين استوزروا بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فوافق على ذلك وتم دعوة هولاء الضباط وهم: ناجي طالب ، طاهر يحيى ، عبد العزيز العقيلي، صبحي عبد الحميد ، عبد الكريم فرحان ، رشيد مصلح ، عبد الغني الراوي ، وأحمد حسن البكر ، كما وجهت الدعوة إلى سعيد صليبي وحميد قادر ، وفي هذا الاجتماع حاول الرئيس عبد الرحمن عارف تصحيح رأي الضباط بالبزاز وأكد على أهمية التعاون وتبادل الرأي والتشاور ، لكن الاجتماع اخذ طريقاً أخر غير الطريق المرسوم له ، وساده شيء من عدم الانتظام والفوضى عندما بدأ بعض الضباط بالتهجم على رئيس الوزراء وانتقاده ، عندها طلب رجب عبد المجيد من الرئيس الكلام فقال[٢]: " أنني اشعر بمسؤولية ما حصل في هذا الاجتماع لأنني كنت السبب في عقده" ، وخاطب الحاضرين أن البزاز احد العناصر الثورية في العراق وقد أسهم في النضال قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مع المناضلين العراقيين ، وتحمل ما تحملوا من سجن وفصل وإبعاد وغيرها ، وانه قد اقتنع أن يقدم استقالة حكومته وحينئذ بادر الرئيس عبد الرحمن عارف بالكلام قائلاً : أن وزارة البزاز لن تستقيل" فاستغرب رجب عبد المجيد من هذا الكلام لأنه خرج على اتفاقهم السابق وطلب الرئيس من الجميع أن يتعاونوا مع عبد الرحمن البزاز ، وان يشتركوا معه في الوزارة ، فرفض الجميع هذا الاقتراح[٣].

١- الزبيدي ، علياء محمد حسين ، **التطورات السياسية في العراق(١٩٦٣_١٩٦٨)**،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،مقدمة الى كلية التربية للبنات ،جامعة بغداد،٢٠٠٦، ص ٢٣٣.

٢- المصدر نفسه ، ص ٣٣٤.

٣- المصدر نفسه ،ص ٣٣٥.

وعقد اجتماع آخر للشخصيات السياسية المعروفة ، من الوزراء السابقين ، وقادة الأحزاب السياسية المنحلة والمحظورة في بناية القصر الجمهوري بتاريخ ٢١ أيار ١٩٦٦ ، بناءاً على دعوة خاصة من الرئيس وحضر الاجتماع كل من : عبد الرحمن البزاز – رئيس الوزراء– محمد مهدي كبه ، فائق السامرائي ، محمد صديق شنشل ، حسين جميل ، هديب الحاج حمود ، عبد الجبار الجومرد ، حسن عبد الرحمن ، علي حيدر سليمان ، بابا علي الشيخ محمود،ركز المجتمعون فيه على ضرورة إعادة الحياة الديمقراطية السلمية وتضافر جميع الجهود في هذا السبيل ، كما نوقشت قضايا الأحزاب السياسية وموضوع إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي ، والسبل القومية لإعادة البلاد إلى الحياة الدستورية ، وحل المسألة الكردية ، وقد تباينت الآراء ووجهات النظر حول معالجة الوضع ، وأصبح من الصعوبة الوصول إلى نتيجة معينة ، فتقرر أن يقوم المجتمعون بدراسة المقترحات التي عرضت في الاجتماع ورفعها بمذكرة إلى رئيس الجمهورية تتضمن أراءهم ومقترحاتهم لإصلاح نظام الحكم وأهم ما جاء في هذه المذكرة [١]:

١- الدعوة إلى إقامة الحياة الدستورية السليمة.

٢-إجراء انتخابات المجلس الوطني الذي يخفف من اعباء رئيس الجمهورية ، ويأخذ على عاتقه مهمة محاسبة الحكومة ، وسحب الثقة منها.

٣-حل مشكلة الشمال.

٤-تشكيل وزارة إئتلافية.

أعلن الرئيس عبد الرحمن عارف عدم موافقته على بعض من هذه المقترحات ، ومنها الدعوة إلى تشكيل المجلس الوطني ، مشيراً إلى أن الموقعين على المذكرة للمطالبة بتشكيل المجلس الوطني لا يتجاوزون الإثني عشر موقعاً من مجموع الشخصيات التي حضرت الاجتماع والبالغ عددهم حوالي (٣٠) شخصاً ، وبدلاً من الدعوة إلى انتخاب المجلس الوطني طرح الرئيس فكرة الاختيار ، أذ كان يرى أن الأجدر والأصوب أن يشترك من كل لواء أو قضاء أو مدينة بضعة

١- جريدة **الفجر الجديد** (العراقية) ،العدد ١٣٠١ بتاريخ٢٣ أيار ١٩٦٦.

أشخاص من المواطنين حتى يصبح تمثيل المواطنين في المجلس يشكل ما نسبته ٨٠ % من الأعضاء والباقون من أعضاء الحكومة ، على أن يكون هؤلاء الأعضاء من الناس الكفوئين والقادرين على أداء الخدمة المطلوبة(١).

أما بخصوص المطالبة بالوزارة الائتلافية ، فقد أوضح أن مجموع الذين وقعوا المذكرة وطالبوا بالوزارة الانتقالية لم ينجحوا فيما بينهم في التوصل إلى اتفاق في الرأي حتى ان تواقيعهم على المذكرة كانت توحي إلى وجود الخلافات السياسية والتناقضات الفكرية فيما بينهم ، وكانت النتيجة هي رفض المقترحات الواردة في المذكرة(٢).

انتقد كامل الجادرجي ، زعيم الوطنيين الديمقراطيين، والذي لم يدع إلى الاجتماع دعوة الشخصيات السياسية لتداول الآراء معها في حديث نشرته جريدة العرب بتاريخ ٢٤ أيار ١٩٦٦ ، أشار فيه إلى أهمية تصريحات المسؤولين حول تبادل الآراء والأفكار في جو ديمقراطي سليم للتوصل إلى الأهداف المثلى التي يتوخاها عراق الثورة والأمة العربية على حد قوله(٣)،وفي معرض إجابته على سؤال حول رأيه في دعوة الحكومة إلى تجميع الصف الوطني المتحرر عن طريق دعوة الفئات السياسية إلى اجتماع أو مؤتمر لتبادل الأفكار والخبرات والانطلاق من خلال ذلك إلى ما يشبه الميثاق الوطني فقال:" إذا كانت هناك دعوة لجمع الصف الوطني ، وجمع الآراء ، وعقد المؤتمرات فليست هذه الدعوة إلا دليل على أن أزمة الحكم القائمة والتي أصبحت واضحة للعيان نتيجة تفاقم مشاكل البلد المذكور وعجز الحاكمين على اختلاف ظروفهم عن حلها أو حل بعضا منها ، وسواء كانت هذه الدعوة جديدة أو تظاهراً للشعور بالمسؤولية ، فاني أرى أن محاولة العلاج يجب أن تبدأ بالمبادرة بإزالة أسباب قيام المشاكل نفسها"، وقال أيضاً:" أن سبب قيام المشاكل السياسية في البلاد يعود إلى انعدام سيادة القانون وشعور كل فرد بأنه تعرض

١- الحسناوي ،علي ،النظام السياسي، المصدر نفسه، ص ٢٣١.

٢- ، المصدر نفسه ، ص ٢٣١.

٣- جريدة **العرب** (العراقية) ، العدد ٥٨١ بتاريخ ٢٤ أيار ١٩٦٦ ، (كامل الجادرجي يبدي رأيه في قضايا الساعة).

لانتهاك حرياته الخاصة والعامة وفقدان فرص التكافؤ في العمل أمامه وانعدام الحياة الديمقراطية التي كانت الهدف الأول والأساسي لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ولتأييد الشعب العراقي بأسره لها ، كما وان انعدام هذه الحياة كانت العامل الأساسي الذي دفع بعض الفئات السياسية ، وبعض الأفراد الى الأسلوب الغير ديمقراطي للوصول إلى الحكم ، ومن ثم تحويله إلى حكم فردي متحزب يخص جماعة دون غيرها"[١].

أثبتت هذه الاجتماعات فشلها في التوصل إلى صيغة توافقية بين الأطراف السياسية والحكومة حتى أن تصريحات المسؤولين آنذاك قد ذكرت عدم نجاح هذه المؤتمرات الاجتماعات في تحقيق الهدف منها فقد صرح الرئيس عبد الرحمن بتاريخ٣ حزيران ١٩٦٦ قائلا:" بالرغم من سلسلة الاجتماعات التي جرت في القصر الجمهوري إلا أننا لم نتوصل بعد من خلال مباحثاتنا مع الفئات الوطنية إلى فكرة تأليف وزارة ائتلافية، لان الاتصالات لم تكتمل بعد". [٢].

في حين ذكر رئيس الوزراء البزاز " أن تلك اللقاءات كان يراد بها أن نستمع إلى وجهات نظر المواطنين، ونحن كما قلنا في البداية لا نعتقد أننا يجب أن نتأثر برأي هؤلاء... بقدر ما نسترشد برأي بعض الزملاء القياديين من خلال تجاربهم وتضحياتهم ، وهذا الرأي الذي أردناه". [٣]

وفي هذا الصدد يذكر العميد المتقاعد صبحي عبد الحميد في مذكراته " بعد اقل من شهرين تبين لنا أن الرئيس عارف كان خاضعاً لنفوذ كتلة وإبراهيم الداوود[٤] عبد الرازق النايف[٥] وهي

١ - جريدةالعرب(العراقية)،العدد ٥٨١ بتاريخ ٢٤ آيار ١٩٦٦، المصدر نفسه .

٢- جريدة **العرب** (العراقية)المصدر نفسه ،العدد ٥٩٠بتاريخ ٤ حزيران ١٩٦٦.

٣- جريدة **الفجر الجديد**(العراقية)، العدد ١٣٢٣ في ١٦ حزيران١٩٦٦

٤- إبراهيم الداوود: ولد في عام ١٩٢٩، دخل الكلية العسكرية في عام ١٩٤٩ وتخرج منها عام ١٩٥٢، دخل كلية الأركان عام ١٩٥٩ وتخرج منها عام ١٩٦١، شغل عدة مناصب في الجيش وعين عام ١٩٦٧ آمراً للواء الحرس الجمهوري، اشترك في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وعين وزيراً لدفاع ونائباً للقائد العام للقوات المسلحة ومنح رتبه فريق ،اعفي من مناصبة في ٣١ تموز ١٩٦٨ للمزيد ينظر : الحسيني، جعفر، **العراق على حافة الهاوية**(١٩٦٨-٢٠٠٠) ، دار الحكمة، لندن، ط١، ص٣٥٠؛ جريدة الحياة (اللبنانية)، العدد ٦٨٤٦ في ٣١ تموز ١٩٦٨.

٥ - عبد الرازق النايف: ولد في محافظة الرمادي غربي العراق عام ١٩٣٤ وتخرج من الكلية العسكرية ، ودخل كلية الأركان عام ١٩٦١، ودخل كلية الاستخبارات في لندن وعاد إلى العراق عام ١٩٦٤ وكان يشغل منصب

كتلة صغيرة في الجيش يعتقد أنها قادرة على حمايته وعلى الرغم من تفاهة هذه الكتلة إلا أنها كانت على اتصال بالمملكة العربية السعودية وبالأميركيين وكانت تعادي الوحدة الاشتراكية، واستطاعت أن تستغل ثقة الرئيس عارف وبساطته وتردده في اتخاذ القرارات وتوجيهه الوجهة التي تريد". [١]

٢-القضيه الكردية وتطوراتها

تعد القضية الكردية من المشكلات الرئيسية والمستعصية أمام الحكومات التي توالت على حكم العراق منذ زمن بعيد، إذ لم تتعامل هذه الحكومات مع تلك القضية بالشكل الصحيح، فعلى مدى سنوات الانتداب البريطاني والعهد الملكي لم يسمح للأكراد بالتعبير عن أمانيهم وطموحاتهم [٢]، فبعد انهيار جمهورية مهاباد في عام ١٩٤٦ [٣]،و نفى الجناح العسكري لها بقيادة الملا مصطفى البارزاني [٤] إلى روسيا التي وافقت على منحه وأعوانه حق اللجوء السياسي، و استمر من هناك نشاط حركة المقاومة الكردية في سبيل تحقيق أهدافها [١].

معاون مدير الاستخبارات العسكرية قبل انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، وبعد الانقلاب أصبح رئيسا للوزراء واعفي منه في ٣٠ تموز ١٩٦٨ للمزيد ينظر ، الحسيني، المصدر السابق ، ص١٨٦.

[١]- عبد الحميد، صبحي، المصدر السابق، ص٢٩٣.

[٢]- عبد الرضا، ماجد، القضية الكردية في العراق، دار الطريق الجديد، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٢.

[٣] - **جمهورية مهاباد:** وهي الجمهورية الكردية الأولى التي نشأت في اعقاب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦ بزعامة القاضي محمد في أقصى شمال غرب إيران حول مدينة مهاباد نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، انهارت بعد ١١ شهرا من تشكيلها وتم اعدام زعيمها القاضي محمد في ٣١ مارس ١٩٤٧ في ساحة مدينة مهاباد : للمزيد ينظر :ماكدويل، ديفيد ، التاريخ الحديث للاكراد، ترجمة : باد توريس، بيروت، ٢٠٠٤، ٢٤٤-٢٤٥.

[٤] - **الملا مصطفى البارزاني:** ولد في قرية برزان عام ١٩٠٤،وتلقى في قريته ومن ثم في السليمانية تعليما دينيا بالدرجة الأولى حتى حصل على لقب (الملا) سنة ١٩٤٣ وهو لقب ديني ،وفي السنة ذاتها اعلن عن حركته المسلحة من قرية بارزان وبدأ من ذلك التاريخ يتعرض للمطاردات والنفي ،وبعد ان اعلن القاضي محمد من وجهاء مدينة مهاباد عن قيام جمهورية مهاباد الكردية عام ١٩٤٥،أنظم الملا مصطفى واتباعه الى تلك الجمهورية زعين كأحد جنرالاتها الأربعة،وبعد تأسيس الحزب الديموقراطي الكردستاني عام ١٩٤٦ انتخب رئيسا للحزب وبعدسقوط جمهورية مهاباد عام ١٩٤٧ نفي الى روسيا ومعه ٤٠٠ رجل من اتباعه،عاد الى العراق بعد عام ١٩٥٨،الا انه دخل في صراع مستمر ومواجهات عسكرية مع الحكومات المتعاقبة في العراق ،حتى توفي

بدأ عهد جديد للعلاقات العربية الكردية في العراق أثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، فقد ضم مجلس السيادة الذي تشكل أثر الثورة خالد النقشبندي وهو أحد الشخصيات الكردية البارزة وينحدر النقشبندي من عائلة دينية معروفة، كما أنه كان ضابطا في الجيش ومتصرفا للواء اربيل (محافظة) قبل الثورة [٢]. وخلال ذلك عاد البارزاني من منفاه في روسيا إلى الى العراق وأقيم له احتفالا كبيرا هتف الجمهور فيه بحياته هتافا حماسيا وعندما سمع بذلك الهتاف طلب من المحتفلين الهتاف بحياة الزعيم عبد الكريم قاسم وليس بحياته [٣].

أعلن عن الدستور العراقي (المؤقت) الجديد لعام ١٩٥٨ وجاء في مادته الثالثة: (العرب والكرد يعتبرون شركاء في الوطن الواحد، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوطن الواحد)[٤]، وأشاد الملا مصطفى بإعلان الدستور الجديد، وحصل الحزب الديمقراطي الكردستاني على إجازة العمل السياسي في العراق، ومما تجدر الإشارة إليه أن الحزب الشيوعي في العراق قد أشاد بالدستور وما جاء في مادته الثالثة قائلا: (كانت خطوة إلى الأمام ومكسبا وديمقراطيا، إذا اعترفت بالشخصية الكردية واعتبرتها شريكة مع العرب في الوطن العراقي) [٥].

لكن سرعان ما تغيرت الأوضاع ومنعت الحكومة النشاط السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، والتنظيمات الأخرى وبدأت السلطة بملاحقة أعضاء الحزب مما أدى إلى تأزم الوضع وتفجر القتال من جديد في بداية عام ١٩٦٦ بين السلطة المركزية والأكراد مما أدى

في ا اذار من عام ١٩٧٩ في الولايات المتحدة الاميركية بعد مرض عضال،ودفن في مدينة أشنوية الحدودية مع إيران لتعذر دفنه في قريته آنذاك،للمزيد ينظر:غريب، ادمون، الحركة القومية الكردية، بيروت، ١٩٧٣؛الزبيدي،حسن لطيف،**موسوعة الأحزاب العراقية**،بيروت،مؤسسة المعارف للمطبوعات ،٢٠٠٧،ص٢٣٣-٢٣٤.

[١]- البراك،فاضل،مصطفى البارزاني، الاسطورة والحقيقة، دار الشروق الثقافية، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٣٩.

[٢]- الوائلي، علي، المصدر السابق، ص١١٢-١١٣.

[٣] – نوري، بهاء الدين، **مذكرات سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي**، دار الحكمة لندن، ط١، ٢٠٠١، ص ٢٦٦.

[٤] – و.ث.ر ،**تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي**، آذار، ١٩٦٢، بغداد، ص ١٧.

[٥] –و.ث.ر ،تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ،المصدر نفسه ، ص ١٧.

بالتالي إلى إضعاف النظام المركزي وكان أحد أسباب قيام ثورة٨ شباط ١٩٦٣ وتولى الفريق الركن عبد السلام محمد عارف مقاليد السلطة في العراق بعد الإطاحة بالزعيم عبد الكريم قاسم [١].

وعلى الرغم من صدور بيان ٩ آذار والمعلن في ١١ آذار ١٩٦٣، والذي جاء فيه : (لقد عاش العرب والأكراد كإخوة يربطهم الوطن ويعترف مجلس قيادة الثورة بحقوق الأكراد على أساس مبدأ اللامركزية وسيدخل هذا المبدأ الدستور المؤقت والدائم وستشكل لجنة من أجل وضع برنامج واسع للامركزية) [٢]،لكن هذا المبدأ لم ينفذ ولم تطبق المركزية، ففي أوائل شهر حزيران من عام ١٩٦٣ سيق العديد من الأكراد إلى السجون، كما القي القبض على رئيس الوفد الكردي صالح اليوسفي الذي كان آنذاك متواجدا في بغداد للتفاوض مع الحكومة، و شنت القوات العسكرية العراقية هجوما واسعا على المنطقة الشمالية ومواقع البيشمركة الأكراد وذلك في حزيران ١٩٦٣، وصرح وزير الخارجية العراقي آنذاك طالب حسن الشبيب بأنه "لا يجوز حتى الحديث عن منح الأكراد الحكم الذاتي ...، وأننا سوف نؤجل القضية طويلا ولا نقضي على المتمردين دفعة واحدة" [٣].

رغبت الحكومة العراقية آنذاك في تهدئة الأوضاع فقامت بإرسال وفدا برئاسة الفريق طاهر يحيى رئيس الوزراء لمقابلة الملا مصطفى البارزاني، وأثناء المفاوضات رفض الأخير أن يقبل بأقل من الحكم الذاتي، مما اضطر الحكومة إلى إصدار بيان ١٠ شباط عام ١٩٦٤ والذي جاء فيه : "قررت الحكومة منح الأكراد الحقوق القومية في إطار الجمهورية العراقية ويثبت هذا الحق في الدستور" [٤].

---

[١]- الوائلي، علي ،**النظام السياسي في العراق**، المصدر نفسه، ص ١١٤.

[٢]- آشن، اشبيرمان، **الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان العراق**، ترجمة ولاتو، بيروت، ١٩٧٥، ص ٨٥.

[٣]- المصدر نفسه ، ص ٨٦.

[٤]- الدرة، محمود، **القضية الكردية**، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٦٦، ص ٣٥١-٣٥٢؛ بوتاني، عبدالفتاح علي، **الملامح الأساسية لشخصية البارزاني القيادية والانسانية**، دهوك، ١٩٩٦، ص ٨٨-٩٠.

لم يحدد البيان ما يعنيه بالحقوق القومية ومع ذلك رحب الحزب الديمقراطي بالبيان وتم تثبيت ذلك في الدستور، ولعل من المناسب أن نشير هنا إلى أن الحكومة لم تكن راغبة في محاربة الأكراد، وفي الوقت ذاته لا تريد أن تعدهم بشيء ايجابي وثابت مما أدى إلى تأزم الوضع من جديد[1].كما انه لم يتضمن تعديل الدستور العراقي المؤقت الذي نشر عام ١٩٦٤أي شيء عن الحقوق القومية للشعب الكردي ولم يعترف الدستور بأي تنظيم سياسي غير تنظيم الحكومة (السلطة) ألا وهو الاتحاد الاشتراكي العربي، مما يعني منع الحزب الكردستاني من العمل السياسي، فاعتبر هذا الدستور وثيقة رجعية بالنسبة للشعب الكردي ، ومع تزايد تصريحات المسؤولين تفاقم الامر خطورة، إذ أعلن رئيس الحكومة عبد السلام عارف "نحن لا نعطي أي شيء من أرض وطننا وسيبقى الوطن العربي للعرب" كما ذكر وزير الدفاع العراقي آنذاك عبد العزيز العقيلي في ٢١ تشرين الأول عام ١٩٦٥ في كلمة ألقاها في القصر الجمهوري: "أن القضية الكردية لا يمكن حلها ألا عن طريق الحرب "، بينما كان وزير الداخلية صبحي عبد الحميد أكثر وضوحا عندما قال: "لا ينوي العراق الموافقة على الحكم الذاتي للأكراد لا اليوم ولا في المستقبل" [2].

أُستأنفت العمليات الحربية مجددا في منطقة بنجوين شمال العراق (السليمانية) في ٥ نيسان ١٩٦٥ وفي آذار ١٩٦٦ صعدت الحكومة من العمليات العسكرية وبإصرار من العسكريين الذين كان على رأسهم وزير الدفاع عبد العزيز العقيلي، واستمرت المعارك على أشدها حتى ١٢ أيلول ١٩٦٥ وتحديدا عندما شكل عبد الرحمن البزاز وزارته الأولى، فحاول أن يهدئ الحال فدعا في منهاجه الوزاري إلى حل الخلافات بالطرق السلمية ووعد بأن الحكومة ستعمل ما في وسعها لإعادة الأمن التام إلى ربوع العراق كافة والحفاظ على وحدة تربته [3].

---

[1]- آشن،أشبيرمان ، **الحركة الوطنية الديمقراطية** المصدر نفسه ،ص١٢٨.

[2]– المصدر نفسه، ص ١٢٨.

[3] –غريب، أدمون، المصدر السابق، ص ٩٤.

إلا أن حدة التوتر زادت مرة أخرى بين الطرفين (الحكومة، والأكراد)على أثر اغتيال العقيد المتقاعد بدر الدين مصطفى متصرف لواء اربيل آنذاك، إذ اتهمت الحكومة منظمة الفدائيين الأكراد باغتياله بوصفه مؤسس منظمة فرسان صلاح الدين وأحد المشاركين في حملات الجيش العراقي ضد جماعة الملا مصطفى البارزاني(١)، مما دفع الحكومة إلى اعتقال عدد من الشخصيات الكردية في بغداد، من بينها رجل الأعمال رشيد عارف ، و زيد أحمد عثمان وهو نائب سابق في المجلس النيابي العراقي، والعقيد المتقاعد رشيد جودت أمر الكلية العسكرية في بغداد وآخرون(٢).

كما جاءت مصادرة شحنة الأسلحة البلغارية والمؤلفة من ١٥٠٠ بندقية أوتوماتيكية من قبل السلطات اللبنانية بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٦ والمرسلة الى المقاتلين الأكراد عند تفريغها من شاحنة بلغارية في ميناء بيروت ، لتزيد من حدة التوتر بين الطرفين (٣).

أعطى تولي عبد الرحمن عارف منصب رئاسة الجمهورية العراقية، الأمل في نفوس الأكراد في التوصل إلى حل مقبول، فقام الأكراد من جانبهم بالخطوة الأولى وأعلنوا من إذاعة صوت كردستان الحرة عن استعدادهم للتفاهم مع الحكومة وإنهاء الحرب(٤).

لكن جواب الحكومة كان سريعا وقاسيا في الوقت ذاته، حيث قامت الفرقتان الأولى والثانية من الجيش العراقي وبتاريخ ٣ أيار ١٩٦٦ بشن هجوم جرى التخطيط له منذ مدة طويلة على منطقة راواندوز شمال العراق، وألقى بكامل قوة الفرقتين اللتين كانت تسندهما طائرات القوة الجوية العراقية ضد المقاتلين الأكراد الذين كانوا يسيطرون على مواقع (جبل زوزك) و (جبل هندرين)في شمال العراق وكلا الجبلين يسيطران على الطرق المؤدية من راندوز إلى شرق العراق(٥).

١- جريدة **الصفاء** (اللبنانية)، العدد ٢٠٦، في ٢٩ آذار ١٩٦٦.

٢-المصدر نفسه .

٣ -المصدر نفسه ، العدد ٢٢٦ في ١٩ بسان ١٩٦٦.

٤- جريدة **أخبار اليوم** (المصرية)، العدد ١١٤٧ في ٩ نيسان ١٩٦٦.

٥- موريس، رينيه، **كردستان أو الموت**، ترجمة : جرجس فتح الله، اربيل، ١٩٩٣.

أحرز الجيش العراقي خلال العشرة الأيام الأولى من القتال تقدما، إلا أن المقاتلين الأكراد وبتاريخ ١٢ آذار شنوا هجوما مضادا في منطقة (جبل هندرين)، تم القضاء فيه بصورة تامة تقريبا على اللواء الرابع من الجيش العراقي[١] خلال يوم واحد، وبلغ عدد القتلى في صفوف الجيش العراقي ما يقارب إلى (٢٠٠) قتيل، فضلا عن الأستيلاء على عدد من الأسلحة والأجهزة والمعدات والتي تركت في أرض المعركة[٢].

شعرت حكومة الرئيس عبد الرحمن عارف بعدم جدوى العمليات الحربية، التي أخذت تستنزف طاقات وموارد الدولة ، كما أنها أثارت الاستياء بين صفوف الجيش الذي بدأ يعارض الحرب بصورة علنية وبدأت ترى من الأفضل التوصل إلى حل سلمي لهذا الموضوع [٣]، ولذلك كلف وبأشراف منه رئيس وزارئه عبد الرحمن البزاز بأن يجري حوارا مع عدد من الشخصيات الكردية تمهيدا لحل المشكلة، داعيا الأطراف إلى الإسهام في التحضير لقانون الانتخابات والدخول الى المجلس الوطني والمشاركة في وضع الدستور الدائم [٤].

وكبادرة حسن نية أعلنت الحكومة العراقية استعدادها للاستجابة لمطالب الأكراد المشروعة من أجل تعزيز الوحدة الوطنية، فأرسلت وفدا من أجل المفاوضات مع المُلا مصطفى في منطقة (كلاله) وبعد حوار ومناقشات جادة بين الطرفين ذكر المُلا : (أنا لست انفصاليا بل أريد حقوقنا كاملة، ونعيش معا تحت حكم ديمقراطي)[٥]،وقد أظهر الحوار تقاربا في الآراء ، وتم الاتفاق على إرسال وفد إلى بغداد ليمثل الأكراد لمواصلة الحوار[٦]، ووفقا للمطالب التي بعثها الأكراد صاغت الحكومة العراقية وثيقة، تضمنت النقاط الآتية:

---

[١] – قاسملو، عبدالرحمن، **كردستان والأكراد، دراسة سياسية واقتصادية**، ترجمة : ثابت منصور، دار الروائع، بيروت، ١٩٦٩، ص ٢٨٧.

[٢]– المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

[٣]– الزبيدي، علياء المصدر السابق، ص ٤٠٧.

[٤] – جريدة **الحياة** (اللبنانية) ،العدد٦١٥٤،أيار ١٩٦٦

[٥]– الراوي، إبراهيم، **من الثورة العربية إلى العراق الحديث** ، مطبعة دار الكتب، بيروت، ص ٢، ١٩٧٨، ص ٣٧.

[٦]- المصدر نفسه، ص ٣٧

١–العفو الشامل الذي يقوم على أساس قائمة متفق عليها.

٢–تعيين أكراد في وظائف مهمة في الجيش ودوائر الدولة.

٣–إعادة اللاجئين الأكراد إلى أراضيهم.

٤–إعادة الجيش العراقي في الشمال إلى قواعده.

٥–أبدى الأكراد استعدادهم لتجنيد جميع مقاتليهم في الجيش العراقي والشرطة وإعادة الأسلحة الثقيلة[١].

استمرت الاتصالات بين الجانبين، وفي أثناء ذلك شكل مجلس الوزراء لجنة وزارية تألفت من (كاظم الرواف) وزير العدل و (محمد العبطة) وزير العمل والشؤون الاجتماعية و (حسن ثامر) وزير البلديات والأشغال و (فارس ناصر) وزير الدولة، وعدد آخر من كبار رجال القانون في وزارة العدل يرأسها البزاز بوصفه وزيرا للداخلية بالوكالة آنذاك [٢]،على أن تعمل هذه اللجنة على وضع لائحة قانون المحافظات في العراق بهدف تطبيق الإدارة اللامركزية وتجتمع هذه اللجنة يوميا لمدة أسبوعين وتعرض بعدها اللائحة على مجلس الوزراء لمناقشتها وإقرارها [٣].

كما استقبل الرئيس عبد الرحمن عارف وفدا كرديا ضم: (حبيب محمد كريم، علي عبد الله، صالح اليوسفي، نافذ جلال)الذي سلمه رسالة من الملا مصطفى قدم له فيها التعازي للرئيس بوفاة شقيقه، ودعا الملا أن يعم الصفاء والوئام بين الإخوة العرب والأكراد، وبالمقابل أيضا شكر الرئيس الوفد وأكد لهم أن العرب والأكراد أخوة في هذا الوطن، يتمتعون بنفس الحقوق وعلى الجميع أن يتكاتفوا ويكونوا يدا واحدة ضد المغرضين وأعلن استعداد الحكومة لتعمير وإصلاح ما خربته الحرب في الشمال ليكون قبلة السواح والمصطافين [٤].

---

[١]–الجاوشلي، هادي رشيد، **مشاكل العراق الداخلية مع الأيام**، مطبعة الأعظمي، بغداد، ١٩٦٧، ص٤٠؛ العزاوي، أمين سامي، **قصة الأكراد في شمال العراق**، ط١، دار النهضة، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٠.

[٢]– حميدي، جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية**،المصدر نفسه، ج٩ ، ص ٥٩.

[٣]–غريب أدمون، المصدر السابق، ص ٢٨.

[٤]–حميدي، جعفر ،ج٩، المصدر السابق، ص ٦٠.

وزار الوفد رئيس الوزراء البزاز في مكتبه الذي بدوره أبلغ الوفد رغبة الحكومة المخلصة في إيجاد حل للمشكلة القائمة على أساس الاعتراف الكامل بالقومية الكردية في إطار من الوحدة وحدة الوطن العراقي ووحدة ترابه، وسلمه رسالة من الملا مصطفى جاء فيها : (من دواعي سروري أن يكون لي شرف الكتابة إليكم، ومما شجعني على ذلك تقديري للخطة السليمة التي تسير عليها حكومتكم الرشيدة في معالجة قضايا البلاد الأساسية لقد جاءت تصريحاتكم في الندوة التلفزيونية تعبيرا واقعيا مخلصا عن مشاعر وأحاسيس الشعب كافة والتي تهدف إلى وضع حد حاسم للاقتتال بين الإخوة على الرغم من العراقيل والعقبات التي يحاول أهل السوء وضعها على الطريق لإحباط المجهودات النبيلة التي تبذلونها بهذا الخصوص)[١].

في الإطار ذاته جرى أيضا اجتماع آخر في الثامن والعشرين من حزيران بين كل من السيدين جلال الطالباني[٢] وحلمي شريف وهم من معارضي الملا مصطفى البارزاني وبين رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز، أعربا فيه عن تقدير الوطنيين الأكراد للروح الودية التي عالجت بها حكومة الرئيس عبد الرحمن عارف مسالة إنهاء الاقتتال وإيجاد حل سلمي على أساس إرساء الحقوق القومية ضمن وحدة العراق مما يؤدي إلى تعزيز الإخوة العربية الكردية[٣].

أ- صدور بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ وموقف القوى السياسية الشخصيات الوطنية منه:

إستنادا إلى الفقرة الرابعة من كتاب التكليف الوزاري في الحفاظ على الوحدة الوطنية وتربة العراق، وتحقيق الوحدة الوطنية وتأكيدا للروابط بين العرب والأكراد أذاع رئيس الوزراء بيان

١- المصدر نفسه ، ص ٦٠.

٢- **جلال الطالباني** : أحمد زعماء الحركة الثورية الكردية وكان أيضا عضوا في الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الملا مصطفى البارزاني إذ انضم إليه عام ١٩٤٧ لكن خلافات جوهرية بدأت تظهر بينهما مما دفعه إلى الانفصال عنه وتشكيل المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، والذي كان يتزعمه إبراهيم أحمد وللمزيد ينظر: الطالباني، جلال، **الحركة القومية الكردية**، بغداد، ١٩٧٠، ص ٢٥.

٣- جريدة **البلد** (العراقية)، العدد ٦٣٧ في ٣٠ حزيران ١٩٦٦، البزاز، ، مع الشعب، المصدر السابق، ص ٤٨.

الحكومة العراقية في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ والذي عبر فيه عن سياسة حكومة الرئيس عبد الرحمن عارف تجاه القضية الكردية متضمنا أثنتا عشر مادة عُدت حلا شاملا للقضية الكردية وهي:[١].

١-اعترفت الحكومة بالقومية الكردية بشكل قاطع في الدستور المؤقت عند تعديله وهي مستعدة لتأييد هذا المعنى في الدستور الدائم بحيث يصبح من الواضح إقرار القومية الكردية وحقوق الأكراد القومية ضمن الوطن العراقي الواحد الذي يضم قوميتين رئيسيتين هما العرب والأكراد بحيث يتمتع العرب والأكراد بحقوق وواجبات متساوية.

٢-الحكومة على استعداد لإعطاء هذه الحقيقة وجودها الفعلي في قانون المحافظات الذي هو في طريقه للتشريع- على أساس من اللامركزية بأن يكون لكل لواء ولكل قضاء شخصية معنوية معترف بها .. ولكل من هذه الوحدات الإدارية مجالسها المنتخبة وسلطاتها الواسعة في الشؤون الخاصة بها بما في ذلك أمور التربية والتعليم والصحة وكل حالة خاصة بالشؤون المحلية والبلدية حسبما فصله القانون المذكور، كما أن القانون المذكور يمكن من إجراء التعديل في الوحدات الإدارية ويمكن إنشاء وحدات إدارية جديدة عند الضرورة ومقتضيات المصلحة العامة.

٣-تعترف الحكومة باللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي تكون غالبيتها سكانا أكرادا وتكون لغة التعليم- مع العربية- في الحدود التي يقرها القانون وتحددها المجالس المحلية.

٤-تؤكد الحكومة عزمها على إجراء الانتخابات النيابية في الحدود الزمنية التي نص عليها الدستور المؤقت وحددها المنهاج الوزاري بشكل صريح ويشمل الأكراد في المجلس الوطني القادم بالعدد الذي يتناسب مع مجموع السكان الكلي وبالطريقة التي يفصلها قانون الانتخابات.

٥-مشاركة الأكراد إخوانهم العرب في كافة الوظائف العامة بنسبة سكانهم بما في ذلك الوزارات والوظائف الإدارية العامة والقضائية والدبلوماسية والعسكرية دون الإخلال بمبدأ الكفاءة.

---

[١]-جريدة **الجمهورية** (العراقية) ،العدد ٨٨٦ في حزيران ١٩٦٦؛ جريدة **البلد** (العراقية)، العدد ٦٣٧ في ٣٠ حزيران ١٩٦٦؛ أحمد ،إبراهيم، **العرب والأكراد**، مطبعة صلاح الدين، د.ت، ص ١١٣.

٦-سيكون هناك عدد من طلاب البعثات والزمالات والمنح الدراسية في مختلف الفروع وعلى شتى المستويات من الأكراد يرسلون للتخصص إلى خارج البلاد دون الإخلال بالكفاءة وحاجة القطر كما ستزيد جامعة بغداد من اهتمامها بدراسة اللغة الكردية وآدابها وتراثها الفكري والحضاري وتسعى الجامعة لفتح فرع لها في الشمال عند توافر الإمكانيات.

٧-يكون الموظفون المحليون في الألوية والأقضية والنواحي الكردية من الأكراد ما توفر العدد المطلوب منهم ولن يصار إلى غيرهم إلا بمقدار ما تقتضيه مصلحة تلك المناطق ذاتها.

٨-يرافق الحياة النيابية إنشاء بعض التنظيمات السياسية وتمكين الصحافة من التعبير عن رغبات الشعب وستسمح الحكومة للأكراد بذلك في الحدود التي يرسمها القانون وستكون الصحافة السياسية والأدبية في المناطق الكردية باللغة العربية أو بهما معا حسب طلب ذوي الحاجة.

٩-عندما تنتهي أعمال العنف يصدر العفو العام عن كافة اللذين ساهموا في أعمال العنف في الشمال أو كانت لهم صلة بما فيهم جميع من صدرت بحقهم أحكام بسبب الأعمال المذكورة أو صلتهم بها أو احتجزت حرياتهم.

أ) يعود جميع الموظفين والمستخدمين الأكراد المفصولين إلى أعمالهم السابقة، كما يؤمن الملاك اللازم لهم ويلاحظ إنصافهم.

ب) تسعى الحكومة لإعادة جميع العمال الأكراد المفصولين إلى أعمالهم السابقة بكل طاقاتها.

١٠- على منتسبي القوات المسلحة البدء في العودة إلى وحداتهم فور صدور هذا البيان على أن يتم ذلك كله خلال مدة أقصاها – شهران – ويعامل العائدون بالرفق ويصدر العفو عنهم:

أ- فمن كان منتسبا إلى الجيش عليه أن يعود إلى الجيش بسلاحه.

ب- فمن كان منسبا إلى الشرطة عليه أن يعود إلى الشرطة بسلاحه.

ج- أما الآخرون ممن حملوا السلاح فيعتبرون هيئة تابعة إلى الحكومة التي عليها أن تعمل على عودتهم إلى الحياة الطبيعية والى أن يتم ذلك فالحكومة مسؤولة عن إعاشتهم وعلى كل من

يتم تحوله منهم إلى الحياة الطبيعية إعطاء كافة معداتهم وأسلحتهم واعتدتهم وتجهيزاتهم إلى الحكومة ويجري ذلك كله حسب خطة مدروسة من جميع ذوي العلاقة.

د- يعود الفرسان إلى أماكنهم بعد إحلال الأمن ويجري استعادة الأسلحة منهم حسب خطة مدروسة .

١١- غني عن القول أن الأموال التي تبذل اليوم في مقاومة العنف وكذلك الأموال التي تصرف فيما لا طائل تحته ستصرف في أعمار الشمال وستؤلف هيئة خاصة لإعمار المنطقة الكردية من العراق تخصص لها المبالغ اللازمة المناسبة من الخطة الاقتصادية للقيام بالتعمير والنهوض بالمشاريع الإنمائية في المنطقة وترتبط بوزير مسؤول يناط بوزارته إدارة مصايف الشمال وشؤون الغابات والينابيع فيها ، كما يشرف على تنسيق الشؤون الخاصة بالوحدات الإدارية التي يكوهن غالبية سكانها من الأكراد مما هو من صميم القومية الكردية كالعناية بالثقافة الكردية ومناهج التعليم باللغة الكردية وستحاول الحكومة بكل طاقاتها تعويض كل المتضررين تعويضا عادلا يمكنهم من العودة إلى حياة منتجة تابعة للإسهام من النهوض باقتصاديات البلاد وازدهارها والعيش بأمن وسلام . كما أن الحكومة لاعتبارات وطنية وإنسانية ستعنى بالأرامل واليتامى وذوي العاهات الذين كانوا من ضحايا أعمال العنف في شمال الوطن، وستنشئ بالتعاون مع الهيئات المختصة الملاجئ والمعاهد اللازمة بأسرع وقت مستطاع.

١٢-تسعى الحكومة في توظيف كل الأفراد والجماعات الذين نزحوا أو هجروا من مناطقهم وسيكون الأصل في هذه العودة إلى الوضع الطبيعي القديم مع العلم أن ما سيكون لازما للدولة للسيطرة عليه فيما يعد للمنفعة العامة يجب أن يقترن حسب أحكام القانون بتعويض سريع وعادل.

رحبت الأوساط الكردية بما جاء به هذا البيان وعد خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح إذا ما طبقت بنوده فسيسهم في حل جذري وشامل للقضية الكردية، وفي هذا الصدد تلا حبيب رحماني الممثل الشخصي للملا مصطفى نص برقية التأييد التي أرسلها البارزاني إلى الرئيس عبد الرحمن

عارف ورئيس وزرائه عبد الرحمن البزاز والتي أعرب فيها عن تأييده لبيان التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦٦ ووصفه: (بأنه تعبير صادق عن رغبته في رعاية أبناء الشعب عموما من عرب وأكراد لتحقيق ما تصبوا إليه البلاد من تقدم ورخاء وازدهار ووحدة وطنية، ودعا بإخلاص إلى مؤازرة البيان لتحقيق الأهداف التي وردت فيه) [١].

كما أذاعت وكالة الأنباء العراقية أول حديث صحفي للملا مصطفى البارزاني بعد وقف القتال نشرته جريدة الجمهورية العراقية جاء فيه " أنه من العار على العرب والأكراد أن يتقاتلا معا في هذه الفترة الطويلة رغم روابط العقيدة والمصالح المشتركة والعيش الطويل على تربة واحدة يدين لها الجميع بالولاء والإخلاص، وأنا لم ولن أدعو للانفصال وهذه تهمة ألصقت بنا ممن لم يكن يرغب في السلام ومن له منافع في استمرار القتال، وقد أكدت ذلك للمسؤولين في كافة الفترات... وأنا لمسنا من الحكومة الحالية فهما واقعيا لمشاكل البلد، ولمسنا كذلك نية صادقة لإنهاء مشكلة الشمال وأن ثقتنا بالله كبيرة ونحن نزن الأمور على ضوء تجاربنا السابقة"[٢].

في أعقاب صدور البيان زار اللواء الركن (شاكر محمود شكري) وزير الدفاع، المنطقة الشمالية فوصل إلى اربيل بتاريخ ١١ تموز ١٩٦٦ وألقى كلمة بين جموع المواطنين أشار فيها إلى أن الحكومة استهدفت من سياستها المعلنة في بيان رئيس الوزراء إنهاء الاقتتال وحل المشكلة الكردية التي كانت مستعصية وتوجيه الجهود والأموال لإعمار وإنعاش العراق كافة وليس المنطقة الشمالية فقط، كما أعلن إلى الحكومة قد باشرت فعلا بتشكيل اللجان الرئيسية والفرعية للإشراف على تطبيق هذه السياسة[٣]، وقرر مجلس الوزراء تخصيص مبلغ خمسة ملايين دينار عراقي كخطوة أولى لتعمير المنطقة الشمالية وبدأت الحكومة بدراسة احتياجات

---

[١]- بطاطو، حنا، **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، الكتاب الثالث، ترجمة: عفيف البزاز، بيروت، ١٩٩٢، ص ٣٧٨-١٧٩.

[٢]- جريدة **الجمهورية** (العراقية)، العدد ٨٩٨ في ١٩٦٦/٧/١٢.

[٣]-جريدة **الجمهورية**(العراقية)المصدر نفسه، العدد ٨٩٩ في ١٩٦٦/٧/١٣.

المنطقة من المشاريع العمرانية والصحية والثقافية وغير ذلك [1].وطبقا لما ورد في بيان ٢٩ حزيران أصدر قانون العفو العام عن القائمين بحوادث الشمال وذلك في ٢٨ تموز ١٩٦٦[2].

لا شك أن هذا البيان يمكن عدهُ خطوة مهمة نحو إنهاء الحرب التي دامت خمس سنوات ونحو حل سلمي أيضا للقضية الكردية في العراق، ، رغم النواقص والعراقيل التي وضعت أثناء تنفيذه .[3].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البيان قد لاقى ترحيبا عربيا ودوليا أيضا، إذ أعرب الرئيس المصري جمال عبد الناصر في خطاب ألقاه بمناسبة ذكرى ثورة ٢٣ يوليو في مصر عن سروره بحل المشكلة الكردية في شمال العراق، التي كانت تستنزف قوة العراق وذكر قائلا أيضا: "أننا ننادي دوما بحل سلمي بين أبناء الوطن الواحد، وقد استطاعت حكومة العراق أن تصل إلى اتفاق ينهي الثورة وهذا عمل تشكر عليه" [4].

وبعث العقيد هواري بو مدين، رئيس مجلس الثورة الجزائري ببرقية تهنئة إلى الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف[5].

أما دوليا فقد رحبت روسيا(الاتحاد السوفيتي حاليا) بالبيان ونشرت صحيفة (البرافدا الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفيتي) مقالا قالت فيه: (أن عودة الوضع إلى طبيعته في شمال العراق أمر يتفق مع مصالح الشعب العراقي بجميع فئاته، ويحظى بتأييد أصدقاء العراق المخلصين)[6].

تباينت ردود أفعال القوى والشخصيات والحركات والهيئات السياسية في العراق من بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ ما بين مؤيد ومعارض، وجاءت هذه المواقف على النحو التالي:

---

[1] - جريدة الجمهوري(العراقية)،العدد٨٩٩ بتاريخ ١٣تموز ١٩٦٦،المصدر نفسه.

[2] -حميدي،جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية**، المصدر السابق، ج٩، ص٧٠-٧٣.

[3] - قاسملوا، عبد الرحمن، كردستان والأكراد،المصدر نفسه، ص ٢٨٩.

[4] -جريدة **صوت العرب** (العراقية)، العدد ٣٠٧ في آب ١٩٦٦.

[5] - موريس، رينيه، المصدر نفسه، ص ١٢٨.

[6] -جريدة **الثورة العربية** (العراقية)، العدد ٨٩٤، ٧ تموز ١٩٦٦.

١-موقف حزب البعث الاشتراكي: جدد حزب البعث الاشتراكي ترحيبه بأي خطوة ترمي إلى بناء الروابط المتينة بين أبناء الوطن الواحد ورحب بالسلام والإخاء ضد الحرب والدمار، واعتبر الحزب أن مشروع البزاز ليس أول مشروع يوضع لحل المشكلة الكردية في تاريخ العراق، إذ وضعت مشاريع كثيرة قبله، كلها تؤكد السلام والتآخي محل العداء والحرب ولكنها انهارت لعدم الجدية فعاد الطرفان للاقتتال، كما أوضح الحزب أن المهم هو الحل الجذري الذي لا يمكن أن ينبثق إلا من خلال حركة تحررية تقدمية معادية للاستعمار، نابعة من صميم طبقات الشعب الكادحة[1].

٢-موقف الحركة الاشتراكية العربية: أكدت الحركة الاشتراكية العربية على الاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره انسجاما مع مبادئ الاشتراكية العالمية،وأوضحت بأن الإطار العام بحق تقرير المصير ينبغي أن يجد له مضمونا ملموسا به في الظروف الراهنة وعليه يجب أن يكون الحل إعطاء حقوق الشعب الكردي ضمن إطار جمهورية ديمقراطية شعبية، ولذلك فان بيان التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦٦ ما هو إلا اتفاق بين طرفين وتسوية لمصلحة الطرفين ويؤكد الانفصال[2] .

٣-موقف الحزب الشيوعي العراقي: انطلق موقف الحزب الشيوعي استنادا إلى الميثاق الوطني المعدل في آذار ١٩٥٣، ومن المادة الثانية عشر فيه والتي تنص على الاعتراف بحق المصير بما فيه حق الانفصال للشعب الكردي) والوثيقة الصادرة عن المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي لعام ١٩٥٦ التي تؤكد على النضال من اجل تأمين الاستقلال الذاتي لكردستان العراق وفق اتحاد اختياري أخوي، ويرفض الحزب الشيوعي وضع المطالب الخاصة للحركة الكردية وفق المصلحة العامة للحركة الوطنية الكردية ويقلل من أهميتها لأنه يضعف الوحدة المتمثلة بالأخوة

---

[1] - **د.ك.و**،وزارة الداخلية العراقية وسنرمز لها لاحقا بالرمز و.د.ع ،بيان القيادة القطرية لحزب البعث في العراق، ١٨ تموز ١٩٦٦ حول المشكلة الكردية، رقم الملف ١٣/٢٢ ؛ جريدة **الأحرار** (اللبنانية)، العددان، ٦٠٤ في ٢٧آب ١٩٦٦. والعدد ٦١٤ في ٧ أيلول ١٩٦٦.

[2] - جريدة **الاشتراكي** (العراقية)، العدد ٧٠ في ٤ تموز ١٩٦٦.

العربيـة الكرديـة وعليـه فـان الحـزب يعتبـر الحكـم الـذاتي لكردسـتان العـراق خطـوة مهمـة لتقريـر المصير كاملا[١].

٤-موقف الـوطنيين الـديمقراطيين: أكد كامـل الجـادرجي رئـيس الحـزب الـوطني الـديمقراطي أن المسألة الكرديـة لا يمكن حلهـا إلا بـالأعتراف بحقوق الأكراد القوميـة، وأن إقامـة حكم ديمقراطـي هو أقوى ضمانة لحل المشكلة الكرديـة ويجب اشتراك الأكراد فـي أي مؤتمر أو ميثاق وطنـي فعال علـى أسـاس أنهم جزء رئيس من شعب العراق وعدم تجاهلهم، كما أشـار إلـى أن البيـان يعترف بـالحقوق القوميـة للشعب الكردي لذا يجب أن ينفذ بنيـة صادقة من قبل الطرفين لخدمـة شعب العراق والديمقراطية [٢].

ويمكن القول أن جميع القوى السياسية والشخصـيات الوطنيـة فـي العراق قد أكـدت علـى أهمية حل القضية الكردية بالشكل الذي يحقق أهداف الأكراد ضمن إطار الحكم الذاتي، وضمن الوحدة العراقية لكنها في ذات الوقت لم توضح الكيفية في تطبيق وتنفيذ مثل هذه البرامج.

أ-زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف للمنطقة الشمالية:

لم يكن الرئيس عبد الرحمن عارف راغبا في تجدد القتال بين الحكومة والأكراد، وكـان يخشـى أن تـؤدي سياسـة رئـيس وزرائـه نـاجي طالـب إلـى مـا كـان يخشـاه بالضـبط مـن أن يكـون هـذا الموضوع فرصة لبعض الضباط المغامرين للتآمر عليه[٣]، ورغم القرارات التي أصدرتها الحكومـة والتـي كانـت تتضـمن تنفيذ بيـان ٢٩ حزيـران ١٩٦٦ ومنهـا الإفـراج عن السـجناء، إطـلاق سـراح الموقوفين المحتجزين وإعادة المبعدين ورفع الحجز عن أموال المشتركين في الحوادث المؤسفة وكتبت جريدة الجمهوريـة تقول: (ولا يستطيع أحد أن ينكـر مـا كرسته الحكومـة مـن وقت ومـال وجهـود وأعمـال لإحيـاء الحركـة الاقتصـادية وتنظـيم الأوضـاع، وإنشـاء المرافـق الحيويـة الحديثـة

١- الحاج، عزيز، **مع الأيام : صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق (١٩٥٨-١٩٦٩)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د. ت، ص ٢٥٣.

٢- الجادرجي، **مذكرات كامل الجادرجي : تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي**، دار الطليعة، بيروت ، ١٩٧٠، ص ٧٧.

٣- البريفكاني، عبد القادر، **المحررون: رجال قرن مضى**، ط١، منشورات الزمان، لندن، ٢٠٠١، ص ١٥٧.

وتعزيز الوفاق والسلام في الانجازات المفيدة العاجلة، لا بد أن تقابل من جانب إخواننا الأكراد بأروع التجارب وأشد الحرص على التعاون والتكاتف لتحقيق أقصى الأماني الوطنية، والوقوف صفا واحدا بوجه الذين يريدون شرا بالعراق وسكانه من عرب وأكراد وغيرهم" [١]،إلا أن التقارير التي نشرت في بيروت أشارت إلى عكس ذلك إذ ذكرت : "أن الجو الصافي الذي خيم على شمال العراق منذ ٢٩ حزيران الماضي قد اخذ يتلبد بالغيوم وان الملا مصطفى البارزاني قد بدا أخيرا يبدي عدم رضاه عن عدم تقيد حكومة ناجي طالب ببنود بيان ٢٩ حزيران الاثنى عشر، وأن الملا ينظر بحذر إلى خطة حكومته الجديدة القائمة على الاستعانة بخصومه وإبراز جلال الطالباني كزعيم كردي منافس له عن طريق تقديم المساعدات له لاستمالته عددا كبيرا من الأكراد إلى جانبه، واستطردت هذه التقارير بالقول بأن الحكومة لم تنفذ شيئا من منهاج السلام، وأن هناك عددا من الأكراد لا يزالون في السجون، وأن الضباط والموظفين الأكراد لم يعادوا إلى مناصبهم القديمة، أما الأموال التي صرفتها الحكومة حتى الآن فقد أنفقت على إقامة الجسور ومراكز الشرطة وتدعيم الأهداف العسكرية، وأن شيئا لم يتم بعد من مشروع قانون الحكم اللامركزي[٢].

وطبقا لما ورد في هذه التقارير أعلن اللواء شاكر محمود شكري وزير الدفاع، بأنه سيقوم بزيارة المنطقة لمدة ثلاثة أيام أجتمع خلالها بالزعماء الأكراد، وبالفعل تمت هذه الزيارة في الثاني من تشرين الأول ١٩٦٦، يرافقه اللواء (حمودي مهدي) رئيس أركان الجيش بالوكالة، ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن الوزير قوله بعد لقائه بالملا مصطفى البارزاني أن الأخير أظهر حرصه الشديد على إعادة الأمن والاستقرار والتعاون المخلص مع السلطات الحكومية الوطنية لإعادة الحياة الطبيعية إلى المنطقة، وإيقاف الإذاعة الموجودة هناك، وإعادة الإدارات المحلية، كما أدلى وزير الدفاع بتصريحات إلى صحيفة الجمهورية بعد عودته إلى بغداد أعلن فيها بأن زيارته الأخيرة إلى شمال العراق كانت موفقة للغاية، وأن الأكراد مستمرون في تسليم أسلحتهم

---

[١]-حميدي، جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية**، المصدر نفسه،ج ٩، ، ص ١٨٣.

[٢]- جريدة **الحياة** (االلبنانية) في ١٩٦٦/٩/٢٥.

الثقيلة إلى السلطات المسؤولة[١]. وان الملا سلم مسدسه الخاص إلى وزير الدفاع لإظهار رغبته في السلام[٢].

ولإظهار موقف أكثر اتزانا وايجابية قام الرئيس عبد الرحمن عارف وفي الشهر ذاته وتحديدا في ٢٦ تشرين الأول بزيارة إلى المنطقة الشمالية يرافقه وزير الدفاع شاكر محمود شكري ووزير الدولة لشؤون اعمار الشمال أحمد شامل قادر ومعاون رئيس أركان وكان هذا اللقاء الأول الذي تم بين الرئيس عارف والبارزاني[٣].

التقى الرئيس بالبارزاني وبعض الزعماء الأكراد في منطقة رواندوز، وأكد الملا لرئيس الجمهورية إخلاص الأكراد لوطنهم واهتماماتهم بتدعيم أواصر الوحدة الوطنية والعمل من اجل مصلحة البلاد والمواطنين وأشار إلى أن الأكراد يقفون ضد الدعوات الانفصالية التي يروجها أعداء البلاد وأذناب الاستعمار [٤].

كما وأعلن الرئيس عبد الرحمن عارف أن الملا مصطفى وعده بتسليم الأسلحة الثقيلة اعتبارا من اليومين المقبلين، وأن لقاءه قد عزز الثقة بين الطرفين وأزال المفاهيم القديمة للقضية الكردية، وأن عددا من الأكراد سيشتركون في اجتماعات القصر الجمهوري (ما أصطلح عليه بالمؤتمر القومي) وسينضم إلى الوزارة عددا من الأكراد بالإضافة إلى الوزيرين الموجودين حاليا فيها•[٥].

كما زار الرئيس مدينة السليمانية وألقى فيها خطابا مسهبا تحدث فيه عن القضية الكردية وجهود الحكومة في إعادة الأوضاع الطبيعية للمنطقة والسير في طريق الاعمار، ثم زار مدينة كركوك في ختام جولته للمنطقة الشمالية والتي استغرقت ستة أيام وعلقت صحيفة صوت العرب

---

[١]- جريدة **الجمهورية** (العراقية)،العدد ٣٣٤،في٥/١٠/١٩٦٦ .

[٢]- جريدة **النهار** (اللبنانية) في ٢٢/١٠/١٩٦٦.

[٣]- العجلي، معن شياع ، **ماذا في شمال العراق**، بغداد، ١٩٦٨، ص ٧٥؛ الموصلي، منذر، القضية الكردية في العراق (البعث والأكراد)، دار المختار، دمشق، ط١، ٢٠٠٠، ص ١٩٦.

[٤]- حميدي، جعفر ،**تاريخ الوزارات العراقية**، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٨٥.

•الوزيرين هما: عبدالله النقشبندي وزير المالية وأحمد كمال قادر وزير الدولة لشؤون اعمار الشمال

[٥]- المصدر نفسه.

العراقية على هذه الزيارة بمقال حمل عنوان "التحام شعبي وقيادة وطنية مخلصة" قالت : (لقد أكد السيد الرئيس في جميع الخطب التي ألقاها أثناء زيارته للمنطقة الشمالية من أن الحكومة عازمة بمنتهى الإخلاص على تعمير الشمال وإشاعة الحياة المستقرة في ربوعه .. لكي يعود الوئام ويسود السلام بين الأشقاء إذ ليس من الهين على العرب أو الأكراد أن يحصل أي تفريط في روابط الدين والتاريخ المشترك والمصلحة الواحدة التي تشد أبناء هذا الشعب إلى بعضهم[١]، كما أدلى الملا مصطفى البارزاني بتصريحات للوفد الصحفي المرافق لرئيس الجمهورية أعرب فيها عن ثقته بالرئيس عارف ووصفه بأنه "رجل مؤمن صادق مسلم يحب شعبه ووطنه وهو يحب الخير للجميع وهو بمثابة الأب لكل المواطنين وأملي كبيرا أن يتحقق الخير للجميع على يديه"[٢].

أثمرت زيارة الرئيس عارف للمنطقة الشمالية في التوصل إلى عدد من النتائج المهمة ابرزها:

١-التوصل إلى اتفاق شفوي مع الملا مصطفى البارزاني أكد فيه مواصلة التعاون لغرض تنفيذ بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦.

٢-حل قوات (الفرسان) الموالية للحكومة.

٣-التعهد بتسهيل عودة العشائر الكردية إلى قراها التي أجليت عنها.

٤-وعد الرئيس عارف الأكراد بحصة أكبر في الحياة السياسية.

٥-تشكيل لجنة في وزارة التربية من الاختصاصيين من العرب والأكراد لوضع كتاب يتضمن "بث روح التآخي بين المواطنين والتأكيد على أن القومية العربية قومية مسالمة غير عدائية على أن يدرس في جميع مدارس العراق".

٦-صدر مرسوم جمهوري بإعادة ٢٥ ضابط كرديا للخدمة في الجيش، وهم ستة برتبة عقيد، وأربعة برتبة مقدم والخمسة الباقون تتراوح رتبهم بين رائد وملازم.

---

[١]- جريدة **صوت العرب**(العراقية)، ، في ١٩٦٦/١٠/٢٩.

[٢]- حميدي، جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية**، المصدر السابق، ج١٠، ص ١٨٧.

٧-مفاتحة عدد من الشخصيات الكردية لتولي مناصب وزارية[١].

وفي هذا الصدد أعرب وزير الدولة لإعمار الشمال أحمد كمال قادر، عن تفاؤله لحل مشكلة الشمال بعد اجتماع الرئيس عارف الملا مصطفى البارازاني الذي " أزال الشكوك ورسخ الثقة في النفوس" [٢].

وبعد عودة الرئيس من زيارته للمنطقة الشمالية عقد اجتماعا مهما في القصر الجمهوري في الثالث من تشرين الثاني ١٩٦٦ حضره السيد رئيس الوزراء ناجي طالب، ووزير الدفاع اللواء شاكر محمود شكري كما حضره الفريق طاهر يحيى، وأحمد حسن البكر، ومحمود شيت خطاب، وعبد العزيز العقيلي، وصالح مهدي عماش، وحردان التكريتي، وعبد الكريم فرحان، وعبد الغني الراوي، وعبد الهادي الراوي، وسعيد صليبي، عبد الوهاب الأمين، وعبد الستار عبد اللطيف، وحميد قادر مدير الشرطة العام [٣]. وقد نوقشت فيه قضايا البلاد ومنها الأوضاع في شمال العراق وزيارة الرئيس عبد الرحمن للمنطقة الشمالية والالتزام بما تم الاتفاق عليه[٤].

ويمكن القول أن زيارة الرئيس عارف للمنطقة الشمالية كانت تنم عن رغبة حقيقية وصادقة لاحلال السلم والاستقرار والإخاء بين الطرفين وان حل المشكلة الكردية لا يتم إلا عن طريق التفهم لروح المشكلة وحسن النية في الحل وهذا ما عمل لإجله الرئيس عبد الرحمن عارف لأن العنف والحملات العسكرية هي بالتأكيد حلول فاشلة.

ج-مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني (١٥-٢١ تشرين الثاني ١٩٦٦):

لم يتمكن الرئيس عارف عبد الرحمن أن يفي بوعوده التي قطعها للأكراد خلال زيارته للشمال ليس لأنه لم يكن يمتلك القدرة على التأثير في قادة الجيش ولكن كان هناك من يحاول أن

---

[١]- جريدة **المنار** (العراقية) في ١٩٦٦/١١/٣.

[٢]- حميدي،جعفر، **تاريخ الوزارات العراقية**،ج٩، المصدر السابق، ص١٨٦.

[٣]-الزبيدي، علياء ،المصدر السابق، ص ٢٦٠.

[٤]- المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

يصطاد بالماء العكر ويلبد الأجواء بالغيوم كلما توشك أن تكون صافية ولا تريد للأخوة العربية الكردية أن تتحقق ولا سيما بعد فشله في إقناع شاه إيران آنذاك بإغلاق الحدود والتوقف عن مساعدة الملا مصطفى البارزاني خلال زيارته لطهران في آذار ١٩٦٧[١]، فضلا عن الصعوبات الداخلية التي كانت تشهدها البلاد وتعدد الاتجاهات وكثرة التحالفات السياسية التي منعت أن تعطي للنظام لونا ووجها متميزا، وعامل مهم آخر لا يقل شأنا عن العاملين السابقين تمثل في نكسة ٥ حزيران ١٩٦٧ وما نتج عنها من انكسار وضعف للمعنويات[٢].

ووفقا لهذه المعطيات دعا الملا مصطفى البارزاني إلى عقد المؤتمر السابع للحزب الديمقراطي الكردستاني في منطقة (كلالة) لكن الملا لم يتمكن من الحضور لسوء حالته الصحية، وتم تكليف سكرتير الحزب محمد كريم لإلقاء كلمته نيابة عنه، وأعلن استقالته من رئاسة الحزب بسبب ظروفه الصحية، لكن المؤتمر أعاد انتخابه مرة أخرى[٣].

وجّه في هذا المؤتمر نقدا شديدا للحكومة بسبب فشلها في تنفيذ بنود بيان ٢٩ حزيران وأنه مع فقراته السرية تضمن أقل مما كان يهدف إليه الأكراد وأنهم قبلوا به باعتباره الحد الأدنى الضروري لتمهيد الطريق إلى هدفهم النهائي (الحكم الذاتي) [٤].

كما تم في هذا المؤتمر تقديم مذكرة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يشكو فيها من أن الحكومة قد قصرت في اتخاذ أي من الخطوات التي يجب أن تعقب إعلان بيان حزيران مثل وقف إطلاق النار وقانون المحافظات والعفو العام، وذكر البارزاني أيضا في مذكرته أن الأكراد من جانبهم قد نفذوا كافة وعودهم مثل الإفراج عن السجناء ووقف البث الإذاعي وإعادة فتح الطرق العامة، وأن الأكراد لم يقبلوا ببيان حزيران إلا لإعطاء الناس ذوي النوايا الحسنة داخل الحكومة الوقت الضروري للتأمل في هدف الأكراد (الحكم الذاتي) .. لأنه يوجد بعض

---

[١]- الموصلي، منذر، **القضية الكردية في العراق**، المصدر نفسه، ص ١٩٦-١٩٧.

[٢]- المصدر نفسه، ص١٩٧.

[٣]- حميدي، جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج٩،المصدر السابق، ص ١٨٧.

[٤]-جريدة **الحياة** (اللبنانية) في ١٩٦٦/١٢/٣١.

الأشخاص الحاقدين في مراكز مرموقة داخل الحكومة ممن يكرهون قيام علاقات سليمة طبيعية في العراق بين الأكراد والعرب [1].

واستمرت هذه الهدنة القلقة بين الطرفين حتى قيام انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وبعدها أخذت القضية الكردية تنحى منحى آخر [2].

٣- انقلاب عارف عبد الرزاق الثاني في ٣٠ حزيران ١٩٦٦

جاءت اجتماعات القصر الجمهوري التي كان يعقدها الرئيس عبد الرحمن عارف مع العسكريين بنتائج عكسية إذ إزدادت شقة الخلاف بين الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء من جهة وضباط ثورة تموز والحركة القومية من جهة أخرى التي كانت تلح على قضية الوحدة العربية وضرورة قيامها بعد أن تهيأت لها الظروف الموضوعية والعربية كافة ولهذا بدأ الضباط القوميون يلحون على رئيس الجمهورية مطالبين بإقالة البزاز لكنه لم يستجب لطلباتهم وظل متمسكا به ، كما أن البزاز لم يستقيل هو الأخر [3]، وفي القاهرة حيث كان يقيم العميد عارف عبد الرازق [4]كلاجئ سياسي يطمح بالعودة إلى العراق والذي أجرى اتصالات مع عدد من الضباط الموالين في بغداد له لوضع خطة عسكرية للإنقلاب على حكومة الرئيس عبد الرحمن عارف. [5]

وتجدر الإشارة إلى أن الاستعدادات لهذا الانقلاب بدأت منذ بداية شهر حزيران ١٩٦٦ حيث غادر عارف عبد الرزاق ورفاقه وهم (ممتاز السعدون رائد طيار متقاعد، وصباح عبد القادر

---

[1] -جريدة **الحياة** (اللبنانية) في ١٩٦٦/١٢/٣١.

[2] - البريفكاني، عبد القادر، المصدر السابق، ص ١٥٧.

[3] - الزبيدي، علياء ،المصدرالسابق، ص٢١٥-٢١٦.

[4] -عارف عبد الرزاق: ولد عام ١٩٢٤ في محافظة الرمادي وتخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٤٣ ومن كلية بريطانيا للطيران عام ١٩٤٥، درس في كلية الأركان بين عامي ١٩٥١ و١٩٥٢ ، عين بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ آمرا للقاعدة الجوية في الحبانية، اتهم بالاشتراك في حركة عبد الوهاب الشواف عام ١٩٥٩ سجن ثم أطق سراحه من العام نفسه، عين بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وزيراً للزراعة، ثم قائد لسلاح الطيران عام ١٩٦٣ وفي عام ١٩٦٥ شكل أول وزارة أحتفظ فيها بوزارة الدفاع وقام بانقلاب عسكري ضد الرئيس عبد السلام عارف في ١٢ أيلول ١٩٦٥ إلا إن المحاولة فشلت فغادر العراق إلى القاهرة كلاجئ سياسي.للمزيد ينظر :بطاطو،المصدر السابق، ص٣٤٧

[5] -مردان، جمال مصطفى، **انقلابات فاشلة في العراق**، بغداد، د.ت، ص٨١

ملازم أول طيار منسوب للسرب السادس) القاهرة في أوائل شهر حزيران ودخلوا العراق بصورة سرية إذ عاد عارف عبد الرزاق إلى بغداد عن طريق الحدود الأردنية في يوم ٤ حزيران، كما عاد ممتاز السعدون عن طريق الكويت وبدأوا يتنقلون بين عدة أماكن ولم يكشف أمرهم ، وتوجهوا في الثامن عشر من حزيران ١٩٦٦ الى مدينة الموصل حيث استقبلهم اللاجئ السوري محمد رفيق جوا، بعد اتفاق مسبق مع المقدم السوري الهارب عبد الوهاب الخطيب الذي هيأ لهم الدار التي اتخذت مقرا للاتصالات والاجتماعات وكان يتردد إليهم كل من قائد الفرقة الرابعة العميد يونس عطار باشي والمقدم الصيدلي أمين كركجي وقد وضعا خطة السيطرة على القاعدة الجوية في الموصل وهدم مقر الفرقة الرابعة[١].

في حين ظل بقية الضباط العائدين معه من القاهرة في بغداد وتحديدا في منطقة المأمون القريبة من معسكر أبي غريب نقطة الانطلاق وسكنوا في بيوت سرية كان عبد الوهاب الخطيب قد هيأها وصار يمولهم بالمال والمواد الغذائية وجميع احتياجاتهم الأخرى[٢].وكانت خطة الانقلاب تتخلص في[٣]:

١-أحتلال القاعدة الجوية في الموصل وقيادة الفرقة الرابعة والتحرك للبدء بالهجوم الجوي على بغداد

٢-أحتلال معسكر (التاجي)و(أبوغريب)

٣-احتلال الإذاعة وإذاعة البيانات باسم عارف عبد الرزاق(رئيس مجلس قيادة الثورة الجديد)

٤-التحرك بسلاح المدرعات من معسكر التاجي نحو بغداد.

تحرك المنفذون لتنفيذ الخطة في الوقت المحدد وهو الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم ٣٠ حزيران ١٩٦٦ حيث وصلت سيارة للأجرة إلى القاعدة الجوية في الموصل كان فيها كل

---

[١]- و.د.ع، التقرير النهائي المتعلق بالمحاولة الانقلابية الثانية لعارف عبد الرازق، رقم ٢٨٤ في ١٦/ تشرين الثاني/١٩٦٦، ملف رقم (٣١).

[٢] – **و.د.ع ،التقرير النهائي المتعلق بالمحاولة الأنقلابية** ،المصدر نفسه.

[٣] - مردان، جمال ،المصدر السابق، ص٨١.

من العميد الركن الطيار عارف عبد الرازق والرائد الطيار المتقاعد ممتاز السعدون بملابسهما العسكرية ودخلا القاعدة عنوة حيث كانا مسلحين بالرشاشات والمسدسات وكان بانتظارهما الملازم الأول الطيار صباح عبد القادر المنسوب إلى السرب السادس وتوجهوا إلى أوكار الطائرات وأمروا ضباط الصف بتهيئة طائرتين من نوع هوكر هنتر وكان ذلك تحت الضغط والإكراه [١]،وأثناء تقدم الطائرتين على مدرج المطار حضر العميد الركن يونس عطار باشي، قائد الفرقة الرابعة ومعه العقيد احمد رشيد ، آمر القاعدة الجوية فحدثت مشادة كلامية بينهما وتطورت إلى حد تبادل إطلاق النار بين الطرفين وبعد سيطرة العميد الركن عارف عبد الرازق على الموقف تم سحب العوارض وحلقت الطائرات باتجاه بغداد والحبانية منبهين المشاركين في الأنقلاب بأنه قد بدأ وبالفعل تمت السيطرة على[٢]

١-القاعدة الجوية في الموصل والحبانية وكركوك

٢-تمت السيطرة على معسكر التاجي وأبي غريب

٣-تمت إذاعة البيانات مباشرة عن طريق مرسلات أبي غريب

٤-بدأت الطائرات بقصف القصر الجمهوري وذلك لإرغام الحكومة على الاستسلام

أذاع الانقلابيون بيانهم الأول وأبرز ما جاء فيه:" في هذا اليوم الخالد وفي ذكرى ثورة العشرين المجيدة وثب جيشكم الجبار ليزيح الأقنعة التي يحاول نفر من المغرورين الذين لم يعتبروا بالدروس التي لقنها هذا الشعب في خونة قضيته.. تلك الأقنعة التي يحاولون التستر وراءها خلف شعارات الاشتراكية والوحدة وفي الوقت الذي يمعنون فيه يوما بعد يوم في تصفية كل المكاسب التقدمية التي نالها الشعب اثر الكفاح المرير وكل التضحيات الجسام من اجل أن يعيدوا العراق إلى ما كان عليه قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وفق المخطط المدبر الذي يديره الاستعمار وعملاؤه في الشرق العربي ليحولوا بين أبنائه وبين أهدافهم وحقوقهم المشروعة في

---

[١] – مردان،جمال،**إنقلابات فاشلة في العراق**، المصدر نفسه ،ص٨٥

[٢] – المصدر نفسه،ص٨٦.

تحقيق مجتمع الكفاية والعدل في إطار الوحدة والحرية والاشتراكية، والثورة تسعى بجد وإخلاص لاستتاب الأمن في الداخل والحفاظ على وحدة تراب الوطن ومعالجة مشكلة الشمال وفق البيان الذي أصدرته الحكومة السابقة مساء الأربعاء الماضي ١٩٦٦/٦/٢٩وهي تلتزم بهذا البيان أيضا نصا وروحا ، والثورة تسعى إلى إقامة مجتمع يسوده الوفاق وينعم بالحرية.. وهي تحرص على رعاية كافة طبقات الشعب دون تمييز أو تفريق وستشرع القوانين لحماية العمال والكتبة والفلاحين ولرفع مستواهم الصحي والمعاش... ويسعى مجلس قيادة الثورة إلى قيام الوحدة العربية الشاملة مع الدول العربية المتحررة ومع القاهرة بالذات كما تسعى الثورة لمساندة الحركات التحررية في الأقطار العربية التي مازالت تعاني تسلط الاستعمار فيها وأيضا أعادة الحقوق المغتصبة لعرب فلسطين وبذل الجهد والمال لإعادة هذه الحقوق متضامنة ومتكاتفة مع شقيقاتها الدول العربية.....)[١].

كان الرئيس عبد الرحمن عارف في مكتبه بالقصر الجمهوري ساعة حدوث الانقلاب، وحين علم بالخبر اعد بيانا ليذيعه بسرعة عن طريق الإذاعة وفي الوقت نفسه تحركت قوات الحرس الجمهوري التي تفاجأت بالغارة فركبوا دباباتهم وانتشروا داخل باحة القصر لمواجهة القوة التي هاجمت القصر بقيادة الملازم سعدون سعد الله والملازم مرعي حسن وبعد حوالي ٤٥ دقيقة توجه الرئيس مع قوة حماية له إلى الإذاعة لإلقاء بياناته الخاصة بالمحاولة.... ولم يكن هناك أي مذيع في الإذاعة سوى المذيعة (فهمية عبد العزيز)، وأثناء تقديم الرئيس عبد الرحمن عارف من قبل المذيع محمود مطر الذي حضر فيما بعد تم سماع أصوات إنفجارات داخل الإذاعة مما أدى إلى انقطاع البث حيث جرت معركة طاحنة أمام الإذاعة بين الانقلابيين والحكومة.. فخرج الرئيس بسيارة لاند روفر متوجهاً إلى القصر الجمهوري وسجل بيانه هناك وأعطى توجيهاته،استمر القتال أمام مبنى الإذاعة مدة نصف ساعة تقريبا تمكنت في نهايتها قوات الحكومة من السيطرة على الموقف، وأذاع الرئيس عبد الرحمن بيانه الأول من محطة إذاعة داخلية في القصر بعد أن ربطت مرسلات(الحرية) الواقعة قرب(سلمان بك) مع الأذاعة الداخلية

[١]- مردان،جمال ، **إنقلابات فاشلة في العراق** ،المصدر نفسه ،ص ٨٣.

للقصر والتي تبث على الموجة المتوسطة وذلك في الساعة الثامنة مساء جاء فيه(١):" بينما كان شعبنا الكريم ينعم بالأمن والسلام ويطفح البشر على وجوه بنيه جميعا بعد أن تحققت وحدته الوطنية، قام نفر صغير من الطامعين والمغامرين بحركة رعناء حاولت أن تفسد على الشعب الكريم مباهجه واني اطمئن شعبي الكريم بان الأمن مستقر في كافة أنحاء الوطن وان جيشنا الشجاع والقوات المسلحة كافة تقف صفا واحداً ضد هؤلاء الأفاقين وسوف يلقون مصيرهم المحتوم ويثبت هذا الشعب من الجديد ولاءه لوطنه ورئيسه وحكومته المشروعة والله اسأل أن يجنبنا مغبة الفتن ويقي وطننا من كل سوء والسلام عليكم ورحمة اله وبركاته".

إتصل الرئيس عبد الرحمن عارف هاتفيا في الساعة السادسة والنصف من عصر يوم ١٩٦٦/٦/٣٠ بالعميد الركن الطيار عارف عبد الرازق قائد المحاولة الانقلابية قائلا له وباللهجة العراقية المحلية(عارف شنو هاي؟ فأجابه طالباً أن يترك مكانه ويعود إلى داره وان يقيل وزارة البزاز، فرد الرئيس علية قائلا" إنكم متمردون ونحن هنا بقوة الشعب وانتخبنا عن طريق المجلس الوطني وطلب منه تسليم أنفسهم، فإجابة قائد الحركة الانقلابية"سقط الحكومة وإحنا نبطل" فإجابه الرئيس عارف"زين، زين" وأغلق الخط(٢).

ازداد عدد الطائرات المهاجمة للقصر الجمهوري إلى سبع طائرات تقصف بالصواريخ وتحلق على مستوى منخفض وكان يقف إلى جانب الرئيس الرائد عبد الرزاق النايف معاون مدير الاستخبارات العسكرية ،واثناء الأنقلاب تم تعيينه آمرا لقيادة الارتال المتوجهة للقضاء على الأنقلاب ،وأيضا امر الرئيس عبد الرحمن عارف الرائد كمال جميل عبود آمر الفوج الأول بالتحرك نحو معسكر (أبوغريب) بعد ورود انباء عن سيطرة الإنقلابيين عليه وجرت معركة كبيرة استسلمت على أثرها دبابات الانقلابيين وكان عددها ثلاث، وقد حاول العقيد الركن بشير الطالب آمر لواء الحرس الجمهوري الاتصال مع يونس عطار باشي طالباً منه أن يستسلم ويستجيب

١- جريدة **الثورة العربية**(العراقية)، العددين٦١١،٦١٣ بتاريخ ٢،٣ تموز ١٩٦٦؛ جريدة **الجمهورية**(العراقية) ، العدد٨٩٦ بتاريخ ٤تموز ١٩٦٦

٢ – شامية ، جبران،**سجل الأراء حول الوقائع السياسية**، المصدر السابق، ص ١٢.

للنداءات المذاعة في الراديو إلا أن العميد عارف عبد الرزاق وبخه على هذا الموقف وأغلق خط الهاتف بوجهه ثم أعطى أوامره للعقيد الركن عبد الكريم شندالة بتسلم زمام الأمور في الموصل[١].

في الوقت نفسه اصطدمت قوات الفوج الثاني بقيادة عبد الرحمن الدواد مع ١٥ دبابة تقدمت من مدرسه الدروع نحو بغداد باتجاه القصر الجمهوري فدارت معركة قاسية انتهت لصالح القوات الحكومية. أما القصر الجمهوري فبات مطوقا تماما من قبل دبابات الانقلاب فضلاً عن القصف المستمر من الطائرات[٢]، وبالنسبة لمعسكر الوشاش فقد كان محاصراً بالدبابات القادمة من كل صوب فتمت الاستعانة وطلب النجدة من القصر الجمهوري المحاصر فأرسل المقدم الركن فاضل مصطفى سبع دبابات من كتيبة الحرس تواجهت مع ست دبابات للانقلابين كانت قادمة من معسكر التاجي فدارت معركة شديدة انتهت لصالح القوات الحكومية أيضا وقد تقدمت فيما بعد لفك الحصار عن معسكر الوشاش فانتهت المعركة باستسلام القوة التي حاصرت المعسكر نتيجة لاستسلام الجنود مباشرة[٣].

كما تمكنت القوات الحكومية من السيطرة على قاعدة الحبانية بعد أن سيطرت عليها قوات الانقلاب يوما كاملا وتم إلقاء القبض على المشتركين والسيطرة أيضا على القاعدة الجوية في كركوك حيث توهم احد طياريهما وهو الملازم نعمة الدليمي أن معسكر الرشيد قد أصبح بحوزة قوات الانقلاب فنزل في مدرجها والقي القبض عليه،وحدثت أيضا معركة أخرى قرب الكاظمية نتيجة لتصادم قوات الانقلاب التي سيطرت على معسكر التاجي والمتجهة نحو بغداد فقد كانت المقاومة عنيفة استسلمت على اثرها القوات المهاجمة وتم اعتقال ضباطها[٤].

---

[١]- مردان،جمال،إنقلابات فاشلة في العراق، المصدر نفسه،ص٨٧.

[٢]- جريدة **النهار**(اللبنانية)، العدد ٩٤٤٨ في ٢١ ايلول١٩٦٦.

[٣]- مردان ،جمال،**إنقلابات فاشلة في العراق**، المصدرنفسه، ص٨٧.

[٤]- جريدة صوت **العرب**(العراقية)، العدد١٩٧ ،بتاريخ٢٠ تموز١٩٦٦.

أما معسكر (أبي غريب) فقد تمكن الانقلابيون من السيطرة عليه تماما واعتقال آمره العقيد صبري خلف وبعض ضباطه واستولوا أيضا على مرسلات أبي غريب وقطعوا البث عن إذاعة بغداد وراحوا يوجهون نداءاتهم على الموجه الطويلة من مرسلات أبي غريب بصوت العقيد الركن هادي خماس وأذاعوا ثلاث بيانات وخمس نداءات، لكن المقدم الركن إبراهيم عبد الرحمن الداوود تمكن من قطع الأسلاك التي كانت تربط الإذاعة بالمرسلات واسكاتها وتم تطويق المعسكر بالدبابات والمشاة وتم التصادم بإطلاق القذائف نحو معسكر أبي غريب ثم دارت بعد ذلك مناقشة عن طريق جهاز اللاسلكي بينهم انتهت بالتصدي المباشر واستمر القتال حتى الساعة الثانية صباحا انتهى باندحار الانقلابيين وهروب قادتها نحو جنوب بغداد عن طريق بغداد_ الحلة وفي منطقة الدورة عند نقطة التفتيش القي القبض عليهم[١].

وفي هذه الأثناء كان العميد الركن عارف عبد الرزاق مختبئا في منزل يونس عطار باشي فالقي القبض عليهم من قبل القوات الحكومية وجيء بهم إلى بغداد وبذلك يكون هذا الانقلاب قد اخمد وأذاع الرئيس عبد الرحمن عارف بيانا حول الأنقلاب أعلن فيه للشعب القضاء على هذه الحركة الانقلابية جاء فيه :" تمكن الانقلابيون من إغراء بعض المغرر بهم من أذناب الناكرين للجميل الذي وضعنا ثقتنا بهم فأعطوا قيادات عسكرية محترمة من اجل العمل للاستقرار وإنصراف الشعب إلى التفكير و التعمير، لكن قد سولت لهم أنفسهم الضعيفة فخانوا الأمانة واحتضنوا(المجرم) عارف عبد الرزاق وهيئوا له قسما من الطائرات ضربت القصر الجمهوري والثكنات العسكرية ودور الضباط وروعوا الآمنين من أبناء الشعب قاطبة من شماله إلى جنوبه لا لمصلحة عامة وإنما لمصلحة شخصية"[٢] وتوالت فيما بعد أصدار البيانات الحكومية.

إثرفشل الانقلاب تم اعتقال جميع من اشترك فيه ومن بين الضباط الذين تم اعتقالهم(عارف عبد الرزاق، نهاد فخري،رشيد محسن، صبحي عبد الحميد، عبد الأمير الربيعي،مبدر ألويس،

---

[١]- مردان ، جمال ،المصدر السابق ،ص٨٧.

[٢]-مردان،جمال مصطفى،**إنقلابات فاشلة في العراق**، المصدر نفسه،ص٨٧.

فاروق صبري ، ممتاز السعدون، نعمة الدليمي) وغيرهم[1].والتحقيق معهم في غرفة الحرس الجمهوري وهي غرفة مجاورة للقصر وبعد مدة من الاعتقال نقلوا إلى معسكر الوشاش وكان الاعتقال أشبه بالحجزوتم السماح لعوائلهم وأصدقائهم من زيارتهم . وفي الأول من شهر تشرين الأول ١٩٦٦ تمكن كل من مبدر ألويس ورشيد محسن وعبد الأمير الربيعي وممتاز السعدون وفاروق صبري من الهرب من المعتقل والاختفاء في بغداد فتبادر إلى ذهن الرئيس عبد الرحمن عارف أن هروب هؤلاء يخفي وراءه انقلاباً أكيداً لذلك طلب من قادة الجيش إنذار الجيش ووضعه في حالة استنفار قصوى .

ويمكن تلخيص أسباب فشل الانقلاب والسرعة التي قمع بها إلى مايأتي: [2]

١-أن الرئيس عبد الرحمن عارف كان على علم مسبق بهذه المحاولة، إذا بلغ القائم بالأعمال البريطاني في بغداد رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز وبحضور شكري صالح زكي، وزير المالية ،بوصول عارف عبد الرزاق والضباط العشرة إلى العراق للقيام بالإنقلاب ومن ثم ابلغ رئيس الوزراء البزاز الرئيس بالموضوع وبحضور وزير الدفاع اللواء الركن شاكر محمود شكري فاتخذت الاستعدادات و الاحتياطات

٢-الاستعجال بالقيام بالأنقلاب وقلة الاستعدادات والتهيؤ والحذر.

٣-انقسام الكتلة القومية ما بين مؤيد قوي للقيام بالأنقلاب ومتردد يطلب التأجيل أكثر من مرة.

٤-عدم امتثال الضباط بفتح النار على قوات الحرس الجمهوري خشية حصول صراع دموي بين أفراد الجيش الواحد.

٥-عدم إيمان بعض ضباط الكتلة بزعامة عارف عبد الرزاق لفشله في محاولته الأولى في أيلول ١٩٦٥ في الوقت الذي كان نجاحها مضموناً.

---

[1]- جريدة **الحياة**(اللبنانية) ، العدد ٦٣٢٤ في ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٦.

[2] -الحسناوي، علي، المصدر السابق،ص٢٣٦.

وفـي ٣١ أيـار ١٩٦٧ اصـدر الـرئيس عبـد الـرحمن عـارف قـراراً بـالعفو وإطـلاق سـراح المشـتركين بالمحاولـة الانقلابيـة ومـن بيـنهم العميـد الـركن عـارف عبـد الرزاق،كمـا وأعيـد بقيـة الضـباط الطيـارون إلـى الخدمـة ، حيـث كـان لهـم دور بـارز فـي حـرب حزيـران ١٩٦٧[١].وهنـا نلاحظ ان الرئيس عبد االرحمن عارف قد استخدم صلاحياته الأسثنائية التي منحها لـه الدستور والتي منحته الحق في اصدار قرارات العفو العام في الحالات الضرورية.

ويـروي العميـد الـركن صـبحي عبـد الحميـد فـي مذكراتـه :" كنـت مـن بـين المشـاركين فـي المحاولة الانقلابية ،الأمر الذي أدى إلى اعتقالي من بين الضباط ، وعند التحقيق فان الضباط وأنا معهم ، أكدنا أن الحركة لم تكن موجهة ضد الرئيس عارف ، إنما ضد البزاز ، وفي الواقع كان ذلك غير حقيقي ، والسبب لتخفيض الحكم علينا، فقد كان الجميع يؤيدون البزاز ولكن الذي دفع إلى المحاولة هو ضعف الرئيس عارف وتردده في اتخاذ القرارات وسيطرة الشلة المشبوهة ، مما جعلنا نضغط على وجوب أن يكون رئيس الوزراء من العسكريين القادرين على السيطرة على الوضع القائم ويغطي ضعف الرئيس عارف والتخلص من العناصر المشبوهة أمثال عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداوود"[٢].

ولا شك أن هذه الرواية قد فندت جميع الإشاعات والروايات والتي ذكرت بان الانقلاب كان موجهاً ضد رئيس الوزراء فقط وأتضح فيما بعد أن الهدف كان الأثنين معاً.

٤-البزاز يقدم أستقالته

أدى انقلاب عارف عبد الرزاق الثاني إلى إيقاف الاتصالات مع الشخصيات السياسية ، لان الإنقـلاب فجـر الصـراع بـين العسـكريين أنفسـهم مـن مختلـف التكـتلات مـن جهـة ، وبـين رئـيس الوزراء من جهة أخرى ، وقد وصل الخلاف بين العسكريين والبزاز ذروته بعد عودته من زيارته للاتحاد السوفيتي في أوائل آب ١٩٦٦ ، إذ جدد العسكريون ضغطهم على الرئيس عبد الرحمن

١- جريدة **التآخي** (العراقية) ، العدد ٣٤ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١ ؛ جريدة **العرب** (العراقية) ، العدد ٨٥٤ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٠.

٢- عبد الحميد ، صبحي ،**مذكرات** ، المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

عارف لتغيير رئيس الوزراء لعدم قناعتهم في التعاون معه، ولأجل راب الصدع اقترح رجب عبد المجيد على الرئيس عبد الرحمن جمع الطرفين لتسوية الخلاف بينهم ، وبالفعل تم دعوة الأطراف في مأدبة طعام أقيمت لهم في القصر الجمهوري لأجل التداول والتباحث في أمور الخلاف بين الطرفين[١].

ألقى الرئيس عارف في بداية الاجتماع كلمة ترحيبية بالحضور ، ثم طلب من رئيس الوزراء البزاز أن يتحدث ، وبدأ حديثه موضحاً سياسة وزارته والتي لم يقصد من جرائها التنكيل بفئة أو أية شخصية عسكرية أو مدنية وخلال استطراده بالحديث قاطعه طاهر يحيى بصوت عالٍ مهاجماً إياه وموجهاً إليه الاتهامات والانتقادات اللاذعة ، فدافع البزاز عن نفسه بثقة وشجاعة مبرهناً لخصمه بالحجج والبراهين والأدلة التي تثبت كفاءته، وأثر تحول الاجتماع إلى صراع بين الاثنين أعلن الرئيس عبد الرحمن عارف انتهاء الاجتماع دون تحقيق الغاية منه[٢].

أشار رجب عبد المجيد على رئيس الجمهورية بضرورة إقناع رئيس وزرائه تقديم استقالته قبل أن يقدم العسكريون على إزاحته بالقوة ، وفعلاً تشاور الرئيس عبد الرحمن عارف مع رئيس وزرائه حول هذا الموضوع ، وأقنعه بتقديم استقالته ،وقدم استقالته مرغماً يوم ١٦آب ١٩٦٦، ونفى العميد ناجي طالب اتهامه بأنه هو الذي أزاح البزاز ، وعد ذلك ادعاءاً باطلاً أساساً ، لان إقالة رئيس الوزراء من اختصاص رئيس الجمهورية ، وأضاف انه سوف يسير في سياسة حكومته على نهج البزاز[٣].

تباينت الآراء والمواقف حول أسباب استقالة البزاز وتضاربت ، فقد ذكرت الصحف في بيروت أن سبب الاستقالة هو الخلاف بين البزاز ورئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف ،حول اصدار المراسيم المتعلقة بقانون الانتخابات ، وتحديد موعد أجرائها ثم التريث في ذلك ، وبعدها

---

[١] – الحسناوي ، علي، المصدر السابق، ص ٢٣٣.

[٢] – المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

[٣] –د.ك.و ،**وزارة الخارجية العراقية، تقرير سفارة الجمهورية العراقية** ، دائرة الملحق الصحفي ، لندن / س / رقم ٧٩/١/١٠ في ١٩٦٦/٨/٢٥.

التجميد ثم التوقف ، الأمر الذي يعني أن البزاز لن ينفذ ما وعد به الشعب في بيانه الوزاري الأول ، ثم بدأت بعد ذلك المناورات على بعض مواد القانون الانتخابي ، ثم ظهر طلب آخر بإشراك العسكريين في مراجعة القانون الانتخابي قبل نشره الأمر الذي اشعر البزاز باللعبة التي يحيكها قسم من العسكريين ضد وزارته [1]، وخاصة بعد قوله المشهور مخاطباً العسكريين :" لكم الثكنات ولنا الوزارات"[2].في حين ذهب رأي آخر إلى القول أن سبب استقالته هو الضغط الذي مارسه عليه الضباط الناصريين (الكتلة القومية) بسبب تقربه من إيران وتركيا والتودد إلى بريطانيا ، وابتعاده عن السياسة الاشتراكية ، [3].

أما الرئيس عبد الرحمن عارف فقد ذكر "أن البزاز هو أكبر منا سناً ، وهو عالم كبير وقاض ممتاز ، وكان عميداً لكلية الحقوق ، كل هذه المواصفات جعلته معتداً بنفسه ، فكان يتعامل معنا جميعاً حتى مع رئيس الجمهورية كأخ كبير ، في حين أن منصب الرئيس يحتم أن يكون هو الأخ الأكبر ، الأمر الذي أدى إلى أن يتعامل معنا كالطلبة مما أدى إلى استقالته"[4].

ومهما يكن من امر يمكن القول أن وزارة البزاز قد أثارت حفيظة بعض القادة العسكريين الذي كانوا يتطلعون إلى المناصب العليا ، الأمر الذي دفعهم إلى القيام بمحاولات انقلابية استهدفت الضغط على الرئيس عبد الرحمن عارف بضرورة أن يقدم البزاز استقالته.

المبحث الثاني : تكليف العميد الركن ناجي طالب بتشكيل الوزارة:

كلف الرئيس عارف العميد الركن المتقاعد ناجي طالب [5]بتشكيل الوزارة في نفس اليوم الذي قدم فيه البزاز استقالته ، على أن يراعي تحقيق الأمور المدرجة أدناه[1]:

---

[1] – جريدة **الحياة** (اللبنانية) ، العدد ٦٢٣٨ ،بتاريخ ١٩٦٦/٨/١٢.

[2] – مجلة **روز اليوسف** (المصرية) ، العدد ١٩٨٣بتاريخ ١٩٦٦/٨/١٥، ص ٨.

[3] – المشهداني،محمد ،المصدر السابق، ص ١٢.

[4] – المصدر نفسه، ص ١٦٧.

[5] - **ناجي طالب:** أحد الضباط الذين عملوا لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ومن الذين ساهموا في تنفيذها ، وقد قدم استقالته كوزير للشؤون الاجتماعية مع خمسة وزراء آخرين في ٧ شباط ١٩٥٩ احتجاجاً على سياسة عبد الكريم قاسم ، وبعدانقلاب ٨شباط١٩٦٣ عين وزيراً للصناعة وأعيد إلى الجيش برتبة لواء ، ولكنه استقال من الوزارة في

١-تدعيم الوحدة الوطنية التي هي المنطق الأساسي للوحدة القومية والسعي لتنظيم قوى الشعب في كتلة واحدة متعاونة في ظل الاتحاد الاشتراكي لحماية مبادئ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ومكاسبها.

٢-العمل على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل في ظل الاشتراكية العربية العادلة التي تراعي القطاعين العام والخاص والقطاع المشترك.

٣-تطبيق قانون الإصلاح الزراعي والإسراع بتوزيع الأراضي على الفلاحين والسعي لإنشاء الريف المستقر والعناية بالبادية وتوطين العشائر الرحالة.

٤-الإسراع في تنفيذ المشاريع الصناعية ، والتوسع في الحقل الصناعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٥-إعادة النظر في المناهج التعليمية لجميع المراحل الدراسية.

٦-مواصلة منهاج إعادة الأمن والسلام إلى شمال الوطن والعناية التامة بإعماره .

٧-رعاية القوات المسلحة التي هي سياج الوطن والحارس الأمين على وحدة تربته.

٨-تشريع قانون المحافظات ووضعه موضع التنفيذ.

٩-تشريع قانون الانتخابات وإجراء الانتخابات لإنهاء المرحلة الانتقالية بإعداد الدستور الدائم للبلاد.

١٠- الالتزام ببيان القيادة السياسية الموحد الصادر في ٢٥ حزيران ١٩٦٥.

١٠/٧/ ١٩٦٣ بسبب مطالبة الوزارة بالاعتراف بالكويت ، واختير بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وتحديداً في ١٧ حزيران عين عضواً متفرغاً في مجلس الرئاسة المشترك لكل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية بدرجة وزير ، وفي ١٤ تشرين ١٩٦٤ عين وزيراً للخارجية حتى ١٩٦٥/٩/٦ ، وهو لا ينتمي إلى أية فئة أو تكتل سياسي ولكنه يحظى بتأييد الغالبية العظمى من هذه القوى ، وهو قريب أيضاً من القاهرة ومن الرئيس جمال عبد الناصر وجميع القوى الثورية والقومية الموجودة داخل القطر وخارجه ، للمزيد ينظر: الحربي ، علاء جاسم الحربي، **رجال العراق الحديث** ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٠ -٧٣ ، الونداوي ، مؤيد إبراهيم ، **وثائق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨** ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٠، ص ٣٣٥

[١] - و. ث . ر، **نص كتاب التكليف والمنهاج الوزاري وأسماء الوزراء** ، بغداد ، ٢١ آب ١٩٦٦، ص ١-١١ ؛ جريدة الجمهورية (العراقية) ، العدد ٩٢٤ ،بتاريخ ٧ آب ١٩٦٦.

وقد أطلقت يد رئيس الوزراء المكلف ناجي طالب في إجراء الاتصالات وحرية اختيار وزرائه ، وهي المرة الأولى التي يتم فيها هذا الموضوع منذ انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، وكان في مقدمة من اتصل بهم احمد حسن البكر عن حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي اشترط الشروط التالية للاشتراك في الوزارة[١]:

١-رد اعتبار الحزب عن طريق الاعتراف بوطنية الحزب وبدوره في حماية عروبة العراق.

٢-إطلاق سراح الموقوفين والسجناء السياسيين وإعادة العسكريين والمدنيين الحزبيين إلى وظائفهم.

٣-التنازل عن فكرة الاتحاد الاشتراكي والاعتراف بفشله والاستعاضة عنه بجهة قومية تقدمية تظم كافة القوى القومية التقدمية والوطنية المعادية للاستعمار والرجعية والمؤمنة بحق الأمة العربية في الوحدة الشاملة وبالطريق الاشتراكي.

٤-اخذ رأي الحزب بالعناصر الوزارية التي ستتحمل المسؤولية بجانب الحزب والاعتراف بحق الحزب بالاعتراض عليها.

٥-اقرار مبدأ التطهير في الجهاز الإداري والقوات المسلحة لاستئصال العناصر الفاسدة والرجعية ، وتطهير أجهزة الأمن والاستخبارات.

٦-معاقبة مفسدي سياسة الحكم وإلغاء الارتباطات الاستثنائية التي فرضتها ظروف معينة لبعض أجهزة الدولة.

لكن جهود ناجي طالب فشلت في اقناع احمد حسن البكر ، وشكل وزارته من القوميين المستقلين ، وأعلن في تصريح صحفي انه يعتبر جميع الفئات القومية والكتل ، والتنظيمات السياسية التي فاتحها لمعاونته في المسؤولية لا تزال مفاتحة ومسؤولة عن التعاون معه، وانه سيواصل السعي لجمع الصف وان المهمة لا تزال قائمة[٢]. وفي ٩آب ١٩٦٦ صدر المرسوم

---

[١] – جريدة صوت **العرب**(العراقية) ، العدد ٣٦٢ بتاريخ ٢٧ آب ١٩٦٦.

[٢] – جريدة **المنار** (العراقية) ، بتاريخ ١١/٨/ ١٩٦٦.

الجمهوري بتشكيل الوزارة [1] ، وقد اتسمت هذه الوزارة بطابع الاختصاص الذي غلب على معظم المشتركين فيها ، ولم يدخلها احد من السياسيين العسكريين من ممثلي الفئات والقوى والمنظمات القومية والتقدمية ، وفي يوم ١٠ آب جرت مراسيم الاستيزار وأداء اليمين القانوني ، ألقى خلالها الرئيس عارف كلمة قصيرة أعرب فيها عن أمله في أن يعمل الوزراء كفريق واحد ، وان تتضافر جهودهم لخدمة الوطن ، وركز على قضية المحسوبية وقال :" واثق من أن الوزراء الجدد يشعرون بمثل شعوري في هذا الصدد ، وانه يجب وضع حد للمحسوبيات في قضايا الدولة بحيث يقاس الموظف بإنتاجه وحسن سيرته"[2].

ورغبة من الرئيس عبد الرحمن عارف في تلطيف الأجواء السياسية والتخفيف من شدة الاحتقان والتوتر وكبادرة حسن نية أيضاً أمر بإطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين ومعظمهم كانوا من القوميين العرب في ٦ آب ١٩٦٦ ، والذين أفرج عنهم هم: فؤاد الركابي، عبد اللطيف الكمالي، المحامي عبد الله الركابي، المحامي عدنان الراوي ، الدكتور هشام الشاوي، حيدر الفضلي رئيس نقابة النفط ، عمر عيسى نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، شيخ كرم عبد الرحمن ، عاصم محمد صالح ، ثامر الناصري، علي حمودات ، رئيس نقابة المواد الغذائية ، طالب البغدادي، مصطفى الجايجي، جليل خليل العاني ،السيد عبد الكريم مصطفى نصرت، السيد أنور عبد القادر الحديثي، حميد خلخال ، وقد استقبل السيد رئيس الجمهورية الفريق عبد الرحمن عارف السيد نصرت وجماعته حال إطلاق سراحهم ، وأبدى هؤلاء ارتياحهم لهذه المقابلة الخاصة[3].

أعلنت الوزارة الجديدة منهاجها في ٢١ آب ١٩٦٦ ، والذي اشار فيه الى اهمية الوحدة الوطنية كونها الأساس لكل تقدم وبناء ،كما ان الحكومة تولي قواتها المسلحة كل اهتمامها

---

[1] – و. ث. ر ، أسماء وزارة العميد ناجي طالب ، ١٢ آب ١٩٦٦ ، المصدرنفسه، للمزيد حول اسماء التشكيلة الوزارية ينظر ملحق رقم(٨) .

[2] – جريدة **صوت العرب** (العراقية) ، العدد ٣١٣ بتاريخ ١١ آب ١٩٦٦.

[3] – المصدر نفسه، العدد ٣٦٢ بتاريخ٢٧ آب ١٩٦٦.

لتقويتها وتطويرها لتكون بمستوى مسؤولياتها ،والعمل عن ابعاده عن الحزبية لينصرف الى واجبه في الدفاع عن العراق والأمة العربية كون العراق جزءا منها .اما بالنسبة لعلاقاتنا الخارجية مع الدول فانها تستند الى قاعدة راسخة من الأيمان بالسلم والتعاون مع الجميع على أساس الإحترام المتبادل ،وبما يضمن العدل وتقدم الشعوب ،وتمسك العراق بالمبادئ الاساسية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة ،كما تسعى الحكومة جاهدة الى تحقيق إستقرار اقتصادي قائم على اساس التعاون المثمر بين مختلف القطاعات ،وفي جميع المجالات [١].

١- الموقف من القوى القومية والتقدمية:

أعرب الرئيس عبد الرحمن عارف عن رغبته الصادقة في التشاور مع التنظيمات القومية التقدمية وضرورة العمل على توحيد الجهود ودعم الجبهة الداخلية بكل الأساليب والوسائل المتاحة والانطلاق من ذلك إلى ما يشبه بالميثاق الوطني الذي يرسم الخطوط العريضة الواضحة لسياسة البلاد ويكون بمثابة الدليل الفكري والعملي ، وانطلاقاً من هذه المعطيات تمت الدعوة إلى عقد اجتماع في القصر الجمهوري بتاريخ ٢١ / تشرين الأول ١٩٦٦ حضره كل من[٢]: ناجي طالب رئيس الوزراء ، رجب عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ، الدكتور بديع شريف رئيس ديوان القصر الجمهوري ، الفريق طاهر يحيى ، اللواء احمد حسن البكر ، اللواء الركن عبد العزيز العقيلي، اللواء رشيد مصلح ، اللواء الركن محمود شيث خطاب ، العميد الركن عبد الوهاب الأمين ، العميد الركن عبد الغني الراوي ، العميد الركن دريد الدملوجي، العميد عبد الهادي الراوي ، فائق السامرائي (نقيب الصحفيين) ، الدكتور عبد العزيز الدوري ، صديق شنيشل ، احمد مطلوب، الدكتور ياسين خليل ، عبد الرزاق شبيب، هشام الشاوي ، احمد الجنوبي، زكي

١- و. ث.ر، المنهاج الوزاري لحكومة ناجي طالب ، المصدر نفسه ص ٤ -١١ ؛ جريدة **الجمهورية** (العراقية) ، العدد ٩٣٩ بتاريخ ٢٢ آب ١٩٦٦ ،(نص المنهاج الوزاري).

٢- جريدة **الجمهورية** (العراقية) ، العدد ١٠٥٦ بتاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٦ ؛ جريدة **العرب** (العراقية)، العدد ٧٦٩ بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٦.

جميل حافظ ، فارس الحسن ، إسماعيل خير الله ، الدكتور احمد كمال عارف ، المهندس محمد حسن المخزومي، خليل إبراهيم (نقيب المعلمين) ، أديب الجادر وخير الدين حسيب.

افتتح الرئيس عبد الرحمن عارف الإجتماع بكلمة رحب فيها بالحاضرين قائلاً :[١]" إخواني أرحب بكم في هذا الاجتماع ، وارجو أن تكونوا عيوناً ساهرة تراقبون شؤون هذا البلد وأنكم كما تعلمون أن العمل الفردي غير صحيح وان الغرض من اجتماعنا هذا هو الشورى ، وتبادل الآراء لكي نستفيد من آرائكم واستشاراتكم ، وان الأخ السيد رئيس الوزراء سيشرح لكم الوضع في الداخل والخارج لتكونوا على بينة من ذلك".

وعن مهمة حكومته تحدث رئيس الوزراء بقوله" أنها جاءت من اجل هدفين أولهما ،جمع الصف وهذا هدف سامي وسليم ، والهدف الثاني، لبناء البلد وتعميره وتصنيعه ، وان في البلد إمكانيات هائلة يمكن استغلالها والاستفادة منها بسهولة فيما لو أمكننا معالجة وحدة الصفوف ، وطالب الجميع بحماية الثورة حيث عدها مسؤولية الجميع داخل الحكم ، وفي البيت أو الشارع فالمسؤولية لا تتجزأ ، وأعداؤنا كثيرون وعلينا أن نكون كتلة واحدة متفقة متعاونة ، فلا تخدعنا الإشاعات والأكاذيب"[٢].

وبعد أن أنهى السيد رئيس الوزراء كلمته فتح الباب للنقاش ، وطلب من الجميع المساهمة في مناقشة الآراء والأفكار التي جاءت في كلمة السيد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، وتم تبادل وجهات النظر كافة ، وكانت تقريباً متقاربة مع بعضها إذ أكد الجميع حرصهم على وحدة الصف والوطن ، والوقوف صفاً واحداً تجاه التيارات والمؤامرات التي تهدف إلى العودة إلى الوراء[٣].

---

[١] – جريدة **المنار** (العراقية) ، العدد ٨٣٠١ بتاريخ ٢٢ آب ١٩٦٦.

[٢] – جريدة **الجمهورية** (العراقية) ، العدد ١٠٥٦ بتاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٦.

[٣] –المصدر نفسه ،العدد.١٠٥٦ بتاريخ ٢٣تشرين الأول ١٩٦٦.

استمر عقد هذه الجلسة من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة السادسة مساءاً ، واتفق الجميع على الاستمرار في عقد الاجتماعات للوصول إلى أفضل النتائج [1].

لاقى هذا لاجتماع ترحيباً كبيراً من الصحف البغدادية التي كتبت المقالات الافتتاحية الوافية عنه ، ففي مقال نشرته صحيفة صوت العرب حمل عنوان " وجهاً لوجه أمام المسؤولية التاريخية " قالت فيه:" كان عملاً ثورياً حكيماً في مستوى المسؤولية التاريخية حين دعا إليه رئيس الجمهورية كل من يربطهم المصير الواحد ، وكل من يهمهم أن تبقى شعلة تموز القومية متوهجة وضاءة عالية ، وكل من يعنيهم مستقبل الحركة العربية التقدمية على صعيد الوطن العربي ليضعهم جميعاً وجهاً لوجه أمام المسؤولية التاريخية الكبرى "[2].

جاء هذا الاجتماع ضمن سلسلة من الاجتماعات أعلنت فيها الحكومة عن القيام بها منذ تسلمت السلطة بهدف إجراء الاتصالات مع كافة القوى القومية لدراسة الوسائل التي تؤدي إلى أفضل السبل في وحدة العمل السياسي في البلاد ، ولذلك تقرر عقد اجتماع ثاني في يوم ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٦[3]، لكن تأجل عقد الاجتماع الثاني من يوم ٢٥ تشرين الأول إلى ١ تشرين الثاني ١٩٦٦، ولم يعقد أيضاً وقد تحدث السيد رئيس الوزراء ناجي عن أسباب هذا التأجيل في حديث لجريدة العرب فأجاب بالقول " ليس معنى التأجيل التخلي عن فكرة هذه المؤتمرات لان الغرض الأساسي من جمع هؤلاء الإخوان ليس في هذه المرحلة التوصل إلى حلول لبعض المسائل السياسية ، وإنما الهدف هو محاولة إزالة الخلافات وجمع الصفوف وإتاحة الفرصة المتوالية لكثير من هؤلاء أن يقفوا معاً ومع السلطة للتباحث والمناقشة في المسائل المختلفة ، ومضى يقول ونحن نعتقد أن مواصلة هذه اللقاءات تؤدي في النتيجة إلى إزالة الكثير

---

[1] – حميدي، جعفر، **تاريخ الوزارات العراقية**، المصدر نفسه،ج،٩ ص ١٦٢.

[2] – جريدة **صوت العرب** (العراقية) ، العدد ٢٨١ بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٦.

٥– جريدة **العرب** (العراقية) ، العدد ٧٩١ بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٦.

من أسباب الخلاف بين الفئات المختلفة ، ومن ثم إمكان العمل سوية في تنظيم سياسي واحد ....."[1].

وتجدر الإشارة إلى أن صحيفة الجمهورية أجرت حديثاً خاصا مع الرئيس عبد الرحمن عارف تناول الوضع الداخلي في البلاد ، وفي معرض سؤال وجه له بأنه هل تتوقعون أن تتبلور هذه الاتفاقات على ميثاق قومي أجاب قائلاً[2]:"أننا نرجو أن ينبثق عن هذه المشاورات ميثاق قومي" وأشار أيضا إلى" الظروف التي أملت علينا عقد مثل هذا المؤتمر هو أن هناك تكالبا موجها ضد الدول العربية المتحررة وان الاستعمار يوجه كل طاقاته للقضاء على المكاسب التي حققتها هذه الدول وبينها العراق طبعا، ولاحظنا في الوقت ذاته أن هناك تفككا سياسيا وفقدانا للتعاون السياسي بين الفئات القومية، وان هذه الكتل مازالت متفرقة ومبعثرة بشكل يسهل على الخصم إمرار مؤامراته وإلحاق الضرر بهذا البلد" [3].

وأضاف قائلا" سوف تكون هذه اللقاءات وكما أرجو مستمرة طالما لم يكن هناك برلمان يمثل البلاد في الوقت الحاضر وقد أثار ارتياحي أن جميع الإخوان الذين وجهت الدعوة لهم قد عبروا عن مدى إحساسهم بالخطر الذي يداهمنا وأكدوا أنهم مندفعون للتجاوب مع الحكومة والسير بهذه السفينة إلى شاطئ السلام" ،واستمرارا لسياسة الحكومة في جمع الشمل وراب الصدع اقترح رئيس الوزراء على الرئيس عبد الرحمن عارف عقد مؤتمر قومي يجمع القوى الوطنية والقومية في وحدة الصف القومي، ولاقت الفكرة قبولا واستحسانا منه، لأن إشاعة الألفة والتعاون والاتحاد بين أبناء الشعب كانت مدار اهتمامه[4].

بدأ رئيس الجهورية ورئيس وزرائه يجريان بعض المشاورات الفردية واللقاءات الشخصية مع عدد من الشخصيات القومية والوطنية منهم: فؤاد الركابي، احمد حسن البكر، إياد سعيد ثابت،

---

[1] –حميدي،جعفر عباس،**تاريخ الوزارات العراقية** ،ج٩، المصدر نفسه، ص٧٨

[2] – جريدة **الجمهورية**(العراقية) ، العدد ١٠٥٦ في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٦

[3] – المصدر نفسه.

[4] – الزبيدي،علياء،التطورات السياسية في العراق، المصدر نفسه، ص٢٦١.

هشام الشاوي، مالك دهان الحسن، وحسن سعيد قدوري وخلال هذه المشاورات أوضح الرئيس عبد الرحمن عارف عدد من وجهات النظر المختلفة حول عدد من المشاكل القومية والمهمة وانه ينبغي على الفئات القومية أن تنتهز الفرصة الذهبية وتبادر بالدخول مع الحكومة في حوار مخلص يتناول العمل المشترك والخطوات التي سيخطوها الطرفان في سبيل تحقيق التلاحم القوى بين القوى الشعبية وأجهزة الثورة الرسمية، لكن الذي حصل أن اقتصر الحوار على تفنن بعض القادة القومية في طرح الشروط والتحفظات والدوران في حلقة مفرغة أدى بالنتيجة إلى طريق مسدود، وقد وجدت الحكومة أن الخلاف بين القومية أنفسهم أكثر من خلافهم معها[١].

لقد دعا الرئيس إلى عقد مؤتمر قومي مرة أخرى وأعلن ذلك في حديث الصحفي الذي أدلى به إلى جريدة الجمهورية في ٦ تشرين الثاني ١٩٦٦، لكن مثل هذا المؤتمر لم يعقد والسبب يرجع إلى أن القوميين أنفسهم لم يتفقوا على شيء [٢].

ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة ممثلة برئيسها الفريق عبد الرحمن عارف ورئيس وزرائها العميد ناجي طالب ، لجمع شمل هذه الفئات القومية حول هدف مشترك واحد،الا انها لم تتمكن من ذلك لأختلاف الهدف وبقيت الثورة بمعزل عن القاعدة الشعبية لها.

٢- الحياة الدستورية وتشريع قانون الانتخابات وموقف القوى والشخصيات السياسية والوطنية منه

أعلن الرئيس عبد الرحمن عارف عن نيته إقامة الحياة النيابية، وأن انتخابات عامة ستجري في صيف عام ١٩٦٦، وسيضع البرلمان الجديد الدستور الدائم [٣]. وعندما كلف ناجي طالب بتأليف الوزارة تضمن كتاب التكليف الدعوة إلى " تشريع قانون الانتخابات لإنهاء المرحلة الانتقالية بإعداد الدستور الدائم" ويبدو من هذا أن مسودة القانون قد وضعت في عهد الوزارة

---

[١]- المصدر نفسه، ص٢٦٢.

[٢]- المصدر نفسه، ص٢٦٢

[٣]- جريدة **العرب** (العراقية)، العدد٨٣٠، بتاريخ ٤ أيار ١٩٦٧

السابقة والمستقيلة وأن المطلوب من الوزارة الجديدة اتخاذ الخطوات اللازمة لتشريعها [1] وفي سبيل الإسراع في تشريع قانون الانتخابات أجرت الحكومة تعديلاً دستوريا على الدستور المؤقت في ٨ كانون الأول ١٩٦٦ جاء في الأسباب الموجبة لتعديله:[2].

نظراً لقصر المدة التي تولت فيها الوزارة الحاضرة مسؤولية الحكم مما تعذر عليها إصدار قانون انتخابات مجلس الأمة في الوقت المحدد وضمن المادة(٦٢)[3] من الدستور المؤقت ولغرض إصدار هذا القانون فقد اقتضى تعديل المادة المذكورة على الوجه التالي:

المادة الأولى: تستبدل عبارة (ستة أشهر) الواردة في المادة(٦٢) من الدستور المؤقت بعبارة (ثلاثة أشهر).

المادة الثانية: ينشر هذا التعديل الدستوري في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من ١٩٦٦/١٢/٨.

في ٢٦ كانون الأول أعلن الرئيس عبد الرحمن عارف انه بات في حكم المقرر تعديل بعض نصوص الدستور المؤقت، وإحداث مناصب لنواب رئيس الجمهورية سيعين فيها بعض الشخصيات السياسية الكبيرة بهدف تدعيم جهاز الحكم بعناصر كفوءة مخلصة قادرة على الإسهام في خدمة البلاد، فصدر تعديلا آخر للدستور المؤقت في ٧ شباط ١٩٦٧ وجاء في الأسباب الموجبة لتشريعه[4].

"أن طريقة انتخاب أعضاء مجلس الأمة وحدها لا تفي بحاجة البلاد في وجوب تمثيل الكفايات والعناصر التي تقتضي مصلحة الوطن أن يكون مكانها بين أعضاء مجلس الأمة ،

---

[1] –حميدي،جعفر، **تاريخ الوزارات العراقية** ،ج٩المصدر السابق، ص٢١٩

[2] –جريدة (الوقائع العراقية) ، العدد١٣٥٠، بتاريخ، ٨ كانون الأول ١٩٦٦

[3] - نصت المادة ٦٢" يتألف مجلس الأمة من أعضاء يختارون بطريقة الانتخابات السري ويحدد عدد الأعضاء وطريقة الانتخاب وأحكامه ودعوة الناخبين بقانون يصدر بما لا يقل عن ستة أشهر قبل انتهاء فترة الانتقال"للمزيد ينظر :الجدة،رعد،التشريعات الدستورية،المصدر السابق،ص٤٠٤–٤١٢.

[4] - حميدي ، جعفر،**تاريخ الوزارات العراقية**،المصدرنفسه، ج٩، ص٢٢٢.

وان إقرار مبدأ تعيين هؤلاء ضرورة تقتضيها مصلحة البلاد لذا أصبح من اللازم تعديل الدستور المؤقت على النحو التالي"(١):

المادة الأولى: يعتبر نص المادة(٦٢) المعدلة من الدستور المؤقت فقرة (أ) ويضاف إليها ما يلي ويعتبر فقرة(ب) مكملا لها.

ب- لرئيس الجمهورية أن يعين بمرسوم جمهوري أعضاء في مجلس الأمة يحدد عددهم بالقانون المذكور في الفقرة(أ).

المادة الثانية: ينفذ هذا التعديل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

خلال هذه الفترة شكلت الحكومة لجنة وزارية لوضع مواد القانون تكونت من: رئيس الوزراء ناجي طالب، ووزير الداخلية رجب عبد المجيد، ووزير العدل مصلح النقشبندي ،وبعد أن انتهت اللجنة من وضع لائحة القانون عرضت على مجلس الوزراء الذي أقر نشرها في الصحف بعد دراستها ومناقشتها ليبدي الرأي العام العراقي رأيه فيها خلال أسبوع وذلك قبل إقرارها بصورة نهائيه وتشريعية، وقد نشرت جريدة الجمهورية نص اللائحة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٧[١].

وفي التاسع من شباط ١٩٦٧، نشرت الحكومة قانون انتخاب أعضاء مجلس الأمة[٢]وتم إقراره وقد جاء في الأسباب الموجبة لصدور هذا القانون (نظراً لرغبة الحكومة في إنهاء فترة الانتقال وفقا لنا نص علية الدستور المؤقت وحيث أن ذلك يتوقف على وضع قانون انتخاب مجلس الأمة والقيام بإجراء الانتخابات فقد اعد هذا القانون الذي اهتدي في وضعه بقوانين الانتخابات السابقة ومثيلاتها في الجمهورية العربية المتحدة والدول الأخرى وتضمن القانون كثيراً من الضمانات التي توفر الحرية التامة للناخبين في إبداء أرائهم وتكفل بتأليف مجلس يمثل الأمة تمثيلا صادقا)[٣].

١- جريدة **الجمهورية**(العراقية)، الاعداد:٢٧٢٩،٢٧١٠ ، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٧، ٦ شباط ١٩٦٧

٢- حول تفاصيل القانون ينظر جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٣٧٠ في ٩ شباط ١٩٦٧

٣- حميدي،جعفر ، تاريخ الوزارات العراقية،ج٩،المصدر السابق ، ص٣٢٩

تحاشى هذا القانون العيوب التي رافقت القوانين السابقة والتي ظهرت خلال التطبيق العملي فجاء بمبادئ جديدة تتفق وتطور الزمن وما يجب أن يكون عليه القانون وانه أخذ بطريقة الانتخاب المباشر كما اخذ بحق التصويت الإجباري بالنسبة للذكور والاختيار بالنسبة للإناث ،ولحماية ثورة ١٤ تموز فقد خول مجلس الوزراء بصفته اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي تدقيق أسماء طالبي الترشيح من ناحية ولائهم للثورة وأهدافها ،وأيضا اخذ القانون بالمنطقة الانتخابية الواسعة على أساس اللواء(المحافظة) وأجاز أيضا تصغير المنطقة الأنتخابية أذا أقتضت المصلحة ذلك تحقيقا للمرونة التي تسهل عملية الأنتخاب ويقتضيها تركيب المجتمع العراقي، كما وجد من الضروري أن يكون المرشح ملما بالقراءة والكتابة وهو الحد الأقل المطلوب في من يمثل الأمة ليستطيع أن يعبر عن إرادة الناخبين تعبيراً صحيحا وحدد عدد أعضاء المجلس ب(١٥٠) عضواً فقط[١]، كما أعطى القانون حق الإشراف على عملية الانتخاب إلى لجنة مشتركة من السلطتين القضائية والتنفيذية ووضع القانون نصوصاً عقابية على الجرائم التي تقترف خلال عملية الانتخابات وبسببها حفظا لسلامتها وعدم التأثير فيها وقد جعل هذا القانون الانتخابات إلزامية لكل فرد وأعطي ١٠% لرئيس الجمهورية وجعل نسبة وجود العمال والفلاحين في المجلس ٥% وأصر القانون على أن المجلس مكون من تحالف قوى الشعب العاملة[٢].

أثار صدور هذا القانون ردود فعل متباينة عكست مواقف الأحزاب والشخصيات الوطنية من الحياة البرلمانية وإقامة الحكم الدستوري المطلوب، وبناءاً على ذلك تقدم عدد من السياسيين الأكراد بمذكرة إلى الرئيس عبد الرحمن عارف ضمنوها رأيهم في مشروع قانون الانتخابات المزمع تشريعه وقد انتقدت المذكرة بشدة الأهمية التي أعطيت للاتحاد الاشتراكي في اختيار الأعضاء ، لأن ذلك يعد احتكاراً وحصراً للعمل السياسي في حزب واحد، كما عارضت المذكرة إعطاء مجلس الوزراء حق اختيار المرشحين لأنه يعني العزل السياسي، وانتقدت منح رئيس الجمهورية صلاحيات اختيار لا يزيد عن خمس عشر نائبا ، لأنه الآخر يتنافر مع فكرة البرلمان

---

[١]- جريدة **الجمهورية** (العراقية)، العدد ٢٧١٠، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني١٩٦٧

[٢] -جريدة **الجمهورية**(العراقية)،العدد٢٧١٠، المصدر نفسه .

المنتخب من الشعب، ونبهت المذكرة الحكومة بأن هذه اللائحة قد حرمت الأقليات من انتخاب ممثيلها وذكرت بان الغاية من اللوائح التشريعية ليست هي ذاتها ، وإنما العبرة بما تؤدي إليه من قيام حكم صالح مؤتمن على مصالح البلاد[١].

وأيضا قدّم كل من : هديب الحاج حمود ، محمد حديد ،كامل الجادرجي وهم من الحزب الوطني الديمقراطي السابق بمذكرة إلى الرئيس عبد الرحمن عارف ومجلس الوزراء جاءت تحت عنوان (قانون الانتخاب) [٢]،ادانت هذه المذكر القانون لعدم صلاحية الأسس التي قام عليها ،ومناقضتها لمبادئ الديمقراطية ،وسيطرة الحكومة على مجريات الإنتخابات بشكل يؤمن لها مجلس يمثلها هي قبل ان يكون ممثلا للشعب ،وان ابرز انعكاس لهذه الفكرة الأساسية في مواد القانون ،هي الموافقة على الترشيح بالإتحاد الإشتراكي ،والذي عبرت عنه المذكرة بانه مجرد (اصطلاح لجنين خيالي عسرت عليه الولادة لسنين طويلة)، الأمر الذي دعا واضعي القانون إلى تحويل صلاحية الموافقة على الترشيح إلى مجلس الوزراء ، فمن الواضح أن هذا الحصر إلى جانب مواد القانون الخاصة بالتزكية تجعل عملية الانتخاب عملية تعيين ليس إلا[٣].

وأوضحت أيضا أن الظاهر من هذا الإجراء قد قصد به ما سُمي بالعزل السياسي المنافي للمبادئ الديمقراطية بشكل أوفى ، وبالتالي يتيح المجال لعدد من رجال الحكم لصياغة المجلس وفقاً لرأيهم السياسي الخاص ومصلحة استمرارهم في الحكم أو استمرار نظام الحكم الذي يقال أن النية تتجه إلى إنهائه.. ، وعدت المذكرة أن حرية الترشيح لا تقل أهمية عن حرية الانتخاب ذاتها ، فليس من الديمقراطية في شيء أن يمارس المواطنين حق الانتخاب إذا لم يجدوا أمامهم مجالاً للاختيار بين مرشحين من مختلف الآراء السياسية ، وان إلزامية الانتخاب يقصد بها في الواقع التغطية على مقاطعة الانتخابات التي يلجا إليه الشعب في حال إجرائها تحت ظل الاستبداد[٤].

---

[١]- جريدة **العرب** (العراقية) ، العدد ٧٦١،بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٦٧ ؛ جريدة **الحياة** (اللبنانية) ، العدد ٦٣٦٨ بتاريخ شباط ١٩٦٧.

[٢]- الجادرجي ، كامل ، المصدر السابق ، ص١٩٠ -١٩٣.

[٣]- حديد، محمد ، **مذكراتي : الصراع من اجل الديمقراطية في العراق** ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص ٤٩٤.

[٤]- المصدر نفسه ، ص ٤٩٥.

في حين نشرت جريدة الاشتراكي السرية الناطقة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي في شباط ١٩٦٧ مقالاً بعنوان (ماذا وراء تشريع قانون الانتخابات) وصفت فيه صدور القانون بأنه إصرار على تزييف إرادة الجماهير وحرمانه من المساهمة في صنع مصيرها ومستقبلها ، وذلك بإلغاء دور المنظمات الثورية الحقيقة ، وفرض وجهات حكومية مهلهلة عليه كالاتحاد الاشتراكي ، وأيضاً قالت :" أن الحكومة تحاول من خلال طرح هذا القانون إيهام الجماهير بقدرته على استيعاب الواقع المتطور من خلال إيجاد واجهات تبريرية ليس لها وجود شعبي[١].

وفي مذكرة مطولة قدمها فائق السامرائي نقيب المحامين العراقيين إلى رئيس الوزراء ناجي طالب باسم نقابة المحامين حول قانون الانتخابات تضمنت شرحاً مفصلاً للنزعات السياسية في العراق من اجل تحقيق حقوق الشعب في السيادة والحرية ، وأشارت المذكرة إلى عدم رغبة الشعب في المشاركة في الانتخابات النيابية في العهد الملكي ، وعدم الاعتراف بشرعيتها ، لأنها كانت تُجرى بطريقة شاذة حولت المجالس النيابية إلى جهات رسمية لسائر أجهزة الدولة ، وليس لهُ من تمثيل الشعب إلا الاسم ، وقد أبرزت المذكرة الأمور الأتية [٢]:

١-**الانتخابات بالقائمة** : نصت المادة (١٨) من المشروع على اعتبار كل لواء منطقة انتخابية قائمة بذاتها ، ويكون مركز اللواء مركزاً لها . هو أسلوب رفضه العراق منذ سنين كثيرة ، وهو سهولة تدخل الحكومة بالانتخابات، كما أن هذا سيحرم الفلاحين في الريف من التمثيل لطغيان المدن بأكثريتها العددية عليهم.

٢-أهداف ومبادئ ثورة ١٤ تموز: اشترطت الفقرة (هـ) من المادة عشرين من المشروع على أن المرشح أن يكون مؤمناً بثورة ١٤ تموز ومبادئها وأهدافها ، ويتساءل العراقيون ما هي أهداف هذه الثورة؟ هل هي ما جاء في البيان الأول ؟هذا من جهة ومن جهة ثانية هل أن هذا النفي يخالف نصوص الدستور المؤقت التي جعلت العراقيين متساوين في الحقوق والواجبات.

---

١ – الحسناوي ، علي، **النظام السياسي في العراق**،المصدر نفسه، ص ٢٤١.

٢– حميدي ،جعفر،**تاريخ الوزارات**، ،ج٩، المصدر نفسه ، ص٢٥٢

٣-**عدد النواب** : حدد المشروع أعضاء مجلس النواب بمائة وخمسين عضواً ، وهذا يتنافى مع الأساليب الانتخابية المتبعة في البلاد الديمقراطية التي تأخذ بالأسلوب البرلماني نظاماً للحكم التي توجب أن يكون التحديد على أساس عدد السكان الذين تتألف منهم دوائرهم الانتخابية.

٤-**تعيين النواب** : أعطي الحق لرئيس الجمهورية بتعيين مالا يزيد عن ١٥ عضواً لمقتضيات المصلحة العامة وهو ما يتعارض مع أحكام الدستور المؤقت التي حددت سلطات رئيس الجمهورية والتي لم يكن من بينها تعيين النواب.

٥-**التأمينات النقدية** : أن هذا النص يحرم عدداً كبيراً من العمال والفلاحين وهم قوى الشعب العاملة من دخول المجلس النيابي.

وفي السياق نفسه طالب احد الحقوقيين العراقيين بإقامة مجلس استشاري مؤقت لحين قيام المجلس النيابي للاستفادة من رأي أعضائه في وضع الخطوط الأساسية لسياسة الدولة ومشاكلها وكيفية معالجتها، على أن ينتخب أعضاء هذا المجلس من كافة قطاعات الشعب وفئاته ومناطقه ، وهو الأسلوب الأنجع من جمع بعض الشخصيات السياسية للاستشارة بهم[١].

تزايدت الدعوة للمطالبة بإصلاح النظام السياسي في البلاد وخصوصاً بعد إقرار قانون انتخابات مجلس الأمة في شباط ١٩٦٧ ، والذي انتقدته الكثير من القوى السياسية والأحزاب والشخصيات السياسية والوطنية ، حيث نشرت (جريدة التآخي) الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني في نيسان ١٩٦٧عدداً من المقالات الداعية لإصلاح النظام السياسي ففي ٢٩ نيسان ١٩٦٧ وتحت عنوان (البارزاني يؤكد) نشرت مقالة نسبتها إلى الملا مصطفى البارزاني تضمنت المطالبة بإطلاق الحريات الديمقراطية وإنهاء الأوضاع الاستثنائية ، وإجراء انتخابات ديمقراطية حرة ، لكي يتم عن طريق البرلمان تشريع دستور دائم للبلاد[٢]، كم أشارت إلى تعطش الناس إلى عودة الحياة الدستورية للبلاد نتيجة لطول فترات الأوضاع الاستثنائية ، وطالبت بوحدة

[١]- جريدة **البلاد** (العراقية)، العدد ٨٩٤ ،بتاريخ ١١ أيار ١٩٦٧ ؛ الجاوشلي ، هادي رشيد ، **سياستنا الوطنية حول قضايا الساعة** ، ط١، مطبعة العاني ، بغداد ، ص ٥ -٧.
[٢]- جريدة **التآخي** (العراقية) ، العدد ١، بتاريخ٢٩ نيسان ١٩٦٧.

القـوى الوطنيـة وتوحيـد جهودهـا لمصـلحة الشـعب ، ومطالبـة الحكومـة بـالعفو عـن السياسـيين والمعتقلين والابتعاد عن الاتجاه الذي يهدف إلى احتكار العمل السياسي وفسح المجال أمام القوى السياسـية التـي لهـا جـذورها القديمـة فـي خدمـة الحركـة الوطنيـة فـي العـراق لتمـارس نشـاطها الاعتيادي بصورة علنية[١].

أعلنت الحكومة في ٤ أيار ١٩٦٧ بان الفترة الانتقالية المحددة بموجب المادة (١٠٢) من الدستور المؤقت بثلاث سنوات قد عُدّلت إلى سنة رابعة بحجة أن الظروف التي مرت بها البلاد منذ تشريع القانون المذكور لم تكن مواتية كما لم تكن المدة كافية لإجراء الانتخابات ، وبما أن الفترة المنصوص عليها في الدستور المؤقت قد أوشكت على الانتهاء ولأجل أن لا تبقى البلاد بدون سلطة تشريعية ، فقد اقتضى تعديل المادة (١٠٢) من تمديد مدة الانتقال مدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ انتهاء المدة الموجودة في الدستور [٢].

لا شك أن الإعلان عن تمديد فترة الانتقال إلى سنة رابعة جاء متناقضاً كلياً مع تصريحات المسؤولين المتكررة حول تقليص تلك الفترة إلى اقرب وقت ممكن ، وهكذا استمر الإعلان عن مواعيد الانتخابات والتراجع عنها وتحديد مواعيد أخرى مما كان يعبر عن حقيقة الأزمة الشاملة التـي كـان يعـاني منهـا النظـام ، وهـو مـا ظهـر واضـحاً أو جليـاً فـي تبـاين المواقف والآراء بـين الرئيس عبد الرحمن عارف ورئيس وزرائـه نـاجي طالب بعد فترة قصيرة من تـأليف الـوزارة حول جملة من القضايا الأساسية يمكن إيجازها بما يلي[٣]:

١– التعاون مع القوى القومية ، فقد استمر ناجي طالب بعد تأليفه لوزارته بالاتصال بالتنظيمات القوميـة وحثهـا علـى توحيـد جهودهـا فـي إطـار ائـتلاف أو جهـة قوميـة ، وقد أشـارت الصـحف العراقية والعربية أكثر من مرة إلى احتمال إشراك ناجي طالب ممثلين عن هذه القوى القومية في

١– جريدة التآخي(العراقية)،العدد١ في ٢٩نيسان ١٩٦٧، المصدر نفسه.

٢– جريدة **العرب** (العراقية) ، العدد ٨٣٠، في أيار ١٩٦٧.

٣– حميدي ، جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية** ،ج٩،المصدر السابق، ص ٣٠٨.

وزارته ، في حين كان الرئيس عبد الرحمن عارف يهاجم الأحزاب والحزبية ويدعو إلى تنشيط الاتحاد الاشتراكي العربي والاعتماد في ذلك على العناصر المستقلة.

٢- الخلاف حول السياسة النفطية والأزمة النفطية بين سورية وشركة نفط العراق والتي سنتحدث عنها لاحقا.

٣- العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة فقد كان رئيس الوزراء يرى ضرورة تنشيط العمل في القيادة السياسية الموحدة ، والسير في طريق التنسيق في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، في حين أن الرئيس عارف كان يرى التريث في العلاقة معها .

٤-أثارت الاجتماعات التي كان يعقدها الرئيس عبد الرحمن عارف مع العسكريين ولاسيما ضباط الحرس الجمهوري استياء رئيس وزرائه ناجي طالب مما دفعه إلى الاحتجاج على ذلك وتقديم استقالة حكومته.

وعندما سأل ناجي طالب عن سبب استقالة أكد ذلك وقال : " أن سبب استقالتي هو تصرف رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف الذي سمح بتدخل بعض ضباط الحرس الجمهوري في قضايا لا تتعلق بصميم واجباتهم " [١].

[١]- الزبيدي ، علياء،**التطورات السياسية في العراق**، المصدر نفسه، ص٣٠٣

الفصل الثالث

السياسة الداخلية في عهده للمدة(١٠ أيار١٩٦٧-١٧تموز١٩٦٨)

المبحث الأول:وزارة الرئيس عبد الرحمن عارف واهم التحديات التي واجهتها (١٠آيار ١٩٦٧-١٠تموز١٩٦٧)

١-الموقف من العدوان الصهيوني على الأمة العربية في ٥حزيران ١٩٦٧

٢-أجتماع القصر الجمهوري في ١٢حزيران ١٩٦٧.

المبحث الثاني : وزارة الفريق طاهر يحيى (١٠تموز١٩٦٧-١٧تموز١٩٦٨) وأهم تطوراتها السياسية.

١-تزايد المطالبة بأصلاح نظام الحكم.

٢-النشاط السياسي المعارض للنظام.

المبحث الثالث:أنقلاب ١٧تموز ١٩٦٨ والأطاحة بالرئيس عبد الرحمن عارف.

المبحث الأول: وزارة الرئيس عبد الرحمن محمد عارف وأهم التحديات التي واجهتها :

(١٠ آيار١٩٦٧- ١٠تموز١٩٦٧)

نشرت صحيفة المنار العراقية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٦٧،حديثا للرئيس عبد الرحمن عارف،اعلن فيه ان تبديلا وزاريا سوف يتم خلال الأسبوع المقبل ، بعد ان اوشكت مدة الانتقال على الانتهاء ،وان الأسباب التي اخرت اجراء التعديل هو الأزمة مع شركات النفط،فضلا عن عدم الاتفاق بين من تم مفاتحتهم للأشتراك في الوزارة [١].

بدأ الرئيس عارف اتصالاته ومشاوراته لتأليف الوزارة الجديدة ، الا ان التنافس الشديد وعجز الفئات المتخاصمة (البعثيين والقوميون والشيوعيون والناصريون) في الوصول الى اتفاق في ما بينها ،ادى الى فشل تلك الأتصالات ،وبالتالي قرر الرئيس عبد الرحمن عارف ان يقوم بتاليف الوزارة بنفسه،وصدر في و آيار ١٩٦٧ المرسوم الجمهوري الخاص بتشكيل الوزارة. [٢]

عدت هذه الوزارة من أكبر الوزارات في تاريخ الوزارات العراقية الحديثة من حيث عدد الوزارات فيها ، إذ لم يسبق أن ضمت وزارة عراقية (٢٥وزيرا) كما أنها أول وزارة عراقية يترأسها رئيس الجمهورية ،وأول وزارة تضم أربعة نواب لرئيس الوزراء ، كما ضمت أسماء وزراء يستوزرون لأول مرة وعددهم كان سبعة .

---

[١] - جريدة **المنار** (العراقية) ، في ٢٠نيسان ١٩٦٧

٢- حميدي ، جعفر ،**تاريخ الوزارات العراقية**،ج١٠،المصدر السابق، ص٦-٧، وللمزيد حول اسماء التشكيلة الوزارية ينظر ملحق رقم(٩)

وخلال مراسيم الإستيزار ألقى الرئيس ورئيس الوزراء عبد الرحمن عارف كلمة تضمنت أهداف ومنهاج وزارته جاء فيها " ايها الأخوة اقتضت الضرورة ان استلم رئاسة الوزارة ،بالآضافة الى رئاسة الجمهورية أملا بتفانيكم ومؤازرة الشعب أن تسير بوطننا الحبيب بخطى سريعة ومتزنة ليأخذ العراق مكانه اللائق بين الأمم ويصبح السند الفعال للأمة العربية في محنتها اليوم ، ويعلم الجميع مدى تكالب الاستعمار والصهيونية وأعوانها على الأمة العربية للرجوع بنا إلى أوائل القرن العشرين وما قبله "وأضاف : " بنكران الذات والتفاني وجمع الصف وجعل مصلحة الوطن فوق كل شيء نتفوق على الاستعمار والصهيونية وعملائهما ومخططاتهم الإجرامية ...اعلموا أيها الأخوة أن الاستعمار والصهيونية لا يحاربوننا على المكشوف لكنهم يحاربوننا بواسطة أناس لا ذمة لهم ولا دين ولا وطن ، هؤلاء الأفاعي السامة تنفث سمومها بين المواطنين بأساليب عديدة ، تارة باسم الوطنية وتارة باسم القومية وأخرى باسم الدين والله يعلم أن الدين والوطن والقومية براء منهم " [١]وقد تضمن المنهاج الوزاري الأمور التالية :- [٢]

أولا-الشؤون الداخلية :-

١- **الوحدة الوطنية** – تنظيم قوى الشعب وجمعها في تنظيم واحد يهدف إلى التعاون التام لخدمة الوطن والعمل المستمر على تحقيق الرفاه التام لأبناء الشعب في ظل اشتراكية عربية عادلة تتحقق فيها عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص ورعاية القطاعات الثلاثة العام والمشترك والخاص .

٢- **الزراعة** – بذل العناية التامة في إعمار الأراضي الزراعية وتوزيعها على الفلاحين وتنفيذ مشروعات الري والبزل بحيث تكون الزراعة مصدرا أساسيا في ثروتنا القومية

٣- **الصناعة** – أكمال المشاريع الصناعية التي نفذ العمل بها وتقديم الأهم بها على المهم من المشاريع الصناعية الأخرى التي تقرر العمل بها في الخطة الخمسية وتطوير المعامل الصناعية القديمة إلى معامل صناعية حديثة وتهيئة المراكز المهنية للحصول على عمال ماهرين .

---

[١] – جريدة **الجمهورية** (العراقية) العدد ٢٧٨٥ ، بتاريخ١١أيار ١٩٦٧

[٢] – حميدي ، جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية**،ج١٠،المصدر السابق ، ص٧ .

٤- **الثـروة المعدنيـة** – العمل الجدي في استثمار ثرواتنا المعدنية وتنفيذ قانون شركة النفط الوطنية لاستثمار هذه الثروة بما يعوض لنا ما خسرناه نتيجة تحكم شركات النفط العاملة حاليا في العراق.

٥- **الإعمـار**- وتضمن العناية التامة باعمار الشمال وإعادة الأمن إلى ربوعه وإنشاء الريف المستقر والعناية بالبادية وإسكان العشائر الرحالة مع تهيئة الأراضي الزراعية لهم وتيسير الماء النقي والكهرباء وتشييد المستشفيات والمدارس في جميع أرجاء العراق وربط الريف بطرق حديثة لتسهل لهم نقل المنتجات إلى مراكز التسويق وتهيئة مساكن صحية لذوى الدخل المحدود .

٦- **التعليم** – النظر في مناهجنا العملية والنظرية ،وتهيئة الوسائل التعليمية والتربوية، والعناية التامة في جميع المراحل الدراسية لإيجاد جيل مدرك لمصلحة وطنه ، ورعاية الشباب والإكثار من النوادي الرياضية والمكتبات العامة ،وتوجيه التعليم الجامعي وجهة علمية في تهيئة قادة في العلوم الهندسية والميكانيكية والطبية.

٧- **تنفيذ قانون المحافظات.**

٨- **التهيؤ لإنهاء** المرحلة الانتقالية وتنفيذ قانون الانتخابات لتحقيق الحياة الدستورية وقيام النظام النيابي .

٩-**القوات المسلحة**- الرعاية التامة لقواتنا المسلحة وتجهيزها بأحدث الأسلحة والمعدات .

ثانيا –الشؤون الخارجية – يستند ارتباطنا بالدول العربية الشقيقة على اساس مصلحة الأمة العربية وهو أرتباط اخوي ، مستمد من ميثاق جامعة الدول العربية ، ومد يد المساعدة لكل قطر عربي يسعى للتحرر والنمو والتقدم ، والعراق يعد القضية الفلسطينية قضية عربية مشتركة ويساهم في كل قواه لاسترداد الجزء السليب ، وهو أيضا يدعم الجنوب العربي في الحصول على الاستقلال ، كما يلتزم ببيان القيادة السياسية الموحد الصادر في ٢٥آب ١٩٦٥ وأن سياسة العراق مع الجارتين تركيا وإيران تستند عل حسن الجوار والمنافع المتبادلة والتعاون في الشؤون الثقافية والاقتصادية ، ومع الدول الصديقة على أساس تبادل المصالح العامة .

نشرت بعض الصحف المحلية والعربية وكذلك عدد من المحللين السياسيين تعليقاتهم حول هذه الوزارة ،فقد ذكرت جريدة العرب عن مهمة الوزارة الجديدة قائلة : " أن مهمة الوزارة الجديدة ثقيلة وليست قليلة ويزيدها أهمية هذا التطلع الشعبي الذي صاحب تأليفها وذلك لأن مسؤولية الحكم في مثل هذه المرحلة الدقيقة جهد شاق وإنشاء دائب وتنظيم متواصل وتطوير مستمر " [١].

وأضافت جريدة الصفاءاللبنانية تقول "أن مشكلة العراق لا تنتهي بمجرد تأليف حكومة جديدة وإعلان نهج واضح وإنما على الرئيس عارف أن يختار في المدى القريب أهم تجربتين في حياة العراق ، وربما في حياة المنطقة ، التجربة الأولى هي توحيد الشعور عند العراقيين أنفسهم وعند المراقبين في الخارج بأن الحكم مستقر وبأنه يتطور تطورا ذاتيا هادئا لا ترافقه تفجيرات عنيفة والتجربة الثانية أن يوجه الحكم نحو العودة إلى البرلمانية الدستورية التي تستطيع وحدها إرساء الحكم على قواعد شعبية مستمرة . وإذا كان ليس من السهل على الأنظمة العسكرية أن تعيد توظيف السلطة ، بعد تسلمها وإعادتها على طبق من فضة إلى سلطات مدنية فأن الرئيس عارف قد اثبت على أنه قادر على انجاز ما يراه في مصلحة العراق حتى لو اقتضى ذلك تحقيق معجزة بهذا الحجم " [٢].

١- الموقف من العدوان الصهيوني على الأمة العربية :-

شُكلت وزارة الرئيس عبد الرحمن محمد عارف في ظروف عربية دقيقة اتسمت بالتوتر حيث تصاعدت التهديدات الصهيونية لسورية التي وجدت منذ احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ وحتى الآن قاعدة للاستعمار في المنطقة وأداة لتهديد الأمن والسلم وعرقلة تطور الشعب العربي

[١] - جريدة **العرب** (العراقية) ، بتاريخ ١١أيار ١٩٦٧

[٢] - جريدة **الصفاء** (اللبنانية) ،في ١٩٦٧/٥/١٢

ونموه ، وبلغ تاريخ الصهاينة العدواني الواضح في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بصورة خاصة وفي الاعتداءات المتكررة على الأمة العربية [١].

شجب العراق سياسة العدو الصهيوني في ممارسة الملاحة في خليج العقبة ، وأيد الإجراءات التي اتخذتها العربية المتحدة في ممارسة حقها المشروع في السيطرة الكاملة في خليج العقبة ، ومنع الملاحة الصهيونية فيه [٢] وانطلاقا من هذه السياسة عقد مجلس الوزراء اجتماعا في يوم ١٧ أيار ١٩٦٧ لدراسة الوضع العربي بصورة عامة ، والتهديدات الصهيونية لسورية ، وصدر بعد الاجتماع بيان رسمي أعلن عن تأييد العراق للشعب السوري ، كما أعلن اللواء حمودي مهدي رئيس أركان الجيش بالوكالة ، بأن الجيش العراقي سيقف جنبا إلى جنب مع الجيش السوري ، وأنه سيضع جميع إمكاناته لصد أي عدوان صهيوني وقد تم وضع القوات العسكرية في الإنذار استعدادا للمعركة [٣].

في هذه الأثناء وصل وفد إلى القاهرة برئاسة الفريق طاهر يحيى نائب رئيس الوزراء في ١٩أيار ١٩٦٧ لإجراء مباحثات ضمن نطاق القيادة السياسية الموحدة لاتخاذ موقف واحد في مواجهة التحديات الصهيونية وضم الوفد ،اللواء فؤاد عارف ، نائب رئيس الوزراء ، واللواء الركن شاكر محمود شكري وزير الدفاع ، والدكتور عدنان الباجه جي وزير الخارجية ،وقد ذكر طاهر يحيى أنه يحمل رسالة مكتوبة من الرئيس عبد الرحمن عارف إلى الرئيس عبد الناصر ، وأن الوفد مفوض في اتخاذ أي قرار تنتهي إليه المباحثات في الميادين العسكرية والسياسية لمشاركة الجمهورية العربية المتحدة في المعركة ، وقد أستقبل الوفد العراقي من قبل كل من الرئيس جمال

---

[١] – حسون ، فيصل ، **خسرناها معركة فلنربحها حربا** ، دار الجمهورية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٦٧، ص١٦.

[٢] – تمثلت الإجراءات في الإعلان الذي أصدره الرئيس جمال عبد الناصر في ١٢ أيار ١٩٦٧ وبأنه سيقفل خليج العقبة في وجه سفن االكيان الصهيوني والأجنبية التي تنقل مواد إستراتيجية إلى داخل اراضيه ، وكانت رد الفعل الكيان الصهيوني أن صرح رئيس حكومتها " أن التعرض لبواخرها في خليج العقبة يعتبر عملا حربيا" للمزيد ينظر: الأحدب ، عزيز ، **حرب الأيام الستة حقائق وعبر** ، بيروت ، ١٩٧١، ص٢٤-٢٥ .

[٣] – جريدة **الجمهورية** (العراقية) ، العدد ٢٧٩٦،بتاريخ أيار ١٩٦٧

عبد الناصر ونائبه المشير عبد الحكيم عامر [1]، وبعد جولتين من المحادثات مع الجانب المصري الذي يرأسه صدقي سليمان رئيس الوزراء صدر في ٢أيار١٩٦٧ بيان مشترك أشار إلى أن الجانبين العراقي والمصري في القيادة السياسية الموحدة قررا اعتبار اجتماع القيادة مفتوحا لمتابعة تطورات الموقف ، كما اتفق الجانبين على توحيد وحشد قواتهما المادية والمعنوية في شتى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية لمواجهة التحديات الخارجية واتخاذ التدابير الحاسمة الفعالة لمواجهة الموقف ، ومنها إرسال قوات عراقية إلى الجبهة المصرية [2].

ولتنسيق الجهود على كل الجبهات وصلت إلى سورية بعثة عسكرية عراقية برئاسة اللواء الركن حسن صبري محمد علي، معاون رئيس أركان الجيش ، لدراسة الموقف المتأزم على الحدود السورية – الصهيونية والاتفاق على أسلوب التعاون بين الجيش السوري والعراقي ، وضمت البعثة التي وصلت في ٢٠ أيار عددا من كبار الضباط من بينهم العميد الركن جمال حميد ، مدير الحركات العسكرية ، والعميد الطيار حسن عريم، وكيل قائد القوة الجوية وانتهت مهمة البعثة في ٢٣ أيار عن اتفاق تام حول تفاصيل التعاون العسكري بين سورية والعراق في وجه أي هجوم صهيوني محتمل وأن القوات العراقية قد بدأت تقوم بواجبها بالاتجاه نحو المناطق المحددة لها حديثا وفقا للخطط المرسومة ، [3]ودخلت هذه القوات الحدود السورية في يوم ٢٥ أيار في طريقها إلى المواقع التي حددت تمركزها في مناطق الجبهة ، وفي يوم ٢٨ أيار اتخذت مواقعها ، وفي اليوم نفسه تم التوقيع على الاتفاق المتعلق بتنسيق العمل بين الجيشين العراقي والسوري ، ووقع الاتفاق عن الجانب العراقي العميد الركن محمود عريم قائد الفرقة الثالثة المدرعة ، وعن الجانب السوري اللواء عادل الشيخ أمين ، وذكر عريم بعد التوقيع على الاتفاق " أننا سنقاتل صفا واحدا وسنضرب بقوة ولا بد لنا أن ننتصر على المستعمرين بإذن الله " [4].

---

[1] – جريدة **الجمهورية**(العراقية) ، العددين ١٧٨ ، ١٧٩ في ٢١ و٢٢ أيار ١٩٦٧

[2] – جريدة **الجمهورية** (العراقية) الأعداد١٧٨،١٧٩ في ٢١و٢٢آيار ١٩٦٧.

[3] – جريدة **العرب** (العراقية) العدد ٨٨٦، بتاريخ٢٤ أيار ١٩٦٧.

[4] – حميدي ، جعفر ،**تاريخ الوزارات العراقية**،ج١٠ المصدر نفسه ،ص٢٠؛ جريدة **البعث** (السورية) في ٢٩ أيار ١٩٦٧.

قام الرئيس عبد الرحمن عارف بزيارة القوات العراقية المتوجهة إلى مصر في ٧ أيار ، وألقى كلمة جاء فيها " أن هذه فرصتنا أن نغسل عن جيشنا العار وأن نأخذ الثأر للأرواح الطاهرة التي استشهدت عام ١٩٤٨"وأضاف " أن جيوش الدول العربية تواقة لإزالة الصهاينة من الوجود وإعادة مليون عربي مشرد إلى وطنهم ..... وأن معركتنا اليوم أما الموت بشرف أو أن نعيش مكرمين ومعززين " [١] وبدأت عملية نقل القوات العراقية إلى مصر اعتبارا من ٣١ أيار وجرى توديع حافل استعرض فيه الرئيس عبد الرحمن عارف القوات المغادرة وقال " لقد خلق الاستعمار (إسرائيل) لتكون حجر عثرة أمام العرب ولتكون مصدر قلق في منطقة الشرق الأوسط ... أنتم تقاتلون مع أخوة لكم للقضاء على اليهود والصهيونية وإرجاع فلسطين أسأل الله أن يحفظكم ويحميكم " [٢].

كما ودع الرئيس أسرابا من القوات الجوية العراقية وقال في كلمة له " برزت الإرادة والعزيمة والتصميم والتآخي وجمع الشمل ووضوح الهدف وهو إزالة إسرائيل من الخريطة وأزيحت مواطئ قدم الاستعمار من ربوع وطننا لقد تحملنا هذا العار عشرين عاما طويلة وعلينا الآن أن نتكاتف لإزالة هذه الوصمة " [٣] ثم ودع قوات برية متوجهة إلى الجبهة وألقى كلمة أخرى قال فيها " أوصيكم أولادي كما كان أجدادكم أن تكونوا رحماء مع الضعفاء وأقوياء على الأعداء ، وأن لا تقتلوا امرأة أو طفلا ولا تقلعوا شجرة ، والى الملتقى معكم في تل أبيب إن شاءالله " [٤].

وفي خطوة ملفتة للنظر وصل إلى القاهرة الملك حسين بن طلال ملك الأردن[٥]، وذلك للتوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن في ٣٠ أيار١٩٦٧

---

١ – جريدة **العرب** (العراقية) ، العدد ٨٩٠،بتاريخ ٢٨ أيار ١٩٦٧

٢ – جريدة **الثورة العربية** (العراقية) ، العدد ٨٢٩ بتاريخ ١حزيران ١٩٦٧

٣ – المصدر نفسه، العدد، ٨٣٠ بتاريخ ٢حزيران ١٩٦٧

٤ – المصدر نفسه .

٥ – **الملك حسين** : ولد في عمان في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٥ ، وتلقى تعليمه الابتدائي في بعض المدارس الأهلية والكلية العلمية الإسلامية ، ثم في كلية فكتوريا بالإسكندرية ، وبعد ذلك في كلية هارو وساند هرست في بريطانيا ، عين ولياً للعهد في ٩ أيلول ١٩٥١ ، وتوج ملكاً في ١١ آب ١٩٥٢ ، وبما انه لم يكن قد بلغ سن الرشد الدستوري فأن مجلس الوزراء عيّن مجلسا للوصايا للقيام بمهام رئاسة الدولة . وفي أيار ١٩٥٣ تولى

والتي تضمنت إقامة مجلس دفاع مشترك وقيادة مشتركة وتشكيل مجلس رؤساء الأركان وهيأة أركان مشتركة ، كما ونصت على:" أن كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة منها فهو اعتداء عليهما وكذلك فأنهما عملا يستحق الدفاع الشرعي الفردي أوالجماعي عن كيانهما " [١].

رحب العراق بهذا الاتفاق ووصفه بأنه خطوة جديدة لدعم الموقف العربي في وجه التحديات واتصل الرئيس عبد الناصر والملك حسين هاتفيا بالرئيس عبد الرحمن عارف وأبلغاه بالاتفاق وبترحيب الأردن بدخول قوات عراقية إلى أراضيه لترابط على طول الحدود مع الكيان الصهيوني ، وفعلا استجاب الرئيس العراقي لطلب الأردن وأعلن أنه سيقوم بإرسال قواته في القريب العاجل وقال :" أنها لبشرى عظيمة عندما أتصل بي الأخ الرئيس جمال عبد الناصر وجلالة الملك حسين واخبراني أن الأمور قد سويت بينهما وأزيلت الخلافات التي كانت قائمة فنحن العرب أخوة أينما كنا ومهما كانت خلافاتنا " [٢].

ووصل إلى بغداد رئيس أركان الجيش الأردني عامر خماش بتاريخ ٣١/ ٥/ ١٩٦٧يحمل رسالة من الملك حسين إلى الرئيس عبد الرحمن عارف يطلب فيها مساعدة القوات العراقية للأردن ، وتقرر تحريك القوة العراقية وهي لواء آلي ولواء مدرع ولواء مشاة إلى الأردن ، وباشرت بالتحرك فعلا حيث كان يتطلب وصولها إلى الأردن حوالي ثلاثة أيام على الأقل [٣] وفي الوقت ذاته سافر إلى الأردن العميد الركن محمود عريم ، قائد الفرقة الثالثة المدرعة ، لترتيب انتقال القوات وتحديد المواقع التي ترابط فيها على الجبهة [٤] .

سلطاته الدستورية ، توفي في عام ١٩٩٩ ، وهو ابن عم الملك فيصل الأول (ملك العراق) الذي أطيح به وقتل في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، للمزيد ينظر : موسى ، سليمان ، **تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨ – ١٩٩٥)** ، الجزء الثاني ، منشورات مكتبة المحتسب ، عمان ، ١٩٩٥ ، ص ٦٣٣.

[١] – الأميركية ، الجامعة ، **الوثائق العربية لسنة ١٩٦٧**، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص٣٩٦ .

[٢] – جريدة **الثورة العربية** (العراقية) ، العدد ٨٢٩ بتاريخ ١حزيران ١٩٦٧

[٣] –جريدة **الثورة العربية**(العراقية) المصدرنفسه ، ص٣٠٩

[٤] – حميدي ، جعفر ،**تاريخ الوزارات العراقية**، المصدر السابق ، ج١٠ ، ص٢٢ ؛ عماش ، صالح مهدي ، **رجال بلا قيادة** ، بغداد ، ١٩٧٠، ص٩٣.

وفي تلك الأثناء جرت اتصالات ثلاثية بين العراق ومصر والأردن حول انضمام العراق إلى اتفاقية الدفاع المشترك ، فوصل في ٤حزيران الى القاهرة وفد عراقي برئاسة طاهر يحيى ، نائب رئيس الوزراء وأيضا النائب الثاني لرئيس الوزراء عبد الغني الراوي ،واللواء الركن شاكر محمود شكري ، وزير الدفاع ، والدكتور عبد الرزاق محي الدين ، الأمين العام للقيادة السياسية الموحدة ووزير الوحدة حيث كان في استقبال الوفد الرئيس جمال عبد الناصر ودار البحث حول الموقف العربي وانضمام العراق إلى اتفاقية الدفاع المشترك ، وقد احتفل بالقصر الجمهوري بالقبة مساء الرابع من حزيران بتوقيع بروتوكول من ثلاث نسخ تضمن انضمام العراق إلى الاتفاقية ، وقعه عن الجانب العراقي الفريق طاهر يحيى نائب رئيس الوزراء وعن الجانب المصري الرئيس جمال عبد الناصر وجاء في نصه:[١]:

" أن حكومات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية استجابة منها لرغبة الشعب العربي في الأقطار الثلاثة الشقيقة في دعم وتعزيز الدفاع المشترك عن كيان الأمة العربية وانطلاقا من إيمانها بالمصير المشترك ووحدة الأمة العربية وتوحيدا لجهودها في تنسيق وسائلها الدفاعية ولتأمين حماية سلامتها ومثلها القومية قد اتفقت على عقد برتوكول بشأن انضمام الجمهورية العراقية إلى اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية الموقع في القاهرة بتاريخ ٣٠ آيار١٩٦٧" .

وفور توقيع الاتفاق اتصل الملك حسين بالرئيس جمال عبد الناصر والرئيس عبد الرحمن عارف مهنئا على هذه الخطوة القومية التي تعزز التضامن العربي ووحدة الأمة العربية أمام الخطر المشترك [٢].

استمرار لسياسة الحكومة العراقية في وقوفها إلى جانب أشقائها العرب ضد العدوان الصهيوني دعا العراق إلى عقد مؤتمر لوزراء النفط العربي في بغداد ، افتتحه الرئيس عبد

---

١ – جريدة **الجمهورية** (العراقية) ، العدد ١٢١٦بتاريخ ٥ حزيران ١٩٦٧؛ جريدة **الثورة العربية** (العراقية) ، العدد ٨٣٣ بتاريخ ٥ حزيران ١٩٦٧

٢ – حميدي ، جعفر ،**تاريخ الوزارات العراقية**،ج١٠، المصدر نفسه، ص٢٤ .

الرحمن عارف في الساعة السابعة من مساء يوم ٤حزيران ١٩٦٧ وبحضور وفود من العراق والجزائر والسعودية وسورية ومصر والكويت ولبنان والبحرين وقطر وأبو ظبي (الأمارات العربية المتحدة حاليا) ووفد من الجامعة العربية ويقدر ما تصدره مجموع هذه الدول العربية من النفط بحوالي ٦٣% من نفط العالم ، بكلمة جاء فيها :"نحن اليوم نواجه اعدائنا الصهاينة الذين اخرجوا أخواننا عرب فلسطين من ديارهم يتحفزون لتوسيع رقعة عدوانهم ،فاذا وحدنا قوانا واستخدمنا جميع طاقاتنا وثرواتنا في خدمة اعدل واقدس قضية انسانية عربية اسطعنا ان نصمد امام اعدائنا الصهاينة [١].

وقد خرج المؤتمر بمقررات تضمنت قطع النفط العربي ومنع وصوله بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الدول التي تعتدي أو تشارك في الاعتداء على سيادة أي دولة عربية أو على أراضيها أو مياهها الإقليمية وبوجه خاص خليج العقبة [٢].

لم ينفذ أحد ما تحمس له باستثناء العراق والجزائر اللذين بقيا ملتزمين بحظر تصدير النفط وهو الأمر الذي أثار أزمة في الغرب ، وفي الوقت ذاته أدى إلى مشاكل اقتصادية للبلدين خاصة وأن النفط يمثل ٨٥%من دخل العراق السنوي[٣]،ولم تصدر عن هذا الاجتماع قرارات ملزمة وخاصة أن المعركة قد بدأت بالفعل يوم ٥حزيران في أثناء وجود الوزراء في بغداد، [٤]أستنادا الى قرار مجلس وزراء العدو الصهيوني في جلسته السرية وبتاريخ ٣حزيران ١٩٦٧ والقاضي بضرب الجمهورية العربية المتحدة [٥].

وفي مثل هذه الظروف بدأ العدوان الصهيوني وكان من المفروض أن تتحرك القوات العسكرية العراقية إلى قطاع غزة وخان يونس لكن شدة القصف أجلت وصول هذه القوات ، وفي

---

١ – جريدة **الثورة العربية** (العراقية) ، العدد ٨٣٣ ،بتاريخ ٥حزيران ١٩٦٧

٢ – الألوسي ، حنان عبد الكريم ،**العلاقات السياسية العراقية المصرية بين (١٩٥٨-١٩٦٨)**،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،مقدمة الى مجلس كلية التربية ،ابن رشد،جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص١٧٥

٤-الألوسي،حنان ،المصدر السابق، ص١٧٦.

٤ – هيكل ، محمد حسنين ، **الانفجار** ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٣، ص٢٥٢ .

٥ – قهوجي ، حبيب ، **العرب تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨**، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص١٠١.

اليوم ذاته كانت هناك زيارة للوفد العراقي المكون من طاهر يحيى وشاكر محمود شكري وعبد الغني الراوي والدكتور عبد الرزاق محي الدين وزير الوحدة برفقة السيد حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية المصرية على متن طائرة مصرية لتفقد قطعات الجيش واستعداداتها ولم تكد تصل الطائرة فوق مطار (فايد) عند قناة السويس حتى وجدت نفسها وسط غارة جوية عنيفة قامت بها الطائرات الصهيونية ،وشاهد الوفد المطار يحترق بما فيه مما اضطرها للهبوط الاضطراري في منطقة مجاورة وغادروها بسرعة ،وبصعوبة بالغة وعلى عجل لعدم وجود سلم الهبوط المعتاد دون خسائر في الأرواح وقد احترقت الطائرة بعد دقيقة واحدة فقط من مغادرة أعضاء الوفد. [١].

ومن الجدير بالذكر أنه كانت هنالك طائرة ثانية مرافقة للوفد العراقي ضمت عددا من الإعلاميين والدبلوماسيين تمت مطاردتها من قبل طائرتين إسرائيليتين أطلقت عليها النار في الجو مما اضطرها إلى الهبوط في منطقة صحراوية قريبة من مطار فايد وقد استشهد فيها مساعد الطيار ومرافق السيد حسين الشافعي ، كما أصيب الملحق العسكري العراقي المقدم الركن سعدون عبد الرزاق حلمي بشظية في ظهره [٢].وقد أستأذن الوفد العراقي من الرئيس جمال عبد الناصر بالعودة إلى العراق ولكن ذلك كان مستحيلا عن طريق الجو،ولذلك كانت العودة عن طريق البر من ليبيا بالسيارات وتحرك الوفد يوم ١٩٦٧/٦/٧ ومنها إلى بنغازي ومن هناك إلى روما ومن روما إلى طهران ومن طهران عاد الوفد إلى بغداد يوم ١٩٦٧/٦/١٠ ، كما واستقبل مطار الحبانية العسكري العراقي سرب الطائرات المصرية نوع (باجير) لحمايته من تدمير الهجوم الصهيوني الذي استمر في تدمير المنشآت المصرية رغم قرار مجلس الأمن

---

[١] – الزبيدي ، علياء ،التطورات السياسية في العراق، المصدر نفسه،ص٣١٠.

[٢] – مقابلة مع قيس عبد الرحمن عارف بتاريخ ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٩ (ويذكر لنا العميد قيس أنه قد تعذر إخراج الشظية من ظهر الملحق العسكري المقدم الركن سعدون عبد الرزاق حلمي لقربها من النخاع الشوكي حتى وفاته عام ١٩٨٣).

بإيقاف القتال وموافقة مصر عليه وقد كان قائد سرب الطائرات العقيد حسني مبارك (رئيس جمهورية مصر حاليا) [١].

عقد مجلس الوزراء العراقي اجتماعا طارئا لدراسة الوضع السياسي والعسكري ، أثر بدء العدوان ، وبموجب الصلاحيات الأستثائية التي منحها الدستور للرئيس في إصدار قرارات يكون لها قوة القانون بقصد حماية كيان الجمهورية العراقية وسلامتها وأمنها ، أذاع راديو بغداد بيانا بعد انتهاء الأجتماع حمل توقيع الرئيس عبد الرحمن عارف منعت فيه التظاهرات والتجمعات ،كما بدأت الحكومة العراقية بإذاعة البيانات العسكرية عن سير المعارك [٢].

وضمن السياق نفسه قرر الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق مقاطعة جميع البواخر وناقلات النفط والطائرات الأميركية والبريطانية بدءا من يوم ٦حزيران وترافق مع صدور هذا البيان خروج مظاهرات جماهيرية كبيرة اشتركت فيها مختلف الشرائح والتنظيمات وقام المتظاهرون في منطقة الوزيرية (بغداد) بإحراق المركز الثقافي الأمريكي والمعهد البريطاني ، وقد دعا وزير الداخلية الجماهير إلى الإخلاد للهدوء وضبط النفس [٣].

وعند منتصف ليلة ٦حزيران عقد مجلسا الوزراء والدفاع الأعلى جلسة استثنائية مشتركة ناقشا خلالها أهم التطورات التي طرأت على الموقف العربي نتيجة لتدخل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا واشتراكهما فعليا في العمليات العسكرية الجوية ضد الدول العربية ،وقد صدر عن الجلسة بيانا قررت فيه الحكومة العراقية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفي تعليقه على هذا القرار دعا راديو بغداد العرب في كل مكان إلى ضرب المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وقال (اضربوا المصالح الأمريكية وعطلوها ، أن

---

[١] – الألوسي ، حنان،**العلاقات السياسية المصرية العراقية** ،المصدر نفسه، ص١٧٧.

[٢] – جريدة **الجمهورية** (العراقية) ، الاعداد ١٢١٦و١٢١٧في ٥و١٩٦٧/٦/٦.

[٣] – حميدي ، جعفر ،**تاريخ الوزارات العراقية**، ج١٠،المصدر السابق ، ص٣٤-٣٥.

طائراته تضرب الأن السكان الآمنين في الأردن ، وحدوا جهودكم وانسفوا مصالحهم فأمريكا عدوة لنا " [١].

واستنادا إلى هذا القرار قرر العراق إغلاق المؤسسات الأمريكية والبريطانية والألمانية ووقف استيراد جميع البضائع منها، وسحب أرصدته وودائعه من مصارفها ، وقررت الحكومة أيضا إغلاق معهد غوتة التابع لحكومة ألمانيا الغربية (ألمانيا حاليا) وطلبت وزارة التربية العراقية من خمسة مدرسين ألمان يعملون في المدرسة الثانوية الصناعية مغادرة العراق تنفيذا لهذا القرار ، وأبلغت وزارة الثقافة والإرشاد الحكومة الألمانية عدم تجديد الاتفاق الثقافي معها ، وإلغاء الاتفاق الإذاعي والتلفزيون [٢].

شاركت القوات العراقية في هذه الحرب التي دامت ستة أيام وأنتهت بصدور قرار مجلس الأمن في ١٠حزيران بوقف القتال ، كما أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة وقف جميع العمليات العسكرية ، مراعاة لقرار وقف إطلاق النار ، وفي ١١حزيران توقف القتال على الجبهة السورية أما بالنسبة للأردن فقد كانت أول من قبل بقرار وقف إطلاق النار [٣].

لاشك أن العامل الأساسي للهزيمة كان في الضربة الجوية التي وجها سلاح الطيران (الإسرائيلي) إلى الطائرات العربية وهي جاثمة في مطاراتها،وعامل الاستخبارات القوي الذي مكن العدو الصهيوني من التعرف عن طبيعة قوات الدول العربية وحجمها أكثر مما يجب ، وأيضا الاستطلاع الجوي الجريء ، فضلا عن امتلاكها لجهاز قوي من الجواسيس والعملاء والاتصال الدائم بالاستخبارات الغربية وتبادل المعلومات معها [٤].

---

[١] –حميدي،جعفر،**تاريخ الوزارات العراقية**،ج١٠، المصدر نفسه ، ص٣٦

[٢] – المصدر نفسه ص٣٦ .

[٣] – كوبار ، جاك ، **أوراق جديدة عن حرب الأيام الستة** ، تعريب : نهاد خير ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٢٤.

[٤] – الاحدب ، عزيز ، المصدر السابق، ص٢٤–٢٥

أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر في خطاب ألقاه في مجلس الأمة المصري بتاريخ ٩حزيران ١٩٦٧ تنحيه عن رئاسة العربية المتحدة نظرا لحجم الخسارة والهزيمة التي مني بها [١] ، وأشاد في هذا الخطاب أيضا بدور الجيش العراقي والشعب العراقي في المعركة ، وأعطى المبررات لعملية الانسحاب من خط الدفاع الأول في سيناء والاستجابة لقرار وقف إطلاق النار أمام تأثيرات وردت في مشروع القرار السوفيتي المقدم إلى مجلس الأمن والتصريحات الفرنسية بعدم السماح لأي أحد بتحقيق أي توسع إقليمي على أساس العدوان الأخير وأمام رأي عام دولي في أسيا وأفريقيا [٢].

٢- اجتماع القصر الجمهوري في ١٢ حزيران ١٩٦٧ :-

دعا الرئيس عبد الرحمن عارف ، الذي يشغل منصب رئيس الوزراء أيضا إلى عقد اجتماع سياسي حضره عدد من رؤساء الوزارء وكبار ضباط الجيش ، لمناقشة الوضع العربي والظروف التي أفرزتها حرب حزيران ١٩٦٧ ، والخطوات الواجب اتخاذها لمعالجة الوضع السياسي في العراق [٣] ، وكان من ضمن الحاضرين في هذا الاجتماع ، عبد الرحمن البزاز ، ناجي طالب ، محمد مهدي كبة ، حردان التكريتي ، صالح مهدي عماش ، عارف عبد الرزاق ، عبد العزيز العقيلي ، محمود شيت خطاب ، وعبد الهادي الراوي [٤].

ناقش المجتمعون النكسة وأسبابها وكيفية العمل ، وألقى اللواء الركن عبد العزيز العقيلي كلمة مسهبة تناولت مختلف الجوانب السياسية والأمنية والإدارية [٥]، ومن ثم استمر الحوار

---

[١] - الوثائق العربية لسنة ١٩٦٧ ، المصدر السابق،ص٤١٢

[٢] - جريدة الجمهورية (العراقية) ، العدد ١٢٢١ ،بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٦٧ .

[٣] - جريدة **الثورة العربية** (العراقية) ، العدد ١٣٢، بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٦٧

[٤] - عبد الحميد ، صبحي ، المصدر السابق ، ص٣٠٣

[٥] - العبودي،ستار نوري ، **عبد العزيزالعقيلي: حياته ودوره العسكري والسياسي في العراق (١٩١٩-١٩٨١)** ، ط١، مؤسسة مصر المرتضى للكتاب العراقي ، العراق - بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١٥٤-١٥٥(طالب في مقدمة كلمته مراجعة الأخطاء السابقة وليس تجاوزها ومحاسبة المخطئ بدلا من إعفائه ، وعد التعصب بكل أشكاله خطأ كبير ولكن الخطأ الأكبر وهو الأساس في تقديره تمثل بإهمال ذوي الكفاءات العسكرية والمدنية ، ودعا إلى فسح المجال للشعب للمشاركة في الحكم من خلال فهم الحريات العامة المنصوص عليها في الدستور ، وجدد

بهدوء وجدية تمخض عنه تشكيل لجنة لوضع مشروع الميثاق الوطني العراقي على ضوء المناقشات التي جرت في اجتماع القصر الجمهوري ، وتضمنت هذه اللجنة (١٤) شخصا من العناصر القومية ، من بينهم إسماعيل خير الله ومحمد صديق شنشل وسلام أحمد وأديب الجادر والدكتور هشام الشاوي وإبراهيم شلال والدكتور مالك دوهان الحسن وعبد الله الخضير، وعقدت هذه اللجنة ثلاث اجتماعات وفي ٢٢ حزيران ١٩٦٧ انتهت من وضع مشروع الميثاق بهدف مناقشته في اجتماع يعقد في القصر الجمهوري وتضمن الميثاق المبادئ التالية :[١]

١-تعبئة كل القوى الوطنية في أطار الوحدة الوطنية ضد الاستعمار الانكلو-الأميركي الصهيوني.

٢- تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد سلم إلى اقتصاد حرب.

٣-الوحدة العربية مع الدول المهيأة لها .

٤-العمل على توثيق العلاقات مع دول المعسكر الاشتراكي .

وكان من المقرر عقد اجتماع في القصر الجمهوري لمناقشة مواد الميثاق ولكن هذا الاجتماع تأجل ولم تعرف أسباب التأجيل [٢].

المبحث الثاني :وزارة الفريق طاهر يحيى الرابعة (١٠ تموز ١٩٦٧- ١٧ تموز ١٩٦٨) وأبرز التطورات السياسية فيها:

واجهت وزارة الرئيس عبد الرحمن عارف أزمة لم تكن متوقعة تمثلت بالعدوان الصهيوني على (مصر ،سورية ،الأردن) مما دفعها إلى تحويل الاهتمام عن الشؤون الداخلية إلى الشؤون

تأكيده على مبدأ سيادة القانون ، وفي موضوع حرب حزيران ١٩٦٧ ذكر أذا بقينا نصفق للمهزومين ونكرم المندحرين ونتعامى عن الحقائق ونكذب على الجماهير فأننا نشجع الروح الانهزامية ونقود امتنا إلى هاوية أخرى .....)

[١] -جريدة **الفجر الجديد** (العراقية) ، بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٦٧؛ جريدة **المنار** (العراقية) ، العدد ٩٣٢٤ ،بتاريخ حزيران ١٩٦٧

[٢] - المصدر نفسه، العدد ٩٣٢٥، بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٦٧

الخارجية ولتضع هذه الوزارة أيضا أمام قضية ما كان علاجها يسيرا ، ولما كانت مهمة تولي رئاسة الدولة ورئاسة الوزارة في آن واحد وفي زمن الحرب هي مهمة شاقة وصعبة ،وهو ما أدركه الرئيس عبد الرحمن عارف ، فبدأ بأجراء اتصالاته مع أعضاء حكومته ووزرائه الحاليين والسابقين لإختيار الشخصية المناسبة لرئاسة الوزراء.

كلف الرئيس عبد الرحمن عارف رئيس الوزراء السابق العميد الركن ناجي طالب بتشكيل الوزارة ، لكن جهود الأخير اصطدمت ببعض الصعوبات ، أذ رفض كل من عبد الكريم فرحان ، وصبحي عبد الحميد وأديب الجادر الاشتراك معه في تشكيل الوزارة وهم من القوميين [١]، كما حدد حزب البعث العربي الاشتراكي شروطه للمشاركة في تأليف الوزارة والتي تضمنت المطالبة بإقامة جبهة وطنية تقدمية تضم جميع الفئات ،وحل القضية الكردية حلا عادلا ،وأيضا إستبدال قيادات الجيش الحالية بقيادات أخرى كفوءة، وإطلاق سراح المعتقلين من السجناء السياسيين،وإعادة المفصولين الى وظائفهم، وكذلك ملاحقة شبكات التجسس ،وغيرها من الشروط. [٢].

فشلت جهود ناجي طالب في تأليف الوزارة الجديدة ، وأعتذر لرئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف عن هذا الموضوع ، وخلال هذه الفترة قدم عدد من الشخصيات والأحزاب مذكرات ورسائل إلى الرئيس عبد الرحمن عارف تضمنت جملة من المقترحات والآراء لمعالجة الأزمة التي كانت تعاني منها الحكومة ، ومن هذه المذكرات مذكرة نائب رئيس الوزراء عبد الغني الراوي والتي قدمها في تموز ١٩٦٧ التي استعرض فيها التطورات التي مرت بالعراق منذ ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ وحتى تاريخ تقديم المذكرة ، كما أشرت جميع السلبيات التي رافقت النظام ، وقد لخص الراوي أسلوبا لإصلاح نظام الحكم عن طريق اقامة حكومة قوية نزيهة ،تحظى بتأييد الشعب، والأستفادة من قابليات أبناء البلد كافة دون تمييز ،وطلب من الحكومة اجراء انتخابات نيابية

---

[١] – فرحان ، عبد الكريم ، **حصاد ثورة(مذكرات) تجربة السلطة في العراق ١٩٥٨–١٩٦٨**، ط١، دار البراق ، لندن ، ١٩٩٤، ص٢٠٤–٢٠٥

[٢] –حميدي ، جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج١٠، المصدر السابق، ص٧١

مباشرة في جميع انحاء البلاد ،تمكن الشعب من حكم نفسه دون تكتلات او فئات ،وايضا يقع على عاتق الحكومة جمع كلمة ابناء الشعب على آمر واحد،الا وهوكلمة الله سبحانه وتعالى،كما ان على الحكومة واجبات أخرى لا تقل اهميتها مما ذكر سابقا،وهو مواجهة أثار النكبة والتخطيط الدقيق السليم لضمان النصر الأكيد [١].

كما قدم سعيد ثابت وبإسم مؤتمر القوميين مذكرة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في تموز ١٩٦٧ أوضح فيها فساد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة البؤس التي تعيشها الملايين الكادحة، وتضمنت المذكرة أيضا المطالبة بإعادة الضباط القوميين وتغيير القيادات العسكرية وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين [٢].

إثر فشل جهود العميد الركن ناجي طالب بتشكيل الوزارة عهد الرئيس عبد الرحمن عارف إلى الفريق طاهر يحيى[٣]،لتشكيل وزارته الرابعة في ١٠تموز١٩٦٧.[٤]

ضمت الوزارة الجديدة أعضاء سابقين من وزارة الرئيس عبد الرحمن عارف السابقة،كماتم استبعاد بعض وإدخال وزراء جدد وإبقاء وزارتي الداخلية والخارجية شاغرتين وتداران بالوكالة ، إذ أتفق عبد الكريم فرحان خيرالله مع طاهر يحيى على إبقائهما شاغرتين أملا في إقناع رئيس

---

١ – الوثائق العربية لسنة ١٩٦٧ ، المصدر السابق ، ص٣٣١– ٣٣٥

٢ – و.د.ع، التقارير الخاصة لسنة ١٩٦٧ ، تقرير خاص ، سري وشخصي ، ٨٩٥٤ في ١٩٦٧/٧/٢٠

٣ -**طاهر يحيى** :– ولد طاهر يحيى محمد في تكريت سنة ١٩١٣ ، وقد أنهى دراسة الابتدائية في تكريت والتحق بدار المعلمين الأولى في بغداد في ١٢/١٠ /١٩٣٣ ، وبعد أربع سنوات تخرج وعين معلما في مدرسة المأمون النموذجية في بغداد ثم دخل المدرسة العسكرية وتخرج فيها فيها برتبة ملازم في ١٥/ ١١/ ١٩٣٥،أنظم إلى تنظيم الضباط الأحرار ثم إلى اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار التي شكلت في عام ١٩٥٦، أحيل على التقاعد برتبة عقيد لأسباب صحية في ١٩٥٦/٩/٩ . وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عين مدير الشرطة العامة وأحيل على التقاعد أيضا في ١٩٥٩/٤/٩/ ، وتم إرجاعه إلى الخدمة العسكرية برتبة لواء رئيسا للوزراء لأول مرة للمزيد ينظر: الدوري ، سيف الدين ، الفريق طاهر يحيى ضحيةالصراعات السياسية والعسكرية في العراق ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ، عمان ، ٢٠٠٨ ، الازري ، عبد الكريم ، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول إلى صدام حسين ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص٣٩٥ .

٤ –و.ث. ر. مراسيم تشكيل الوزارة برئاسة الفريق طاهر يحيى ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص١–١٣،للمزيد حول اسماء التشكيلة الوزارية ينظر ملحق رقم(١٠).

الجمهورية بإسناد وزارة الداخلية إلى عارف عبد الرزاق ، ووزارة الخارجية إلى صبحي عبد الحميد ، وأمام هذه الحالة أضطر الرئيس عبد الرحمن عارف إلى سحب ترشيحه لعدنان الباجه جي لمنصب وزارة الخارجية في اللحظات الأخيرة [١].

ويمكن القول أن هذه الوزارة اختلفت عن سابقاتها وتفوقت عليها كونها ضمت عناصر أكثر توافقا فيما بينهم وجمعت بين السياسيين والناصرين القوميين المستقلين ، إلا أن طاهر يحيى لم يكن يحظي بقاعدة جماهيرية لدى الشعب . ألقى الرئيس عبد الرحمن عارف خلال حفل الإستيزار كلمة اشار فيها الى الأوضاع الخطيرة التي تمر بها البلاد العربية ،والتي تطلبت منه القيام بأعباء رئاسة الوزراء فضلا عن منصب رئيس الجمهورية ،"وبناءا على الموقف الأن والذي يستلزم العمل على ازالة آثار العدوان عن طريق الزيارات المتعددة لأخواني ملوك ورؤساء الدول ،فقد تقرر اسناد رئاسة الوزارء الى الفريق طاهر يحيى، فهو زميل واخ لنا في الجهاد قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨،وارجو ان يحقق ما يصبو اليه الشعب العراقي بصورة خاصة ،والشعب العربي بصورة عامة ،كما أتمنى ان يتحقق التوافق بين سكان العراق قاطبة ،وخاصة بين القوميتين العربية والكردية" [٢].

وفي يوم ٢٨ تموز ١٩٦٧ أذاع الفريق طاهر يحيى منهاج وزارته ، والذي اكد فيه على العمل بأسرع مايمكن لأعداد الجيش العراقي ،لمواصلة مهمته في معركة الشرف عن طريق تسليحه بأحدث الأسلحة ، واشار المنهاج الى اهمية موضوع توسيع التبادل التجاري مع مصر وتطويره ،وفي الجانب المالي اعلن عن امكانية زيادة المصارف الاختصاصية وتشجيع القطاع الخاص،كما تولي الحكومة القضاء عنايتها الكبيرة ،وتعمل ايضا على تهيئة جيل واع مستنير ،مؤمن ومخلص لوطنه وكذلك تطوير اجهزة الدولة الإدارية وتطهيرها من العناصر الفاسدة فيها بعناصر كفوءة مؤمنة بمبادئ الثورة،وهذا ما يتعلق بالشان الداخلي .أما في الشأن الخارجي فقد اكد التزام الحكومة بإتفاقية القيادة السياسية الموحدة ،وإزالة آثار العدوان،وتعبئة الطاقات لإسترداد

---

[١] – فرحان ، عبد الكريم ،**مذكرات**،المصدر السابق، ص٢٠٥.

[٢] – جريدة **الجمهورية** (العراقية) في ١١/٧/ ١٩٦٧.

الحق العربي في فلسطين ،وايضا مساندة نضال الشعوب من اجل حريتها ،وتوثيق التعاون مع الشعوب والدول الأسلامية والدول الصديقة التي تؤيد حق العرب في فلسطين (١).

١- تزايد المطالبة بإصلاح نظام الحكم :

شهد أواخر عام ١٩٦٧ إجراء عدد من الاتصالات والاجتماعات بين الفئات السياسية المختلفة وبين القادة العسكريين في سبيل عقد اجتماع موسع لمناقشة القضايا العامة التي أدت الى سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي كانت عاملا مهما في تذمر الشعب واستيائه وخصوصا بعد انتكاسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ وما لحق بعدها من أوضاع مهينة بالأمة العربية (٢).

وقد نتج عن هذه اللقاءات تقديم عدد من المذكرات إلى الرئيس عبد الرحمن عارف مطالبة بإصلاح الأوضاع المتردية القائمة ، ومنها مذكرة رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عبد الرحمن البزاز والتي قدمها مع عدد من الشخصيات الوطنية وكبار ضباط الجيش(٣)، والمؤرخة في ٢٠ كانون الأول ١٩٦٧ التي وزعت على كافة المعنيين بالشؤون السياسية في البلد وتضمنت وجهات نظر الموقعين عليها، انتقدت المذكرة نظام الحكم في العراق "وذكرت أن السياسة الشاذة التي تسير عليها الحكومة ما هي إلا خروج على الدستور المؤقت ويجب التسارع في إنهاء فترة الانتقال ، وتشريع الدستور الدائم ، واستفتاء الشعب وأن العشرة أعوام المنصرمة قد زادت من الإخلال بالأمن والاستقرار حيث وصلت الأوضاع إلى ما وصلت إلية من مساوئ ، منها ضعف الشعور بالمسؤولية مما أدى إلى تدني الإدارة الحكومية وتهديد الموظفين بأرزاقهم وموارد عيشهم وإبعاد الأكفاء واحتلال المحسوبين والمنسوبين محلهم الأمر الذي أدى إلى الفساد الذي أخذ يستشري يوما بعد يوم نتيجة لتجاهل الحكام لحقوق الشعب الأساسية وهذه الأمور قد تؤدي إلى

---

١ – و.ث . ر ، المنهاج الوزاري الذي أذعة بين الوزراء الفريق طاهر يحيى ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص٧-١٦

٢ – الحسناوي ، علي ،النظام السياسي في العراق، المصدر نفسه، ص٢٤٥.

٣ – وقع المذكرة كل من عبد الرحمن البزاز ، اللواء الركن عبد القادر حسين ، اللواء الركن شاكر علي ، اللواء الركن صديق مصطفى ، اللواء الركن شمس الدين الاعرجي ، والمحامين إسماعيل الراشد والحاج خليل الراضي وهشام الدباغ ،والدكتور عبد الرزاق الجلبي.

إحداث مالا يحمد عقباه ما لم يتدارك الأمر " ومن تلك الفترة خضع جميع الضباط المتقاعدين ، من الرتب العالية لرقابة دقيقة وشديدة للسيطرة على الفئات العسكرية التي تعارض نظام الحكم ، ولكن هذه الإجراءات لم تمنع العسكريين من الدعاية المهيجة والنشاطات السرية [١]".

كما وأخذت المظاهرات تزداد في بغداد احتجاجا علي قرارات مؤتمر الخرطوم في أيلول ١٩٦٧ ،والذي عقد بعد انتهاء حرب حزيران ١٩٦٧ ، إذ عدها الزعماء العراقيون غير مجدية وطالبت هذه التظاهرات باستئناف الحرب مع إسرائيل ، وفي السياق نفسه استقال خمسة وزراء احتجاجا على قرار استئناف ضخ النفط ، في حين استقال الوزير السادس لعدم ارتياحه لسياسة الحكومة مع الأكراد [٢].

وأمام هذه الأوضاع الاستثنائية ألغى الرئيس عبد الرحمن عارف زيارته الرسمية للجزائر وعاد إلى بغداد ليقنع الوزراء الستة بالعدول عن الاستقالة وليشدد السيطرة على المعارضة. الأمر الذي يفسره صدور قانون جديد للمطبوعات في ٣ كانون الأول ١٩٦٧ والذي حد من حرية الصحافة والغى امتيازات ١٦ صحيفة بغدادية خاصة واستبدلت بخمس صحف تسيطر عليها الحكومة ، وقد كانت الصحف الخمسة تصدر تحت إشراف وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ولم يسمح لغير صحيفة خاصة واحدة بالصدور في شهر شباط ١٩٦٨ هي صحيفة (التآخي) الكردية التي كانت تصدر باللغة العربية [٣].

أثار صدور قانون المؤسسة العامة للصحافة موجة واسعة من الغضب والمعارضة في البلاد ، إذ صرح " محمود الدرة " لجريدة الحياة اللبنانية منتقدا لهذا القانون قائلا " أننا بتأميم الحكومة للصحافة قد فقدنا آخر وسائل التعبير عن حريتنا العامة مما اضطر الفئات السياسية المعارضة للحكم الفردي القائم الآن في البلاد أن توجه سيلا من المذكرات السياسية لرئيس الجمهورية محذرة من مغبة تمادى الوزارة القائمة في سياستها الدكتاتورية المنافية لروح ثورة ١٤ تموز

[١] – و.د. ع، مديرية الأمن العامة ، سري وشخصي برقم ١٩١٢/٩٥في ١٩٦٧/١٢/٢٠

[٢] – خدوري ، مجيد ، **العراق الاشتراكي** ، ط١، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٥، ص٣٣

[٣] – خدوري،مجيد،**العراق الأشتراكي**، المصدر نفسه ، ص٣٤-٣٥.

١٩٥٨" [١]، وفي مذكرة أخرى رفعها عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية إلى الرئيس عبد الرحمن عارف في ١٤ كانون الأول ١٩٦٧أوضحت العوامل والأسباب التي ادت الى تدهور الأوضاع وأستياء الشعب،و تضمنت جملة من المطالب تلخصت بما يلي:[٢]

١–إنهاء فترة الانتقال والتي استمرت أكثر من عشر سنوات.

٢–تحقيق الوحدة الوطنية بغض النظر عن معتقدات الأفراد وأصولهم وتنفيذ بيان٢٩ حزيران ١٩٦٦.

٣–وضع قانون محاسبة الذين أثروا على حساب الشعب.

٤–الاستمرار في العناية بالجيش وتعزيز كفاءته .

٥–إظهار وجه العراق الحقيقي في السياسة الدولية وفي المجالات العربية عن طريق إتباع سياسة واضحة في العلاقات العربية والخارجية والعمل الجدي لتحقيق الوحدة العربية.

٦–إتباع سياسة مالية سليمة وإلغاء الضرائب عن غير القادرين على دفعها وتخفيف الأعباء عن كاهل صغار الموظفين وأصحاب الدخل المحدود من العمال والفلاحين وتحقيق مكاسب حقيقية للدولة من ثروات البلاد الطبيعية ، وتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية على أساس سياسة اقتصادية رشيدة .

وإزاء تدهور الحالة السياسية للبلد شهدت الأوضاع الاقتصادية هي الأخرى تدهورا واضحا ، الأمر الذي دفع أعضاء غرفة تجارة بغداد إلى تقديم مذكرة مماثلة لما قدمه السياسيون وقد وقع على هذه المذكرة أمين غرفة تجارة بغداد (عبد الهادي حمزة) والحاج (عبد الرسول علي)

---

[١] – و.د . ع، تقرير سرى وشخصي ، العدد ٣٤٠في ١/١٠/ ١٩٦٨

[٢] – وهم كل من : طالب مشتاق ، نعمان العاني ، سلمان الصفواني ، عبد الرحمن البزاز ، عبد الحميد الهلالي ، سليم النعيمي ، الدكتور أحمد كامل عارف ، علي العاني ، مظهر العزاوي ، خالد الهاشمي ، نجيب الصالح ، حسين جميل ، عامرحسن ، أحمد عدنان حافظ ، شاكر ماهر المحامي ، حسن عباس الربيعي ، نور الدين الواعظ،إبراهيم الراوي ، فائق السامرائي ، عبد اللطيف البدري ، حسن ثامر ، شكري صالح زكي،للمزيد،ينظر: جريدة **الثورة العربية** (العراقية) العددين ١٣ و١٦ في ٢٢و٢٩/١٢/ ١٩٦٧ ؛ جريدة **المواطن** (العراقية) ، العدد ٢٢ في ٢٧ /١٢/ ١٩٦٧ .

رئيس الغرفة وتم رفعها إلى كل من : رئاسة ديوان القصر الجمهوري ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسة لجنة التمويل العليا في وزارة الاقتصاد وذلك في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٧ ، وقد وضعت اللوم على الحكومة لأنها صاحبة المسؤولية في ذلك ولأن مصلحة البلد فوق كل اعتبار وقبل كل شعار ، واقترحت تأليف لجنة استشارية للتخطيط الاقتصادي يتم اختيار أعضائها وفق الكفاءة لوضع مقترحات ترضى الحكومة نفسها للأخذ بها وذلك لتوضيح المعالم السياسية والاقتصادية في البلد ورسم الخطوط العريضة التي تتجيه من مزالق الخطر ولإنشاء الاستقرار الاقتصادي الركيزة الأولى للاستقرار السياسي [١].

كما شهدت البلاد حركة اضطرابات واسعة قام بها طلبة المدارس والمعاهد والكليات تضمنت مطالب مشروعة وغير مشروعة تطورت فيما بعد إلى مسائل سياسية تدعو إلى الديمقراطية والسماح بالنشاط السياسي ، مما دفع الحكومة إلى الاستعانة بقوات الجيش –الانضباط العسكري والاستخبارات– للقضاء على هذه الإضرابات وبالفعل اقتحمت قوة عسكرية في ١٣ كانون الثاني حرم إحدى الكليات وأطلقت الرصاص على الطلبة ، مما أدى الى إصابة عدد منهم بجروح خطيرة ، [٢] وقد قوبل هذا العمل بالاستنكار من قبل التنظيمات السياسية والمهنية حتى أن الدكتور مالك دوهان الحسن وزير الثقافة والإرشاد قدم استقالته في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٨ احتجاجا على رمي الطلبة بالرصاص ، وطالب أيضا بإبعاد وزير الداخلية والمجيء بوزير جديد قادر على حل المشاكل بوعي وتخطيط كما استنكر على الحكومة تعاملها مع الشعب بالرصاص وانه اسلوب غير ناجح ومشرف للحكومة في حل مشاكلها "[٣] .

أثارت هذه المذكرات والإضرابات حفيظة السلطات الأمنية التي ذكرت في تقرير خاص لها حول هذه الأوضاع :" لقد تكررت في الآونة الأخيرة ظاهرة تقديم المذكرات من قبل مختلف الأوساط السياسية والاقتصادية في البلد وحيث أن هذه الظاهرة أخذت تسير جنبا إلى جنب مع

---

[١] – جريدة **النهار** (اللبنانية) ، العدد ٩٨٥١ بتاريخ ٥/١/ ١٩٦٨.

[٢] – حميدي ، جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية**،المصدرنفسه، ج١٠ ، ص٣٠٨.

[٣] – و. ث. ر، نص استقالة الدكتور مالك دوهان الحسن ، وزير الثقافة والإرشاد ، بغداد ، ١٥/١/١٩٦٨.

ظواهر استثنائية أخرى كالإضرابات الطلابية والعمالية والدعايات المغرضة التي أخذت تنصب على مختلف الأوضاع في البلد ، فأن ذلك يدل دلالة واضحة بأن الأمر ليس مجرد مصادفات بل أنما هو تخطيط مرسوم من قبل حريات أجنبية رجعية تآمرية تحاول إثارة سخط الجماهير والقضاء على ثقة الشعب لحكومته المخلصة ورجاله المسؤولين ..... أن البلد يمر في ظروف تاريخية عصيبة تستدعي من رجاله المخلصين العمل على إنقاذه " [١].

لا شك أن عدم استجابة رئيس الوزراء طاهر يحيى لمطالب التنظيمات القومية ، وتوقع حدوث انقلاب عسكري كما أشارت التقارير الأمنية ، قد دفع عددا من الضباط القوميين للضغط على الرئيس عبد الرحمن عارف لإجراء حوار مع هذه القوى السياسية ، فاقترح رجب عبد المجيد على الرئيس إجراء حوار مع تلك القوى السياسية للتداول في بعض الأمور المهمة الرامية إلى إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية السيئة [٢].وقد وافق الرئيس عبد الرحمن عارف على هذا الاقتراح ، وكلف (رجب عبد المجيد) بمهمة الاتصال بهذه القوى ، لأجل التمهيد للقاء الرئيس في اجتماع يعقد بالقصر الجمهوري[٣].

لاقت هذه الدعوة ترحيباً من مختلف القوى السياسية ؛ وخصوصاً العسكريين من الضباط الأحرار ، وتم عقد الاجتماع التمهيدي في منزل اللواء (احمد حسن البكر) أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي وحضره غالبية العناصر التي تلقت الدعوة وهم كل من: ناجي طالب ، رجب عبد المجيد ، عارف عبد الرزاق ، صبحي عبد الحميد ، حردان عبد الغفار التكريتي ، عبد الستار عبد اللطيف ، رشيد مصلح ، عبد الغني الراوي، عبد العزيز العقيلي، عبد الهادي الراوي ، إسماعيل مصطفى ، ومحمود شيت خطاب [٤]، في حين تغيب عن الاجتماع

---

[١] –و.د. ع، التقارير الخاصة لسنة ١٩٦٨ ، تقرير خاص ، سري وشخص رقم ١١٣ في ١٩٦٨/١/٨.

[٢] –الحسناوي ، علي ،**النظام السياسي في العراق**،المصدر نفسه، ص٢٤٧.

[٣] – المصدر نفسه، ص٢٤٧.

[٤] – عبد الحميد ، صبحي،المصدرالسابق، ص٣٠٥.

كل من : رئيس الوزراء طاهر يحيى ، العميد الركن عبد الكريم فرحان ، العميد الركن عبد الوهاب الأمين، والرائد محمد السبع ، والفريق الركن صالح مهدي عماش لوجوده خارج العراق[1].

ويبدو أن فكرة الاجتماع التمهيدي كانت تهدف إلى التنسيق للظهور بمظهر واحد في الرأي والخطة والعمل وقد استغرق عقد الاجتماع وقتاً طويلاً امتد من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الخامسة مساءاً ، تخللته مناقشات عنيفة إلا أنها كانت مثمرة وتم الاتفاق على الأسس التالية[2]:

١- **الحكومة الجديدة** : اقترح المجتمعون أن تكون الحكومة الجديدة حكومة ائتلافية ، وأنها يجب أن لا تقتصر على حزب واحد أو فئة واحدة ولا حتى على العناصر المستقلة .

٢- **فترة الانتقال** : بعد مناقشة فترة الانتقال ، استمع المجتمعون إلى وجهة نظر ناجي طالب ، الذي دعا إلى التزام أية حكومة جديدة بإجراء انتخابات برلمانية فوراً وتم الاتفاق على الصيغة التي اقترحها عبد الستار عبد اللطيف ، الداعية إلى الاتفاق من حيث المبدأ على ضرورة إجراء انتخابات برلمانية ، وتحديد فترة مناسبة لها لا تتجاوز عامان ، وبالتالي اتفقوا على تمديد فترة الانتقال التي كادت أن تقترب من نهايتها آنذاك إلى عامين قادمين.

٣- **الوضع في الشمال:** ناقش المجتمعون دور القوى الاستعمارية في تجميد الطاقات العسكرية في شمال الوطن عن طريق افتعال أعمال عنف فردية أو جماعية ، واتفقوا على أن لا يكون هناك أي خوف من أي تطور قد يحصل خصوصاً إذا تجاوزت الحكومة العراقية الجديدة بعض العناصر التقليدية التي تدعى زعامة الأكراد إلى الفئات الكردية الأخرى والى الشعب الكردي ذاته ، وتعاملت معه على أساس المصلحة المشتركة للأكراد والعرب معاً.

---

[1] -المصدر نفسه ،ص٣٠٥.

[2] - الحسناوي ،علي،**النظام السياسي في العراق**، المصدرنفسه ، ص٢٤٧.

٤- **المجلس الوطني :** أكد المجتمعون على ضرورة فصل السلطة التشريعية عن التنفيذية ، وتم الاتفاق على تشكيل مجلس وطني تشريعي يتكون من ٣٠ – ٥٠ عضوا ، على أن يضم في عضويته المجتمعين ومن هم بحكمهم من العناصر الثورية الأخرى .

٥- **الموقف القومي :** يعد العراق الاعتداءات الصهيونية المتواصلة على الضفة الغربية من نهر الأردن مسألة لا تتعلق بالأمن القومي للأمة العربية فقط وإنما تتعلق بالأمن العراقي الوطني أيضاً ، وعليه فان العراق يعتبر حدود الأردن الغربية (نهر الأردن) بمثابة حدود العراق ، وهذا الأمر الخطير يستدعي فوراً إيجاد وحدة عسكرية تضم جيوش الدول العربية ذات الاتصال الجغرافي بفلسطين.

٦- **القضايا العامة :** ناقش المجتمعون بعض القضايا العامة كالقضية الاقتصادية وقضايا تسليح الجيش ضرورة زيادة قواته وتدعيم الموقف الداخلي.

وفي نهاية الاجتماع تقرر أن يقوم اللواء ناجي طالب بعرض هذه المواقف أمام الرئيس عبد الرحمن عارف في الاجتماع الذي سيعقد في ٣٠ آذار ١٩٦٨ في القصر الجمهوري، وأن يكون دور الحاضرين الاستماع للرئيس عارف ومناقشته في ما قد يستجد من مسائل وأمور .

وبالفعل تم عقد الاجتماع في القصر الجمهوري وبحضور الرئيس عبد الرحمن عارف ورئيس وزرائه طاهر يحيى وعدداً من الوزراء ، واشتملت المناقشات على محورين أساسيين الأول : دور العراق في المعركة ضد العدوان الصهيوني ، والثاني كيفية معالجة المشاكل الداخلية التي يعاني منها العراق ، بما فيها الوضع الدستوري، وتهيئة الظروف المناسبة لتجسيد إرادة الشعب ، وقد طلب رئيس الجمهورية من الحاضرين أن يوضح كل واحد منهم الأمور التي يراها مناسبة لإصلاح الوضع السياسي[١]، وفي البداية تحدث ناجي طالب حول ما سبق الاتفاق عليه من مقترحات ، في حين تناول الحضور بالنقد وزارة طاهر يحيى ، وطالبوا باستقالتها ، وتشكيل وزارة جديدة ، مما عده الأخير (تآمراً عليه) ، وتم الانتهاء من الاجتماع دون التوصل إلى اتفاق

[١]- حميدي ، جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية** ،المصدر نفسه،ج١٠ ، ص ٣٢٧.

معين ، وطلب الرئيس عبد الرحمن عارف من المجتمعين وضع أهداف واضحة ومحددة ، على هيئة خطة مرحلية أو ميثاق وطني على أن تجرى مناقشتها في اجتماع مقبل لم يحدد تاريخه [١].

استناداً إلى ما تم الاتفاق عليه في اجتماع القصر الجمهوري الأخير ، قدم بعض السياسيين العسكريين مذكرة إلى الرئيس عبد الرحمن عارف [٢]، عُدّت وثيقة لاذعة لحالة الحكومة وعدم اتعاضها من الأوضاع التي أدت إلى نكبة ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وطالبت المذكرة الحكومة بالابتعاد عن الطبيعة الفردية في الحكم ، وإصلاح الوضع الاقتصادي ومعالجة البطالة المتفشية التي شلت حتى المثقفين من أبناء الشعب ، وتعزيز هيبة الدولة بإنهاء الوضع الشاذ في شمال الوطن ، وفرض سيادة القانون ،ومكافحة المحسوبية والعنصرية والطائفية والعشائرية والرشوة وتطهير جهاز الدولة[٣].

كما قدمت هذه المذكرة اقتراحاً لإصلاح النظام السياسي جاء فيه :

١–تشكيل مجلس وطني من ٣٠ عضواً يمارس اختصاصات السلطة التشريعية ويشارك في رسم السياسة العليا في البلاد ، وتشكيل الحكومة ، وحجب الثقة عنها لحين قيام مجلس وطني منتخب من قبل الشعب.

٢–تأليف وزارة ائتلافية قوية تصف بالكفاءة والنزاهة والماضي النظيف والشعور بالمسؤولية لتحقيق ما يلي:

أ–حل مشكلة الشمال .

---

[١] – المصدر نفسه ، ص ٣٢٨.

[٢]– وقع هذه المذكرة كل من : احمد حسن البكر ، ناجي طالب، عارف عبد الرزاق ، عبد العزيز العقيلي، صالح مهدي عماش ، رجب عبد المجيد ، عبد الهادي الراوي ، رشيد مصلح ، حردان عبد الغفار التكريتي ، محمود شيت خطاب ، عبد الستار عبد اللطيف ، إسماعيل مصطفى ، صبحي عبد الحميد ، للمزيد ينظر: عبد الحميد ، صبحي مذكرات ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦.

[٣] –جريدة **النهار** (اللبنانية) ، العدد ٩٩٥٥،بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٣.

ب–العمل الجدي ضد العدوان الصهيوني والعمل على إقامة وحدة عسكرية تضم العراق والبلدان المحيطة بالكيان الصهيوني.

ت–إجراء الانتخابات العامة في البلاد بأسرع وقت ممكن في مدة أقصاها سنتان .

ث–تأييد الهوية القومية للحكم والعمل على إقامة الوحدة العربية الشاملة.

ج–معالجة المشاكل الداخلية وتطوير الوضع المالي والاقتصادي وتوحيد الصف الداخلي ، وتامين الاستقرار والأمن وتحقيق مبدأ سيادة القانون ، وضمان الحريات العامة وتكافؤ الفرص بين المواطنين[١].

انتقد الرئيس عبد الرحمن عارف ما قدمته هذه المذكرة من مقترحات لإصلاح النظام السياسي على حد وصفها،لأنها لاتتفق مع الواقع الموجود اصلا فكيف يمكن تشكيل مجلس وطني من ٣٠ شخصا ،ومجموع الموقعين لايتعدى الأثنا عشر شخصا؟ وبالمقابل اقترح عليهم اشراك كل لواء(محافظة) بنسبة ٨٠% من المواطنين ،شريطة ان يكونوا من الناس الكفوئين والقادرين على اداء الخدمة المطلوبة . [٢]

اما بالنسبة لطلب تشكيل وزارة أئتلافية ،فقد اوضح الرئيس عارف ،ان هولاء اصلا غير متفقين ومنسجمين مع بعضهم،وان تواقيعهم على المذكرة لم تحول دون بقاء خلافاتهم السياسية وتناقضاتهم العسكرية "[٣]،وفيما يتعلق بمسألة الشمال ،أشار الرئيس عارف أنه كان لهذه المسألة طريقين ،الأول عسكري وهو غير مقبول للظروف الداخلية والخارجية الراهنة،والثاني سلمي وهو ما اخذنا به ونفذناه ،وهو امر لم يستطع احد سابقا القيام به،وتساءل عن الحل الذي يراه الموقعون غير الذي ذكرناه،وختم قوله انه بدلا من جعل الانتقاد اساس عملنا ،يجب ان نسمو فوق الحزازيات ونشترك جميعا في مسؤوليات الحكم . "[٤]

---

[١]- و.د.ع. ، التقارير الخاصة لسنة ١٩٦٨ ، تقرير خاص ، سري وشخصي برقم ٦١٥٤ في ١٩٦٨/٤/١٧.

[٢] –جريدة **الأنوار** (اللبنانية) ، العدد ٧٥ ، بتاريخ ١٢ أيار ١٩٦٨.

[٣]– المصدر نفسه.

[٤]- المصدر نفسه .

وفي السياق نفسه قدم (٣٦) ضابطاً متقاعداً من ذوي الرتب العليا مذكرة مماثلة إلى الرئيس عبد الرحمن عارف أوضحوا فيها كيفية معالجة الخطر الصهيوني ، وإصلاح نظام الحكم عن طريق انبثاق الحكم من إرادة الشعب واختياره الحر.[١]

وأيضاً رفع السيد صالح اليوسفي رئيس تحرير جريدة (التآخي) المعطلة مذكرة مماثلة أوضح فيها أسباب تردي الوضع العام يعود إلى تنصل حكام ما بعد ثورة تموز من التزاماتهم في تحقيق مبادئها وأهدافها وإصرارهم على التشبث بالأوضاع الاستثنائية وتعميقها وانحلال الحكومة وانعدام الثقة مما أدى إلى اتساع الهوة بين السلطة وبين الشعب.[٢]

تعرضت حكومة الرئيس عبد الرحمن عارف إلى انتقادات واسعة من الأحزاب السياسية والفئات السياسية الداخلية وخصوصاً بعد فشل الاجتماعات التي عقدت في مقر القصر الجمهوري لدراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية المتأزمة فقد عد حزب البعث العربي الاشتراكي أن الدعوة إلى هذه الاجتماعات كان الهدف منها تضليل الشعب وجعله يعتقد بان الحكومة جادة في السير نحو طريق الإصلاح ، والاختفاء وراء الشعارات المفضوحة والادعاءات الكاذبة من اجل تمرير التعديلات المتكررة للدستور ، وتمديد فترة الانتقال لتنفيذ مآربها الدنيئة والاحتفاظ بمواقفها ، ودعا الحزب إلى إقامة جبهة وطنية تقدمية تضم جميع القوى والفئات والمنظمات المعادية للاستعمار والرجعية والصهيونية ، كما شدد على إقامة ائتلاف وطني يتجاوب مع أهداف الجبهة الممثلة لأهداف الجماهير في المرحلة الحاضرة[٣].

وشنت الحركة العربية الاشتراكية هجوماً شديداً على سياسة الحكومة في المماطلة والتسويف في الاستجابة للمطالب الوطنية ، وعدت نظام الحكم القائم بأنه رجعي دكتاتوري يلجأ إلى

---

[١] –و.د. ع، تقرير خاص ، سري وشخصي برقم ٦٧٢٢ في ١٩٦٨/٤/٢٧ ومن الموقعين على المذكرة الفريق الركن نور الدين محمود ، الفريق الركن إسماعيل صفوت ، اللواء الركن إبراهيم الرواي، واللواء فؤاد عارف ، واللواء الركن عمر علي ، واللواء الركن عبد الغني الراوي ، وهم مجموعة ن الضباط الذين عملوا في العهدين الملكي والجمهوري.

[٢] –و.د. ع، تقرير خاص وسري وشخصي ، برقم ٨٩٧٩ في ١٩٦٨/٦/٣.

[٣] – و.د. ع، الملفة ٢/٧أ ، تعاميم وبيانات ، مايو ١٩٦٨.

المؤتمرات كلما شعر بالعزلة ، وكلما خاف من وحدة الجماهير ونهوضها ، واعتبرت الاجتماع التمهيدي الذي أقيم في منزل اللواء احمد حسن البكر بداية التنسيق للمواقف والآراء بين القوى التي ستطرح أمام رئيس الجمهورية [١]، ودعت كافة القوى الثورية لتوضيح الأهداف الحقيقية التي ترمي إليها هذه المؤتمرات لأنها في ظل موقف الحكومة القائمة ليست لحل مشاكل البلاد وإنما لتوطيد دعائم الحكم الرجعي الدكتاتوري على أسس جديدة تتمكن بواسطته الزمر الحاكمة من القضاء على الحركة الجماهيرية الثورية ، وطالبت بتصفية هذا النظام وإقامة حكومة ائتلافية ثورية بقيادة الطبقة العاملة تتمثل فيها سائر القوى الوطنية التقدمية ، والى تشديد النضال ضد مناورات الحكم تحت جبهة موحدة باسم الجبهة الوطنية التقدمية [٢].

وخلافاً لكل المطالبات الحزبية والشخصية لإصلاح النظام السياسي وإنهاء فترة الإنتقال، والتي ظهرت واضحة من خلال المذكرات التي قدمت إلى رئيس الجمهورية والآراء التي طرحت في اجتماعات القصر الجمهوري، أقرت الحكومة في ١٧ نيسان تعديل الدستور المؤقت دون إيضاح الأسباب الموجبة للتعديل والذي نشر في جريدة الوقائع العراقية في ٦ ايار ١٩٦٨ وأضيفت فقرة جديدة للمادة٦٢ تنص على انه "يجب أن تتم دعوة مجلس الأمة للاجتماع في مدة أقصاها سنتان تبدأ ١٠ أيار ١٩٦٨"[٣]، كما استبدلت المادة(٦٢) المعدلة من الدستور المؤقت بالنص الأتي : " يمارس السلطة التشريعية إلى حين انعقاد مجلس الأمة مجلس تشريعي يكون مقره في بغداد ويحدد عدد أعضائه وشروط العضوية وطريقة التعيين للأعضاء ومخصصاتهم وتوضيح صلاحيات المجلس وكيفية ممارسته لها بقانون"[٤].

١- الحسناوي ،علي ،المصدر السابق،ص١٥١-١٥٢.

٢- جريدة الوقائع (العراقية)،العدد٥٦٥

٣- المصدر نفسه .

٤- المصدر نفسه

وقد صدر بيان عن الحكومة العراقية حول إنشاء المجلس التشريعي ،ذكرت فيه الأسباب التي ادت الى تحديد هذه المدة بالظروف التي تمر بها الأمة العربية ،فضلا عن ان عملية الإنتخاب تقتضي استكمال ما تتطلبه من اعداد الوسائل الكفيلة وتهيئة المناخ الملائم لها. [1]

برر الرئيس عبد الرحمن عارف تمديد فترة الانتقال إلى عامين آخرين والإعلان عن فكرة قيام مجلس تشريعي،بأن خطة الحكومة بعد التمديد سوف تتركز على ان يكون هنالك مجلس تشريعي ممثلا للشعب في كل انحاء العراق متعاونا مع الحكومة في الإسراع بانجاز الخطوات التي يحتاجها الوطن في ظروفه المتغيرة،واستغلال كل موارد البلد النفطية والمعدنية للحصول على موارد عديدة وميزانية نامية لها القدرة على مواجهة المتطلبات الجديدة،وكذلك حتى نتمكن من بناء قواتنا المسلحة بناءا قويا ومتفوقا يستطيع اداء التزاماته في كل الظروف ،خاصة وان العرب أمامهم معارك مصيرية حاسمةتتطلب الأستعداد الكامل والتسليح الشامل .[2] الأ ان الفشل كان حليفا قويا لمشروع المجلس التشريعي لأنه جاء بصيغة التعيين لا الأنتخابات، وقد كان هذا التعديل آخر تعديل دستوري شهده دستور ٢٩ نيسان ١٩٦٤ حتى الإطاحة بالنظام في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، وعندما نشر هذا التعديل لم تكن هناك صحافة خاصة تستطيع إبداء رأيها في تعديل الدستور وإنشاء المجلس التشريعي سوى صحيفة التآخي التي يصدرها الأكراد، فكتبت مقالاً تحت عنوان(تعديل الدستور مخالفة صريحة خيبت آمال الشعب) طالبت فيه بإسقاط الحكومة وتشكيل حكومة ائتلافية [3]،الأمر الذي دفع وزارة الثقافة والأرشاد ال أصدار قرارا يقضي بتعطيل الصحيفة لمدة شهر واحد متهمه إياها بالتحريض ضد الحكومة، واحتجاجاً على تعديل الدستور وتعطيل صحيفة التآخي قدم ثلاثة من وزراء استقالتهم وهما (إحسان شيرزاد) وزير البلديات والأشغال (عبد الفتاح الشالي) وزير شؤون الشمال(وعبد الكريم فرحان) وزير الأصلاح

---

[1]- جريدة **الجمهورية**(العراقية) ، العدد ٣٠٥٧ في ٧ أيار ١٩٦٨

[2]- جريدة **الأنوار**(اللبنانية)، العدد ٣٥ في ١٢ ايار١٩٦٨؛ حميدي، جعفر ،**تاريخ الوزارات العراقية**،المصدر نفسه، ج١٠،ص٣٥٠-٣٥١

[3]- جريدة **التآخي**(العراقية)، في ١٩٦٨/٥/٧.

الزراعي وقد قبل الرئيس عبد الرحمن عارف استقالتهم وفي اليوم نفسه صدرت ثلاث مراسيم جمهورية بتعين ثلاث وزراء جدد بديلاً عنهم[١].

وجدير بالذكر أن كتاب استقالة الوزير عبد الكريم فرحان وزير الإصلاح الزراعي تضمن تحذيرا شديداً من خطورة الأوضاع ، وهذا نصها(استشرى الفساد ودب الانحلال في سائر مرافق الدولة وأجهزتها حتى صفوف الجيش، وأصبح حديث الساعة" انصر أخاك أو قريبك مستغلا ومهربا ومرتشيا متقاعسا".... أن مسؤولية الوزير تتعدى نطاق وزارته، ولقد حاولت أن أنبه واحذر دون جدوى كما أن حرصي وإخلاصي يمنعني من السكوت وعدم المبالاة، وهيهات أن امثل دور النعامة أو أتجاهل ما يحدث كما يصنع بعض المسؤولين، والمؤسف أن بعضهم يساهم في التخريب طمعاً في البقاء ، إن يأسي من صلاح الأحوال وفقدان الأمل يدعواني إلى تقديم استقالتي وهي الرابعة راجياً لكم التوفيق والسلام على من اتبع الهدى)[٢].

٢- النشاط السياسي المعارض للنظام

شهد عهد الرئيس عبد الرحمن عارف ظهور العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية السرية والعلنية والتي أخذت تمارس نشاطها بشكل فعال وقد كانت هذه الأحزاب في مجموعها تفتقر إلى التنظيم لأنه منذ قيام ثورة تموز ١٩٥٨ وما تلاه من أنظمة حكم لم يصدر أي قانون أو تشريع ينظم عمل هذه الأحزاب ويضعها في إطارها القانوني، وان عدم قدرة الحكومة آنذاك في السيطرة على النشاط الواسع لهذه الأحزاب قد ساعدها على القيام بأنشطتها، وابرز ما كان يميزها أنها كانت في مجموعها ضد النظام، أي أحزاب معارضة، وبالتالي كان التصدي لها مهمة شاقة وغير سهلة ومن ضمن هذه التنظيمات المؤتمر الوطني وهو الحزب الذي رفع شعار الوطن فوق الجميع وقد اصدر نشرة سرية باسم(الميثاق) صدر عددها الأول في ٥ كانون الاول١٩٦٦، دعا فيها الجماهير إلى دعم الوحدة الوطنية، وتحقيق الاستقرار، وقبول النظام المركزي في إدارة

١- حميدي،جعفر، **تاريخ الوزارات العراقية**،ج١٠،المصدر السابق ،ص٣٥٢-٣٥٤ .

٢ – الحسناوي،**النظام السياسي في العراق**،المصدر نفسه،ص٣٥٥ .

الألوية(المحافظات) والحريات التجارية، ومكافحة الحزبية الضيقة، والحث على التمسك بتعاليم الدين الحنيف والأخلاق الحميدة[١].

و(حزب الشعب الاشتراكي) الذي أعلن نفسه بأنه تنظيم قومي يلتزم بتطبيق الاشتراكية العلمية،و(المؤتمر القومي) الذي حل محل الرابطة القومية السابقة ورفع شعار (اتحاد القوى التقدمية) [٢].

ومؤتمر القوميين الاشتراكيين، الذي رفع شعارات تدعو إلى فسح المجال أمام جميع القوى الشعبية للإسهام في المعركة المصيرية وجعل الجيش العراقي جيشاً ثورياً[٣]،والحركة الاشتراكية العربية، والتي طالبت بتطهير الجيش وإعادة الضباط الأكفاء الذين اخرجوا لأسباب سياسية، كما انتقدت المطالبين بالديمقراطية بحجة أن ديمقراطيتهم تعني قدوم مجلس نيابي يضم شيوخ الإقطاع وكبار الرأسماليين وبعض محترفي السياسة[٤].

ومن التنظيمات الأخرى حزب الاتحاد الثوري، الذي اصدر أول نشرة سرية له في أوائل نيسان١٩٦٨ تضمنت هجوماً شديداً عل السلطة التي وصفها بأنها سلطة رجعية دكتاتورية تسعى لإذلال الشعب وتجويعه والقضاء على الأحزاب الثورية ، قد رفع شعارات(النضال المسلح، و(حرب التحرير الشعبية)و(وتأليف جبهة وطنية موحدة)[٥].

[١]-و.د.ع ، تقرير خاص، سري وشخصي برقم ١٥٢٢٧ في ١٩٦٦/١٢/١٢.

[٢]-و.د.ع ، تقرير خاص، سري وشخصي برقم ١٥٢٧١ في ١٢/١٣/ وأشار التقرير إلى إن قادة المؤتمر القومي هما المحاميان رمزي العمر و عدنان الراوي.١٩٦٦.

[٣]-و.د.ع ، تقرير خاص، سري وشخصي برقم ٨٩٥٤ في ١٩٦٧/٧/٢٠ وهم جماعة إياد سعيد ثابت.

[٤]-و.د. ع، تقرير خاص، سري وشخصي برقم ١١٣ في ١٩٦٨/١/٨ وأشار التقرير إلى إن هؤلاء جماعة فؤاد الركابي .

[٥] -و.د. ع، تقرير خاص، سري وشخصي برقم ٦٨٤٩ في ١٩٦٨/٤/٢٩.

كذلك حركة الثورين العرب، التي دعت إلى تلاحم القوي القومية والتقدمية[1]، و(الاتحاد الوطني الاشتراكي) الذي اصدر أول نشرة سرية له في ٢٦ آذار ١٩٦٨ وتضمنت هجوما لاذعا على الحكومة لافتقارها الى ثقة الجماهير، وركزت في هجومها على شخص رئيس الوزراء طاهر يحيى[2]، وأيضا(حزب الوحدة الاشتراكي) والذي انشق عن الحركة الاشتراكية العربية، واصدر أول نشرة له في ٢٨ حزيران ١٩٦٨ أكدت على مواقف الحزب من قضايا النضال القومي ، ومساندة النضال الفلسطيني والدعوة إلى وحدة القوى القومية، ويذكر أن زعيم هذا التنظيم هو العميد الركن صبحي عبد الحميد[3].

ويمكن القول أن كل هذه التنظيمات كانت تنظيمات هيكلية تفتقد إلى الجماهير الشعبية ولم يتعدى نشاطها سوى إصدار النشرات والبيانات وبالتالي فأن تاثيرها كان محدودا .

تركز النشاط السياسي المعارض للحكومة والداعي إلى إسقاطها في اتجاهين رئيسين أو كان ضمن حزبين رئيسين هما الحزب الشيوعي العراقي والتنظيمات المنشقة عنه، وحزب البعث العربي الاشتراكي[4]، وبالنسبة للأول فان هذا الحزب كان يعاني في أواخر عام ١٩٦٧ تمزقا فكريا وسياسيا في صفوفه وتعدد الآراء والمواقف والميول ، أفقدته القدرة على التحرك في الساحة السياسية العراقية لإحداث التغيير الثوري، كما وأن البعض من القوى الوطنية والسياسة لم تكن راغبة في وصوله إلى الحكم وفرض دكتاتوريته الدموية، ولذلك فشل الشيوعيون في مقاومة النظام وإسقاطه [5].

---

[1]-و.د. ع، تقرير خاص، سري وشخصي برقم ٦٧٨٧ في ٢٨/٤/ ١٩٦٨وكان يدير هذا التنظيم عبد الرزاق النايف معاون مدير الاستخبارات العسكرية والذي اتفق فيما بعد مع حزب البعث العربي الاشتراكي وقاد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨.

[2]- و.د. ع، تقرير خاص، سري وشخصي برقم ٨١١١ في ١٩٦٨/٥/٢.

[3]- و.د. ع، تقرير خاص، سري وشخصي برقم ١٠٥٣٠ في ١٩٦٨/٦/٢٦.

[4]- الحسناوي، علي ،**النظام السياسي في العراق**،المصدر نفسه، ص٢٥٤.

[5] – و.د. ع ، الملفة ٢٤ تقارير خاصة لسنة ١٩٦٧- تقرير خاص، سري وشخصي برقم ٦٤١٦ في ١٩٦٧/٧/٢٥

أما بالنسبة للثاني، حزب البعث العربي الاشتراكي فقد كان هو الآخر يعاني من انقسام وتمزق في صفوفه وخصوصاً بعد تعرضه لعدد من الضربات إثر انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ واعتقال الكثير من قادته، وفصلهم عن وظائفهم وإحالتهم إلى المحاكم، إلا أنه تمكن فيما بعد من إعادة تنظيم صفوفه ، وبالفعل استخدمت القيادة القطرية المؤقتة للحزب قدراً كبيراً من المرونة لرأب الصدع داخل التنظيم الحزبي ، وإعادة صيانة وحدته الفكرية والنفسية، فدعت إلى عقد اجتماع في أوائل أيلول ١٩٦٦ وتقرر في الاجتماع إجراء الانتخابات الحزبية وبعد انتهاء الأنتخابات تجري الدعوة الى عقد المؤتمر القطري السادس لإنتخاب قيادة قطرية جديدة[١].

إثر انتهاء المؤتمر بدأ الحزب نشاطاً واسعاً باتجاه تهيئة الأوضاع للثورة ضد النظام القائم ، وقد حدد الحزب موقفه من التطورات السياسية الداخلية ، فانتقد وزارتي البزاز الأولى والثانية (٢١ أيلول ١٩٦٥ و ١٦ أب ١٩٦٦) في بيان صدر له في أواخر كانون الثاني ١٩٦٦ جاء فيه " إن هذه الوزارة لا تعبر عن مصالح العمال والفلاحين والمثقفين والعسكريين الثوريين ، كما أنها تعادي التيار الوحدوي الاشتراكي مما يجعل الوقوف بوجه سياستها وكشف ألاعيبها من مسؤوليات الحزب قيادات وقواعد وعلى الفئات الوطنية الأخرى واجب ممارسة هذه المسؤولية بكل وعي وإخلاص "[٢]، وعندما كلف الرئيس عبد الرحمن عارف العميد الركن ناجي طالب بتأليف الوزارة إثر إستقالة البزاز ، دعا الحزب إلى إقامة جهة تقدمية ، ينبثق عنها حكم وطني يمثل إرادة الشعب وأكد أن الوزارة الجديدة لا تمثل الشعب ، لكنها جاءت نتيجة مساومات على مصالح الكادحين المتطلعين إلى الحكم الوطني والذي يصون حقوقهم ويحمي كرامتهم[٣].

كما انتقد الحزب فكرة التبديل الوزاري عندما اسند الرئيس ورئيس الوزراء عبد الرحمن عارف رئاسة الوزارة إلى الفريق طاهر يحيى أثر نكسة حزيران ١٩٦٧ ، وأنها وسيلة لشغل الجماهير عن قضايا الساعة ودعوتها إلى الانغماس بقضايا الحكم وصرف نظرها عن الواقع الاجتماعي

---

[١]- نضال البعث، القطر العراقي(١٩٦٤-١٩٦٦) ، ط١،ج١٣، دار الحرية، بغداد، ١٩٩١، ص١٩٥-١٩٧

[٢] - المصدر نفسه ، ص١٩٨.

[٣]-و.د.ع ، (ملف ٦/٢٢) حول دعوة عبد الرحمن البزاز لاقامة جبهة تقدمية تمثل ارادة الشعب.

والاقتصادي المتردي ، كما وقف الحزب معارضاً لإجراءات وزارة طاهر يحيى [1]، واستمر بالسعي للإطاحة بنظام الحكم ، وهذا ما حدث يوم ١٧ تموز ١٩٦٨.

المبحث الثالث:أنقلاب ١٧تموز ١٩٦٨ والإطاحة بالرئيس عبد الرحمن عارف:

إن انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ كان إنقلاباً قادته أطرافا متعددة كان الطرف الأول فيه الرئيسي ، الضباط العميد الركن إبراهيم عبد الرحمن الداوود (قائد الحرس الجمهوري) والمقدم عبد الرزاق النايف (معاون مدير الاستخبارات العسكرية) ، أما الطرف الآخر فمثله حزب البعث العربي الاشتراكي وضباطه الزعيم (احمد حسن البكر) والفريق (صالح مهدي عماش) والزعيم (حردان التكريتي) والمقدم (سعدون غيدان)[2].

كما أن الرئيس عبد الرحمن عارف ذكر أن طرفاً غربياً آخر كان له دور في هذا الانقلاب ، تمثل في شركات النفط والدول الغربية التي تقف ورائها ، وذلك بسبب السياسة النفطية التي اتبعتها حكومته، والتي أضرت بمصالح هذه الشركات ودولها[3].

خلال عهد الرئيس عبد الرحمن عارف تنامت قوة كتلة النايف والداوود ، واتسع نفوذها وانضمت إليها عناصر بدافع العصبية والعشائرية أو طمعاً في المكافأة عند تسلم مقاليد الحكم الذي بات قريباً من ضباط وموظفين كبار، حتى أن الدكتور بديع شريف رئيس ديوان رئيس الجمهورية أنضم إليهم مستغلاً الثقة المطلقة التي وهبها الرئيس إليهم، وصارت تتآمر عليه وتعد العدة للإطاحة به[4]،وقد أدرك رئيس الوزراء طاهر يحيى خطورة هذا الأمر ، لكن صوته لم يعد

---

[1]- جريدة **الاشتراكي** (العراقي) في اب ١٩٦٧

[2] - **سعدون غيدان** : ولد في الرمادي عام ١٩٣٠ وتخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٥٣ ، كان له دور كبير في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وحركة ١٨ تشرين ١٩٦٣ ، عين عام ١٩٦٧ آمراً لكتيبة دبابات الحرس الجهوري ، وكان له دور كبير في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ ، عين وزيرا للداخلية وتوفي عام ١٩٧٠ وللمزيد ينظر : الحسيني ، جعفر ، المصدر السابق ، ص ٦٢.

[3]- الغريري، صلاح ، المصدر السابق،ص ١٣٦.

[4]- جريدة **الحياة** (اللبنانية) ، العدد ٨١١٢ بتاريخ ٩ حزيران ١٩٦٨.

مسموعاً من قبل الرئيس عبد الرحمن عارف ، وبات مغلوباً على أمره ، وراحت قوة كبيرة تعمل مع ضباط الجيش من أجل القيام بانقلاب عسكري ضده، مما دفعه إلى الإيعاز له بتقديم استقالته من رئاسة الوزارء واستدعى اللواء (محسن حبيب) سفير العراق في موسكو إلى بغداد وكلفه بتشكيل الوزارة الجديدة[١]، لكنه أخفق في ذلك لأن السيد رجب عبد المجيد نصحه بأن يعتذر عن تأليف الوزارة قائلاً له:" أنت صديقي ولا أريد أن تتعرض وزارتك إلى انقلاب عسكري وشيك ...."[٢]،والحقيقة أن رجب عبد المجيد كان يعلم علم اليقين بحقيقة التآمر لأن بعض اجتماعات المتآمرين كانت تعقد بعلمه ومعرفته حيث كان يجتمع (أحمد حسن البكر) بأطراف الانقلاب (عبد الرزاق النايف) و(إبراهيم عبد الرحمن الداوود) وأنه كان يحضر قسم من هذه الاجتماعات في بيوت أصدقائه.وبعد أن أخفق اللواء محسن الحبيب بتشكيل الوزارة ، عاد الرئيس عبد الرحمن عارف إلى تكليف طاهر يحيى بتشكيلها ؛ فاشترط على الأخير إبعاد النايف والداوود وغيدان ونقلهم إلى أماكن أخرى ، فوافق الرئيس على ذلك وبحضور إسماعيل خيرالله وزير الخارجية الذي كان يكره طاهر يحيى فأسرع الى أخبار النايف باتفاق الإثنين على إبعاده عن الجيش، وكان رد فعل الأخير أن إتصل بالبكر يبلغه موافقته على القيام بالانقلاب بالشروط التي اتفقوا عليها[٣].

في الوقت نفسه كانت سفارة الجمهورية العربية المتحدة ترسل التقارير إلى القاهرة عن نشاط هذه الكتلة ، مما دفع القاهرة إلى إرسال السيدين (طلعت صدقي) و(محمد كبول) وهم من الضباط السوريين اللامعين في مجال الاستخبارات وبقيا يعملان في القاهرة بعد فشل الوحدة مع مصر ، وقد وصلا إلى بغداد في بداية شهر آذار لتحري الموقف ، وتمكنا بعد فترة وجيزة من إقامة علاقات صداقة متينة مع النايف والداوود وغيدان، وعلما بنواياهم واتصالاتهم ، وزارا أيضاً السيد صبحي عبد الحميد وذكرا له : " هناك حماران يسرحان في بغداد هما النايف والداوود من

[١]- عبد الحميد ، صبحي،**مذكرات** ، المصدر نفسه، ص ٣٠٩.

[٢]- الحبوبي ،أحمد، المصدر السابق، ص ١٥٤.

[٣]- عبد الحميد ،صبحي ،المصدر السابق، ص٣٠٩.

استطاع ركوبهما أوصلاه إلى القصر الجمهوري ، فاركبهما قبل أن يركبهما غيرك فرد عليهم بقوله :" إني أعرف النايف وجماعته لا يمكن أن يرضوا بي لأننا ندعو إلى الوحدة العربية والوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، كما أننا ندعو إلى الإشتركية وقيادة جمال عبد الناصر ، وأن تكتلهم قائم على محاربة هذه الأفكار ، فضلاً عن أنهم قتلوا أحد ضباطنا القوميين في انقلاب عارف الثاني وهم يعلمون علم اليقين أننا لن ننسى ذلك ولا بد من أقصائهما "[١].

بدأت اتصالات الطرف الأول (كتلة النايف والداوود) لتجميع أنصارهما ومؤيديهما ، فتم الاتصال بالعميد الركن (فاضل محمد علي) المرافق الأقدم للرئيس عبد الرحمن عارف وعرضوا عليه فكرة الاشتراك معهم فرفض وأخبر الرئيس بالموضوع لكنه لم يحرك ساكنا ، ولم يبد أية ردة فعل تجاههما [٢]، وأيضاً تمت مفاتحة (صعب الحردان) آمر الانضباط العسكري بالموضوع، ولم يوافقهم على ذلك بل أسرع يخبر رئيس الجمهورية بذلك ، وعندما دخل عليه كان متوترا جداً ووضع يده على القرآن واقسم له ثلاث مرات وبأغلظ الإيمان بان هنالك مؤامرة لانقلاب الحكم عليه ، لكن الرئيس لم يكترث للأمر واستغرب جداً لفكرة صعب الحردان وحاول أن يهدئه [٣].

في تلك الأثناء كان مدير الأمن أنور ثامر موجوداً في السيد رئيس الجمهورية وعرض عليه جلب هؤلاء الأشخاص واستيضاح الأمر منهم ، فدخلوا المكتب فوجدوا صعب الحردان موجوداً فأيقنوا أن الرئيس عارف قد علم بموضوع الانقلابيين فانهاروا بدون كلام حتى أنهم نزلوا على قدم الرئيس يقبلونها ، ويطلبون السماح واحضروا القرآن وأقسموا عليه بأنها كانت غلطة ولن تتكرر وعاهدوه بالإخلاص والوفاء ، إلا أن احدهم ذكر أن هناك مشكلة يجب تداركها وهي أن (حماد شهاب)[٤] آمر اللواء الحادي عشر في كركوك سوف يتحرك حسب الخطة الليلة ،

---

١ – الزبيدي،علياء،**التطورات السياسية في العراق**،المصدر نفسه ، ص ٣٠٩.

٢ –المصدر نفسه،ص٣٤٤.

٣ –عبد الحميد،صبحي ، المصدرالسابق، ص ٣٤٥.

٤ – **حماد شهاب:** ولد في تكريت عام ١٩٢٥ ، تخرج من الكلية العسكرية وكان مرافقا للواء غازي الداغستاني ،وقد عينه الرئيس عبد الرحمن عارف فيما بعد آمراً للواء المدرع العاشر ، شارك في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ ، ومنح رتبة عميد بعد نجاح الانقلاب ، وأصبح زيراً للدفاع عام ١٩٧٠ بعد منحه رتبة فريق ، قتل في عام

ويجب إرسال برقية إيقاف العملية ، وبالفعل تم إرسال البرقية بشيفرة فيها كلمة السر إلى حماد شهاب يطلبون منه أن يلغي التحرك نحو بغداد ، وبالفعل وصلت البرقية وكان حماد شهاب ما يزال في مقر اللواء لم يتحرك بعد[١].

رغم ذلك أصر النايف وكتلته على الاستمرار في إجراء اتصالاتهم للتحضير لانقلابهم ، فتم مفاتحة السيد جلال الطالباني ممثل الأكراد للتعاون معهم وحينها كان الأخير متحالفاً مع الحكومة فاخبر الرئيس بالموضوع فرد عليه قائلاً " أصحابك الناصريون أخبروك بذلك وبعثوك لتخبرني"[٢].

جلب الرئيس مرة أخرى كل من ، إبراهيم الداوود وعبد الرزاق النايف وأقسموا له بالقران مرة أخرى أنهم لم يتآمروا عليه فصدقهم وفي كل مرة يحذر فيه منهما كان يردد القول :" أن هؤلاء مخلصون وقفوا إلى جانبي في المحن ..ولا أشك فيهم"[٣].

في السياق نفسه تمت مفاتحة السيد فؤاد الركابي بالموضوع من قبل النايف باعتباره احد القادة المؤسسين لحزب البعث ، وأول وزير بعثي يشارك كوزير للإعمار بعد ثورة ١٩٥٨ ، مع العلم بان الأخير قد ابتعد عن البعث واخذ يميل إلى الاتجاه الناصري ، وخلال عهد الرئيس السابق عبد السلام عارف (١٩٦٣ – ١٩٦٦) أصبح الركابي احد أعضاءالاتحاد الاشتراكي العربي " في العراق[٤] .

ابدى الركابي بعد مبادرة النايف استعداده الشخصي للتعاون ، لكنه طلب مهلة لمناقشة الأمر مع رفاقه في التنظيم ، ومن المفارقات أن عدداً من القوميين العرب العاملين مع الاتحاد الاشتراكي العربي عارضوا موقف زعيمهم الركابي ، ورفضوا التعاون مع النايف المعروف بميوله

١٩٧٣ في منطقة زرباطية (محافظة الكوت) على يد مدير الأمن العام (ناظم كزار) للمزيد ينظر : الحسيني ، جعفر ، المصدر السابق ، ص ٦١ –٦٢.

[١] – الزبيدي ،علياء ،**التطورات السياسية في العراق** ، المصدر نفسه،ص ٣٤٥.

[٢] – الخرسان ، صلاح ، **التيارات السياسية في كردستان العراق** ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ١٧٠.

[٣] – فرحان ، عبد الكريم ، المصدر السابق،ص ٢٢٢.

[٤] – هاشم ، جواد ،المصدر السابق ، ص ٧٣.

الأميركية ، وحتى لا يجلب الحوار شكوك السلطات الأمنية ابتدع النايف فكرة اعتقال الركابي ، لكن حوار الاعتقال لم ينجح وجاء رد الركابي للنايف بأنه لم يتمكن من تغيير موقف رفاقه من فكرة التعاون[1].

فشلت هذه الكتل في اتصالاتها مع كل ما تقدم ذكرهم أعلاه ، وبدأت بالبحث عن البديل المناسب ، وكان البديل البكر ومجموعته(الجناح الثاني لحزب البعث العربي الأشتراكي) إذ وافقت على الاشتراك معهم وخصوصاً بعد فشل الاتصالات التي أجراها البكر مع الشيوعيين للتعاون معه في القيام بانقلاب عندما اتصل مع الدكتور (مكرم الطالباني) ممثل العلاقات الوطنية للحزب الشيوعي الذي رد عليه قائلاً: " هناك جبل من التراكمات في العلاقة بين حزبينا، لم يقدم إلى الآن حزبكم شيئاً موثوقاً يدين أعمالكم السابقة والجرائم التي ارتكبت بحق حزبنا بوجه خاص ، وتجاه الحركة الوطنية بوجه عام ، ولا نستطيع مواجهة الجماهير بدون أدلة تؤكد توجهاً سياسياً مغايراً لما حدث وخاصة في شباط ١٩٦٣ لذا نعتذر عن التعاون معكم"[2].

وضعت السلطات العراقية يدها في أواخر شهر حزيران ١٩٦٨ على وكر سري وهو المقر الرئيسي لتنظيم حزب لبعث السوري (الجناح اليساري) وتم اعتقال جميع الأشخاص الواردة اسمائهم في القائمة التي عثر عليها في المقر ، وتم أيضا إلقاء لقبض على عدد آخر منهم وتمت مصادرة المطبعة وتمكن (محمد عمار الراوي) أمين السر بعد أن تبادل إطلاق النار مع الشرطة من الهرب ، وقد أشيع يومها أن مصدر الإخبارية هو الجناح اليميني لحزب البعث والذي يقوده احمد حسن البكر[3].

ظل البكر ينتظر الفرصة المناسبة للاتصال بعبد الرزاق النايف لان الصلة كانت مقطوعة بينهم ، وتحقق الأمل الذي كان ينشده عندما جاء (حردان التكريتي) من أوروبا حيث كان يقيم فيها بعد أن أبعده الرئيس السابق عبد السلام عارف عن بغداد ، وكان صديقاً مقرباً جداً لكل

[1] –جواد،هاشم،**ذكريات وزير عراقي مع البكر وصدام،** المصدر نفسه ، ص ٧٣.
[2] – خزندار ، شوكت ، **سفر ومحطات الحزب الشيوعي رؤية من الداخل** ، ط١ ، لبنان ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٠١.
[3] – سعيد ، حسن ، **نواطير الغرب** ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٥، ص ٣٢١ – ٣٢٢.

من عبد الرزاق النايف ، ولصالح مهدي عماش، فقرر الحزب أن يكون حردان الكريتي واسطة الاتصال بالنايف ، وبالفعل تمكن من إقناع الأخير وبمساعدة ناصر الحاني (سفير العراق في لبنان) بالتعاون مع حزب البعث وإعادة العلاقات بينهم ، وتم تطمينهم بإعطائهم المناصب الوزارية التي يريدانها ، وهي أن يكون عبد الرزاق النايف رئيساً للوزراء ، وإبراهيم الداوود وزيراً للدفاع ، وسعدون غيدان آمراً للحرس الجمهوري ، وناصر الحاني وزيراً للخارجية. وقد اثار هذا الترشيح طموح النايف فوافق على هذا الاقتراح ، وبذلك استبعد رجب عبد المجيد من التشكيلة الوزارية وهذا ما كان يخطط إليه البكر وهو إعادة النايف إليهم دون رجب عبد المجيد الذي أصر على بقائهم في مناصبهم القديمة وعدم منحهم مناصب وزارية جديدة عند نجاح الانقلاب[1].

إثر الاتفاق الذي تم بين البكر والنايف اخذ الأول يتصل بعدد آخر من الضباط المؤثرين داخل بغداد وصار يمنيهم بالأماني في محاولة لكسبهم إلى جانبه ، فوعد (سعيد صليبي) قائد موقع بغداد بمنصب كبير ، ووعد (صعب الحردان) آمر الانضباط العسكري بمنصب كبير، ووعد (حميد قادر) مدير الشرطة العام بمنحه منصب جديد ، وهكذا صار البكر يوزع المناصب لإغراء الضباط ، ولكنه في حقيقة الأمر كان يخطط للقضاء على كل واحد منهم بعد نجاح الانقلاب وهذا ما حدث فعلاً[2].

وفي ٢٣ حزيران ١٩٦٨ طلب الرئيس عبد الرحمن عارف ، احمد حسن البكر للإجابة على بعض الأسئلة والتي تتعلق بصحة الأخبار التي تتحدث عن وجود تحركاً بعثياً يستهدف الإطاحة بالنظام وحكومته أو على الأقل إثارة قلاقل ومشاكل جانبية هنا وهناك تخل بالأمن العام وتسيء إلى الاستقرار ، فكان رده " أنا لا اكذب يا أبا قيس ورددها خمس مرات ثم أردف قائلاً ليس لدينا نية عدوانية ضدكم ، بل بالعكس نحن عيون لكم وأذان صدقني واقسم لك بكل الإيمان المغلظة"

[1] – الزبيدي ،علياء **التطورات السياسية في العراق**،المصدر نفسه ، ص,٣٦٢

٢– المصدر نفسه ، ص ٣٦٢.

وهنا طلب الرئيس منه أن ينهض ويقسم على كتاب الله بأنه لن يخونه ، ولن يعمل ضده ، وبالفعل وضع يده على القرآن واقسم[١].

ومن ثم سأله الرئيس عن الاجتماعات التي تعقد في داره من قبل السياسيين والعسكريين فرد عليه قائلاً :" يا أبا قيس اعتزلت العمل السياسي ، ولكني لم اعتزل الناس وبيتي مفتوح لكل من يريد أن يزورني من المعارف والأصدقاء والأهل ، ومن غير المعقول أن امنع شخصاً من التردد علي دون أن ينطوي وجوده في بيتي على أي عمل لا يرضي أحداً ، خاصة الحكومة وشخصكم الكريم " وهنا عرض الرئيس عليه أن يعينه سفيراً في ايطاليا فرد البكر قائلاً:" دعني أفكر في الأمر .... واني أجد أن كل ما لدي من أمور العائلة لا يشجع على ذلك ، ولكن سأحاول إقناعهم وعندها مد عارف يده للبكر مصافحا ومحذرا :" بودي أن أصدقك ، ولكن أشياء كثيرة فيك تمنعني من ذلك ، ولا بد لي من أن أقول لك وأنت تعرف مدى صدقي أني لست محباً للسلطة والتسلط ، وليس لي رغبة في هذا الكرسي ، ولو كنت اعرف انك صادقاً فيما تقول عرضته عليك الآن .. ولكن اعرف تماماً أنك غير صادق وفي داخلك هوس بل جنون سلطوي ، ورغم ذلك أيضاً لو كنت اعرف انك لن تسلم السلطة إلى من يخططون الأن لتسيير مؤامرة ضدي ، وأنت تعرف تماما أني أعرفهم ، لعرضت الأمر عليك أيضا"[٢].

وتحديداً عند الساعات الأولى من فجر يوم ١٧ تموز ١٩٦٨ بدأ التنفيذ[٣] ، وتحرك الانقلابيون إلى القصر الجمهوري في الملابس العسكرية الحقيقية والمزيفة ، وكانت الساعة تشير إلى الثانية وأربعين دقيقة صباحاً تتقدمهم سيارة مرسيدس بيضاء يقودها " حردان عبد الغفار التكريتي ، والى جانبه كل من (احمد حسن البكر) وخلفهما (صالح مهدي عماش) و (أنورعبد القادر الحديثي) وتسير خلفهما شاحنة عسكرية (لوري) مغطى يحمل بداخله كل من صدام

---

١ – جريدة **التآخي** (العراقية) في ٢٢ /١١/ ٢٠٠٦ ، حليم الاعرجي (من الذاكرة ما بين عبد الرحمن عارف واحمد حسن البكر).

٢– جريدة التأخي (العراقية)، المصدر نفسه.

٣ – تريب ، تشارلز ، **صفحات من تاريخ العراق المعاصر** ، ترجمة : زينب جابر إدريس ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ٢٠٠٦، ص ٢٥٧.

حسين وأخوه برزان و جعفر الجعفري و ذياب العلكاوي وعزت الدوري وطه الجزراوي وسعدون شاكر وعبد الأمير ناجي البلداوي وكان عددهم لا يتجاوز الـ ٣٠ شخصاً[١].

وضع صدام وأخوه على أكتافهم رتبة ملازم ، في حين حمل الضباط الآخرون رتبهم العسكرية إذ حمل البكر رتبة عميد وكان المقدم أنور عبد القادر الحديثي الوحيد بينهم الذي حمل ملابسه معه ، وكان البكر هو الذي يقود المجموعة وما أن اقترب من باب كتيبة مقر الدبابات حتى استقبلهم سعدون غيدان آمر الكتيبة وفتح الباب لهم واستخدمت كمقر لقادة الانقلاب[٢].

في تلك الأثناء صرخ سعدون غيدان بأعلى صوته بالحرس الواقف على باب الكتيبة قف هؤلاء جماعتنا افتح لهم الباب ودعهم يدخلون وعند دخولهم استيقظ الحرس على صوت الجلبة وصاروا يقولون للجنود " أن طاهر يحيى رئيس الوزراء يريد عمل انقلاب على رئيس الجمهورية ، ونحن جئنا لمساعدته وفك الحصار عنه"[٣].

ومن مقر كتيبة الدبابات بادر البكر إلى الاتصال بالرئيس عبد الرحمن عارف الذي كان نائماً، ففوجئ الرئيس وقال للبكر:" خير أبو هيثم ما القصة ؟ فرد عليه : "أبو قيس أن قيادة الثورة أنجزت مهمتها وسيطرت على كل البلد وباسم قيادة الثورة ندعوك أن تكون عاقلاً ومدركاً للأمور وان تتحاشى أي محاولة ، أنصحك أن تسلم نفسك لقيادة الثورة ، وفي المقابل لك الأمان الكامل والمطلق والأمر نفسه بالنسبة لعائلتك ، فالعملية لا تستهدف شخصك ، الهدف إنقاذ البلاد من مشاكل ربما تترتب على استمرار حكمكم الضعيف ، وربما تدخل البلاد مجدداً في حمام دم ، أرجوك أرجوك سلم نفسك ، ولا تقم بأي محاولة فكل شيء قد انتهى وأنت تعرف ماذا اعني"[٤].

---

[١] –مجلة ألف باء (العراقية) ، العدد ٥١٢ ، السنة الحادية عشر في ١٢ تموز ١٩٧٨ ، ص ٢٢ ؛ الحسيني ، جعفر ، المصدر السابق ، ص ٢٧.

[٢] – الزبيدي، علياء،المصدر السابق، ص ٣٦٥.

[٣] – المصدر نفسه، ص٣٦٥.

[٤] – شربل ، غسان ، **العراق من حرب إلى حرب (صدام مر هنا)** ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، د.ت ، ص ٦٠.

وفي الوقت نفسه كان العميد الركن إبراهيم الداوود قد احتل مبنى الإذاعة بعدد من الدبابات وسرية من الحرس الجمهوري ، في حين سيطر المقدم عبد الرزاق النايف على وزارة الدفاع ، وكذلك كان اللواء المدرع العاشر بقيادة العقيد (حماد شهاب) الذي تعاون مع حزب البعث قد تحرك من موقعه في منطقة (الوروار) باتجاه بغداد[١].

وجد الرئيس نفسه محاصراً من جميع الجهات وان ضباط القصر هم على رأس الانقلاب وان العصيان لا يجدي نفعاً،كما لم يكن من السهل عليه أن يتجاوب مع دعوة من هذا النوع فحاول استكشاف الأجواء ، فأخذ يجري عدداً من الاتصالات بعدد من قادة الفرق في معسكرات خارج بغداد ، ووجد الأبواب مغلقة كلها أمامه [٢]،وفي اتصاله مع رئيس الوزراء طاهر يحيى قال له الأخير :" أصمد سأقلب الدنيا عليهم "، إلا أن الرئيس رد قائلاً :" لا اقبل أبداً أن يوجه الجندي العراقي سلاحه في وجه أخيه الجندي الأخر لأي سبب ولأجل أي شيء"[٣].

واجرى البكر اتصالا ثانياً مع الرئيس المحاصر ، وكان اتصالاً حازما قال له فيه :" إذا لم تسلم نفسك فأنت الذي ستتحمل المسؤولية "[٤].وتم الإيعاز إلى احد الضباط بان يطلق فوق القصر بضع طلقات مدفعية ، وعندما سمع الرئيس عارف دوي القذائف أدرك أن لا مجال للمساومة وان القصر محاصراً من قبل ضباطه ، قرر الاستسلام فذهب أنور الحديثي مستقلاً سيارة جيب لأخذه وجيء به إلى مقر قيادة الحرس الجمهوري حيث يوجد الجميع [٥].

كان الرئيس عبد الرحمن عارف مصدوما جداً من خيانة الضباط الذين وثق بهم وجعلهم موضع اعتماده ولم يصدق الأخبار التي كانت تصل إليه من تأمر عليه ، كما انه لم يكن واثقاً

---

١ – حنان بطاطو،الكتاب الثالث، المصدر السابق،ص٥٨.

٢– شربل ، غسان ،المصدر السابق، ، ص ٦١.

٣ – جريدة التآخي (العراقية) في ٢٢ ٢٠٠٦/١١.

٤– شربل ،غسان، المصدر السابق ، ص ٦١ ؛خدوري ، مجيد ، **العراق الأشتراكي**، المصدر السابق، ص ٤٢.

٥ –فتح الله ،جرجيس ، **رجال وقائع في الميزان** ، حوار أجراه مؤيد طيب وسعيد يحي ، دار فاس ، اربيل ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥٣٨.

من سلامته حيث اعتقد بأنه سوف يقتاد إلى مكان ما لقتله ، ولكن قادة الانقلاب أكدوا له أن سلامته مضمونة وانه باستطاعته أن يأخذ عائلته معه ، ولم يصدق أن طائرته قيد التحضير[١].

تم نقل الرئيس عبد الرحمن عارف إلى منزل حردان التكريتي وبسيارته الخاصة بقى هناك حتى الساعة الرابعة مساءاً من اليوم التالي حيث أعدت له طائرة نقلته إلى لندن برفقة ولده الملازم قيس[٢].

وفي صباح يوم السابع عشر من تموز ١٩٦٨ أعلنت إذاعة بغداد عن وقوع انقلاب عسكري أطاح بحكومة الرئيس عبد الرحمن عارف ، وتمت إذاعة البيان الأول للانقلاب من قبل حردان التكريتي حمل توقيع مجلس قيادة الثورة ،وفي الوقت نفسه وجه إنذاراً بالهاتف إلى رئيس الوزراء طاهر يحيى ، بأن لا يقاوم القادمين إلى اعتقاله ، كما اعتقل مع رئيس الوزراء معظم وزرائه والبالغ عددهم حوالي ٢٦ شخصية سياسية ، وتم وضع الحجز على أموالهم المنقولة والغير المنقولة ،كما اعلن في البيان والذي حمل الرقم(١)   عن تشكيل مجلس قيادة الثورة الجديد تسلم قيادة الحكم في العراق وانتخب هذا المجلس العميد الركن أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية[٣]،وذكر بأن الثورة جاءت لإنهاء الحكم الفاسد المهترىء المتمثل في زمرة الجهلة والأميين والانتهازية واللصوص والجواسيس والصهاينة المشبوهين والعملاء الذين لا تربطهم رابطة مع هذا ا الوطن[٤]،وصدر عن البيان أيضا :

١- إعفاء الفريق عبد الرحمن عارف من مناصبه وإحالته على التقاعد.

٢- إعفاء حكومة طاهر يحيى.

---

١ - شربل ،غسان، المصدر السابق ، ص ٦١ -٦٢ .

٢- المصدر نفسه ، ص ٦٢.

٣- تكون مجلس قيادة الثورة من كل من : أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية ، عبد الرزاق النايف (رئيساً للوزراء) إبراهيم الداوود (وزيراً للدفاع)، صالح مهد عماش (وزيراً للداخلية) ، حردان عبد الغفار التكريتي (رئيس أركان الجيش) ، حماد شهاب (قائد موقع بغداد)، سعدون غيدان(قائد الحرس الجمهور)، للمزيد ينظر : الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ – ١٩٧٧ ، المجلد الأول ، مطبعة العاني ، بغداد ، د.ت ، ص ٢٦.

٤ -جريدة الجمهورية (العراقية) ، العدد ٣٩٧ ، في ١٨ تموز ١٩٦٨.

٣- تشكيل مجلس قيادة الثورة ليتولى إدارة شؤون البلاد[١].

ومن ثم أصدر مجلس قيادة الثورة يوم ١٨ تموز ١٩٦٨ ، بيانه ذي الرقم (١٩) بتشكيل الحكومة [٢]:

كما أعلن في يوم ٢٣ تموز عن أسماء أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة وهم : احمد حسن البكر، حردان التكريتي ، سعدون غيدان، صالح مهدي عماش، حماد شهاب، عبد الرزاق النايف ، إبراهيم عبد الرحمن الداوود، صدام حسين ، طه الجزراوي ، عزت إبراهيم الدوري ، صلاح عمر العلي [٣].

قرر حزب البعث الاشتراكي تصفية كل من عبد الرحمن الداوود وعبد الرزاق النايف ، وذلك لان احمد حسن البكر عندما قرر التعاون معهما كان الغرض منه تعبيد الطريق أمام حزب البعث لتسلم السلطة كاملة ، [٤]، وفي ٣٠ تموز ١٩٦٨ وتحديداً عند الساعة الثامنة وعشرين دقيقة مساءاً ، أذاع احمد حسن البكر بياناً صادراً عن مجلس قيادة الثورة ذي الرقم (٢٧) ، أعلن فيه ان ما حدث يوم ١٧ تموز لم يكن انقلابا عسكرياً أو حدثاً عابراً في تاريخ الشعوب يضاف إلى سلسلة الانقلابات السابقة ، بل ثمرة نضال وكفاح طويلين[٥].كما اتهم البيان رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف بأنه كان يحاول ومنذ يوم ١٧ تموز ١٩٦٨ القضاء على الثورة لطموحاته الشخصية وانه انحرف عن مجلس قيادة الثورة وعن مبدأ القيادة الجماعية .... واستناداً إلى ذلك قرر مجلس قيادة الثورة إعفاء كل من عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداوود من منصبيهما[٦].

---

[١] – المصدر نفسه .

[٢] – وثائق وزارة الدفاع ، مديرية الوثائق العسكرية ، ملفات رئاسة الجمهورية، رقم الملف (٨٠٠١) ، في ١٨ تموز ١٩٦٨ .للإطلاع على اسماء مجلس قيادة الثورة ،ينظر ملحق رقم (١٢).

[٣] – فتح الله ، جرجيس،**رجال ووقائع في الميزان**،المصدر السابق، ص ١٥٣٩.

[٤] – مجلة الدستور (اللبنانية) العدد ٢٣٢ في ٣٠ تموز ١٩٧٥ ، ص ١.

[٥] – هاشم ، جواد،**ذكريات وزير عراقي مع البكر وصدام** ، المصدر نفسه، ص ٧٩.

[٦] – المصدر نفسه ،ص ٧٩.

وبهذا اسقط العسكريون نظام الحكم للمرة الرابعة بعد مرور عشر سنوات تقريبا على ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مما دل على أن الثورة لم تبلغ نموها الكامل بعد ، ولم تكن الأسباب التي أعطيت للتغيير – إلا مجرد أسباب شكلية– أشعلت فتيل التغيير ، في حين أن السبب الأساسي يكمن في تحقيق طموحات شخصية لضباط كان همهم الوصول الى سدة الحكم. [١].

تميز الرئيس عبد الرحمن عارف بأنه رجل طيب ومسالم ، لا يشك أحداً بوطنيته ، وإخلاصه ، إلا انه شديد التأثر بالمحيطين به ، ويثق بهم ، وفي أحياناً كثيرة كان يتبنى أرائهم، كما أن مديرية الاستخبارات العسكرية قد تحولت في عهده إلى قوة لا يستهان بها ، خاصة بعد فشل انقلاب عارف عبد الرزاق الثاني عام ١٩٦٦ ، وأنه كان يثق ثقة مطلقة بكل من عبد الرزاق النايف وابراهيم الداود واحمد حسن البكر وحماد شهاب وسعدون غيدان وغيرهم ،فاستغلت هذه الثقة استغلالاً بشعاً وخصوصاً بعد استجابة الرئيس لكافة طلباتهم ومقترحاتهم ، وكان لا يشك بهم أبداً لكن هذه الثقة كانت في غير محلها .

الفصل الرابع

علاقات العراق الخارجية مع الدول العربية وغير العربية المجاورة للعراق

المبحث الأول:العلاقات مع الدول العربية المجاورة للعراق

---

[١] – خدوري، مجيد ، **العراق الأشتراكي**، المصدر السابق ،ص ٣٩.

١-العلاقات العراقية- الأردنية.

٢-العلاقات العراقية- السورية .

المبحث الثاني:العلاقات مع الدول الغير عربية المجاورة للعراق

١-العلاقات العراقية- الايرانية.

٢- العلاقات العراقية- التركية.

المبحث الأول العلاقات مع دول الجوار العربية وغير العربية:

١- العلاقات العراقية - الأردنية

أسهم قيام ثورة١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق والتي أطاحت بنظام الحكم الملكي فيه ، وإعلنت قيام الجمهورية العراقية بزعامة عبد الكريم قاسم [١]، في خلق تأزماً سياسياً كبيراً في العلاقات العراقية- الأردنية، وخصوصاً بعد المجزرة الدموية التي ارتكبت بحق العائلة المالكة ، حتى أن مجلس الوزراء الأردني عقد اجتماعاً طارئاً في ذلك اليوم، طَلب فيه معظم أعضائه من الملك حسين مقاومة النظام الجديد في العراق على اعتبار أن البلدين مرتبطين بمعاهدة تعاون مشترك[٢] ، إلا أن الملك حسين رفض ذلك قائلاً: " نحن لسنا شعباً تواقاً إلى أن يفرض نفسه على الآخرين .. فإذا كان شعب العراق قد صمّم على اختيار إسلوب آخر لحياته ؛ فله أن يتدبر أمره بنفسه ، مهما كانت وجهة نظرنا إزاء ذلك ، وربما بادرنا إلى العمل فيما بعد ، إذ ما طُلب إلينا التدخل ، ولكن ليس قبل ذلك"[٣].

الا ان الأردن أعلن قطع علاقاته الدبلوماسية مع العراق في ٢٠ تموز ١٩٥٨[٤]، وتوقع الكثيرون أن الأخير سوف لن يصمد على الأكثر بعد قيام الثورة ، إذ واجه الكثير من المتاعب [٥]،تمثلت في إغلاق سورية لمجالها الجوي أمام الطائرات الأردنية، وإغلاق الأخير أجوائه أمام طائرات الجمهورية العربية المتحدة [٦].

١- حسين ، فاضل ، **سقوط النظام الملكي في العراق** ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤، ص ٨٣.

٢ - عقد البلدان بتاريخ ١٤ شباط ١٩٥٨ اتفاقية لاتحاد العربي بين الدولتين ، وللمزيد ينظر: الحسني ، عبد الرزاق ، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي** ، الجزء ١٠ ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ١٩٩٨ ، ص ١٩٥ - ١٩٦.

٣ - الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، **مهنتي كملك (أحاديث ملكية)** ، نشرها بالفرنسية : فريدون صاحب جم ، ترجمة غازي غزيل ، لبنان ، ١٩٨٧، ص ١٤٤.

٤- درادكة ، فتحي محمد ، **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السعودية (١٩٥٣ -١٩٦٧)** ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨٦.

٥- ابو دية ، سعد ، **صفحات من تاريخ الأردن** ، ط١ ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص ٤٢٧.

٦- درادكة ،فتحي، المصدر السابق ، ص ١٨٦.

لم يشأ الأردنيون إفساد علاقاتهم مع العراقيين رغم انهيار النظام الملكي فيه ، لأن عزل العراق عن محيطه العربي قد يدفعه للتحول إلى الاتحاد السوفيتي والذي بدوره يؤدي إلى التأثير على قوة الجمهورية العربية المتحدة؛ وبالذات في جامعة الدول العربية ؛وبالتالي تجد الجمهورية العربية المتحدة الحجة في التدخل في العراق، وهو موضوع يودي في نهايته إلى عزل الأردن[١] ، ولذلك قرر إعادة علاقاته الدبلوماسية المقطوعة مع العراق خلال الاجتماع الذي حضرة الملك حسين في دورة الأمم المتحدة في تشرين الأول ١٩٦٠ بوزير الخارجية العراقي انذاك "هاشم جواد"وخلال اللقاء أوضح الملك حسين أن واجبه نحو وطنه وأمته هو فوق عواطفه ومشاعره الخاصة، ولذا قررت الحكومة العراقية فتح طرق النقل البرية والجوية واستئناف الاتصالات الهاتفية والبرقية والبريدية مع الأردن،وجرى تبادل للسفراء بين البلدين فتسلّم" وصفي التل"[٢]عمله سفيراً في بغداد في كانون الأول ١٩٦٠[٣] ، وفي الشهر التالي جرى تعين العميد عبد الكريم شاكر سفيراً للعراق في عمان[٤].

وأيضاً جرى عقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب في بغداد للفترة من (٣٠ كانون الثاني-٤ شباط ١٩٦١) وهو المؤتمر الأول الذي تشارك فيه جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية منذ عام ١٩٥٨[٥].الأمرالذي اشر تحسنا واضحا في علاقات البلدين الى الحد الذي حدا بالسفير

---

١ – الشرعة، إبراهيم فاعور، **دور الأردن الدبلوماسي والعسكري في حل الأزمة العراقية-الكويتية(١٩٦١-١٩٦٣)**، عمان، ٢٠٠١، ص٣٤.

٢ - ولد وصفي التل سنة ١٩١٩ في بلدة عربكير(أسكي شهر) شمال العراق من أب أردني وأم عراقية حيث قضى سنوات طفولته هناك ثم عاد في عام ١٩٢٤ الى اربد شمال الأردن مع والدته وجده واكمل دراسته الاعدادية فيها ،ثم انتقل الى بيروت لاكمال دراسته الجامعية وعاد بعدها الى الأردن والتحق بالجيش العربي في اواخر عام ١٩٤٢ وفي عام ١٩٤٧ بجيش الأنقاذ الوطني ،وعين في عام ١٩٥٥مديرا للمطبوعات ،واصبح في عام ١٩٥٧ رئيسا للتشريفات في الديوان الملكي في عمان ،وفي عام ١٩٦٠ عين سفيرا للأردن في العراق ،وقد شكل فيما بعد ثلاث وزارات حتى اغتياله في عام ١٩٧١ في القاهرة. للمزيد ينظر:التل ،وصفي ،**كتابات في القضايا العربية** ،عمان،١٩٨٠،ص١٧-٨٠.

٣ – الونداوي، مؤيد، **العراق في تقارير السفارة البريطانية في بغداد(١٩٥٩-١٩٧٣)**، ترجمة وتقديم د. مؤيد الونداوي، كتاب قيد الطبع.

٤ – موسى، سليمان، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**،ج٢، المصدر السابق،ص٤٥.

٥ – المصدر نفسه،ص٢٦.

الأردني الأسبق في العراق " وصفي التل" الى وصف العلاقات بين البلدين في حديث له لجريدة الأوقات العراقية بالقول"هي الآن الأفضل مما كانت عليه في أي وقت مضى[1]"،وأضاف أن السفارة الأردنية قد منحت أكثر من (٣٥٠٠) تأشيرة دخول إلى الأردن خلال الشهور أيار- حزيران،تموز، من عام ١٩٦١ وأن العراق قد وافق على تخصيص(٦٠) منحة دراسية للطلبة الأردنيين،و(٦٠) منحة أخرى لطلبة كانوا يتلقون التعليم في العراق على نفقتهم الخاصة"[2].

ساءت العلاقات العراقية- الأردنية وذلك عام ١٩٦١ مرة أخرى إثر إعلان العراق مطالبته بضم الكويت واعتبارها جزءاً من العراق[3]، وخلال هذه الأزمة كان للأردن دوراً متميزاً في حلها بالطرق الدبلوماسية وإقناع العراقيين بالتأني وعدم استخدام القوة لحل هذه المشكلة[4]، فعقد مجلس الوزراء الأردني برئاسة" بهجت التلهوني" في ٢٨ حزيران ١٩٦١ جلسة لمناقشة تطورات الموضوع كما التقى السفير الأردني في بغداد" وصفي التل" مع وزير الخارجية العراقي آنذاك هاشم جواد، لإيجاد حل سلمي للازمة[5].

وخلال تلك الإثناء جرى عقد اجتماع في مقر الجامعة العربية تم فيه الاتفاق على إرسال قوات عربية من دول الجامعة العربية لتحل محل القوات البريطانية التي كانت متواجدة في الكويت أنذاك ، ووافقت خمس دول على إرسال قواتها ومن ضمنها الأردن، واستمر بقاء هذه القوات حتى انتهاء الأزمة في شباط ١٩٦٣[6].

اعترضت الحكومة العراقية على قرار الجامعة العربية والقاضي بإرسال قوات عربية ؛ وهدّد وزير الخارجية العراقي الأسبق "هاشم جواد" أن بلاده ستعيد النظر في علاقاتها مع الدول التي

---

[1] – الشرعة، ابراهيم ،**دور الأردن الدبلوماسي والعسكري**،المصدر نفسه،ص٣٤.

[2] – المصدر نفسه، ص٣٥.

[3] - – أعلن الزعيم عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٦١ بملكية العراق للكويت، مما أحدث أزمة دولية .للمزيد ينظر: الونداوي، المصدر السابق، (كتاب قيد الطبع)

[4] – الشرعة، إبراهيم، المصدر السابق ،ص٢٧.

[5] – المصدر نفسه، ص٤٧.

[6] – موسى، سليمان، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**،ج٢، المصدر السابق، ص٤٧.

سوف تقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت ومن ضمنها الأردن، فبادر العراق إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع الأردن في ١٨ كانون الأول ١٩٦٣[١].

أحدث انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق بقيادة العقيد الركن(عبد السلام عارف) والذي اقصى فيه الزعيم عبد الكريم قاسم، تحسنا في العلاقات العلاقات العراقية الأردنية الذي عدته الأخير أمراً داخلياً يخُص العراق وحده، وأعلن الاردن أعترافه بالنظام الجديد في العراق في ١٠ شباط ١٩٦٣، واستمر هذا التحسن في العلاقات حتى أن تأشيرات الدخول ألغيت بين البلدين في عام ١٩٦٥[٢]، وجرى أيضاً التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين البلدين في كانون الأول عام ١٩٦٥[٣].

وخلال عهد الرئيس عبد الرحمن عارف(١٩٦٦-١٩٦٨)، بلغت تلك العلاقات أوج نموها وتطورها؛ وخصوصاً في الجانب السياسي ، بسبب تصاعد حدة التهديدات الصهيونية للمنطقة العربية، وقد أوضح العراق موقفه منها من خلال التصريح الصحفي لوزير خارجية العراق والذي بين فيه أن سياسة العراق الخارجية تقوم على ما يلي[٤]:-

١-الالتزام الكامل باتفاقية القيادة السياسية للوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة.

٢-الدعم الكامل لكفاح شعب فلسطين من أجل استرداد وطنه السليب.

٣-تمسك العراق بالروابط الأخوية التي تجمعه مع أشقائه الدول العربية في شتى المجالات والتمسك بسياسة عربية موحدة.

أخذت التطورات السريعة ومنذ منتصف أيار ١٩٦٧ تتلاحق، إذ أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر غلق مضائق تيران بوجه السفن(الإسرائيلية)، وحينئذ أدرك الأردن أن الحرب واقعة لا محالة، وخصوصاً بعد تأييد االأردن لموقف مصر، بأعتباره ممارسة للحقوق القومية

---

١ - موسى،سليمان،**تاريخ الأردن في القرن العشرين**،ج٢،المصدر نفسه، ص٤٧.

٢ - المصدر نفسه، ص٥٥،ص٨٥.

٣ - حميدي، جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية**،ج٨،ط١، المصدر السابق،ص٢٦١-٢٦٢.

٤ - المصدر نفسه،ج١٠، ص١٨-١٩.

الطبيعية[1]، وهنا تم استدعاء سفراء مصر والعراق وسورية من قبل رئيس الوزراء الأردني، للقاء الملك حسين في ٢٥ أيار ١٩٦٧ وخلال اللقاء" أعلن الملك حسين استعداد الحكومة الأردنية للتعاون مع حكوماتهم وتنسيق ذلك التعاون، وطلب توحيد الصفوف تحت قيادة واحدة وخطة مشتركة واحدة لمواجهة العدو[2]".

ولم يتلق الملك أي جواباً شافياً حول ذلك باستثناء الحديث الصحفي الذي أدلى به وزير الدفاع العراقي شاكر محمود شكري الذي اعتذر فيه عن عدم إرسال قوات عراقية إلى الأردن لأنه جاء متأخرا و قبل دخول القوات العراقية المقرر إرسالها الى سورية والتي كانت محتشدة في منطقة الرطبة غربي العراق على الحدود السورية ،وفي تلك الأثناء وصل بغداد وفدا ضم كل من السيد زكريا محي الدين نائب رئيس الجمهورية المتحدة ، وأمين هويدي، والفريق عبد المنعم رياض للتوسط في موضوع إرسال القوات العراقية ، وبعد اجتماع الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف مع الوفد تقرر سفر زكريا محي الدين والوفد المرافق له إلى دمشق لإقناعهم بالعدول عن إرسال القوات العراقية إليهم وإرسالها إلى الأردن لحراجة موقفه وحصلت موافقة سورية على هذا الطلب،كما أن مصر قررت هي الأخرى إرسال قوات إلى الأردن ورشح الفريق عبد المنعم رياض لقيادة الجبهة الموحدة بصورة عاجلة بعد عزل الفريق(علي علي عامر)[3].

ومع خطورة الموقف وما يتطلبه من خطوة حاسمة لردع ذلك العدوان، وصل الملك حسين إلى القاهرة يوم ١٩٦٧/٥/٣١، رغم العلاقات السياسية السيئة بين البلدين ووقع مع الجمهورية

---

[1] – موسى، سليمان، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** ،ج٢،المصدر نفسه، ص١٤٥–١٤٧.

[2] – جمعة، سعد،**المؤامرة ومعركة المصير ،كيف ولماذا وقعت مأساة يونيو ١٩٦٧**،القاهرة،١٩٧٠،ص٩٧

[3] - –في آذار ١٩٦٤ جرى تعين الفريق أول(علي علي عامر) قائداً للقيادة العربية الموحدة، التي وضعت مخطط عسكري(دفاعي) هدفه توحيد الجهود العسكرية للدول العربية كلها ضد"إسرائيل" وتطلب هذا المخطط إنشاء جبهتين مستقلتين هما ، الجبهة الشرقية(سورية، الأردن، وما يدعمهما من قوات عراقية وسعودية، والجبهة الجنوبية(مصر وتدعمها قوات رمزيه من السودان). للمزيد ينظر: فوزي ،محمد، مذكرات : **حرب الثلاث سنوات (١٩٦٧–١٩٧٠)**، ط٢، دار الوحدة،مصر،١٩٨٤،ص٤٧

العربية المتحدة على اتفاقية الدفاع المشترك الأردنية- المصرية في اليوم نفسه[١] واثر التوقيع على الاتفاقية اتصل الرئيس عبد الناصر بالرئيس العراقي عبد الرحمن عارف مطلعاً إياه على ذلك الاتفاق، فأعرب عن سروره بهذه الخطوة العظيمة لتوحيد الموقف العربي وأيضاً هنأ الأخير في اتصال هاتفي جرى بينه وبين الملك حسين ومعلنا في الوقت نفسه رغبة العراق في الانضمام إلى هذه الاتفاقية[٢].

وعلى الفور سافر العميد الركن محمود عريم قائد الفرقة الثالثة المدرعة، إلى الأردن لترتيب انتقال القوات وتحديد المواقع التي سترابط فيها على الجبهة[٣]،وبالمقابل وصل إلى بغداد رئيس أركان الجيش الأردني، يحمل معه رسالة شخصية من الملك حسين إلى الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف حول تحرك القوات العراقية الى الأردن، وبالفعل قرر الرئيس تحريك هذه القوات التي تكونت من لواء ألي، ولواء مدرع، ولواء مشاة ، وفيما بعد تم إرسال عدد من الطائرات العسكرية[٤]، إذ تمّ الاتفاق على مرابطة سربين من طائرات(الهوكر هنتر) العراقية في قاعدة٣ Hالقريبة من الحدود الأردنية، وقد عدت هذه التعهدات ذات أهمية كبرى بالنسبة للملك حسين لأن غياب الغطاء الجوي للجيش الأردني كان يثير اشد القلق لديه[٥]،وتعهد العراق أيضا بتوفير ١٢ طائرة ميغ٢١، وعشر طائرات قاذفة من نوع باجر TU.1 لتعمل من قاعدةH3 المشار إليها سابقاً، إلا أن تكامل هذه الطائرات لم يكن قد تحقق كله لأن الوقت لم يكن كافياً[٦].

عقدت القيادة العسكرية الأردنية، اجتماعاً استثنائياً ليلة الأحد ٤ حزيران ١٩٦٧، حضره الفريق عبد المنعم رياض، رئيس هيئة الأركان، لمناقشة السبل التي يمكن سلوكها والإستراتيجية

---

١ - فوزي،محمد،**حرب الثلاث سنوات(مذكرات)**،المصدر نفسه، ص٩٤؛ ألدروع، قاسم محمد وآخرون،**صفحات مشرقة في مسيره الأردن**، الحديث، ط١،عمان،٢٠٠٠،ص١٤٥.

٢ - محمود، عبد المنعم حمزة، **إسرار ومواقف وقرارات الملك حسين ما بين مؤيد ومعارض**، القاهرة،١٩٩٩،ص١٦٤.

٣ - حميدي، جعفر ، ج١٠،المصدر السابق،ص٢٢.

٤ - الزبيدي، علياء، المصدر السابق، ص٢٠٩.

٥ - مطاوع، سمير،المصدر السابق ، ص٩٨.

٦ - كعوش، يوسف، **الجبهة الأردنية: حرب حزيران ١٩٦٧**، ط١ عمان ، ١٩٨٠، ص٢٩.

التي يجب اعتمادها[١]ويقول الملك حسين : وبعد أخذ ورد اخترنا الاستمرار في موقف الدفاع على جبهتنا بالامتداد تدريجيا وعندما أقول مرحله هجومية، اشعر إني استعملت تعبيراً ضخماً ؛ ذلك أن الخطة الهجومية التي أعددناها على عجل كانت تقضي بالقيام بعمليات مشتركة بواسطة المدفعية والطيران لتعطيل المطارات(الإسرائيلية) ولو قيض للعراقيين أن يصلوا بسرعة لكان وضعنا قد تحسن تحسناً أمكننا منه أن نرى الأمور على حقيقتها ، وأن ننظر إلى بعد أبعد وفي الوقت المناسب" [٢].

وفي هذه الإثناء كان اللواء الثامن الآلي العراقي قد بدأ يتحرك عبر الطريق الصحراوي باتجاه الأردن، قادماً من منطقة سرسنك(شمال العراق)، حيث كان يقوم بواجباته في حفظ الأمن الداخلي هناك، ودخل الحدود الأردنية في الساعات الأولى من صباح يوم ٤ حزيران من قاعدةH5،وقدم قائد اللواء العقيد الركن، حسن النقيب، نفسه لقائد"مركز القيادة المتقدم"[٣] حيث أمر أن يواصل المسير على طريق المفرق– جرش جسر داميا إلى موقع حواره في منطقة نابلس لإجراء التدريب [٤]،وفي أثناء ذلك أبلغ السفير التركي في عمان الملك حسين أن المعلومات تشير إلى أن (إسرائيل) سوف تبدأ عدونها يوم ٥ أو ٦ حزيران بغارات مفاجئة على قواعد مصر الجوية، كما أبلغ السفير العراقي في عمان رئيس الوزراء الأردني سعد جمعة بأن حكومته قد تلقت معلومات تفيد بان (إسرائيل) ستبدأ الحرب في صباح يوم ٥ حزيران، وقد جرى نقل تلك المعلومات من رئيس الوزراء إلى الملك ثم إلى الفريق، عبد المنعم رياض الذي قام بدورة بنقلها إلى القيادة في مصر [٥].

---

[١] – حسين، الملك، **حربنا مع إسرائيل،** المصدر نفسه،ص٤٦.

[٢] – المصدر نفسه،ص٤٦.

[٣]– مركز القيادة المتقدم وهو المركز الذي تم إنشائه من قبل الفريق عبد المنعم رياض رئيس هيئة اركان القيادة العربية الموحدة) وبالتعاون مع عدد من ضباط الأركان المصريين والعراقيين والأردنيين.للمزيد انظر: كعوش، يوسف، المصدر السابق ،ص٢٣-٢٤.

[٤] – المصدر نفسه، ص٢٦.

[٥] – موسى، سليمان، **تاريخ الأردن في القرن العشرين،ج٢**، المصدر نفسه، ص١٧٢.

وبالفعل بدأت(إسرائيل) عدوانها صبيحة الخامس من حزيران ١٩٦٧ بضرب المطارات المصرية، وقد شاركت القوات العراقية في هذه الحرب التي استمرت ٦ أيام بثلاثة ألوية مشاة وعدد من الطائرات ،إلا أن اللواء الثامن الآلي هو الذي تمكن فقط من الوصول إلى الأردن نتيجة لتعرض هذه الألوية إلى قصف الطائرات الإسرائيلية، في حين اتخذت الطائرات مواقعها بالقرب من قاعدةH3 العراقية، فبعد تدمير سلاح الجو الملكي الأردني تم إرسال الطيارين الأردنيين إلى قاعدةH3 حيث تسلموا طائرات الهنتر العراقية واخذوا مواقعهم هناك مع الطيارين العراقيين[١].

وأقلعت هذه الطائرات صبيحة يوم ٦ حزيران باتجاه قطاع جنين ، وفي الوقت نفسه أقلع عدد أخر من طائرات"الباجر" من مطار الحبانيه العراقي،كما تصدت ثلاث طائرات عراقية من نوع ميغ٢١ فوق مدينة المفرق الأردنية للطائرات المعادية وأسقطت واحدة منها ولاذت البقية بالفرار، في هذه الإثناء تلقى الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف برقيتين من الملك حسين ملك الأردن حول تطورات الموقف وأبرز ما ورد فيهما " انه ليسعدني في هذه اللحظات الحزينة أن أعرب لسيادتكم عما يجوش في صدري من مشاعر الشكر والامتنان والتقدير المنقوش في القلوب على موقفكم الوطني المشرف... لقد اختلط الدم العراقي بالدم الأردني على البطاح الخضر والروابي السمر والأرض الطهور... ولابد من وقفة أخرى بطولية نستعيد بها الوطن السليب... تحيتي إليك يا أخي ولأهلي وعشيرتي في العراق الأشم، أما اعتزازنا بكم فهو شيء نحسه لا نعبر عنه". [٢]"

في حين تضمنت البرقية الثانية وصفا للحالة العسكرية على الجبهة الأردنية وأشارت الى تردي الوضع العسكري وكثرة الخسائر سواء كانت بالأرواح او المعدات [٣] .وبناءا على ذلك وصلت إلى منطقة الجفر H4 جحافل لواء المشاة السابع والعشرين، واللواء المدرع السادس العراقيين، كما صدرت الأوامر قبيل ظهيرة يوم السابع من حزيران للواء الآلي الثامن العراقي

---

[١] – كعوش،يوسف ،المصدر السابق ، ص٧٥.

[٢] – وزارة الثقافة والإعلام، الوثائق الاردنية١٩٦٧، دائرة المطبوعات والنشر،عمان،ط١،ص٥٠.

[٣] – المصدر نفسه، ص٥٢–٥٣.

بالانضمام إلى لواء المشاة الأردني في قطاع الوادي للسيطرة على مثلث(المخروق) واخذ مواقع دفاعية لمنع اختراق العدو لذلك المكان حتى يتم أنسحاب القوات من منطقة جنين ونابلس، وبعد ذلك يتحول إلى مواقع دفاعية شرقي النهر، وبعد انتهاء هذه المهمة صدرت الأوامر إليه ليتخذ موضعا دفاعياً في منطقة (مثلث المصري) ، وكان هذا اللواء مكشوفا في أماكن تواجده حتى منطقة وادي الأردن ، وتعرض إلى قصف جوي متواصل طيلة ثلاثة أيام فقد معظم آلياته وأسلحته الثقيلة واستنفذ كميات من الذخيرة التي كانت معه [1]، وأغارت في الوقت نفسه ست طائرات معادية على قاعدة H3 فتصدى لها الطيارون العراقيون والأردنيون الذين كانوا يعملون معاً وتمكنوا من إسقاط سبع طيارات معادية ، وأخذ اثنين من طياريها أسرى بينما قتل الاثنان الآخران [2].

ويمكن القول أن العدو قد حصل على السيطرة الجوية منذ الساعات الأولى للعدوان وان القوات الجوية العراقية والأردنية قدمت كل إمكانياتها المتاحة ، إلا انه لم يكن يكفي لمعاونة القوات البرية مع قلة عدد الطائرات،وعدم وجود مطارات في الجهة الأردنية ، تسمح للطائرات العراقية بالعمل فيها لتغطية عمليات القوات البرية الأردنية[3]،وتحدث العميد عارف عبد الرزاق (قائد القوة الجوية الأسبق) عن عمله في جبهة الأردن في حديث لجريدة الثورة العربية بالقول:" لقد كانت جبهة الأردن هي المنطقة المثالية للهجوم ولو وصل إليها مزيد من القوات العراقية والسورية لاستطاعت سحق (إسرائيل) ، ولحطمنا مطاراتها في دقائق معدودة ،ولكن الذي حدث هو إن القوات العراقية لم تصل بالسرعة المطلوبة ، وان مباغتة (إسرائيل) ومن ورائها أمريكا وبريطانيا شلت القوة الجوية العربية عن العمل، فكانت النتيجة المؤلمة، وطلب في ختام حديثه

---

[1] -كعوش ، يوسف ،المصدر السابق ، ص ٧٥ -٧٦

[2] - المصدر نفسه ، ص ٧٥.

[3] - المصدر نفسه ، ص ٨٥.

إعادة تنظيم القوات العربية استعداداً للجولة القادمة التي قد تبدأ اليوم أوغداً أو بعد غد لان أطماع (إسرائيل) لا حدود لها" [١]

استمرت الحرب ست أيام وانتهت بصدور قرار عن مجلس الأمن الدولي يقضي بضرورة وقف إطلاق النار والقبول بالهزيمة ،الا ان القوات العراقية ظلت مرابطة على خطوط الجبهة الأردنية حتى عام ١٩٦٨ .

ولا شك إن هذه الوقفة مع الأشقاء العرب حملت في مدلولاتها الكثير من المعاني لأننا شعب عربي واحد والعدوان على هذا الشعب بغض النظر عن كونه عدوان على مصر أو الأردن أو سورية ، والعراق سيشهد له تاريخه بوقفاته البطولية وتضحياته التي قدمها وما زال يقدمها في سبيل نصرة القضية العربية والدفاع عنها مهما كان الثمن ،وقد تحدث العميد الركن محمود عريم ، قائد قوات صلاح الدين العراقية المشاركة في حرب ١٩٦٧ عن دور هذه القوات بالقول[٢]:" انه قبيل المعركة كانت قطاعات الجيش العراقي تبعد عن الميدان بما يزيد على ٢٠٠٠ كم وان طول خطوط مواصلاتنا الذي فرضته طبيعة المنطقة التي تمر بها قطاعاتنا تستوجب التنقل بارتال محدودة لصعوبات الماء والتموين وغيرها ،والسبب الرئيسي لدخولنا بشكل محدود... وأن اللواء الثامن العراقي قد احتل مواقعه مساء يوم ٥-٦ حزيران ، وقد هوجم من قبل طائرات العدو وكنت أنا شخصياً في اللواء أثناء ذلك ، وبلغ مجموع ما أسقطه اللواء من طائرات العدو أكثر من ٢٠ طائرة ، واستشهد من رجالنا البواسل ١٠ وجرح ٣٠"، وأضاف أيضاً[٣]:" انه من المؤلم إننا تركنا المبادأة لعدونا لأننا التزمنا تجاه العالم بأننا سوف لن نكون البادئين للمعركة ، وقد سبب لنا هذه الالتزامات الأخلاقية خسران المعركة ولو كنا نحن البادئين لكانت الجيوش العربية في تل أبيب بعد ثلاثة أيام على الأكثر من المعركة ... ففي سماء منطقة H3 كان نسورنا البواسل سباقين إلى ملاقاة الأعداء وإسقاط طائراتهم إذا وصلت هذه المنطقة طائرات صهيونية تم إسقاط خمس

١- جريدة **الثورة العربية** (العراقية) ، العدد ١٣٢ في ٢٠ حزيران ١٩٦٧.

٢- حميدي، **تاريخ الوزارات العراقية** ، ج١٠ ، المصدر السابق،ص ٤٧ – ٤٨.

٣ – حميدي،جعفر،**تاريخ الوزارات العراقية**،ج١٠،المصدر نفسه ، ص ٤٩ –٥٠.

منها وأسقطت المدفعية السادسة ، ونفذ وقود الأخيرتين وسقطتا في الصحراء ،ولم تعد أي طائرة منهما إلى قواعدهما.... " [١].

وفي خطوة لإزالة آثار العدوان وما ترتب عليه من نتائج بدأ الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف بجولة من الزيارات واللقاءات لعدد من الدول العربية والأجنبية حيث وصل العاصمة الأردنية عمان في الثالث عشر من آب ١٩٦٧ وقد جرى له استقبال حافل في مطار ماركا العسكري عد في حينه من أضخم الاستقبالات الرسمية والشعبية ، وكان على رأس المستقبلين جلالة الملك حسين ملك الأردن، وولي العهد الأمير حسن، وعدداً من الشخصيات الرسمية والشعبية [٢]، وقد أدلى السيد سعد جمعة رئيس الوزراء الأردني ووزير الدفاع بحديث حول هذه الزيارة قال فيه :" إن هذه الزيارة الكريمة تجيء في وقتها لتكمل الصورة الرائعة التي رست على ارض المعركة قبل بضعة أسابيع ، وامتزاج الدم الزكي بين أبناء البلدين الشقيقين في وجه العدوان الإسرائيلي على الأرض العربية ، وأنها تأتي في الوقت الذي تقرر فيه عقد مؤتمر القمة العربي ليكون منطلقاً حقيقيا وصادقا للتضامن العربي... وأن لقاء الزعيمين الكبيرين في هذا الظرف الدقيق هو دلالة على المزيد من التصميم والعزم لوضع الخطط لاسترجاع الحق وإعادة الأرض العربية المنهوبة ، وفي ختام تصريحه ذكر إننا نحب إن نؤكد للرئيس العراقي الكبير انه وهو ضيف الحسين العظيم يحل عزيزاً كريماً في قلب كل فرد من أبناء الأسرة الأردنية الكبيرة" [٣].

زارالملك حسين الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف في مقرا قامته في قصر الضيافة وعقد اجتماعا خاصا بينهما استغرق ٩٠ دقيقة تم فيه استعراض الموقف الراهن وتبادل الآراء مع

---

[١]- المصدر نفسه ، ص ٥١.

[٢]- جريدة **الدستور** (الأردنية) ، العدد ١٢٦ في ١٣ أب ١٩٦٧ (امتلأت شوارع المطار وشرفاته بالمواطنين الذين كانوا يهتفون بحياة الزعيمين ،وكان من بين الهتافات :" بيت المقدس يا عارف ... بيت المقدس يا حسين" ، واستغرق وصول الموكب الكبير من المطار إلى قصر الضيافة حوالي نصف ساعة رغم أن المسافة بينهما ٨ كيلومترات فقط).

[٣]-جريدة **الدستور**(الأردنية)، المصدر نفسه ،العدد١٢٦.

الوسائل الكفيلة لإزالة آثار العدوان الصهيوني في الأراضي العربية ، كما تباحث الطرفان حول أفضل الوسائل لدعم التضامن العربي[١].

تفقد الرئيس عبد الرحمن عارف خلال زيارته مع نظيره الملك حسين قطاعات الجيش العراقي المرابطة على الجبهة الأردنية. وقد خاطب الملك حسين القوات العراقية بالقول:" إنني لا أجد العبارات التي استطيع بها أومن خلالها إن اعبر لكم عن اعتزازنا في هذا البلد بكم ، ولقد اندفعتم إلى هذه الأرض الطيبة في أصعب الظروف وأحلك الساعات لتؤدوا الواجب مع إخوانكم في الأردن بكل بسالة وتضحية ... إن علينا إن نستفيد من كل أخطائنا ، وعلينا إن نتذكر إن على كل منا واجباً يتحتم عليه القيام به" [٢] . وقد منح الملك حسين اللواء الثامن الآلي العراقي وسام الكوكب الأردني تقديراً لبطولته وبسالته خلال تلك الزيارة[٣].

أعرب الملك حسين عن اعتزازه بزيارة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف الى الأردن، وبوقفة الجيش العراقي الباسلة إلى جانب القوات الأردنية ،كما تحدث الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف مع أفراد قطاعات الجيش العراقي بالقول:" إننا لم نهزم في المعركة السابقة على قلتنا بل هزمنا على كثرة لأننا متفرقون ، وما علينا إلا الصبر والتضحية والجد حتى نحقق أهدافنا ... وإن كان للباطل جولة ، فان للحق جولات وجولات ، إننا نفضل أن نموت على إن نقبل الاهانة والاستكانة ، وان المعنويات هي التي تهزم ، وما دامت معنوياتنا عالية، وما دمنا مؤمنين فان النصر سيكون حليفنا "[٤] .

صدر بعد انتهاء زيارة الرئيس العراقي والوفد المرافق له الى العاصمة الأردنية بياناً أعلن فيه رئيس الوزراء الأردني سعد جمعة بان المباحثات التي جرت بين الجانبين قد انتهت وأنها دارت في جو مثالي من الأخوة الصادقة، والتعاون المطلق ، والاتفاق التام ، وان هذه المباحثات كانت

---

[١]– المصدر نفسه، العدد ١٢٦ .

[٢]– المصدر نفسه ، العدد ١٢٧ ، في ١٤ آب ١٩٦٧.

[٣]- المصدر نفسه .

[٤]– جريد **الدستور** الأردنية،العدد١٢٧،في ١٤آب ١٩٦٧، المصدر نفسه.

على جانب كبير من الأهمية وانه سيكون لنا فيها ابعد الآثار في تحقيق التضامن العربي لما فيه خير الأمة العربية وتحقيق أهدافها[١].

وخلال توديع الملك حسين للرئيس العراقي عبد الرحمن عارف جرى تبادل برقيتي عهد بينهما أكدا فيها على الروح الودية ومشاعر الصدق والامتنان بين كلا البلدين من اجل توحيد الكلمة وحشد طاقات الأمة العربية في معركة المصير المشترك ،وان هذه الزيارة ستظل صفحة خالدة في سجل العلاقات الأخوية بين البلدين والشعبين الشقيقين ، وأهدى الملك حسين لضيفه قلادة الحسين بن علي ونموذجاً مصغراً من الصخرة المشرفة ومصحفاً كريماً تقديراً منه لضيفه الكبير، كما وجه الرئيس عبد الرحمن عارف الدعوة إلى شقيقه الملك حسين لزيارة العراق ، وعد الأخير بتلبيتها في اقرب فرصة ممكنة [٢].

أشاد الوفد العراقي بالحفاوة البالغة التي قوبل بها الرئيس العراقي عارف ، إذ صرح السيد إسماعيل خير الله وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزير الخارجية العراقية بالوكالة ، بتصريح لوكالة الإنباء الأردنية بالقول:" إن الوصف يعجز عن التعبير عن تلك الحفاوة التي استقبلنا بها .... نؤمن بان مشاعر الشعب العربي من المحيط إلى الخليج هي مشاعر واحدة تجاه القضايا العربية ... وقد زادنا الشعور الذي قوبلنا به في الأردن عزماً وتصميماً على المضي قدماً في تحقيق أهداف امتنا ، وان وجهات النظر كانت متفقة تماماً في كافة المسائل ولا سيماً فيما يتعلق منها بتنسيق الجهود في قضايا الساعة كما بوشر باتخاذ الإجراءات العملية لتوثيق التعاون بين البلدين وخاصة في المجال الاقتصادي..."[٣].

تجلت أهمية زيارة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف إلى المملكة الأردنية الهاشمية في ذلك الوقت نظراً للظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها المنطقة العربية عموماً والأردن خصوصاً في أعقاب حرب حزيران عام ١٩٦٧ والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المضطربة التي تعادلت

---

[١]– المصدر نفسه.

[٢]- المصدر نفسه.

[٣]–جريدة **الدستور** (الأردنية)،العدد١٢٧ في ١٤آب ١٩٦٧.

كفتها مع الأوضاع السياسية المضطربة والجهود التي بذلتها الحكومة العراقية في سبيل معالجة تلك الأوضاع السيئة وتقديم كل الدعم لها لمواجهتها والقضاء عليها.

عبرت الأوساط السياسية في العراق والأردن ، عن الارتياح التام لما تحقق من نتائج خلال زيارة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف إلى الأردن ، وتركزت اغلب التصريحات لمسؤولي الحكومتين العراقية والأردنية حول أهميتها ،إذ ذكر السفير الأردني في العراق :" أنها كانت خطوة حقيقية لتوطيد العلاقات بين البلدين الشقيقين في هذه الظروف الحرجة التي تجتازها الأمة العربية" [١].

وضمن جهود الحكومة العراقية للتخفيف من أعباء مشكلة النازحين التي واجهتها شقيقته الأردن عقب الحرب ، وصلت قافلة كبيرة من المساعدات العينية والمادية إلى العاصمة الأردنية (عمان) تمهيداً لتوزيعها على مستحقيها، كما تقرر افتتاح مستشفى في منطقة الأغوار حيث جرى الاتفاق مع الحكومة الأردنية بان تقوم وزارة الصحة الأردنية بتوفير البناية اللازمة ، وبالمقابل يقوم العراق بتجهيزها بكافة الأطباء والمعدات الطبية ليقوم بخدمة ومعالجة النازحين ، وسيباشر العمل فيها ابتدءا من شباط ١٩٦٨[٢].

كما وصل إلى عمان ، وفد من جمعية المحاربين القدماء العراقيين برئاسة العقيد عباس حلمي ، والذي عبر فيه عن تأثره البالغ لأحوال النازحين وتأكيد رغبة المحاربين القدماء في العراق في المساهمة في معركة التحرير ، وكان في استقبال الوفد العراقي السيد ، هاشم الجيوسي ،وزير المالية ورئيس اللجنة العليا لإغاثة النازحين[٣].

وقد زار الوفد عدداً من القرى التي تعرضت للاعتداءات الصهيونية واستمع إلى شرح واف عن الموقف العسكري وتفاصيل المعارك الأخيرة التي هزم فيها الجيش العربي الأردني القوات

---

[١] – المصدر نفسه ، العدد ١٢٦ في ١٣ آب ١٩٦٧

[٢] تضمنت قافلة المساعدات (ألف كيس طحين ، وستة آلاف بطانية، وألف حذاء رجالي، وألف معطف ، وأربعمائة وخمسون علبة سمنة، ومئة كيس فاصوليا، ومئة صندوق حليب، وكميات أخرى من الشاي، والصابون والمواد الغذائية)للمزيد ينظر: جريدة **الدستور**(الأردنية) ، العدد ٢٨٦ في ٢٦ /١/١٩٦٨.

[٣]– جريدة **الدستور**(الأردنية)، المصدر نفسه، العدد ٣٥٨ في ٩ نيسان ١٩٦٨.

(الإسرائيلية) في معركة الكرامة ، وأيضاً تفقد الوفد قطاعات الجيش العراقي المرابطة على الجبهة الأردنية ، وقد استغرقت زيارة الوفد خمسة أيام[١].

كما أذاع راديو بغداد ونقلاً عن الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف بعد وصوله بغداد إن زيارته للأردن كانت ناجحة ومفيدة ،وتمخضت عنها نتائج ايجابية تخدم مصلحة الأمة العربية من اجل جمع كلمة العرب وتوحيد صفوفهم لمحو آثار العدوان ، وان العراق سيقدم مشاريع جديدة إلى مؤتمر القمة العربي الذي تقرر عقده في نهاية شهر آب[٢].

وجاءت زيارة الملك حسين ملك الأردن إلى العراق لتدفع بالعلاقات العراقية – الأردنية خطوات إلى الأمام، كما أنها كانت ضمن سلسلة الزيارات التي قام بها الملك حسين لعدد من الدول العربية والبلدان الأوروبية آنذاك .

بدأت زيارة الملك حسين إلى بغداد في يوم ١٥ نيسان ١٩٦٨ واستغرقت يوماً واحداً فقط ، رافقه فيها الأمير حسن ولي العهد، ورئيس الوزراء بهجت التلهوني، واللواء الشريف ناصر كبير المرافقين، والدكتور عبد السلام المجالي مدير الخدمات الطبية ، والسكرتير الخاص للملك زيد الرفاعي ،ورئيس التشريفات الملكية ، وطبيب الملك الخاص وعدداً من المرافقين العسكريين[٣].

رحبت الحكومة العراقية وعلى رأسها الرئيس عبد الرحمن عارف بهذه الزيارة ، حيث كان في مقدمة المستقبلين للملك والوفد المرافق له ، وقد بدأت المباحثات الرسمية بين الجانبين في مساء يوم ١٥ نيسان ١٩٦٨ تناولت استعراضاً كاملاً للموقف العربي بتبادل وجهات النظر للعمل العربي الموحد ، وقد كانت وجهات النظر متفقة بين الجانبين ، كما شمل البحث النواحي السياسية والصمود في المجالات كافة ، وجرى أيضا البحث حول عقد مؤتمر القمة العربي

---

[١] – المصدر نفسه ، العدد٣٥٩ في ١٠ نيسان ١٩٦٨ ؛ العدد ٣٦١ في ١١ نيسان ١٩٦٨.

[٢] – المصدر نفسه ، العدد ١٢٨ في ١٥ آب ١٩٦٧.

[٣]– جريدة **الدستور**(الأردنية)،المصدر نفسه، العدد ٣٦٤ في ١٥ نيسان ١٩٦٨.

الخامس ، حيث اتفقت وجهة نظر الاثنين حول ضرورة عقد هذا المؤتمر ، واستغرقت هذه الاجتماعات مدة ساعتين ونصف تقريباً[١].

وفي تصريح للسيد إسماعيل خير الله ، وزير الخارجية العراقي بالوكالة، عقب الاجتماع الذي جرى بين الجانبين ، ذكر انه تم استعراض الوضع العربي الراهن في ضوء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ، وأن الملك حسين قد شكر العراق رئيساً وحكومةً وشعباً على إسناده المادي والمعنوي للأردن الشقيق ، كما أعلن الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف عن استعداد العراق الكامل لمساندة الأردن في كافة المجالات[٢].

وقبل مغادرة الملك حسين العراق ألقى كلمة في مطار بغداد أشاد فيها بموقف العراق من الأردن ، وأعرب عن شكره وتقديره لأخيه الرئيس عارف والى الأسرة العراقية ، ولكل ما يقوم به في هذا البلد وما قام به ، في خدمة القضية العربية ، والدفاع عن الحق العربي، وأننا متفقون في كل شيء وهذا ليس جديداً ، وإنما هو أكيد ودائم بعون الله[٣].

فتحت الزيارات المتبادلة بين مسئولي الحكومتين العراقية والأردنية، آفاقاً واسعةً لتطوير العلاقات بين البلدين نحو الأحسن في مختلف الميادين ، إذ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين البلدين في ٢٩ نيسان ١٩٦٨ وقعها بالنيابة عن الحكومة العراقية منير سعيد ، مدير الاقتصاد العام في وزارة الاقتصاد الوطني العراقية ،وعن الجانب الأردني ، حاتم الزعبي وزير الاقتصاد الوطني ، وقد اتسم هذا الاتفاق بجملة من المزايا ، منها إدراج كثير من السلع في قائمة الإعفاءات الكاملة ، والاتفاق على تمكين الهوية الشخصية محل جواز السفر المعمول به في كلا البلدين ، وغير ذلك من الأمور المهمة[٤].

---

[١] – المصدر نفسه.

[٢]– المصدر نفسه، العدد ٣٦٤ في ١٥ نيسان ١٩٦٨.

[٣] –المصدر نفسه ، العدد ٣٦٧ في ١٨ نيسان ١٩٦٨.

[٤] – جريدة **الدستور**(الأردنية) ، العدد ٣٧٩ في ٣٠ نيسان ١٩٦٨.

كما وصل رئيس الوزراء الأردني بهجت التلهوني ، العاصمة العراقية بغداد ، حاملاً رسالة شخصية من الملك حسين إلى نظيره العراقي الرئيس عبد الرحمن عارف تتعلق بالأوضاع في المنطقة العربية بعد انتهاء الحرب ، وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده قبل مغادرته بغداد ، ذكر التلهوني:" إن الرئيس العراقي كان متجاوباً معه سواءاً في الرسالة التي حملها أو من خلال الحديث المتبادل ، وان العراق الشقيق هو خير عون للأردن وللأمة العربية، وهو الأخ الذي يدعم صمود الأردن وتحمله لما يصيبه من اعتداءات ، وان نتائج الزيارة كانت ايجابية " ، وقد استغرقت الزيارة يوماً واحداً عاد بعدها التلهوني إلى بيروت ومنها إلى عمان حاملاً معه رد الرئيس العراقي عارف على رسالة الملك حسين. [1]

وفي ظل أجواء الأخوة العراقية الأردنية ، اقترح العراق إنشاء منظمة إغاثة عربية تتولى إدارة شؤون النازحين ، إذ قرر مجلس الوزراء العراقي توجيه نداء فوري إلى جميع الأشقاء في الدول العربية وإمارات الخليج العربي بضرورة تامين المواد الغذائية ولمدة ثلاثة أشهر ، وكذلك الطلب إلى جامعة الدول العربية لاتخاذ الإجراءات الفورية اللازمة لإقامة مثل هذا المشروع ، وتعهدت الحكومة العراقية بأنها ستضع تحت تصرف هذه المنظمة المقترحة جميع الإمكانيات اللازمة لضمان نجاح مهمتها الوطنية والإنسانية ، إلا إن هذا النداء لم يجد آذاناً صاغية[2]، واستمرت العلاقات العراقية – الأردنية تسير في تلك الخطى حتى قيام إنقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ في العراق والذي أطاح بحكومة الرئيس عبد الرحمن عارف وتسلم السلطة من قبل البعثيين برئاسة أحمد حسن البكر.

ويمكن القول إن العلاقات العراقية – الأردنية في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف قد توشحت بوشاح الموقف التضامني العربي الكبير الذي وقفه العراق مع شقيقه الأردن ، في حرب ١٩٦٧ ، وما بعدها حكومةً وشعباً ، وضمدت جراح الماضي القريب وأعلنت بدء مرحلة جديدة من

---

[1] – المصدر نفسه،، العدد ٣٨٨ في ٩ أيار ١٩٦٨.

[2] – جريدة **الدستور**(الأردنية)، المصدر نفسه، العدد ٤٣٥ في ٢٥ حزيران ١٩٦٨.

العلاقات بين البلدين يسودها الود والوفاق ومبادئ الأخوة العربية للوقوف بوجه التحديات والأزمات.

٢- العلاقات العراقية- السورية:

تميزت العلاقات العراقية- السورية بعمقها التاريخي الموغل في القدم، وفي العصر الحديث وبعد قيام انقلاب ٨ أذار ١٩٦٣[١] في سورية تسارعت خطوات التعاون السياسي والدبلوماسي بين البلدين، حيث وصل في العاشر من آذار ١٩٦٣ العاصمة السورية دمشق وفد عراقي برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، علي صالح السعدي، لنقل تهاني الرئيس العراقي آنذاك عبد السلام عارف بنجاح هذا الأنقلاب [٢] وتقديم مشروع الوحدة الخماسية[٣]،وعقد الوفد في اليوم الثاني مؤتمراً صحفيا تحدث فيه رئيس الوفد عن المشروع والمقترحات التي قدمها العراق، لكن البيان الختامي للإجتماع لم يتطرق إلى هذه المقترحات مما يدل على أن المشروع لم يلق تجاوباً من الحكومة السورية .[٤]

أوجد انسحاب مصر من مشروع الوحدة الثلاثية في ١٧ نيسان ١٩٦٣[٥] ردود فعل عنيفة من لدن المسؤولين في كلا البلدين اللذين ابديا ،رغبتهما في توسيع التعاون الثنائي بينهما

---

١ - جرى في ٨ آذار ١٩٦٣ في دمشق تنفيذ أنقلاب، حل فيه حزب البعث العربي محل النظام البرلماني القائم آنذاك،للمزيد ينظر: بينروز، المصدر السابق، ص١١.

٢- د.ك.و، **قرارات مجلس الوزراء** ، قرارات آذار ١٩٦٣.

٣ -تضمن مشروع الوحدة الخماسي وضع صيغة بيان مشترك لكل من (مصر، الجزائر، اليمن، سورية، العراق) تمنح فيه جيوش تلك البلدان حق التدخل والإنزال واجتياز حدود أي بلد من تلك البلدان الخمسة عند تعرضه لعدوان خارجي، وأيضا تشكيل قيادة عسكرية مشتركة، وإلحاق ضباط ارتباط بهذه القيادة ممثلين لدوائر الأركان العامة في الجيوش الخمسة، ووضع قوات مشتركة تحت إمرة هذه القيادة التي تقوم بوضع سياسة موحدة للتجنيد والتسليح والتدريب والتصنيع العسكري وتوحيد الأنظمة والمصطلحات العسكرية، وكذلك تشكيل قيادة سياسية عليا للتخطيط السياسي في الدول الخمسة. للمزيد :ينظر، الوائلي، علي ،المصدر السابق، ص١٣٨-١٣٩

٤- د.ك.و، **قررات مجلس الوزراء**، المصدر السابق، آذار ١٩٦٣.

٥ - وهو المشروع الذي أعلن من خلاله تكوين الدولة الاتحادية(الجمهورية العربية المتحدة) بين كل من العراق ومصر وسورية،إلا أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر أعلن انسحابه من هذا المشروع في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى الحادية عشر لثورة تموز في مصر مبرراً انسحابه في عدم رغبة البعثيين وقناعاتهم في الوحدة،

لاعتبار متقدم وهو وحدة الحزب الذي يقود البلدين،كما اوضح رئيس الوزراء العراقي الأسبق احمد حسن البكر، أن أي تصدع في العلاقات بين الثورات العربية وأية محاولة للحيلولة دون تمازجها يؤدي حتما إلى استنفار قوى الأعداء للتآمر والدس والتخريب[١].

ونتيجةً لتبادل الزيارات بين البلدين ، فقد تقرّر قيام الوحدة الاقتصادية بينهما ، الا ان هذا المشروع الذي لم ير النور بسبب انقلاب١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ في العراق[٢].

أعلنت سورية موقفها من هذا الانقلاب في مؤتمر صحفي عقده رئيس الجمهورية الأسبق أمين الحافظ بأنه قد حدث نتيجة للتصرف غير السليم لبعض القيادات وان الحرس القومي كانت له تصرفات غير مقبولة ،وهو امر غير متوقع من عناصر بعثية ،وعلى رأسهم ضباط من ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ [٣].

لذلك قرّرت سورية سحب قواتها المتواجدة في العراق والتي جاءت بناءاً على طلب من رئيس الوزراء العراقي الأسبق أحمد حسن البكر لمساعدة القوات العراقية في حربها مع الأكراد في شمال العراق وكانت بقيادة العقيد" فهد الشاعر" وتواجدها كان في منطقة لواء الموصل(محافظة) ، والتي كانت تسمى بقوات اليرموك السورية [٤]، وبعد فتح الحدود بين سورية والعراق في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٣ تم سحب كتيبة المصفحات العسكرية السورية أيضا والتي كانت تعسكر في منطقة الحبانية[٥].

وان حزب البعث اثبت انه حزب انفصالي، وفي خطابة كرر وبإنفعال شديد(لا وحدة مع البعث)، وبالمقابل رفع السوريون فيما بعد شعار(لا وحدة مع عبد الناصر) وان هذا الشعار وغيره كان يعني عملياً لا وحدة مع مصر.للمزيد ينظر: هويدي ، أمين، المصدر السابق، ص١٠٩-١١١؛ ياسين، صباح، **الفكر والقضايا القومية في الصحافة العربية، دراسة مقارنة للصحافة في مصر والعراق**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،١٩٩٣، ص١٧٧.

[١] – جريدة **الجماهير** (العراقية)،المصدر نفسه، العدد ١٧٥ في ١٦ أب ١٩٦٣.

[٢] – المصدر نفسه.

[٣] – الحوراني، اكرم، **مذكرات اكرم الحوراني**،ج ٤، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢١٣.

[٤] – الحمداني، قحطان احمد سليمان، **الوحدة العربية دراسة سياسية تحليلية لتجاربها وواقعها ومستقبلها**، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ١٩٨٩،ص١٦١

[٥] – الحوراني، مذكرات، المصدر السابق،ص٣٢٠.

ويمكن القول أن توتر العلاقات بين البلدين جعل الحكومتين العراقية والسورية تقومان باستغلال الحوادث الداخلية في تبادل الاتهامات وتحميل المقابل مسؤولية التدخل في الشؤون الداخلية. وبلغت الأزمة ذروتها إثر الانقلاب العسكري في سورية في ٢٣ شباط ١٩٦٦ [١]، والذي خلع فيه أمين الحافظ من رئاسة الجمهورية وتعيين نور الدين الاتاسي رئيساً للدولة ، ويوسف زعين رئيساً للوزراء ، وحافظ الأسد وزيراً للدفاع ، والقائد الأعلى للجيش ، كما عين عضواً في القيادة القطرية الجديدة مكافأة له على اشتراكه في الانقلاب لإشراكه القوة الجوية عندما كان قائداً لها[٢]

وعقد مجلس الوزراء العراقي جلسة طارئة تحدث فيها رئيس الوزراء الأسبق عبد الرحمن البزاز قائلاً:" أن المجلس نظر في الوضع المتأزم في القطر السوري الشقيق، وهو حين اتخذ القرارات الاحتياطية اللازمة في مثل هذه الظروف ليرجو مخلصاً أن يوفق الشعب الشقيق لأن يجد طريقه الذي يحفظ له كرامته وعروبته ، وأن لا يفسح للعدو الجاثم على الحدود فرصة للنيل منه"[٣].

في ١٣ نيسان ١٩٦٦ لقي الرئيس العراقي عبد السلام عارف مصرعه في حادث سقوط طائرته المروحية في جنوب العراق ، ولم يكن لسورية موقف رسمي من الحادث سوى موقف

---

[١] - شهد منتصف آب ١٩٦٥ في سورية نوعاً من التسابق بين (أمين الحافظ) رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وعضو القيادة القومية للحزب وأمين سر القطر السوري وعضو اللجنة العسكرية القائد العام لقوات المسلحة و(صلاح حديد) رئيس أركان الجيش وعضو القيادة القطرية وعضو المكتب العسكري، و(سليم حاطوم) الذي وقف مع مجموعة من العسكريين إلى جانب أمين الحافظ ضد صلاح حديد ، وهنا أصر (صلاح حديد) على الاستقالة من منصبه العسكري، تنفيذاً لقرار الحزب بعدم جواز الجمع بين المنصب العسكري والمدني ، مما أدى إلى انقسام الجيش السوري إلى قسمين كبيرين أحدهما مع (أمين الحافظ) والآخر مع (صلاح حديد) ، ألا أن تأثير صلاح حديد كان كبيرا وواضحا في مجموع الضباط الدروز والعلويين، وقائد القوة الجوية حافظ الأسد صديقاً له ، كما ان سليم حاطوم انحاز له رغم كونه من ابرز مؤيدي أمين الحافظ . للمزيد انظر ، هورست،مار، **حزب البعث تجسيدا لحركة عربية شاملة** ، مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ١٩٧٣ ، ص ١٣٠ –١٣٨.

[٢]- جبور ، جورج ، **الفكر السياسي المعاصر في سورية** ، دار رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٨٧، ص ٢٣٥

[٣]– جريدة **الجمهورية** (العراقية) ، في ٢٤ شباط ١٩٦٦.

السفارة السورية في بغداد، والقاضي بإلغاء حفلة العيد القومي التي كانت ستقيمها يوم ١٧ نيسان ١٩٦٦[١].

فتح تولي الفريق عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية في العراق الآفاق لصفحة جديدة من العلاقات الطيبة بين البلدين ، وإن اتسمت في بدايتها بنوع من التوتر إلا أنها شهدت فيما بعد تطوراً واضحاً وملموساً حتى إنقلاب١٧ تموز ١٩٦٨ في العراق الذي أطاح به.

شهد بداية عهده نشوب أزمة قتصادية بين البلدين ، تمثلت في الخلاف الذي حدث بين شركة نفط العراق، والحكومة السورية حول موضوع رسوم مرور أنابيب النفط العائدة لشركة نفط العراق عبر أراضيها [٢]، إذ شعرت الحكومة السورية وبعد أحد عشر عاماً من تنفيذ اتفاقية سنة ١٩٥٥ والتي عقدتها مع شركة نفط العراق المتعلقة بعائداتها المالية من جراء مرور أنابيب النفط براً بأراضيها بأنها مغبونة في شروط الاتفاقية[٣].

بدأت في مطلع أيلول ١٩٦٦ المفاوضات بين الحكومة السورية وشركة نفط العراق حول هذا الموضوع ، وأبدت الشركة موافقتها على تعديل الرسوم ابتداءاً من بداية عام ١٩٦٦ ، إلا أن الحكومة السورية أصرّت على أن تكون هذه التعديلات بأثر رجعي يعود إلى عام ١٩٥٥ وأيضاً رفضت الموافقة على التحكيم واللجوء إلى القضاء ، ولم يقتصر الموضوع على ذلك ، بل أن الحكومة السورية فرضت رسوم ترانزيت ورسوم مصب جديد بدأ من بداية عام ١٩٦٦ ، وضريبة إضافية على كل طن من النفط يشحن عبر الأراضي السورية ، وتفاقم الأمر خطورة عندما وضعت يدها على جميع ممتلكات الشركة داخل أراضيها[٤].

أبتداءا من ٩كانون الأول ١٩٦٦ توقف الضخ عبر هذه الأنابيب ،ردا على تلك الأجراءات ، ممّا أدى لفقدان العراق لعائدا ماليا كان يتقاضاه ،بالرغم من ان (يوسف زعين) رئيس الوزراء

---

١ –شامية ، جبران ،سجل الوقائع السياسية، المصدر السابق، ص ٢٢.

٢ – جريدة **الثورة العربية** (العراقية) في ٢٩ آب ١٩٦٦.

٣ – الدرة ، محمود ، **أراء في مشاكل عراقية : أزمة النفط والحكم** ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص٧.

٤ – الدليمي ، أحمد ساجر، **نفط العراق دراسة تاريخية (١٩٦٣ –١٩٦٨)** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ابن رشد ، ١٩٩٧ ، ص ١٥٥.

السوري كان قد ابلغ نظيره العراقي ناجي طالب بان نفط العراق سيستمر بالتدفق والمرور عبر أراضي بلده دون توقف مهما تكن الظروف[1].

وترتب على هذا الموقف أمران خطيران هما[2] :

١-أقتصاديا ، خسر العراق حوالي ثلثي وارداته من النفط.

٢-سياسيا ، اتسم الموقف بصعوبة أكثر وخصوصاً بعد إعلان رئيس الوزراء العراقي الأسبق ناجي طالب في تصريح صحفي :" أن لسورية حقوقاً عادلة لدى الشركة يجب أن تحصل عليها.

ولا شك أن موقف رئيس الوزراء العراقي ناجي طالب كان يدل على رغبة حقيقية في تهدئة الأوضاع داخل العراق من جهة ، وخشية أن يقوم السوريون بحملات في الصحف ضدالعراق من جهة ثانية ، مما يؤدي بالتالي إلى تحريض الشعب العراقي للقيام بالتظاهرات، ويؤدي في الوقت نفسه إلى تخريب شبكة الأنابيب العراقية[3].

وضمن الجهود السياسية والدبلوماسية لحل هذه الأزمة، وصل العراق في ١٤ كانون الأول إبراهيم ماخوس ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري في زيارة استغرقت يوماً واحدا التقى خلالها بالرئيس العراقي عبد الرحمن عارف لمرة واحدة ،ومع رئيس الوزراء ناجي طالب مرتين ، وقد أشاد ماخوس ببيان الحكومة حول موضوع النفط ووصفه بأنه تاريخي ، ودعا كافة القوى التقدمية في العراق إلى الالتفاف حول حكومة ناجي طالب ودعم مواقفها ، وذكر أن سورية مستعدة لتشغيل هذا الخط لتأمين ضخ النفط العراقي ، في الوقت الذي أبلغت فيه الحكومة العراقية إبراهيم ماخوس عن مدى الإضرار الناجمة التي أصابت الاقتصاد العراقي جراء هذا العمل [4].

---

[1]– حميدي،جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، ج٩ ، المصدر نفسه، ص ٢٧٠ ؛ الدرة ، **أراء في مشاكل عراقية** ، المصدر نفسه، ص٧.

[2] – خدوري، مجيد ، **العراق الجمهوري** ، المصدر السابق ، ص ٣٧٨.

[3]– خدوري، مجيد ، **العراق الجمهوري** المصدر نفسه ص ٣٧٨.

[4]– حميدي ،جعفر، **تاريخ الوزارات العراقية** ، ج٩ ، المصدر السابق، ص ٢٨٢.

عقد الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف في ١٩ كانون الأول ١٩٦٦ اجتماعاً في القصر الجمهوري لمناقشة الأزمة ، حضره عدد من الشخصيات السياسية والعسكرية من رؤساء الوزراء السابقين، وهم كلا من الفريق طاهر يحيى ، اللواء احمد حسن البكر ، اللواء الركن عبد العزيز العقيلي ، اللواء رشيد مصلح ، اللواء الركن محمود شيت خطاب ، العميد الركن عبد الغني الراوي ، العميد الركن عبد الوهاب الأمين ، العميد عبد الهادي الراوي ، العميد الركن عبد الهادي الفرحان ، العقيد الركن عبد الستار عبد اللطيف، واللواء الركن شاكر محمود شكري وزير الدفاع ، العميد الركن سعيد قفطان ، العقيد الركن صالح مهدي عماش [١].وأكد الرئيس خلال الاجتماع تمسك العراق بحقوقه كاملة غير منقوصة ، وانه لن يفرط في أي حق من حقوقه ، وقد اتخذ المجتمعون قراراً بتأييد موقف الحكومة العراقية إزاء أزمة النفط وأعربوا عن تأييدهم التام لمذكرة الحكومة التي بعثت بها للشركة والتي تضمنت تأييد مطالب سورية مع الإصرار على أن لا يؤثر الخلاف على عائدات العراق أو شحن نفطه من موانئ البحر المتوسط [٢].

كما أطلع رئيس الوزراء ناجي طالب المجتمعين على نتائج مباحثاته مع إبراهيم ماخوس والتي تبين فيها اصرار الحكومة السورية على ضرورة تلبية طلباتها قبل السماح مرة ثانية بتدفق النفط ،وانه لامانع لديها من ارجاء مطالباتها المالية في حال وافقت الشركة على اعادة النظر من جديد في موضوع تلك الحسابات ،وان شركة نفط العراق ستوافق على دفع مبلغ ال ٣،٧٥٠،٠٠٠ مليون جنيه استرليني والذي تطالب به الحكومة السورية ،ولكن الى جهة محايدة في حال موافقتها على ذلك،وسوف تستمر الإتصالات لتحقيق التقارب في وجهات النظر "[٣].

أثارت هذه الأزمة قلق الشعب العراقي واستياؤه ، مما دفع بعض الشخصيات السياسية البارزة الى رفع مذكرات وبرقيات تضمنت حلولاً مقترحة للحكومة للخروج منها ، وأهمها كانت المذكرة المشتركة التي بعثها كلا من فائق السامرائي نقيب المحامين ، والمحامي حسين جميل ومحمود

---

[١]-الزبيدي،علياء ،**التطورات السياسية في العراق**،المصدر نفسه ، ص ٢٨١

[٢]- الشمري ،جبار، المصدر السابق، ص ١٥٧ -١٥٨.

[٣]- المصدر نفسه، ص ١٥٨.

الدرة ، انتقدوا فيها أداء الحكومة في معالجة الأزمة ، وقدموا حلولاً سياسيةً واقتصادية لها وقد اكدت المذكرة على خطورة الأزمة على مصالح العراق الإقتصادية ،ومعالجة الحكومة لها كانت مبسترة ،وانه كان عليها التشاور مع بقية الدول العربية وخصوصا تلك التي رفعت شعار (نفط العرب للعرب) كما ان الحكومة لم تعرض القضية على المجلس الإقتصادي العربي التابع لجامعة الدول العربية ولا حتى على القيادة السياسية الموحدة لأتخاذ موقف موحد [١].

وخلصت المذكرة إلى المطالبة بما يلي[٢]:

١-الدعوة إلى عقد مجلس تأسيسي.

٢-إطلاق حرية الصحافة.

٣-لا تقوم أية حكومة بأيه تسوية نهائية أو أيه تنازلت مع شركة النفط تمس القانون رقم(٨٠)[٣]

كما أوردت جريدة العرب تعقيباً رد فيه السيد فائق السامرائي على تصريحات يوسف زعين ،أوضحت فيه ان ما ذكره يوسف زعين حول خط الأنابيب المقترح انشاؤه الى البصرة هو مشروع بديل وليس جديدا،وان جميع الإقتراحات التي قدمت لحل هذه القضية رفضت ،لكونها تجعل نفط العراق خارج حدوده بأستثناء المشروع البديل،كما انه سيجعل العراق يملي ارادته لا ان يكون خاضعا لمشيئة الآخرين ،وبالتالي تجنب ضياع ثرواته كما هو حاصل الان [٤].

أعلن رئيس الوزراء ناجي طالب موقف حكومته من هذه البيانات والمذكرات بالقول:"أني مسرور جداً في أن يكون نشر مثل هذه المذكرات والبيانات في الصحف دليل على توفر الحرية

---

١ - جريدة **صوت العرب** (العراقية) ، في ٦ كانون الثاني ١٩٦٧.

٢- سيتبانيان ، سيروب ، **منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك** ، منشورات وزارة النفط ، بغداد، ١٩٨٠، ص ٩٢.

٣ - قانون رقم(٨٠) وهو القانون الذي صدر في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ والذي عينت فيه الحكومة مناطق الاستثمار لشركات النفط انتزعت الحكومة العراقية بموجبه مساحة واسعة من الأراضي النفطية من الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق وحررتها من سيطرتها واحتكاراتها وأصبح بإمكان الحكومة العراقية استغلالها وتطويرها حيث أصبحت قاعدة للقطاع النفطي الوطني للمزيد انظر: وزارة النفط. قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط، بغداد، ١٩٦١، ص١٠.

٤ - جريدة **العرب**(العراقية)، العدد ٨٠٠في٦ كانون الثاني١٩٦٧.

فـي التعبيـر عـن الـرأي ومناقشـة مشـكلات البلـد بموضـوعية وواقعيـة ، ولقـد قـرأت كـل مـا كتـب واستمعت إلى كثير من المواطنين ولكني حتى الآن لم أجد من يقدم حلولاً جديدةً للمشكلة غير ما كانـت تعمـل الحكومـة مـن أجلـه حتـى الآن... وعنـدما يحـين الوقـت لبيـان التفاصـيل فسـيجد المواطنون أن الحكومة قامت بكل ما يجب أن تقوم به وربما أكثر في سبيل إنهاء الأزمة"[١].

وتـدارس اجتمـاع اخـر لمجلـس الـوزراء العراقـي فـي ٢١ كـانون الثـاني ١٩٦٧ برئاسـة عبـد الرحمن عارف الوضع الخطير الناشئ عن توقف ضخ البترول من آبار كركوك، واطلـع المجلس على نتائج المحادثات التي أجراها رئيس الوزراء العراقي نـاجي طالب مع المدير الإداري لشركة نفط العراق" كرسـتوفر دالـي" خـلال الأيـام السـابقة ، وبنـاءاً عليـه قـرر المجلـس الطلـب مـن وزارة النفط مواصلة الجهود والطلب من الشركات العاملة في العراق أن تسعى لإيجاد حل حاسم للازمة من شأنه أن يضمن أستئناف الضخ خلال أسبوع، وأيضـاً تقديم الضمانات الكافية بعدم المساس بمصالح العراق من جراء التأخر في الوصول إلى مثل هذا الحل، كما أن العراق ليس مستعداً أيضا للدخول في التزامات جديدة مع الشركة لحل الأزمة النفطية[٢].

وفـي تطـور خطيـر للموضـوع ، وجـه الـرئيس العراقـي عبـد الـرحمن عـارف فـي خطـاب لـه بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٧ إنذارا إلى شركة نفط العراق حثها فيه على وجوب استئناف ضخ الـنفط مـن حقـول كركـوك خـلال أسـبوع يبـدأ مـن٢١ كـانون الثـاني، واصـفا الأزمـة :" بأنـها أزمـة مفتعلـة... وان الشـركة تتعمـد التـأخير وتتجاهـل الحـق فـي مفاوضـاتها الحاليـة مـع المسـؤولين العراقيين وان الحكومة لن تفرط في حقوقها ودعا شعبه إلى التضافر وتوحيد الصفوف لانتزاع الحقوق المشروعة" [٣] .

---

[١] – جريدة **الجمهورية** (العراقية)، العدد ٢٦٨٦ في، كانون الثاني١٩٦٧.

[٢] –اجريد الجمهورية (العراقية)،العدد ٢٨٨٦ في كانون الثاني ١٩٦٧.

3-Foreign Relations Of The United States ,(1964-1968),Vol.XX1,United States Government Printing,Washington,2000.No.190 Telegram From the Department Of State To The Embassy In Iraq, Washington, April 5,1967.

وسنرمز لها لاحقا بالرمز .F.R.U.S

أعربت وزارة الخارجية الأمريكية عن أملها بان يستخدم الرئيس عبد الرحمن عارف حنكته الشخصية لضمان إجراء تسوية مناسبة بين الطرفين وطلبت من سفيرها في بغداد مناقشة هذا الموضوع مع الرئيس والتنبيه إلى أهمية شركة نفط العراق في استيعاب احتياجات السوق العراقية ، و خلال لقاء الرئيس مع السفير الأميركي أشار الى ان هناك قوى تلحق الضرر بالعراق ويقصد بها الشركات النفطية التي تجاهلت ظروف العراق ،وانها مهتمة فقط بزيادة ارباحها ،ويقف وراء موقفها هذا دافع سياسي. [١]

وصل إلى العاصمة السورية دمشق بتاريخ ١٧ شباط ١٩٦٧ وفد عراقي يرأسه رئيس الوزراء ،ووزير النفط بالوكالة ناجي طالب وعضوية كل من خالد الشاوي وزير المالية والصناعة، وعبد الله إسماعيل المدير العام للنفط ،وانضم اليهم من هناك السفير العراقي في دمشق الدكتور محمد نوري الكاظم بعد أن تفاقمت الأزمة في شدتها[٢]. وقد عقد الوفد اجتماعا مع نظيره السوري الذي الذي كان يرأسه يوسف زعين رئيس الوزراء السوري، وعضوية كل من وزير المالية موفق الشربجي وزهير الحاني وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وخلال الاجتماع قدم الوفد العراقي رؤيته لحل لازمة مؤكداً على ضرورة الإسراع بحلها نظرا لما تركته من آثار فادحة على خزينة الدولة العراقية[٣] وخرج الاجتماع برأيين:[٤]

الأول: إنهاء الأزمة بعد الخسارة المالية التي تكبدها الطرفان.

الثاني: ضرورة تلبية المتطلبات السورية في هذا الموضوع وعدم العدول عنها.الا أن الوفد العراقي لم يحقق نجاحاً في اجتماعاته هذه أمام إصرار الحكومة السورية على مطالبها [٥].

---

[1] -,Ibid, No. 191. Telegram From The Embassy In Iraq to the Department Of State , Subject: Call on President Aref, Baghdad ,April8,1967.

[٢] – جريدة **الجمهورية**(العراقية)، العدد ٢٧٢٨ في ١٧ شباط ١٩٦٧.

[٣] –جريدة **الثورة**(السورية) في ١٨ شباط ١٩٦٨.

[٤] – الشمري، جبار، المصدر السابق ، ص١٦٣.

[٥] – الزبيدي،علياء، المصدر السابق ، ص٢٩٠.

أُستؤنفت المفاوضات مره ثانية، وفي الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم الخميس الموافق ٣ آذار ١٩٦٧ أذاع رئيس الوزراء السوري يوسف زعين بيانا أعلن فيه عن انتهاء الأزمة بالموافقة على دفع المبلغ المختلف عليه والبالغ أربعة ملايين وتسعمائة ألف جنية استرليني إلى الحكومة السورية، واصدر مجلس الوزراء السوري قرارا رفع بموجبة الحجز عن ممتلكات شركة نفط العراق وجاء في نص القرار:" اتخذ مجلس الوزراء اليوم قراراً بإنهاء مفعول قراره السابق الذي ترتب علية صدور قرار وزير المالية ذي الرقم ٣٤٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٧ بإلغاء الحجز على ممتلكات الشركة، وقد دفعت الشركة هذا اليوم مبلغ (٤,٩١١,٢٠٠,١٨,٠) وهو المبلغ المترتب على الشركة لقاء فرق الحساب من عام ١٩٥٥، وعلى أساس المعدلات الجديدة وقيمة المبلغ بالليرات السورية يعادل حوالي ٥٢ مليون ليرة مودعاً في حساب وزارة المالية لدى مصرف سورية المركزي"[١].

وبعد توقف دام ٧٩ يوما بدات عمليات ضخ النفط العراقي وقد أشارت جريدة الفجر الجديد(العراقية) إلى أن الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف ، ورئيس وزرائه ناجي طالب قد عالجا الأزمة بمنتهى الحكمة والرزانة والعقل، ولم يدخرا جهداً في سبيل حلها ، وتمكنا من حلها بعيداً عن العواطف وعدم تأثرهما بأي اعتبار سوى الحرص على ثروة البلاد النفطية[٢].

في حين ذكرت صحيفة المنار(العراقية) من جانبها بان العراق" قد وقف موقفا حازماً دفاعاً عن حقوقه وحقوق سورية، وكان ذلك تعبيراً عن تحمله كل مسؤولياته القومية، ومن الطبيعي أن يستبشر الشعب العراقي بتدفق النفط عبر الأراضي السورية"[٣].

وتجدر لإشارة إلى أن رئيس الوزراء ناجي طالب قد عقد اجتماعا بعد انتهاء الأزمة مع كريستوفر دالي المدير العام للشركة في ٢ أذار١٩٦٧، طالبه فيها بتعويض العراق عن عائدات

---

[١] – جريدة **البعث**(السورية)،في ٣أذار ١٩٦٧؛ اسود، عبد الرزاق محمد، **موسوعة العراق السياسة، حركات التمرد والسياسة النفطية في العراق**، المجلد السابع،ط١، بغداد، ١٩٨٦، ص٤٧٩.

[٢] – جريدة **الفجر الجديد**(العراقية)، في ٣ آذار ١٩٦٧.

[٣] – جريدة **المنار**(العراقية)، في ٣ آذار ١٩٦٧.

النفط خلال فترة توقف الضخ وبدفع ما تبقى من الفرق بين المبلغ الذي كان يتوقعه العراق بعد من الشركة للأشهر الثلاثة الأولى حوالي ٤٠ مليون دينار عراقي وبين ما تلقاه فعلاً هو ٢٢ مليون دينار عراقي وقد وافقت الشركة على دفع مبلغ ١٤ مليون جنية إسترليني على أن يتم إيفاؤها من عائدات النفط في المستقبل[1].

ولاشك أن الرئيس عبد الرحمن عارف قد جسد بعمله هذا موقف حكومته والهادف إلى الحفاظ على المصالح النفطية للبلاد، ورغم الأضرار التي لحقت بالعراق من إجراء الموقف السوري إلا أن الاعتبارات القومية العربية كانت هي الأهم.

حرص العراق بعد انتهاء الأزمة على تقوية أواصر صلاته الاقتصادية مع سورية ، وقد برهنت الزيارات المتبادلة بين الجانبين على ذلك، إذ زار دمشق وفد عراقي اقتصادي برئاسة وزير الاقتصاد أديب الجادر في ٢٨ تموز ١٩٦٧ التقى فيه بوزير الاقتصاد السوري احمد مراد لأجل وضع صيغة عمل اقتصادي عراقي- سوري مشترك يعمل على تحقيق الأهداف التالية[2]:

١-تطوير اتفاق التعاون الاقتصادي القائم بين البلدين وتنظيم الموضوعات بينهما لتسهيل وتوسيع هذا الاتفاق حتى يصبح شاملاً لجميع المبادلات التجارية بين البلدين.

٢-تقليص فوائد الاستثمار من الرسوم الجمركية بين البلدين.

٣-أعطاء الأسبقية في الاستيراد للمنتجات العربية تاكيداً لقرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

٤-إجراء تنسيق صناعي بين القطرين بأسرع وقت ممكن.

٥-تشجيع إنشاء المشاريع الاقتصادية المشتركة بين البلدين وخاصة المشاريع الزراعية والصناعية وما يتعلق بأمور المواصلات.

٦-زيادة التعاون بمجالات التأمين وإعادة التأمين بين البلدين.

---

[1] -جريدة **الحياة**(اللبنانية)، العدد ٣٥ في ٦ أيار ١٩٦٧.

[2] - جريدة **البعث** (السورية)، في ٣١ تموز ١٩٦٧.

٧-التعريف بمنتجات البلدين في أسواقهما بمختلف الوسائل والسبل لتسهيل المبادلات التجارية بينهما وزيادة حجمها.

٨-تعبيد الطريق البري الذي يصل دمشق- بغداد وربط البلدين بشبكة مواصلات تساهم في التعاون بينهما بمختلف المجالات.

٩-التعاون بين البلدين في تطوير اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بما يحقق اختصار مراحل تحقيق السوق العربية المشتركة.

ونظراً لما تلعبه المعاهدات التجارية من أهمية كبيرة لكونها الأساس في توطيد العلاقات والصلات بين الدول التي تربطها أواصرالمنافع الاقتصادية المتبادلة[1]، فقد تم التوقيع على بروتوكول يقضي بتعديل اتفاق التعاون الاقتصادي المعقود بين البلدين في٣ تشرين الثاني ١٩٦١ إثر زيارة وزير الأقتصاد السوري للعراق للفترة (١٥-٢٠اب١٩٦٧) [2].

وفي مجال التنسيق الاقتصادي وصل وزير الصناعة العراقي خليل إبراهيم حسين إلى العاصمة السورية دمشق لإجراء محادثات مع نظيره السوري حول إمكانية إنشاء مصانع مشتركة أو مصانع متكاملة في كلا البلدين ووفقا لظروف كل بلد من ناحية،المواد لأولية، الكادر الفني لقيام صناعة معينة، كما أعلن أن هذا التعاون الصناعي سيكون نواة أو خطوة أولى لإيجاد سوق صناعية عربية على غرار السوق الأوروبية المشتركة وان الدول العربية أن أرادت أن ترفع

---

[1] - بصري، مير، **مباحث في الاقتصاد العراقي**، بغداد، ١٩٤٨، ص١٠١؛ بلال، عبد الحميد ، **علم الاقتصاد واقتصاديات العراق** ، بغداد، مطبعة الأهالي، ١٩٣٩، ص١٧٣.

[2] - وابرز ما جاء في بنود هذا البروتوكول ،إعفاء السلع التي يجري تبادلها بين البلدين من الرسوم الجمركية إعفاءا تاما،واتخاذ الإجراءات اللازمة لإستخدام الهوية الشخصية بدل جواز السفر بين البلدين في أسرع وقت ممكن،وعقد اجتماع بين خبراء التنسيق الصناعي في البلدين خلال شهر أب ١٩٦٧، وعقد اجتماع أخر بين خبراء الجمارك في البلدين في أوائل شهر أيلول ١٩٦٧ لدراسة موضوع توحيد معدلات التعرفة الجمركية إزاء التحويل الخارجي،و تشكيل هيئه دائمة للتنسيق الاقتصادي بين البلدين تجتمع في عاصمتي البلدين بالتناوب للنظر في عدد من الأمور التنسيقية الأخرى،للمزيد ينظر : جريدة **البعث**(السورية) في٢٣ أب ١٩٦٨.

من مستوى شعوبها المعاشية وتحقيق الوحدة السياسية المنشودة فلابد من إنشاء صناعات مركزة مشتركة لسوق واسعة لملايين المشتركين[١].

ومن جانب أخر أكد وزير الصناعة السوري عدنان عزوز خلال محادثاته مع الوزير العراقي أن هذه المحادثات هي خطوة أولى للتنسيق على مستوى الوطن العربي[٢] ، وبتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٧ تم التوقيع على بروتوكول التنسيق الصناعي بين الحكومتين العراقية والسورية الذي أكد في ابرز بنوده على ضرورة إلغاء جوازات السفر بين سورية والعراق ، وتشجيع إنشاء صناعات برأسمال مشترك، والتنسيق والتعاون في مجال الأبحاث الصناعية والمواصفات الفنية والتوحيد القياسي وتبادل الخبرات والمعلومات الفنية بشأنها[٣].

أما بالنسبة للعلاقات السياسية بين البلدين فقد أثارت التهديدات الصهيونية لسورية منذ عام ١٩٦٦ حفيظة الحكومة العراقية التي اعلنت عن إستعدادها لنصرة سورية، وقد جاء ذلك اثر دعوة وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي في ١٥ أيار ١٩٦٧ لسفراء الدول الكبرى " بريطانيا، الاتحاد السوفيتي، والقائم بإعمال السفارة الأميركية في بغداد" وإبلاغهم بموقف العراق دون تحفظ بقوله ،أن الحكومة العراقية تعلن استنكارها الشديد للاعتداءات والتهديدات الصهيونية ضد سورية". كما اكد الباجي جي خلال لقائه مع السيد بهاء الدين النقار السفير السوري في العراق استعداد العراق التام لوضع كافة إمكانياته للدفاع عن سورية ضد العدوان الصهيوني[٤].

رحب العراق في وقت سابق بأتفاقية الدفاع المشترك[٥] والتي عقدت بين مصر وسورية، وذلك من خلال التصريح الذي أدلى به الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف لجريدة الجمهورية

---

١ – جريدة **صوت العرب** (العراقية) ، في ١٩٦٧/٩/٢١.

٢ – جريدة **النهار**(اللبنانية)، في ١٩٦٧/٩/٢٤.

٣ – جريدة **الوقائع**(العراقية) ، في ١٩٦٧/١١/٩

٤ – جريدة **الجمهورية**(العراقية) ، العدد ١١٩٨ في ١٨ أيار ١٩٦٧.

٥ –وهي الاتفاقية التي عقدت بتاريخ ٤ تشرين الأول بين مصر وسورية وتم بموجبها أنشاء قيادة مشتركة للجيش، يتولى قيادتها رئيس أركان الجيش المصري وحددت مدتها بخمس سنوات، وقد انضم إليها العراق والأردن فيما بعد .للمزيد ينظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦**، بيروت،١٩٦٧، ص١٧٥–١٧٦

بقوله:" أن الحكومة العراقية تبارك اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة وسورية، وأننا نغتبط بكل قرار يعزز التعاون بين الإخوة ، وان العراق سيبادر إلى تنفيذ كافة التزاماته إذا ما تعرضت سورية لأي خطر، ونحن نعتقد أن بيننا وبين إخواننا ما هو أكثر من المعاهدات.. .."[١].

وضمن السياق نفسه أعلن اللواء شاكر محمود شكري وزير الدفاع العراقي استعداد العراق لتحمل كل شيء، وان العراق لن يقف موقف المتفرج عند وقوع اعتداء على سورية، وإنما سيدافع بكل طاقاته لإسنادها ورد العدوان عنها، ويسخر لذلك كل قواته العسكرية[٢].

ألقى موقف العراق المساند السورية والمؤيد لها في تصديها للاعتداءات الصهيونية بضلاله على طبيعة العلاقات بين البلدين والتي شهدت تقارباً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ساهم في تطور العلاقة بين البلدين وفي كافة المجالات نحو الأفضل.

دفع تأزم الموقف على الجبهة السورية بين سورية والكيان الصهيوني قادة مجلس الدفاع العراقي إلى عقد اجتماع في ١٧ آذار تم فيه مناقشة الموقف العام وما يمكن توفيره من قطعات عسكرية في حال وقوع اعتداء على سورية ، وأبلغت السلطات السورية بذلك، وحصلت موافقة الجانب السوري على استقبال وفد عسكري عراقي في الشهر نفسه للبحث في أسلوب التعاون[٣].واتفق الجانبان بأن يقدم العراق لسورية مساعدة جوية مؤلفة من سربين، احدهما قاصف، والآخر مقاتل يعملان من القواعد الجوية العراقية، وكان العراق قد عرض في وقت سابق إرسال قوة برية إلى سورية مؤلفة من لواء مشاة وكتيبة مغاوير وكتيبة دبابات، الا أن

---

١ – جريدة **الجمهورية**(العراقية) ، في ٧ تشرين الثاني ١٩٦٦.

٢ –جريدة **الجمهورية**(العراقية) ، في ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٦.

٣ – شامية، **سجل الوقائع السياسية**، المصدر نفسه،ص٦١٤؛ الجبوري، صائب صالح ، **محنة فلسطين**، بيروت، ١٩٧٠، ص٤٥٩.

الحكومة السورية ذكرت أن جبهتها البرية رصينة ولا يحتاجون إلى القوات البرية واكتفوا بطلب المساعدة الجوية فقط[1].

أعلن اللواء الركن حمودي مهدي رئيس اركان الجيش بالوكالة في تصريح له " أن الحكومة العراقية هيأت جميع القطاعات العسكرية للتحرك إلى سورية بعد انتهاء المباحثات التي يجريها الوفد العراقي مع المسؤولين السوريين في دمشق"[2].

كما وصل إلى بغداد زكريا محي الدين والفريق عبد المنعم رياض قائد الجيش المصري والجبهة الشرقية وفي الاجتماع الذي عقد بين الجانبين تم الاتفاق على ما يلي[3]:-

١- عرض الجانب المصري ضرورة إسناد الجبهة الأردنية بقوات عراقية.

٢- أوضح الجانب العراقي موقفه من سورية واتفاقه معها على مساعدتها بقوات جوية وبريه، وبما أن موقف الجيش العراقي لا يساعد على القتال في الجبهتين معا، فمن الضروري إذن استخدام القوات العراقية في إحدى هاتين الجبهتين ونظراً لقصر مساحة الجبهة السورية ومناعتها فالعراق يفضل إرسال قواته إلى الجبهة الأردنية التي هي أوسع من الجبهة السورية وفي أشد الحاجة إلى دعم عربي.

٣- تعهد السيد زكريا محي الدين بعد أن تم الاتفاق على وجهة النظر العراقية، بإقناع الجهات السورية لصرف النظر عن المساعدات العراقية ليستثني تحويلها إلى الجهة الأردنية.

وحول هذا الموضوع يذكر محمود شيت خطاب" انه في الثلاثين من مارس ١٩٦٧ تم الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن ، ووافق العراق على هذه الاتفاقية هاتفيا، وأرسل قطعاته إلى الأردن ...ومن الواضح أن هذه الاتفاقيات العسكرية الثنائية والثلاثية جاءت متأخرة جداً ،

---

[1] -مصطفى، حسن، **حرب حزيران ١٩٦٧، أول دراسة عسكرية من وجهة النظر العربية**، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت،١٩٧٣، ص٢٧٦.

[2] - شامية، جبران ، المصدر السابق ،ص٦٦٤.

[3] - مصطفى، حسن، **حرب حزيران اول دراسة عسكرية من وجهة النظر**، المصدر نفسه،ص٢٧٨.

كما أنها لم تشمل العرب كلهم ولذلك لم تستطع الدول العربية حشد قواتها العسكرية في الزمان والمكان المناسبين لمواجهة العدو الصهيوني في حرب حزيران ١٩٦٧"[١].

اثر ذلك الاتفاق تمثل موقف الحكومة العراقية من الجبهة السورية بالموقف الشعبي الذي ظهر واضحاً من خلال مواقف الصحافة والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية والتي أخذت تتابع التطورات السياسية آنذاك، إذ أعلنت نقابة الصحفيين العراقيين في بيان لها[٢]:"أن النقابة تضع كافة إمكانياتها في خدمة المعركة وتستنكر استمرار أميركا وبريطانيا والمعسكر الغربي في دعم العدو الصهيوني وأنها توجه الدعوة في بيانها هذا إلى كافة المنظمات الصحفية في العالم والأقلام الحرة والقوى التقدمية أن تستنفر طاقاتها لنصرة الحق العربي وخنق العدوان والتآمر الاستعماري الصهيوني".

وأعلن الحزب الشيوعي العراقي في بيان له :" أقدمت إسرائيل صنيعة الاستعمار العالمي وأداته وثكنته العسكرية، على القيام بعدوان واسع ضد الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والأردن،وقد اتضح الآن للرأي العالمي بأسره، أن هذا العدوان قد جرى وفق مخطط اشتركت في وضعه الولايات المتحدة الأميركية ،وبريطانيا ،وألمانيا الغربية وكانت(إسرائيل) هي الأداة المباشرة لتنفيذه"[٣].

وأيضاً عبّرت النقابات المهنية عن تضامنها مع الشعب السوري، فقد رفع كل من الدكتور طلال ناجي شوكت نقيب الأطباء في العراق، والدكتور محمود الحمصي رئيس جمعية الاقتصاديين ، والسيد خليل المرزوق نقيب المعلمين، ببرقية إلى الرئيس عبد الرحمن عارف طلبوا فيها أن يضع القوات المسلحة العراقية على أهبة الاستعداد للمشاركة في الجبهات المختلفة

[١] – خطاب، محمود شيت، **دراسات في الوحدة العسكرية**، بغداد، ١٩٨٧، ص٤٦.

[٢] – جريدة **الثورة**(العراقية)، في ٦ حزيران١٩٦٧.

٣ – الشمري،جبار، المصدر السابق ، ص١٩٣.

لصد العدوان وسحقه في الأراضي السليبة في فلسطين، وطالبت أيضا بفتح مراكز للتطوع والتدريب للمشاركة الفعلية لمواجهة العصابات الصهيونية[١].

يمكن القول أن عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ قد ساهم كثيراً في تقريب العلاقات السياسية بين البلدين، إذ سعى العراق إلى إزالة أثاره عن طريق الجهود الدبلوماسية ،فقد وصل إلى العاصمة السورية في العاشر من آب ١٩٦٧الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف يرافقه وفد ضم كلا من السيد إسماعيل خير الله وزير الدولة الشؤون رئاسة الجمهورية وزير الخارجية بالوكالة، وعبد الكريم فرحان وزير الإصلاح الزراعي ووزير الزراعة بالوكالة، وأعلن رسميا أن هذه الزيارة تأتي في نطاق اجتماعات عربية تستهدف إلى إزالة آثار العدوان الصهيوني على البلدان العربية، وذكر السيد إسماعيل خير الله، "لقد جئنا إلى دمشق لكي نتبادل الرأي مع إخواننا السوريين في كل ما يهم العرب وأننا لسنا متفقين فقط بل متأكدين من نجاح إعمالنا" [٢].

تصدّرت تلك الزيارة عناوين ابرز الصحف السورية آنذاك ، فقد ذكرت جريدة البعث السورية في مقال افتتاحي لها بأن العراق كان مثالا حيا لوحدة النضال العربي، وسباقا لخوض المعركة على كل المستويات، وضع جنوده على خطوط النار، وطاقاته المادية والمعنوية في الميدان، وقطع النفط عن دول العدوان وان العراق يقف الآن بحزم على الصعيد العربي دون أي تخاذل أو استسلام... وهو يلتقي مع سورية في الهدف وفي الوسيلة"[٣].

وقد استغرقت الزيارة يومين صدر عنها بيان مشترك في ١٢ أب ١٩٦٧ تضمن النقاط التالية [٤]:-

---

١ – جريدة **الأخبار**(اللبنانية) في ٦ حزيران١٩٦٧.

٢ –جريدة **النهار** (اللبنانية) في ١١و١٩٦٧/٨/١٢.

٣ – جريدة **البعث** (السورية) في ١٩٦٧/٨/١١.

٤ – المصدر نفسه ، في ١٩٦٧/٨/١٣.

١-جرت إثناء هذه الزيارة محادثات ودية بين الجانبين استعرضت خلالها ابرز وسائل تدعيم العلاقات الأخوية بين البلدين في مختلف المجالات وبما يعبر عن تطلعات الشعب العربي الواحد في القطر.

٢-استعرض الجانبان الأوضاع العربية والدولية في ضوء الظروف الراهنة والعدوان الصهيوني الاستعماري الذي يتعرض له الوطن العربي ووسائل حشد الجهود والطاقات في كل من البلدين لصد هذا العدوان ومحو آثاره.

٣-أكد الجانبان إيمانهما الراسخ بقدرة الآمة العربية وحيويتها وطاقاتها الخلابة التي تستطيع إذا ما حشدت وصبت في تيار النضال العربي الشامل أن تصد بجدارة الهجمة الاستعمارية الشرسة وان تدمر العدوان وتحبط جميع المخططات المعادية التي تهدف إلى فرض الحلول الاستسلامية المذلة وتمكين العدو من جني ثمار عدوانه الآثم.

٤-جرى الإتفاق على زيارة وفد اقتصادي سوري إلى بغداد خلال الأيام القليلة القادمة لتنسيق العلاقات الاقتصادية المتكاملة بين البلدين.

٥-اتفق الطرفان على أن يتابع وزرائهما البحث لتحديد حصة كل من البلدين الشقيقين من مياه نهر الفرات على أساس إقتسام نسبي لما يدخل حدود سورية من مياه هذا النهر.

وضمن جهود التعاون السياسي بين البلدين،وصل الى العراق الدكتور نور الدين الاتاسي رئيس الجمهورية السورية في ١٢ تشرين الأول ١٩٦٧، يرافقه الدكتور إبراهيم ماخوس نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وسهيل الغزي وزير الثقافة والإرشاد القومي[١].

وخلال هذه الزيارة جرت مباحثات رسمية مع الجانب العراقي برئاسة عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية، وحضرها ايضا كلا من طاهر يحيى رئيس الوزراء، واللواء الركن شاكر محمود شكري وزير الدفاع، وعبد الكريم فرحان وزير الإصلاح الزراعي، والدكتور مالك دوهان الحسن وزير الثقافة والإرشاد، والدكتور محمد جواد العبوسي وزير الاقتصاد والدكتور شامل السامرائي

---

١ -جريدة **الجمهورية**(العراقية)، في ١٣ تشرين١٩٦٧.

وزير الوحدة، كاظم المخلف وكيل وزير الخارجية، استعرضت هذه المباحثات الأوضاع الراهنة وعلى الصعيدين العربي والدولي،كما نوقشت الجهود الكفيلة لمواجهة العدوان الصهيوني ويمكن القول أن هذه الزيارة كانت رداً على الزيارة التي قام بها الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف للجمهورية السورية ومن الطبيعي أن تترك هذه الزيارة صداها في وسائل الإعلام في كلا البلدين، فقد أشارت الصحافة السورية إلى أن هذه الزيارة تهدف إلى تعزيز الصمود لمواجهة الاستعمار والصهيونية ولتنسيق المواقف في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية مؤكدة على التطور الكبير الذي وصلت إليه العلاقات بين البلدين، بينما اوضحت جريدة الجمهورية العراقية الأهمية الكبرى التي ستترتب على هذه الزيارة لمواجهة التهديدات المحتملة ضد سورية[١].

وإستكمالا للمباحثات السابقة في بغداد ، فقد وصل إلى العاصمة السورية(دمشق) في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٧ وفد عراقي برئاسة اللواء الركن شاكر محمود شكري وزير الدفاع، والتقى الوفد في زيارته هذه مع الرئيس السوري نور الدين الاتاسي وسلمه رسالة خطية من الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف تتعلق بتطوير العلاقات بين البلدين، كما عقد الوفد اجتماعات مع اللواء حافظ الأسد وزير الدفاع السوري وكبار الضباط السوريين، وأيضا زار الوفد العراقي بعض المواقع العسكرية[٢] .

ويمكن القول أن العلاقات العراقية- والسورية خلال عهد الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف شهدت تطورا كبيرا على مختلف الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية وخصوصاً خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٧ وحتى انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ في العراق، وذلك اثر تزايد الخطر الصهيوني في ٥ حزيران١٩٦٧، وقد ابدى العراق استعداده للوقوف جنباً إلى جنب مع شقيقته سورية فضلاً عن مصر والأردن وكان إرسال القوات البرية والجوية العراقية إلى ارض المعركة دليل قوي على ترجمة تلك التصريحات إلى واقع عملي.

المبحث الثاني: العلاقات مع الدول غير العربية المجاورة للعراق

---

[١] -الشمري، جبار ،**العلاقات العراقية السورية**،المصدر نفسه ، ص١٩٨.

[٢] -جريدة **البعث** (السورية)، في ١٦ تشرين الثاني١٩٦٧.

١- العلاقات العراقية – التركية

أوجدت قضية الحدود بين العراق وتركيا ،والمسألة الكردية ،ومياه نهري دجلة والفرات ،حالة من عدم الاستقرار السياسي بين البلدين ، حتى قيام انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق، الذي أطاح بالزعيم عبد الكريم قاسم وتسلم عبد السلام محمد عارف مقاليد السلطة في البلاد ، أذ عد ذلك نقطة تحول رئيسية في العلاقات بينهما لأنه أزال عائقاً مهماً كان يقف حائلاً دون إقامة علاقات ودية بين البلدين ، إذ لم تخف الأوساط التركية الرسمية والشعبية ارتياحها من القضاء على حكومة عبد الكريم قاسم لما سببته لها سياستها من متاعب وطبعاً هذا من وجهة نظرهم ، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الكردية[١].

تمثلت أولى مظاهر التعاون باستقبال وزير الخارجية العراقي آنذاك طالب شبيب، للسفير التركي في بغداد (سيفي طورفاتي) في ١١ شباط ١٩٦٣ لشرح أبعاد سياسة العراق الخارجية[٢]، وفي اليوم نفسه أعلن وزير الخارجية التركي السيد (فريدون جمال أركي) اعتراف حكومته بالحكومة العراقية الجديدة في بيان تلاه أمام المجلس الوطني التركي الكبير حيث ذكر أن ما حدث في العراق هو أمر يخص العراق وسوف تستمر علاقة تركيا بالعراق على وفق المنهاج الجاري سابقاً ويرجو أن تتطور هذه العلاقة إلى ما يخدم البلدين الصديقين.... وان تركيا ترغب في إزالة الشوائب العالقة بين البلدين [٣].

كما أكد ممثل تركيا في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الأمر بقوله،"ان موقع بلاده الجغرافي يجعلها تهتم بتطورات الحاصلة في الشرق الأوسط ،وان صداقتنا مع الدول

---

[١] –مشتاق ، طالب، **أوراق أيامي** (١٩٠٠– ١٩٥٨) ، ج١٠ ، دار الطليعة ، بيروت ، د.ت ، ص ٨؛ التكريتي ، سمير عبد الوهاب ، **العلاقات العراقية التركية** (١٩٥٨ – ١٩٦٨) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ٣٨.

[٢]- حسن ، مهدي صالح ، **العلاقات العراقية التركية** (١٩٦٨ – ١٩٨٠) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٤١.

[٣] –حميدي ،جعفر، **تاريخ الوزارات العراقية** ، ج٦ ، المصدرالسابق ، ص ٥٠ –٥١.

العربية قد اصبح حجر زاوية مهم في سياستنا الخارجية" [1]، وأ ضاف رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل خلال حديث له ،بأن العمل على بناء صداقة حقيقية مع الدول العربية في الشرق الأوسط ومن ضمنها العراق هو من بين اهدافنا الرئيسية ،وعلى أشقائنا العرب أن يثقوا بنوايا تركيا الحسنة تجاههم "[2].

أعربت الحكومة العراقية عن ارتياحها للإعلان التركي ، وأكدت حرصها على إنهاء حالة التوتر بين البلدين ، وتطوير آفاق التعاون والصداقة بينهما ، ومعالجة المشاكل الحدودية التي تخص كلا الطرفين عن طريق إيجاد الحلول المناسبة لها[3].

ويبدو ان إعلان ميثاق الوحدة الثلاثية بين العراق ومصر وسورية في ١٧ نيسان ١٩٦٣ ، قد أثار قلق الحكومة التركية لاعتقادها بان أي تجمع يقع على حدود تركيا الجنوبية يشكل خطراً مباشراً على مصالحها ويقوي مركز سورية في خلافاتها ومشاكلها معها ، وهو موقف جاء متطابقاً مع المواقف التركية السابقة المعادية لقيام أي تجمع عربي ، وكتبت مجلة (لامكس) الناطقة باسم حزب الشعب الجمهوري الحزب الرئيسي في تركيا مقالاً لها تحت عنوان (تركيا أمام الشرق الأوسط) ، وأبرز ما جاء فيه :" تهتم تركيا بالدرجة الأساس بالشؤون الشرق أوسطية وخاصة الأوضاع في العراق وسورية"[4]، وفي خطوة لافتة للنظر قامت تركيا بإغلاق حدودها مع سورية وتحريك قواتها نحو الحدود السورية[5]، الأمر الذي دفع الرئيس جمال عبد الناصر الى

---

[1]- المنوفي ، كمال ، **التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٤ ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٤٧.

[2]- المصدر نفسه ، ص ١٤٨.

[3]- السامرائي ، عبد القادر عبد الرزاق أحمد ، **السياسة الخارجية التركية تجاه العراق (١٩٥٨ – ١٩٦٧)** ،رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العراق، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥٦.

[4]- السبعاوي، عوني عبد الرحمن ، **تركيا وقضايا المشرق العربي(١٩٤٥ – ١٩٦٧)** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٠ ، ص ٢٢٧.

[5]- المصدر نفسه ، ص ٢٢٨.

التصريح بان الجمهورية العربية المتحدة سوف تتدخل عسكرياً في البر والبحر والجو لحماية سورية[١].

كما زار الجنرال (فورستر) القائد العام لقوات حلف شمال الأطلسي أنقرة في نيسان ١٩٦٣ ، وأجرى مباحثات مع قادة أركان الجيش التركي في مسائل تتعلق بتنظيم الجيش التركي وأستشراق أفاق المستقبل بالشرق الأوسط نتيجة قيام الاتحاد الثلاثي بين العراق ومصر وسورية[٢]. ودعت تركيا أيضا إلى عقد اجتماع طارئ للجنة العسكرية لحلف الناتو في ٢٨ نيسان ١٩٦٣ لبحث ما يسمى بإستراتيجية الدفاع الإقليمي في حالة وقوع عدوان أجنبي[٣] وفي ٢٩ نيسان ١٩٦٣ وصل وزير الخارجية الأمريكي (دين راسك) أنقرة واجرى مشاورات مع المسؤولين الأتراك تناولت الموقف في الشرق الأوسط بوجه عام والتطورات التي يمكن أن تنشأ من جراء قيام الوحدة الثلاثية بين العراق ومصر وسورية بوجه خاص [٤].

الا ان تفاقم الخلافات بين المسؤولين السوريين وبين الرئيس جمال عبد الناصر والصراع على السلطة في سورية ساهمت في أن لايأخذ هذا الاتحاد مداه العملي ؛ وبالتالي تأكد للأوساط السياسية التركية أخفاق الدول العربية في تحقيق هذه الوحدة وهي تطورات جاءت لصالحها[٥].

أحدثت انتخابات عام ١٩٦٥[٦] في تركيا تغيراً في سياستها أزاء المنطقة العربية وشرعت السياسة التركية في إقامة نوع من التوازن بين الدول العربية من جهة ومصالحها مع الدول الغربية من جهة ثانية [٧]،وضرورة توطيد علاقاتها وخاصة مع العراق لما في ذلك من أهمية في

١- جريدة **الأهرام** (المصرية) ، العد ١٢٩٤٤١ في ٢٠ نيسان ١٩٦٣.

٢ -المصدر نفسه ، العدد ١٢٩٤٥٠ في ٢٨ نيسان ١٩٦٣.

٣ -المصدر نفسه.

٤ -جريدة **الأهرام** (المصرية) ، العدد ١٢٩٤٥٢ في ٣٠ نيسان ١٩٦٣.

٥ -السامرائي ،عبد القادر، المصدر السابق ، ص ١٦٢.

٦ - ، وهي الانتخابات التي جرت في تشرين الأول ١٩٦٥ وانتهت بفوز سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة الإسلامية : للمزيد ينظر، النعيمي ،أحمد نوري، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا (١٩٤٥ – ١٩٥٨)**، بغداد ، ١٩٨٩، ص ١٨٥.

١- الناصري، خليل إبراهيم ، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية** ، بغداد ،١٩٩٠، ص ١٢١.

كسب تأييدها في القضية القبرصية [١]، وفي الوقت الذي فسر فيه الساسة العرب أن التقارب التركي – العربي ربما يساعد على تقليص علاقات تركيا مع الكيان الصهيوني ، عندئذ يمكن كسبها إلى جانب الحقوق الشرعية للقضية الفلسطينية[٢].

تمهيداً لذلك زار وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور عدنان الباجه جي في ٧ نيسان ١٩٦٦ العاصمة التركية انقرة ، وكانت الزيارة الأولى من نوعها منذ عام ١٩٥٨ ، وفور وصوله التقى مع رئيس الجمهورية التركية بالوكالة (إبراهيم شوقي اتاسكون) وخلال ذلك سلمه رسالة من الرئيس العراقي آنذاك عبد السلام محمد عارف ، أعرب فيها عن أمله في تنمية علاقات الصداقة بين البلدين ، وأيضا أعرب عن أمل الحكومة العراقية في أن تقف تركيا موقفاً مؤيداً إلى جانب القضية الفلسطينية[٣].

وفي ظل أجواء هذا التحسن في العلاقات السياسية بين البلدين ، وافق مجلس الوزراء العراقي على استئناف المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية التجارية مع الحكومة التركية ،وانتهت المفاوضات بالتوقيع عليها في ٣آب ١٩٦٥ [٤]، ودخلت حيز التنفيذ من قبل العراق في ١٩ كانون الأول من العام نفسه، بعد مصادقة مجلس الوزراء العراقي عليها في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٥[٥]،في حين صادق مجلس الوزراء التركي عليها في ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٥[٦].

بلغت العلاقات العراقية – التركية ذروة ازدهارها في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف ،إذ أكد كتاب تكليف عبد الرحمن البزاز بتشكيل وزارته للمرة الثانية في ١٨ نيسان ١٩٦٦ ، على أن

---

١ - وللمزيدحول هذا الموضوع ينظر: أحمد فيروز ، **صنع تركيا الحديثة** ، المصدر السابق ، ص ٣١٤ ؛ سيم شاكماك ، **موقع تركية من الحلف الأطلسي واثر ذلك على علاقتهما بالوطن العربي** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٥ ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٤ .

٢- الداوود ، محمود علي ، **العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٥ ، ١٩٨٢ ، ص ٦٨.

٣ –الباجه جي ،**عدنان،صوت العراق في الأمم المتحدة**،ط١،بيروت،١٩٧٤ ،ص٢٣٥

٤ –د.ك. و. مقررات مجلس الوزراء العراقي ، في ٢١ تموز ١٩٦٥.

٥- د.ك.و،مقررات مجلس الوزراء العراقي ،في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٥.

٦–جريدة **المنار** (العراقية) في ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٥.

"سياسة العراق الخارجية سوف تسير على نفس النهج السابق في توطيد علاقته مع تركيا والعمل على حل المشاكل معها بأفضل الطرق التي تحقق مصلحة الجوار" [1].

عدت زيارة البزاز إلى تركيا في ٣ تموز ١٩٦٦ بأنها خطوة مهمة لدفع العلاقات العراقية التركية إلى الإمام[2]، لا سيما وأنها جاءت بعد صدور بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ حول القضية الكردية وتأييد تركيا لكافة الإجراءات التي اتخذها العراق في هذا الصدد[3]،كما أن موعد الزيارة جاء بعد المحاولة الانقلابية الثانية للعميد الركن عارف عبد الرزاق في ٣٠ حزيران ١٩٦٦ ،مما يوحي أن البزاز أراد اطلاع تركيا على إجراءات حكومته في القضاء على هذا الانقلاب[4].

وعقب انتهاء المحادثات الرسمية بين الجانبين ، صدر في كل من بغداد وأنقرة في ٧ تموز ١٩٦٦ بيان مشترك ، تضمن التأكيد على إتباع السياسة التي تضمن الالتزام الكامل بالاتفاقيات الدولية ، واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وتأكيد مساندة حكومة العراق لتركيا في موضوع قضية قبرص ، وعطف الحكومة التركية وتفهمها لوضع اللاجئين الفلسطينيين ، وعلى ضرورة أعادة حقوقهم كاملة وفق مقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفيما يتعلق بموضوع المياه المشتركة ، فقد أكد الجانبان على ضرورة الإسراع بعقد اجتماع لخبراء فنيين وقانونيين لوضع المقترحات والصيغ المناسبة له ، وأيضا تم التوقيع على اتفاقية التعاون السياحي بين البلدين[5].

قوبلت زيارة البزاز باهتمام الصحافة العراقية التي أخذت تبرز على صفحاتها الأولى وفي مقالاتها الاقتصادية أهمية هذه الزيارة، فنشرت جريدة الجمهورية وتحت عنوان" خطوط العلاقات"

---

[1] -جريد **المنار**(العراقية)، في ٢٠ نيسان ١٩٦٦

[2] -جريدة **الجمهورية** (العراقية) في ٢٦ مارس ١٩٦٦.

[3] - جريدة **النهار** (اللبنانية) في ١٣ مارس ١٩٦٦ .

[4] - خدوري ،مجيد، **العراق الجمهوري** ، المصدر السابق ، ص ٣٦٧.

[5] - أوغلي،أسماعيل وآخرون ، **العلاقات التركية – العربية في مرحلة المد القومي (١٩٤٥ – ١٩٧٥)**، معهد البحوث والدراسات العربية ، ج٢ ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٦٧ ؛ جريدة **الهدف** (العراقية) ، في ٨ تموز ١٩٦٦.

مقالا جاء فيه :"... كان للبيان التركي- العراقي المشترك الصدى الواسع في المحافل الخارجية، واعتبره الكثيرون قاعدة انطلاق للعلاقات ليس بين العراق وتركيا فحسب، وإنما بين العرب وتركيا أيضا، بعد أن أصبح التعاون بين دول الشرق الأوسط في الحالات الحيوية ضرورة لا مفر منها... وأن الصداقة إذا توافرت تيسر بلوغ الأهداف والمقاصد"[١].

وأيضاً رحبت الصحف التركية بما جاء به البيان من نقاط هدفت إلى توثيق أواصر التعاون، فصحيفة"ملليت" أشارت إلى مساندة العراق ودعمه لها في قضية قبرص وأنها في حاجة ماسه له. [٢]

وفي خطاب له بمناسبة ذكرى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق تطرق الرئيس عبد الرحمن عارف إلى موضوع علاقات العراق بجيرانه بالقول:"... أن علاقتنا مع جيراننا ومع بقية الدول ، مستنده إلى قاعدة راسخة من الإيمان بالسلم، والرغبة في التعاون مع الجميع على أساس من الاحترام المتبادل، وعلى قدر من المساواة دون تفريط في الحقوق أو تجاوز على الغير، على هذا الأساس تمسك العراق في علاقاته بجارتيه تركيا وإيران، بسياسة حسن الجوار، والرغبة الصادقة في التعاون"[٣].

استقالت وزارة البزاز في ٦ أب ١٩٦٦ لتخلفها وزارة جديدة برئاسة ناجي طالب في آب ١٩٦٦ وقد سارت العلاقات العراقية – التركية في عهد هذه الوزارة الجديدة على نهجها القديم، حتى أن رئيس الوزراء ناجي طالب بعث برسالة إلى رئيس وزراء تركيا سليمان ديميريل أوضح من خلالها حرص حكومته على إدامة علاقات العراق الوثيقة مع تركيا[٤]، وبالرغم مما أثير من تساؤلات حول طبيعة تلك العلاقات، وأثرها في تقوية العلاقات العربية التركية، والحد من علاقات تركيا(بالكيان الصهيوني)، فان الكفة الراجحة مالت إلى جانب الرأي القائل، بضرورة استمرار

---

١ – عبد الرزاق، خالد ، **مواقف الصحافة العراقية من العلاقات العراقية–التركية(١٩٥٨–١٩٦٨)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصريه، كلية التربية، قسم التاريخ، ٢٠٠٠، ص٨٣

٢ – التكريتي، سمير،المصدر السابق، ص١٦١.

٣ – جريدة **الخليج العربي**(العراقية) في ١٥ تموز ١٩٦٦

٤ – جريدة **صوت العرب**(العراقية)، في ١٠ آب ١٩٦٦.

العراق في سياسته الرامية إلى توثيق علاقاته مع تركيا وتناول الزيارات ومن أعلى المستويات معها لأنه السبيل الأكثر واقعية لجذب الأخيرة إلى جانب العرب في صراعهم مع(الكيان الصهيوني) ومن هنا جاءت زيارة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف إلى تركيا وما لحقها من تطورات لتؤكد تلك الحقيقة[١].

رحبت الحكومة التركية وعلى لسان سفيرها في بغداد، علي بنقايا، بالزيارة التي سيقوم بها الرئيس عارف [٢]، وفي الوقت نفسه أعلن الرئيس عبد الرحمن عارف قبيل مغادرته العراق، أن الهدف من هذه الزيارة هو لغرض توثيق العلاقات التقليدية القديمة في الدين والتاريخ المشترك، وتوطيد الصلات التجارية والثقافية وحسن الجوار، ومن اجل السعي لإيجاد تقارب تركي- عربي[٣].وهي تأتي تلبية للدعوة التي وجهها الرئيس التركي جودت صوناي[٤] للرئيس العراقي عبد الرحمن عارف.

وفي ٢٠ شباط وصل الرئيس عبد الرحمن عارف تركيا ،وقد استغرقت زيارته سبعة أيام جرى خلالها التباحث حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك بينهما ومنها القضية القبرصية وموضوع اللاجئين الفلسطينيين[٥].

وقد عقد الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف خلال تواجده في تركيامؤتمراً صحفياً في قصر شاله باستانبول في ٢٤ شباط ١٩٦٧ تناول محادثات الجانبين في موضوع مسالة المياه المشتركة وأبرز ما جاء فيه:" .... نحن نرحب بكل المشاريع التي تدر على المواطنين الأتراك فائدة تذكر، والمهم أن لا تكون هذه الفائدة على حساب العراق، ولأجل تفادي الأضرار المحتمل

---

١ -التكريتي،سمير ،**العلاقات العراقية التركية**، المصدر نفسه،ص١٦٣.

٢ - جريدة **الفجر الجديد**(العراقية)، في ١٥ شباط١٩٦٧.

٣ - جريدة **الجمهورية**(العراقية)، في ٢١ شباط ١٩٦٧.

٤ - صوناي، ولد **جودت صوناي** في ١٠ شباط ١٨٩٩، وتخرج من الكلية العسكرية في عام١٩١٧، واستمر يتدرج في مناصبه العسكرية حتى أحيل على التقاعد من رئاسة أركان الجيش في آذار ١٩٦٦، ثم انتخب عضواً في مجلس الشيوخ التركي تمهيداً لانتخابه لرئاسة الجمهورية، وفي ٢٨ آذار من عام ١٩٦٦ انتخب صوناي رئيسا خلفا لكورسيل،للمزيد انظر: النعيمي، المصدر السابق، ص١٩٥.

٥ - جريدة **المنار** (العراقية)، في ٢٢ شباط١٩٦٧.

وقوعها على العراق، في حالة تنفيذ هذا المشروع(سد كيبان)[1] ، فسوف يشرع بتشكيل وفود من الجانبين للدخول في مفاوضات حول هذا وأضاف أيضا:" أن كل قطر سيحتفظ بكمية المياه، بحيث لا يتضرر من إجراءات الطرف الآخر وان القضية سوف تعالج وفقاً لأحكام القانون الدولي"[2].

أما حول موقف العراق من القضية القبرصية، فخلال مأدبة عشاء أقيمت تكريما للرئيس عارف، صرح الرئيس التركي جودت صوناي قائلاً:"... وأنا أتناول صلات الأخوة الشديدة التماسك القائمة بين بلدينا، لابد أن أتطرق في موقفي هذا، إلى الاهتمام الذي أبداه سيادتكم، والحكومة العراقية، والشعب العراقي لقضية الشعب التركي العظيم، أن مشاطرتكم الشعب التركي منذ البداية، في رد الفعل والانفعال العظيم اللذين أبداهما ، هذا الشعب تجاه قضية بعثت بدافع لئيم، يرد بها إفناء بني قومه من القبارصة، وإخوانه في الدين عن بكرة أبيهم، اعني بها قضية (قبرص) الحق أن هذا الموقف المشرف، الذي اتخذتموه بالوقوف إلى جانبنا في أيامنا العصيبة، قد ترك في قلوبنا، وامتنا التي ترد الجميل، آثاراً عميقة جعلها تلهج دوما بالشكر والامتنان لكم، ولإخواننا العرب الذين أقتفوا نهجكم".

وبالمقابل رد الرئيس عارف بكلمة قال فيها:

"..أن موقف العراق من قضية قبرص، لم يكن الا بدافع من شعوره بالحق والعدل والحفاظ على استقلالها، والحرص على أن يعيش أبناء شعبها حياة حرة مرفهة"[3].

---

[1] - سد كيبان: وهو من السدود الكبرى في تركيا ومن أهم السدود الاروائية على نهر الفرات وهو يقع على طول الامتدادات الشمالية لنهر الفرات في نهاية مجرى المياه عند مضيق كيبان شرقي تركيا وسط إقليم الازغ مؤخر التقاء فرعي نهر الفرات(فرات صو، مرادصو)، تبلغ طاقته الاستيعابية(٣٠,٧) مليارم٣ من المياه، منها(١٤,٤) مليار م٣ خزن ميت، و(١٦,٣) مليار م٣ خزن مساعد على تنظيم جريان نهر الفرات، ومساحة بحيرته الاصطناعية تبلغ حوالي(٦٨٠) كم٢، وقد بدا العمل به في شباط ١٩٦٦ وأكمل المشروع في عام ١٩٧٤. للمزيد انظر: محمد،صبا محمود وعبد الأمير عباس، **السياسة المائية التركية** ، بيروت، ١٩٩٨، ص٥٢-٥٣

١-جريدة **الجمهورية**(العراقية) ، في ٢٥ شباط١٩٦٧.

[3] - عبد الرزاق، خالد، ،المصدر السابق،ص١٣٣.

وفي أعقاب انتهاء هذه المحادثات وانتهاء الزيارة صدر البيان العراقي –التركي المشترك وابرز ما جاء فيه[١]:

١- رغبة الجانبين المشتركة في تقوية الصداقة بينهما.

٢- تطابق وجهات النظر بشان تنقية العلاقات العراقية التركية.

٣- أعرب الطرفان عن اعتقادهما بان الصداقة والتعاون بينهما يخدم الأمن والتفاهم في المنطقة.

٤- أثنى الجانب التركي على الجهود التي بذلها العراق لصيانة وحدته الوطنية.

٥- أكد الرئيس العراقي على ضرورة إيجاد حل يقوم على صيانة واستقلال قبرص واحترام حقوق الجاليتين المشروعة التي ضمنتها الاتفاقية الدولية.

٦- كررت تركيا عطفها على حالة اللاجئين العرب الفلسطينيين المؤلمة مع التأكيد على إيجاد حل عادل لهذه المشكلة عن طريق تنفيذ مقررات الأمم المتحدة.

٧- تنمية العلاقات التجارية بين البلدين.

٨- زيادة الجهود التي تبذل لتشجيع السياحة بين البلدين.

٩- اتفق الطرفان على وجوب البدء بالمباحثات المتعلقة بموضوع المياه المشترك.

أستأثرت زيارة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف إلى تركيا، باهتمام الرأي العام والصحافة العراقية والتركية على حد سواء، كونها أول زيارة لرئيس جمهورية عراقي إلى تركيا منذ عام ١٩٥٨، إذ نشرت العديد من المقالات والافتتاحيات التي أشادت بهذه الزيارة في سبيل تقوية أواصر التعاون والعلاقات المثمرة بين البلدين، فكتبت جريدة المنار العراقية وتحت العنوان(تطوير ايجابي) مقالاً افتتاحيا جاء فيه:"أظهرت الزيارة التي يقوم بها السيد رئيس الجمهورية لتركيا التعاطف الذي يبديه الشعب التركي وحكومته من القضايا العربية، واتخاذها المواقف الايجابية

---

[١] - جريدة **الجمهورية**(العراقية) في ٢٧ شباط ١٩٦٧.

في دعمهما وإسنادهما ،وهذا التطور يعتبر كسبا للعرب ويفتح مجالات واسعة للتعاون بينهم، وبين دولة لها مركزها، وشأنها في سياسة الشرق الأوسط، ومن السياسة العامة"[١].

وكتبت جريدة "الجمهورية" التركية: تقول "....أن تركيا لابد وان توطد هذه العلاقات مع العراق، باعتباره يمثل نقطة هامة في المنطقة ، لها التأثير الكبير والمباشر على استقرارها وسلامتها"[٢].

يمكن القول أن زيارة الرئيس العراقي إلى تركيا قد ساهمت في تثبيت دعائم ووشائج الاتصال بين البلدين الجارين ،و في تطوير العلاقات بينهما في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،كما انها أزالت ما كان راسخاً في الأذهان من مخلفات الماضي.

شهدت العلاقات العراقية التركية تطورات مهمة إبان العدوان الصهيوني على الأمة العربية ،في ٥حزيران ١٩٦٧ وخصوصاً في ما يتعلق بالموقف التركي منها، إذ استدعت الحكومة التركية سفراءها في الدول العربية في ٢٨ نيسان ١٩٦٧ وعقب انتهاء الاجتماع صدر بيان اوضح أن الحكومة التركية، تراقب عن كثب التطورات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، وستبذل المساعي الحميدة لتخفيف حدة التوتر في المنطقة وسوف لن تتوانى في أداء واجبها، تجاه هذه الأزمة الخطيرة، كما ولزاماً على الأطراف المتنازعة ، تجنب كل حالة تؤدي إلى إخلال السلام [٣].

وتلقى الرئيس التركي، جودت صوناي رسالة من نظيره العراقي عبد الرحمن عارف في ٣٠ مارس ١٩٦٧ يطالبه بتأييد تركيا للموقف العربي، وهنا أصبحت تركيا على محك التجربة الفعلية لاختيار مدى صحة سياستها الجديدة تجاه القضايا العربية منها القضية الفلسطينية، إذا بدا موقفها يظهر ميلاً لصالح العرب،، وظهر ذلك بوضوح بشان دور القواعد العسكرية الأميركية

---

[١] – جريدة **المنار**(العراقية) ، في٢٣ شباط١٩٦٧.

[٢] – التكريتي،سمير، المصدر السابق،ص١٦٦.

[٣] – النعيمي، احمد نوري، **سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية**،دار الحرية للطباعة، بغداد،١٩٧٥، ص٣١١.

فيها، إذ أكد وزير الخارجية التركي جاغلينكل في مجلس الشيوخ الأميركي وبعد إعلان الحرب في ٦ حزيران١٩٦٧ على أن" القواعد العسكرية لا يمكن أن تستخدمها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وانه من المستحيل عليها أن تستخدم هذه القواعد بدون موافقة تركيا وفي حالة نشوب الحرب في منطقة الشرق الأوسط فان تركيا ستواصل احترام جميع اتفاقياتها مع البلدان العربية"[١].

وقد تسلم الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف بعد إعلان وقف إطلاق النار بين العرب والكيان الصهيوني في ١٠ حزيران١٩٦٧، رسالتين حملهما إليه السفير التركي في بغداد عاكي بشكايا، احدهما من الرئيس التركي جودت صوناي، والثانية من رئيس وزرائه سليمان ديميريل، أكدا فيهما تضامن تركيا من قضية فلسطين ،كما يمكن تلمس مثل هذا الموقف من خلال تصويت تركيا لصالح مشروع عدم الإنحياز والذي يدعو الى انسحاب العدو الصهيوني من الأراضي التي إحتلها في عدوانه الأخير ،وامتنعت أيضا عن التصويت لصالح مشروع الولايات المتحدة الذي يرمي الى المفاوضات المباشرة بين الطرفين وذلك عندما تم عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة [٢]،وتأييدها لقرار مجلس الأمن الدولي رقم(٢٤٢) في ٢ تشرين الثاني١٩٦٧ الذي نص على انسحاب العدو الصهيوني من الأراضي العربية التي احتلها بعد العدوان ، من دون قيد أو شرط[٣].

أشادت الأوساط السياسية الرسمية والشعبية العراقية بالموقف التركي أبان العدوان الصهيوني وعليه قررت حكومة الرئيس عبد الرحمن عارف وتقديراً لهذا الموقف الايجابي، تزويد تركيا بالنفط العراقي لتامين احتياجاتها من هذه المادة،ووصل إلى بغداد السيد(كمال نويون) وكيل وزارة الطاقة والموارد الطبيعية في ٣ تموز ١٩٦٧، لتقديم الشكر للحكومة العراقية، على موافقتها تزويد

---

١ – عيسى، محمد، **الموقف التركي وأزمة الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧ ، تموز ١٩٦٩،ص١٢١

٢ – المنوفي، كمال ،المصدر السابق ، ص١٠٤-١٠٥

٣ – الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ،١٩٦٩،ص٦٩٨

تركيا بالنفط الخام وبمقدار خمسة ملايين طن سنويا ،فضلا عن المنتجات النفطية الأخرى ، وإجراء مباحثات مع الجانب العراقي حول هذا الموضوع [١].

شكلت هذه الحرب عاملا مهما في تعزيز العلاقات بين البلدين الجارين(العراق وتركيا) وبما يحقق المصالح المشتركة لكليهما، حيث وصل العراق في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٧ رئيس الوزراء التركي، سليمان ديميريل في زيارة استغرقت خمسة أيام تلبية للدعوة التي وجهها إليه رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى، وعقب إنتهاء هذه الزيارة صدر عنها بيانا مشتركا أعرب فيه العراق عن تقديره وامتنانه لمساندة تركيا القيمة التي قدمتها للأقطار العربية في دفاعها عن الأرض العربية في فلسطين، وعن قلق الحكومة التركية من الإجراءات الصهيونية في القدس وأعمالها في الأراضي المحتلة وتعنتها في موضوع اللاجئين، وان تسحب(إسرائيل) قواتها من الأراضي المحتلة منذ الخامس حزيران تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشان القدس واللاجئين، وابدى الجانبان رغبتهما القوية في تطوير علاقاتهما الاقتصادية والتجارية، معبرين عن ارتياحهما للتقدم الذي سبق تحقيقه في هذين المجالين، كما أكدا توفر الإمكانات الواسعة في التعاون في مجالات التنقيب عن النفط واستغلاله، وأهمية تنفيذ مشروع الغاز الطبيعي من العراق إلى تركيا، واتفاق البلدين بخصوص تسهيل نقل بضائع المسافرين بما يخدم المصالح التجارية، وضرورة تطوير السياحة بين العراق وتركيا [٢].

وإستكمالا لسياسة الحكومة العراقية الهادفة إلى توثيق علاقاتها مع تركيا وتبادل الزيارات ومن أعلى المستويات، وصل الرئيس التركي، جودت صوناي إلى العراق في ٢٧ نيسان١٩٦٧، وهي الأولى من نوعها منذ آذار ١٩٥٥ ،رافقه فيها وفد كبير ضم عدداً من المسؤولين الأتراك وفي مقدمتهم، إحسان صبري جاغليانكل، وزير الخارجية التركي[٣].

---

[١] – جريدة **العرب**(العراقية) في ٤ تموز ١٩٦٧.

[٢] – التكريتي،سمير ،**العلاقات العراقية التركية**، المصدر نفسه،ص١٧١.

[٣] – جريدة **العرب**،(العراقية) ، في ٢٨ نيسان١٩٦٨.

وقبيل وصوله إلى بغداد، وجه الرئيس التركي جودت صوناي رسالة إلى الشعب العراقي أشار فيها إلى تطور العلاقات بين البلدين وان هذه العلاقات تعد أهم عناصر توطيد الأمن والسلم في المنطقة، وان تركيا تشارك العراق بضرورة الاستمرار في هذه العلاقات وتطويرها، موضحاً أن زيارته للعراق تهدف إلى دعم التعاون على جميع المستويات[١].

صدر بعد انتهاء المباحثات العراقية– التركية بيان مشترك في كل من بغداد وأنقرة في مارس ١٩٦٨، أكد فيه الجانبان على وجوب انسحاب القوات (الإسرائيلية) من الأراضي العربية، التي احتلتها في حرب ٥ حزيران١٩٦٧، وأعربت تركيا عن تقديرها لموقف الحكومة العراقية تجاه قضية قبرص، وأبدى البيان تعاطف تركيا مع الأقطار العربية ومعارضته استخدام القوة كوسيلة للحصول على مزايا سياسية أو مكاسب إقليمية، واستخدام هذه المكاسب لفرض حلول من طرف واحد ، مع التأثير على الحفاظ على الحقوق المشروعة للأقطار العربية ، وإيجاد حل يستند إلى الحق والعدل[٢].

قوبلت زيارة الرئيس التركي للعراق، بالارتياح والترحيب من قبل الدوائر الرسمية والإعلامية، لما تمخض عنها من نتائج ايجابية نحو تعزيز العلاقة بين البلدين الصديقين، وفي السياق نفسه أوضح السفير التركي الجديد في العراق، (برقوسو باشي)، أثناء تقديم أوراق اعتماده إلى الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف بان الصداقة بين العراق وتركيا المستندة على أسس متينة قد توثقت بعد الزيارة الأخيرة، واكتسبت زخما جديداً، مؤكداً أن أولى مهامه، هو السعي إلى تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والسياحية بين البلدين[٣].

وفي الجانب الاقتصادي فقد شهدت العلاقات تطوراً متصاعداً بين البلدين [٤]، إذ سعت تركيا إلى تقوية علاقاتها مع العراق لتشمل مجالات التعاون كافة، كما أن التفكير قد اتجه في تلك

---

[١] – جريدة **الجمهورية**(العراقية)،في ٢٧ نيسان١٩٦٨.

[٢] – التكريتي، سمير، **العلاقات العراقية التركية** ،المصدر نفسه،ص١٧٢.

[٣] – جريدة **المنار**(العراقية)، في ٤ حزيران١٩٦٨.

[٤] – جريدة **الجمهورية**(العراقية) في ٢٢ كانون الأول ١٩٦٧.

الفترة إلى دراسة إمكانية حلول الدول العربية محل(الكيان الصهيوني) في التعامل التجاري مع تركيا ، الأمر الذي شجع الحكومة العراقية إلى تقديم مشروع إلى المجلس الاقتصادي العربي يدعو إلى ذلك الاتجاه، وبناءاً على طلبي العراق وسورية، فقد أدرج المجلس الاقتصادي مذكره تبين واقع الميزان التجاري بين تركيا والكيان الصهيوني خلال السنوات الثلاثة الماضية، والذي أشار إلى وجود عجز لصالح الكيان الصهيوني، وان بإمكان الدول العربية توسيع حجم التبادل التجاري مع تركيا لاحلال المنتجات العربية محل المنتجات(الصهيونية)[1].

وافق المجلس الاقتصادي العربي على المشروع العراقي –التركي ،اذ تلقت الحكومة العراقية مذكرة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اوضحت فيها الخطوات التي يجب اتباعها لتعزيز العلاقات التجارية مع تركيا وهي كالتالي[2]:-

١- التوسع في عقد الاتفاقيات التجارية الثنائية مع تركيا.

٢- تبادل البعثات التجارية والاقتصادية على المستويين الحكومي والشعبي.

٣- الاشتراك في أجنحة موحدة في المعارض التي تقيمها تركيا ولاسيما معرض ازمير.

٤- إقامة مراكز تجارية عربية في المدن التركية على غرار المركز التجاري العربي في استانبول.

٥- تدعيم التمثيل التجاري العربي في تركيا بدعوة الدول العربية التي ليس لها تمثيل في اقرب وقت ممكن.

٦- العمل على إقامة علاقات وثيقة بين اتحاد الغرف التجارية العربية ومثيلاتها في تركيا.

٧- إقامة شركات عربية- تركية برؤوس أموال مشتركة.

٨- تبادل الخبرات العربية التركية في مجالات الصناعة والزراعة والتعدين والبترول.

٩- تنشيط الحركة السياسية بين تركيا والأقطار العربية.

---

[1] – جريدة **الجمهورية**(العراقية)، في ١٢ مارس ١٩٦٨ ، المصدر نفسه.

[2] – المصدر نفسه، في ١٩ حزيران١٩٦٨؛عيسى ، حسن،المصدر السابق،ص١١٩.

كما تم التوصل في ٦ تموز ١٩٦٦ إلى عقد الاتفاقية السياحية بين العراق وتركيا في أنقرة ، وصادق عليها مجلس الوزراء العراقي في ٢٢ شباط١٩٦٧[١] ، واهم ما تضمنته هو العمل على تقوية العلاقات السياحية بين البلدين، وتخفيف مشكلات السفر والتعاون في مجال المواصلات والنقل والعناية بالسياحة، وتبادل المعلومات والخبراء المتعلقة بذلك[٢].

وفي السياق نفسه قررت الحكومة التركية إنشاء مركز سياحي تركي في بغداد[٣] وتنفيذ لما ورد في البيان المشترك، الذي صدر عن زيارة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف إلى تركيا في شباط ١٩٦٧، فقد تم تشكيل لجنة فنية تركية لإجراء مباحثات مع الجانب العراقي حول تصدير الغاز الطبيعي، وقد وصلت هذه اللجنة إلى بغداد في أوائل نيسان ١٩٦٧،ضمت خمسة أعضاء برئاسة، توركوت اوزال رئيس مؤسسة التخطيط في الحكومة التركية[٤] ،وأنتهت المباحثات بين الجانبين ، بالتوقيع على عقد مشروع تصدير الغاز الطبيعي الى تركيا في ٧ نيسان ١٩٦٧، والذي تضمن استعداد العراق تجهيز تركيا بالغاز الطبيعي من الحقول الشمالية، وربما من الحقول الجنوبية في العراق أيضا بعد إكمال شبكة الأنابيب الخاصة بذلك، وبمقدار ٣٠٠ مليون قدم مكعب يوميا، ترتفع إلى 600 مليون قدم مكعب بعد عشر سنوات، على أن تتحمل تركيا جزءا من تكاليف مشروع بناء خط الأنبوب الناقل للغاز، وذلك من خلال تزويد العراق بقرض يسدد من عوائد الغاز المصدر بأقساط سنوية لمدة لا تقل عن ١٢ سنة[٥].

---

[١] –د.ك . و، **قرارات مجلس الوزراء**، في ٢٢ شباط١٩٦٧.

[٢] – الراوي،فؤاد،**المعجم المفهرس للمعاهدات والأتفاقيات التي عقدها العراق**،ج١٤،بغداد،١٩٧٨، نفسه،ص٢٥٧.

[٣] – جريدة **الجمهورية**(العراقية)، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٧.

[٤] – د.ك .و، مقررات مجلس الوزراء، في ٦ نيسان ١٩٦٧

[٥] – مجلة النفط والتنمية(العراقية)، العدد١٢، لسنة الأولى، بغداد، أيلول، ١٩٧٦، ص٤٤.

ومع ازدياد خطوات التعاون النفطي بين البلدين، قام وفد فني عراقي بزيارة لتركيا في نهاية تشرين الأول ١٩٦٧[١]، وبالمقابل وصل وفد فني تركي إلى العراق منتصف كانون الأول، وانتهت مفاوضات الوفدين بالتوصل إلى ما يلي[٢]:

١- يجهز العراق تركيا ب(١٠٠) ألف طن سنويا من الغاز الطبيعي و(٧٥) ألف طن من النفط الخام الفائض عن حاجة العراق في العام التالي لتوقيع الاتفاقية.

٢- قيام سكة حديد العراق، بنقل النفط والغاز بواسطة قاطراتها إلى تركيا بأسعار مخفضة.

٣- الاتفاق على تزويد تركيا(٨٠٠) ألف طن سنويا من الغاز والنفط الخام العراقي.

٤- الاتفاق من حيث المبدأ على إجراء تعاون بين شركة النفط العراقية وشركة النفط التركية، حيث تقوم الأخيرة بالتنقيب عن النفط شمالي العراق، يهدف سد حاجة تركيا من النفط العراقي.

وفي الصدد أوضح السفير التركي في بغداد أن ما تم التوصل إليه من اتفاقيات للتعاون النفطي سيدخل حيز التنفيذ في شهر حزيران ١٩٦٨[٣].

اتسمت العلاقات العراقية- التركية، في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف بالتطور الايجابي الواضح في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية، وقد دلت الزيارات المتبادلة التي كان يقوم بها الطرفان على أهمية توطيد هذه العلاقة والتي فتحت الآفاق واسعة لتركيا نحو تطوير علاقاتها مع الدول العربية الأخرى، وخصوصاً بعد الموقف التركي خلال العدوان الصهيوني في ٥ حزيران١٩٦٧ على الأمة العربية، والذي أكد على رغبة الأخيرة في انتهاج سياسة جديدة تجاه الدول العربية، وأيضا عبرت هذه العلاقة المتطورة عن سياسة الحكومة العراقية المتوازنة والمعتدلة نحو دول جوارها سواء كانت عربية أو غير عربية.

٢- العلاقات العراقية- الإيرانية

---

[١] - د.ك .و، **قررات مجلس الوزراء**، في ١٠ايلول ١٩٦٧

[٢] - د.ك .و، وزارة النفط ، ملفة١/٣/،كتاب وزارة النفط الرقم ع/٩/٨٨٧٠ في ١٩٦٧/١٢/١٧.

[٣] - جريدة **الجمهورية** (العراقية)، في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٨.

اتسمت العلاقات العراقية الإيرانية على مر العصور بالتوتر الدائم، ولم تاخذ شكلها كعلاقة طبيعية يبن بلدين جارين، إذ ظلت مشكلة الأطماع الإيرانية في مياه شط العرب والجرف القاري كثيرا ما تعكر صفو هذه العلاقة ،والتي كثيرا ما كانت تنتهي بأزمة سياسية.

إثر قيام انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق نقل رئيس القنصلية في السفارة الإيرانية في١١ شباط ١٩٦٣ نص اعتراف حكومته الذي أشار الى انه على أساس من الصداقة المتبادلة والمصالح المشتركة فان الحكومة الشاهنشاهية تعترف رسمياً بالحكومة الجديدة ، وسوف تبذل جهودها لتقوية أواصر الصداقة معها [١].

وقد حاول الرئيس العراقي آنذاك عبد السلام عارف إقامة علاقات حسنة مع إيران بداية حكمه في محاولة منه لإصلاح الخلاف الشخصي الذي كان قائماً بينه وبين الشاه ، بعد أن تعرض إليه مراراً في خطبه التي كان يلقيها على الشعب العراقي بداية ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، والإشادة بالدكتور محمد مصدق بوصفه شخصية وطنية ، وبمحاولاته تأميم النفط أثناء توليه رئاسة الوزراء في إيران الأمر الذي اغضب حكومة الشاه آنذاك[٢].

ورغم ذلك فقد شكل توليه مقاليد الرئاسة في العراق بارقة أمل لدى الحكومة الإيرانية في إمكانية بروز نظرة جديدة إلى الموضوعات الإيرانية المطروحة على بغداد ،وتم إرسال وفد عراقي

---

[١] – الراوي ، فؤاد ، **المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات التي عقدها العراق** ، المصدر نفسه، ص ٣٧٩.

[٢] – فوزي ، احمد ، **شخصيات وتواقيع** ، المصدر السابق، ص ١٤٦.

في ٢٤ شباط١٩٦٤ [١]إلى إيران للتفاوض حول الخلافات القائمة بين البلدين وكان ذلك أول مرة منذ عام ١٩٥٨، [٢] .

كان انتخاب الفريق عبد الرحمن عارف لمنصب رئاسة الجمهورية في العراق في نيسان ١٩٦٦، مصحوباً بتطورات واعدة في علاقات العراق مع إيران [٣]،أذ شهدت توجهًا سلمياً استهدف حل المشاكل التي تعيق إقامة علاقات طبيعية بينهما [٤].

إذ أكد المنهاج الوزاري لحكومة الرئيس عبد الرحمن عارف على ضرورة تحسين العلاقة مع إيران لان تشابك المصالح والارتباطات التاريخية والدينية والصلات المادية للشعبين تقضي العيش بسلام وفي كل ما فيه خير البلدين، ودعا إلى بناء علاقات وطيدة بين البلدين الجارين المسلمين لمصلحة الشعبين [٥]، محذراً من أسلوب السباب والشتائم في وسائل الإعلام التي لا تؤدي بالنتيجة إلا لإساءة هذه العلاقات داعياً إلى ضبط النفس والعودة المخلصة للصداقة بالرغم من إساءة بعض الصحف وتجاوزها الحدود المعقولة[٦].

وخلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي الأسبق عبد الرحمن البزاز إلى تركيا في ٣٠ تموز ١٩٦٦ على هامش مناقشة القضية الكردية بين الحكومتين العراقية والتركية ،طرح رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل قضية العلاقات العراقية –الإيرانية ، وقد أكد البزاز للأخير

---

١ – كان الوفد برئاسة وزير الخارجية صبحي عبد الحميد ، واستمرت المفاوضات للفترة من ٢٤ شباط – ٣ آذار ١٩٦٤) وفي تلك المفاوضات أكد وزير الخارجية الإيراني عباس أرام انه ليست هناك خلافات بين البلدين ،وإنما هناك موضوعات لبحث ويمكن حلها ... للمزيد أنظر د.ك .و ، مقررات مجلس الوزراء العراقي ، ملفات سنة ١٩٦٤ ، كتاب وزارة الخارجية المرقم ذ/ ٢٦٣ / ٥٤٨ في ١٩٦٤/٢/١٢، جريدة **الجمهورية** (العراقية)، في ٢٥ شباط ١٩٦٤.

٢ – رمضان ، روح الله ، **سياسة إيران الخارجية (١٩٤١ – ١٩٧٣)** ، ترجمة علي حسين فياض ، عبد المجيد حميد جودي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، شعبة الدراسات الفارسية ، سلسلة إيران ، الخليج العربي، ١٩٨٤ ، ص ٤٢٣.

٣ – رمضان،روح الله،، **سياسة إيران الخارجية (١٩٤١ – ١٩٧٣)** ،المصدر نفسه، ص ٤٢٣.

٤– مجموعة مؤلفين ، **الصراع العراقي الفارسي** ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨٣، ص ٣٨٠.

٥ – البزاز ، **مع الشعب** ، المصدر السابق ، ص ٣٤.

٦ – جريدة **صوت العرب** (العراقية) ، العدد ٢٨٧، في ١٩٦٦/٠٧/١١

رغبة الحكومة العراقية في إقامة أحسن العلاقات مع الجارتين تركيا وإيران ، وفي الوقت نفسه نقل المسؤول التركي للبزاز وجهة النظر الإيرانية المكلف بها من قبل السلطات الإيرانية بشان المشاكل العالقة بين إيران والعراق ، فقد وضح البزاز لرئيس الوزراء التركي المراحل التي بلغتها المفاوضات التي تجري لحل القضايا بين البلدين، والتقى البزاز هناك رئيس مجلس الشيوخ الإيراني حيث أكد الجانبان على العمل من اجل حل الخلافات القائمة بين بلديهما[١].

لكن سياسة البزاز وانفتاحه على دول الجوار أثارت ارتياب بعض الأوساط في الحكومة العراقية وخصوصاً من بعض قادة الجيش ، إذ اتهم حينها بالمناورات السياسية ومحاولات التقرب من إيران وتركيا فتعرض إلى ضغط شديد دفع به إلى تقديم استقالته في ٦ آب ١٩٦٦[٢].

استمرارا لسياسة الحكومة في مواصلة الجهود للتوصل إلى حل سلمي للقضايا المختلف عليها بين العراق وإيران ، فقد وجه وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي دعوة إلى نظيره الإيراني عباس أرام ، لزيارة العراق ، وفي الوقت نفسه استدعت وزارة الخارجية العراقية سفيرها في إيران حسن الدجيلي للتوجه إلى بغداد ، وبعد عودته في ١٦ أيلول ١٩٦٦ ، أجرى عدداً من الاتصالات بينه وبين كلا من رئيس الوزراء ناجي طالب ووزير الخارجية من اجل وضع جدول أعمال لزيارة وزير الخارجية الآيراني وقد تضمن جدول الأعمال الأمور الأتية [٣]:

١- تثبيت الحدود بين البلدين .

٢- الملاحة في شط العرب.

٣- تحديد الجرف القاري.

٤- تنسيق العمل في استثمار النفط في حقل خانة ،ونفط شاه وهو الحقل الذي يشغله البلدين معاً.

٥- تنمية العلاقات التجارية بين البلدين.

---

[١]- حميدي ،جعفر، **تاريخ الوزارات العراقية** ، ج١٠ ،المصدرالسابق، ص ٢٩٢.

[٢]- المشهداني ، محمد،**عبد الرحمن البزاز ودوره السياسي في العراق**،المصدر نفسه، ص ١٦٨.

[٣]- حميدي ،جعفر ، المصدر السابق ، ص ٢٩٣.

كما التقى السفير الإيراني في بغداد (مهدي بيرزاءه) برئيس الجمهورية العراقية عبد الرحمن عارف وسلمه رسالة من شاه إيران تتضمن دعوته لزيارة إيران، وقد وافق الرئيس على تلبية هذه الدعوة في وقت لاحق [١].

إنتابت الحكومة العراقية آنذاك بعض المخاوف من جراء التوسع الإقليمي لإيران ومحاولتها مد نفوذها اتجاه إمارات الخليج العربي ، في الوقت االذي تتواصل فيه الجهود من اجل تقريب وجهات النظر وتطوير العلاقات بين البلدين ، ومما أكد هذه المخاوف تقرير السفارة العراقية في طهران المرقم ٥٠٢/٥/٣في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٦ خلال الخطاب الذي ألقاه النائب في مجلس الشيوخ الإيراني (عبد المحسن احتشامي) في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٦، والذي دعا فيه إلى تقوية المصالح الإيرانية في منطقة الخليج العربي على اعتبار أن إيران لها تاريخ طويل في هذه المنطقة ،ولها فيها مصالح ، وتربطها علاقات صداقة وقربى[٢]، كما طالب النائب المذكور حكومته بالاهتمام بهذه المنطقة عن طريق إرسال موظفيها باستمرار للوقوف على احتياجاتها من المنتجات الصناعية والزراعية ، وضرورة تشييد المدارس الإيرانية للمقيمين في إمارات الخليج العربي ،ورفع الرسم على الإيرانيين الراغبين بالسفر إلى تلك المناطق وزيارتها، وللحد من هذا التوسع الإيراني باشرت الحكومة العراقية من جانبها بتوجيه اهتمامها نحو تلك المناطق من خلال فتح مكاتب خاصة بها ،كما اتخذ مجلس الوزراء العراقي قراراً يقضي بتأليف لجنة لدراسة توثيق العلاقة مع إمارات الخليج العربي في جميع المجالات[٣].

وصل وزير الخارجية الإيراني عباس آرام إلى العراق في ١٤ كانون الأول ١٩٦٦ والتقى خلالها بكل من الرئيس عبد الرحمن عارف ،ورئيس الوزراء ناجي طالب ، ونائب رئيس الوزراء رجب عبد المجيد ، كما التقى أيضا مع نظيره وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي

---

[١]- المصدر نفسه ، ص ٢٩٣.

[٢]- د.ك.و ، **وزارة الخارجية العراقية**، تقرير السفارة العراقية في طهران المرقم ٥٠٢/٥/٣ في ٢٢ /١١/ ١٩٦٦.

[٣] – تقرير السفارة العراقية ، المصدر نفسه.

،وتركزت محادثات الجانبين على الحرص في السير نحو التطور الايجابي للعلاقة بين البلدين ،وقد اتفق الطرفان على تعيين ممثلين عن كل منهما لإجراء محادثات حول القضايا المختلف عليها وبأسرع وقت ممكن بغية التوصل إلى نتائج حاسمة حول ما يلي[١]:

١- تسوية جميع الخلافات والقضايا المتعلقة الخاصة بالحدود على امتدادها.

٢- استئناف المحادثات الخاصة بتعيين حدود الجرف القاري وطريقة استغلال النفط في حقلي نفط خانة ونفط شاه.

٣- استئناف المحادثات حول كيفية الاستفادة من الأنهر الحدودية وفق مبدأ القانون الدولي.

٤- عقد اتفاقيات خاصة تتعلق بالإقامة والعمل والتملك وسائر القضايا الخاصة بالأموال الشخصية لرعاية الطرفين.

٥- إجراء المحادثات حول القضايا الخاصة بشؤون القضاء والثقافة والتجارة والسياسة والترانزيت وتنظيم شؤون الرعي وعقد الاتفاقات اللازمة بخصوص كل منها.

٦- تقديم التسهيلات اللازمة لزيارة العتبات المقدسة في كل من البلدين.

وخلال مناقشة موضوع القضية الفلسطينية ابدي الجانبان تأييدهم لجهود الشعب الفلسطيني المشروعة لاستعادة حقوقه ، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لهذا الشأن ،وفي ختام الزيارة وجه الوزير الإيراني الدعوة إلى نظيره العراقي من اجل زيارة إيران ، وقد استمرت الزيارة ٦ أيام[٢].

فتحت زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى العراق أبواباً جديدة نحو تطوير العلاقة بين البلدين، وفي الوقت نفسه مهدت الطريق لزيارة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف المرتقبة إلى إيران ، وقد توقع السفير العراقي في إيران حسن الدجيلي بان الزيارة سوف تصب في نتائجها ليس فقط

---

[١] - الخزاعي ، راضي دواي طاهر ، **العلاقات العراقية –الإيرانية (١٩٦٣ – ١٩٧٥)** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٤ – ٧٥.

[٢] - حميدي ، جعفر ،**تاريخ الوزارات** ، ج١٠ ، المصدرالسابق ، ص ٢٩٥.

بمصلحة العلاقات العراقية الإيرانية بل وفي مصلحة العلاقات العربية الإيرانية ، ولكونها أول زيارة يقوم بها رئيس جمهورية عراقي إلى إيران منذ عام ١٩٥٨ [١].

غادر الرئيس عبد الرحمن عارف العراق متوجهاً إلى إيران في ١٤ آذار ١٩٦٧ ،وقبيل مغادرته وجه بيانا إلى الشعب العراقي ذكر فيه أن زيارته هذه قد جاءت بناءاً على دعوة من الشاه محمد رضا بهلوي ، وهي تهدف إلى دفع العلاقات بين البلدين نحو الأمام ، وقد استمرت زيارته ٦أيام [٢]،رافقه فيها عقيلته ، ووفد عراقي كبير ضم عددا من الوزراء والمسؤوليين العسكريين وعند وصوله الى مطار طهران ألقى كلمة جاء فيها: لقد جمعنا القرآن في عروة وثقى لا أنفصام لها "انما المؤمنون أخوة" زيادة على ما كان بين العراق وأيران من الروابط الوثيقة،كما ان استقرار الوضع في العراق قوة لأيران والعكس صحيح ايضا ،وكلانا ينشد السلم العالمي ويؤمن بمبادئ الأمم المتحدة وان التقارب بيننا هو في مصلحة شعبينا" [٣].

أجرى الرئيس العراقي مباحثات مطولة مع الشاه بعد وصوله بيوم واحد إلى طهران ، وكان من المفروض وضمن برنامج الزيارة أن تتجاوز فترة الاجتماع الـ ٣٠ دقيقة ، ولكن اللقاء استمر لأكثر من ساعتين ، ولم يكن معهم حاضراً للاجتماع غير المترجم [٤]، وقد ناقش الاجتماع قضايا الحدود ، ووضع نظام للمقيمين من رعايا الطرفين واستثمار أبار النفط بينهما ، والتسهيلات التي يمنحها الطرفان لزوار العتبات المقدسة ، فضلاً عن سعي العراق نحو تسوية الخلاف المستمر بين مصر وإيران[٥].

ألقى الرئيس العراقي في ١٨ آذار ١٩٦٧ خطاباً في البرلمان الإيراني أشاد فيه بالعلاقات بين البلدين وأهمية تطورها بقوله [٦]: أن الرابطة الروحية السامية التي تربط الشعب الإيراني بالعرب

---

١ – شامية ،جبران،**سجل الوقائع السياسية** ،المصدر نفسه،،ص ١٣٣.

2 - Mahboob Alam ,Iraq foreign policy since Revolution, second Edition , Mahon Garden , New Delhi , 1995 pp. 69 -70.

٣ –جريدة **الجمهورية** (العراقية) ، في١٥ أذار ١٩٦٧.

٤ – مقابلة مع السيد يعسوب رفيق شوكت(رئيس التشريفات في عهد عبد الرحمن عارف) ، في ٢٠٠٩/١/٣٠

٥ – شامية ،جبران، المصدر السابق ، ص ١٣٤.

٦ – جريدة **الجمهورية** (العراقية) ، في ١٩٦٧/٣/١٩.

قوية وبينة في آجلال الشعب الإيراني واحترامه للصفوة المختارة والأئمة الأطهار من آل بيت النبوة في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء ومشهد ، إنها رابطة لا مثيل لها بين الأمم ،وإنها وسيلة مقدسة لتآخي الشعبين وتحابهما ، بل هي رابطة متينة بين الأمم والأمة العربية ،والشعب الإيراني المسلم وأننا نقدرها ونعتز بها.

وصدر بعد انتهاء الزيارة وجولة المباحثات بيان مشترك في ١٩ آذار١٩٦٧ أوضح ان هذه الزيارة كانت الاولى منذ قيام االنظام الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨،بينت اهمية العلاقات التقليدية والوثيقة التي تربط البلدين ،كما أشار البيان الى الحفاوة العالية التي لقيها الرئيس العراقي وعقيلته،والوفد المرافق له من الحكومة الإيرانية طيلة مدة الزيارة ،وقد قام الرئيس العراقي وعقيلته بجولة شملت عددا من المناطق الأثرية في إيران ،وايضا زار الرئيس العراقي وعقيلته مدينة مشهد،شملت الجولة أيضا عددا من المدن الصناعية والمؤسسات الثقافية ،وقد بين الرئيس العراقي اعجابه بما حققه الشعب الإيراني من منجزات بقيادة الشاه ،اما بالنسبة للمباحثات بين البلدين فقد جرت في جو ودي ،وجرى أستعراض الوضع الدولي بصورة خاصة ،والوضع في منطقتهما العربي بصورة خاصة،معلنين تأييدهما لكفاح الشعب الفلسطيني وقضيته كونها قضية تهم كل البلاد الإسلامية،وتم الاتفاق على إستئناف المباحثات حول عدد من القضايا التي تهم البلدين والتي يأتي في المقدمة منها قضية الحدود،والجرف القاري ،فضلا عن كيفية إستغلال مياه الأنهار المشتركة بين البلدين.[1].

لم تكن زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف إلى إيران بعيدة عن أنظار الولايات المتحدة الأميركية والتي أولتها أهمية كبيرة ، حيث طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من سفارتها في بغداد بان تمدها بالمعلومات المتوفرة عن هذه الزيارة والتي تركزت حول ماهية الخطوات التي ينبغي السير فيها لتطوير العلاقات بين البلدين ، كما نقلت على لسان سفيرها إعجاب حكومة واشنطن

[1]- المصدر نفسه، في ٢٠/٣/ ١٩٦٧.

بحنكـة الـرئيس عـارف لمـد جسـور التعـاون والثقـة مـع جيـران العـراق وأيضـا ترحيـب الحكومـة الأمريكية بأية خطوات ايجابية تتخذ في هذا الجانب[١].

اكتسبت زيارة الرئيس العراقي إلى طهران أهمية كبيرة لدى الأوساط العربية ، ولقيت تقييما متبايناً لها ، فالدول العربية التي لها روابط صداقة مع إيران ومنها الأردن والسعودية ، عدت هذه الزيارة من مصلحة العراق والأمة العربية على أساس مد جسور التواصل بين العرب وإيران ،كما أنها فتحت طريقة الحوار الذي من شأنه خدمة المصلحة العراقية المستقلة أولاً والمصلحة العربية على المدى الطويل ثانياً[٢].

أما مصـر التـي ظلـت علاقتهـا مقطوعـة مـع إيـران منـذ سـنة ١٩٦٠جـراء تجديـد الأخيـرة اعترافها بالكيان الصهيوني ، فأنها رأت في التقارب العراقي – الإيراني ضعفاً في الموقف العراقي تجـاه الضـغوط العربيـة والدوليـة وعـودة إلـى الرجعيـة العربيـة ، وتراجـع للـدور العراقـي منـذ سـنة ١٩٦٢ حول جملـة من القضـايا من بينها موقف العراق حيال النظم السياسية في تركيا وإيران والسعودية ،ودعوة هذه الدول الثلاث إلى إقامة منظمة الحلف الإسلامي ،فضلاً عن تخلي العراق عن رغبته في الانضمام إلى الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة[٣].

كماأسـهم التقـارب العراقـي – الإيرانـي والاتفاقـات التـي نتجت عنـه ،وتمسك الحكومـة العراقيـة بالعمـل باتفاقيـة ٢٩ حزيـران ١٩٦٦ والمناصـب الكرديـة الـثلاث التـي ضـمنتها وزارة الـرئيس عبـد الرحمن عارف بعد تشكيلها في ١٠ مارس ١٩٦٧ ، في خلق حالة من الاستقرار شـهدتها الحدود الشمالية من العراق عام ١٩٦٧[٤].

وبناء على ما توصلا إليه العراق وإيران من نتائج في أعقاب زيارة وزير خارجية إيران عباس آرام إلى العراق في ١٤ كانون الأول ١٩٦٦ ، وزيـارة رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف إلـى

---

1 –F.R.U.S., No . 190 Telegram From The Department Of State To The Embassy In Iraq, Washinton ,Aril 5 , 1967.

٢–الخزاعي،راضي المصدر السابق،ص٢٣٤.

٣– المصدر نفسه ، ص ٢٣٤.

٤– مكلاتشلان، كيث ، وجورج جوقية ، **حرب الخليج** ، ترجمة :وزارة الدفاع العراقية ، بغداد ، ١٩٨٤، ص٤٢.

إيران في ١٤ آذار ١٩٦٧ ونزولاً عند رغبة الجانبين في تنفيذ الاتفاقيات التي حصلت بينهم حول القضايا المشار إليها في الزيارتين ، فقد زار رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى طهران في ٢٤ حزيران ١٩٦٨ ، واجتمع مع نظيره الإيراني أمير عباس هويدا ، واتفق الطرفان على مواصلة تنفيذ تلك الاتفاقيات ، كما تقرر تشكيل لجان مشتركة لاستئناف المحادثات واتخاذ القرارات اللازمة بشأن جميع المشاكل، إلا أن الاتفاق لم ينفذ بسبب أنقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨والذي أطاح بحكومة الرئيس عبد الرحمن عارف[١].

لم يقتصر تطور العلاقات بين العراق وإيران في إطار التنسيق والتعاون السياسي ، بل صاحبه تنسيق اقتصادي وهو يقع أيضا ضمن ما أفرزته زيارة الرئيس عارف إلى طهران ،أذ جرى الاتفاق على توقيع اتفاقية تجارية بين البلدين خلال الزيارة التي قام بها وزير الاقتصاد العراقي كاظم عبد المجيد المهدي الى طهران في ٢٦ نيسان جاء فيها[٢]:

أن حكومة الجمهورية العراقية والحكومة الشاهنشاهية الإيرانية تحدوهما الرغبة في تطوير وتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما على أساس المساواة والمنافع المتبادلة وقد اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى: مراعاة القوانين والأنظمة المرعية في بلديهما يوافق الطرفان على تسهيل استيراد وتصدير السلع المدرجة في جدول أ –(الصادرات من إيران إلى العراق) والجدول ب (الصادرات من العراق إلى إيران) الملحقين بهذه الاتفاقية ، وكذلك الاتجار بالسلع الأخرى غير المدرجة في الجدولين المذكورين.

المادة الثانية: تكون السلع المصدرة من أي من الطرفين عند دخولهما إلى بلد الطرف الأخر مصحوبة بشهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة في البلد المصدر.

[١] -مكلاتشان،**حرب الخليج**،المصدر نفسه،ص٤٢.

[٢]- د.ك.و، **قرارات مجلس الوزراء العراقي** ، كتاب وزارة الاقتصاد المرقم م / ٢٨٠ في ١٩٦٧/٤/١٢ ، والمتضمن اتفاقية تجارية مع إيران ؛ جريدة الوقائع (العراقية) في ١٩٦٧/٧/١٠.

المـادة الثالثـة: يتخذ كل من الطرفين الإجراءات الضرورية لتامين عدم إعادة تصدير السلع المستوردة من بلد احد الطرفين إلى بلد ثالث بدون موافقة بلد المنشأ.

المـادة الرابعـة : يوافق الطرفان على تأليف لجنة مشتركة للنظر في المشاكل التي تنجم عن تطبيق هذه الاتفاقية ولإيجاد الطرق والوسائل المؤدية الى توضيح التبادل التجاري بين البلدين ، وتجتمع اللجنة المشتركة عند الضرورة في بغداد وطهران بالتناوب بناءاً على طلب أي من الطرفين وفي موعد يتفق عليه.

المادة الخامسة : لغرض تنمية وتوسيع التبادل التجاري بين البلدين ، وافق الطرفان على منح كل منهما الأخر حق إقامة المعارض التجارية وتمنح لهما جميع التسهيلات اللازمة طبقا للقوانين والأنظمة السائدة في البلد الذي تقام فيه مثل هذه المعارض.

المادة السادسة: تجرى تسوية جميع الموضوعات المتعلقة باستيراد وتصدير السلع بين البلدين بأية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان.

المـادة السابعة: تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل مذكرات تؤيد مصادقة حكومتي البلدين عليها ،وتبقى نافذة لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائياً لمدة مماثلة ، ما لم يتقدم احد الطرفين بإشعار تحريري بإنهائها قبل ثلاثة أشهر من انتهاء العمل بالاتفاقية.

وفي السياق نفسه تم الاتفاق أيضا على إنشاء طريق تجاري يربط جنوب العراق بإيران وفضلاً عن التوصل إلى اتفاق حول التعاون العسكري بين الطرفين والذي عقد أثناء زيارة الوفد العسكري الإيراني إلى بغداد ولقائه بالرئيس عبد الرحمن عارف، ووزير الدفاع العراقي شاكر محمود شكري، في ٢٠ مايو ١٩٦٧[١].

ولاشك ان الرئيس عبد الرحمن عارف سعى إلى إقامة علاقات حسنة مع إيران، وحرص على مناقشة وحل كل القضايا التي كانت تقف حائلاً دون تطور العلاقة بين البلدين ، انطلاقاً

---

[١]- شامية ، جبران ،**سجل الوثائق العربية** ، المصدر نفسه ، ص ٢٥٨.

من سياسة العراق الخارجية نحو إقامة علاقة متوازنة وخصوصاً مع دول الجوار ، لكن الوقت لم يكن كافياً ، فقد أطيح به بانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨.

ومما تقدم يمكن القول أن الرئيس عبد الرحمن عارف ، حرص على إتباع سياسة خارجية واضحة المعالم والرؤيا ومتوازنه مع جميع دول العالم وخصوصاً مع الدول الجوار العربي وغير العربي نابعة من المصلحة الوطنية العليا للشعب العراقي والعراق، وان يكون بناؤها وفقا للمصالح الوطنية لجميع الإطراف دون المساس أو التفريط بالسيادة العراقية، لذلك حظي العراق في عهده بمكانة عالية واحترام من قبل هذه الدول.

الفصل الخامس

علاقات العراق الخارجية مع الدول العربية الأخرى والدولية

المبحث الأول:العلاقات العراقية– المصرية

المبحث الثاني: العلاقات العراقية– الأميركية.

المبحث الثالث: العلاقات العراقية– السوفيتية.

المبحث الرابع: العلاقات العراقية– الفرنسية.

المبحث الأول:العلاقات العراقية– المصرية

شهدت العلاقات العراقية المصرية في عهد الرئيس العراقي عبد السلام عارف(١٩٦٣-١٩٦٦) توتراً شديداً ، وخصوصا اثر محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها رئيس الوزراء ووزير الدفاع وقائد القوة الجوية بالوكالة ، العميد عارف عبد الرزاق ضد الرئيس العراقي عبد السلام عارف أثناء حضوره مؤتمر القمة في الرباط بتاريخ ١٥ أيلول ١٩٦٥، حيث كان الرئيس العراقي عبد السلام عارف يعتقد أن للقاهرة يداً في هذا الموضوع [١]، وظهر ذلك واضحاً أثناء مقابلته لامين هويدي السفير المصري في بغداد ، في ٢٢ أيلول ١٩٦٥[٢]، وينقل عنه هويدي أثناء تلك المقابلة مهاجمته للفئات القومية وعدم اطلاعه على نتائج هذه الاتصالات وقال له:" اقفل بابك يا أمين"وكرر ذلك أكثر من مرة بلهجة التهديد، وتساءل الرئيس عبد السلام كيف قبلت القاهرة هؤلاء المتآمرين ، ثم كيف ستبقي عليهم بعد كل ما حدث؟ وأشار إلى لجنة التحقيق التي شكلها لبحث الموضوع سنطلب استدعاء هؤلاء لأخذ أقوالهم ، وهاجم أيضا وسائل الإعلام المصرية من صحافة وإذاعة لعدم شجبها المؤامرة والتزامها الصمت[٣].

حاول رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز والذي شكل وزارته الأولى في أعقاب محاولة الانقلاب هذه ترطيب الأجواء السياسية بين العراق ومصر ، فقرر القيام بزيارة لمصر، وقد رافق هذه الزيارة إشاعات كثيرة منها ، انه يحمل ملفاً حول محاولة عارف عبد الرزاق ، وانه يسعى إلى إعادته وزملائه إلى العراق لمحاكمتهم ، وقد نفى البزاز ذلك ، وعلى اثر انتهاء الزيارة صدر بيان مشترك ابرز ما جاء فيه : أن الجمهورية العربية المتحدة تساند شقيقتها الجمهورية العراقية في مسعاها الحفاظ على وحدة أراضيها والقضاء على جميع المحاولات التي ترمي إلى المساس باستقلال العراق وحريته ، ووحدة أراضيه ، وان الوحدة العربية ليست صورة دستورية واحدة

---

[١] – قام العميد الركن عارف عبد الرزاق بمحاولة انقلاب فاشلة ضد الرئيس عبد السلام عارف ، إثناء حضوره جلسات مؤتمر القمة في الارباط في ١٥ ايلول ١٩٦٥ ، الا انه فشل في تحقيق ذلك ،للمزيد ينظر: مجلة العرفان (اللبنانية) المجلد ١٥ ، العدد ٤٣ ، ، صيدا ، ١٩٦٧؛ حردان ، المصدر السابق ، ص ٦٤ – ٦٨.

[٢]– كانت الخطة تستند على قيام هؤلاء الضباط بانقلاب عسكري يطالبون فيه تسليم عارف عبد الرزاق رئاسة الجمهورية ثم يطلبون من الرئيس عبد الناصر تحقيق الوحدة الفورية ، للمزيد ينظر: بطاطو ، حنا،المصدر السابق ، ص ١٤٣ –١٣٦.

[٣]– حميدي ،جعفر، **تاريخ الوزارات العراقية** ، ج٨ ، المصدر السابق، ص ٢٦٧.

للاقتصاص من تطبيقها ، ولكنها طريق طويل قد تتعدد عليه المراحل والأشكال وصولاً إلى الهدف الأخير "[١].

ويمكن القول أن العلاقات العراقية المصرية في عهد الرئيس عبد السلام عارف قد خضعت لعدة عوامل حكمتها طبيعة العلاقة بين الاثنين والتي بدورها أيضا كانت تخضع إلى ما يلي[٢]:

١-الإعجاب الذي ما برح يفتر بسبب إمتحان مبادئ كل من الرئيسين على محك الواقع السياسي يشوبها نوع من الحذر تارة ، والتسرع في اتخاذ القرارات تارة أخرى .

٢-غياب التعدد الفكري لكل من الزعيمين حول آلية تحقيق مشروع الوحدة الذي كان يعكره تصور الحزبية الضيقة (البعثيين والقوميين) ، وتصور كل من الرئيسين ، إذ كان عبد السلام عارف قومي اشتراكي إسلامي ، بينما عبد الناصر كان قومي اشتراكي علماني .

٣-ألقت المتغيرات السياسية الداخلية لكل من العراق ومصر بضلالها على العلاقة بين الاثنين ، والتي لم تؤخذ على محمل الجد وهما يخططان لمشروعاتهما السياسية ، فعبد السلام كان يقول :أنا لا أؤمن بديمقراطية الانكليز ،ولا بنازية الألمان ، ولا ببلشفية الروس ، وإنما بالعربية والإسلام فقط ، دون أية مبادئ وأفكار محددة .

أما في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف ، فقد كانت العلاقات العراقية المصرية منسجمة وخصوصاً بعد الدور المهم والواضح الذي أدته مصر في تنصيبه لرئاسة الجمهورية ، فعندما وصل وفد التعزية الذي أرسله الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، والذي ضم كل من المشير عبد الحكيم عامر ، وعبد الحميد السراج ، وأمين هويدي ، وعبد المجيد فريد ، وفهمي الديب ، والفريق أول صدقي محمود قائد القوة الجوية المصرية[٣]، بدأ بإجراء اتصالاته معه والتنسيق مع الأسماء التي أعلنت لتولي منصب رئاسة الجمهورية ، ونظراً لحالة التكتل والانقسام التي كانت تعيشها الفئات القومية في العراق ، اتفق كل من المشير عبد الحكيم عامر وعبد الحميد السراج

١- حميدي،جعفر ،**تاريخ الوزارات العراقية**، المصدر نفسه ، ص ٢٦٧ -٢٦٨.

٢ - الزبيدي ، ليث ، المصدر السابق ، ص ٣٤٦.

٣-هويدي ،أمين ،**كنت سفيرا في العراق**،المصدر نفسه،ص٦٥

على إرسال برقية مستعجلة إلى القاهرة تضمنت ضرورة رجوع العميد عارف عبد الرزاق (اللاجئ فيها) إلى بغداد، حيث كان في اعتقادهما انه سيكون الأوفر حظا في الفوز بمنصب رئيس الجمهورية ، لوجود أغلبية من قادة الجيش تؤيد ترشيحه[١].

اختلف أمين هويدي (السفير المصري في بغداد) مع زميليه في موضوع الترشيح وأرسل برقية مستعجلة إلى الرئيس جمال عبد الناصر بعدم السماح لعارف عبد الرزاق بمغادرة القاهرة ، وذلك لكثرة الانقسامات والخلافات داخل صفوف العسكريين أنفسهم ، وفي تلك الإثناء كان عارف عبد الرزاق قد وصل فعلاً إلى مطار القاهرة وكان على استعداد تام للسفر ، إلا أن وصول البرقية عطل الموضوع [٢].

ويبدو أن عدم إسناد هذا الترشيح لعارف عبد الرزاق من وجهة نظره هو لإبعاد التهمة عن الجمهورية العربية المتحدة في دعمها لمحاولة الانقلاب التي قام بها العميد عارف عبد الرزاق في عهد شقيقه الرئيس عبد السلام عارف ، كما أن المرشح الآخر عبد العزيز العقيلي هو من العسكريين ، كان من اشد المعارضين للرئيس جمال عبد الناصر ولأفكاره ، وان فوزه سيبعد بغداد عن القاهرة لهذا أيد الرئيس عبد الناصر فكرة أمين هويدي هذه [٣].

حرصت حكومة الرئيس عبد الرحمن عارف على إقامة أفضل علاقات التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة ، وانطلاقاً من هذا التوجه قام الدكتور عدنان الباجه جي وزير الخارجية العراقي بزيارة إلى الجمهورية العربية المتحدة للفترة من ١٠ حزيران – ١٦ حزيران ١٩٦٧ ، أجرى خلالها عدد من اللقاءات مع محمود رياض وزير الخارجية المصري ، كما اجتمع مع الرئيس جمال عبد الناصر في ١٢ حزيران وأيضاً مع زكريا محي الدين رئيس الوزراء ، تم خلالها تبادل وجهات النظر واستعراض الموقف في الوطن العربي[٤].

٢–هويدي ، أمين ، **حقائق السياسة المصرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر** ، مجلة كل العرب، بيروت ، العدد ٧ ، ١٩٦٩، ص ٢٢ –٢٣

[٢] – عبد الحميد ، صبحي ،المصدر السابق ، ص ٢٨٨ –٢٨٩

[٣] –الالوسي ، حنان ،المصدر السابق ،ص ١٦٦.

[٤] – جريدة **الأهرام** (المصرية) ، في ١٩٦٦/٦/١٣.

وبعد انتهاء الزيارة صدر بيان مشترك أكد على أن وجهة نظر الجانبين قد اتفقت على أن المرحلة التي يمر بها النضال العربي حالياً هي معركة حاسمة ودقيقة تتطلب تضامن جميع القوى المناهضة للاستعمار والرجعية ووقفتها التامة إزاء المخططات الاستعمارية الرامية إلى وقف حركة التحرر العربي الشامل ، كما أكد الجانبان تأييدهما الكامل للجهود التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية لحشد طاقات الشعب العربي الفلسطيني وتمكينه من استعادة حقوقه المغتصبة ، وفي نطاق الجهود المشتركة التي بذلتها القيادة السياسية الموحدة[١] للبلدين الشقيقين وأهمية التنسيق والعمل المشترك بينهما في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة للأمة العربية،وفي ختام زيارته أعرب عن تقديره البالغ لروح الصداقة والود والتعاون التي استقبل بها واتفق الجانبان على أهمية الاستمرار في تبادل الزيارات والوفود بين البلدين[٢].

كما وصل وزير الخارجية المصري محمود رياض إلى العراق في ١٢ تموز للمشاركة في احتفالات ذكرى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، و سلم الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف رسالة من الرئيس جمال عبد الناصر ، وخلال اللقاء جرى التشاور في مختلف المسائل السياسية العربية والدولية وأعلن انه سيتم تحديد اجتماعاً للقيادة السياسية الموحدة قريباً[٣].

أعلن عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء العراقي خلال مؤتمر صحفي عقده للصحفيين العرب ، حرص العراق على أن تبقى علاقته مع الجمهورية العربية الموحدة اقوى ما تكون ، واقترح

---

١ - وهي القيادة التي انبثقت عقب إعلان اتفاقية التنسيق السياسي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة في ٢٦ حزيران ١٩٦٤ وسميت باسم اتفاقية التنسيق السياسي وليست الوحدة لأن المرحلة الحاضرة وحسب قول الرئيس المصري جمال عبد الناصر لا تتحمل أكثر من هذه الخطوة ، وقد نصت على تشكيل مجلس رئاسة مشترك للبلدين من رئيس الجمهورية العربية المتحدة ورئيس جمهورية العراق وعدد من الأعضاء وتكون القاهرة المقر الدائم للمجلس ، وتكونت الاتفاقية من ١٢ مادة نظمت العلاقة بين البلدين وحددت شكل الحكم وطريقته منسجمة مع الدستور العراقي الموحد ، للمزيد انظر : فوزي ، احمد ، **لقاء على طريق الوحدة** ، دار الكتاب العربي، مصر ، ١٩٦٤، ص ٤٠ -٥٢.

٢- حميدي ،جعفر، **تاريخ الوزارات العراقية** ،ج٩، المصدر السابق ، ص ١١٩ -١٢٠.

٣- جريدة **الثورة العربية** (العراقية) ، في ١٩٦٦/٧/١٦.

إحياء ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣ ، بعد إدخال بعض التعديلات عليه لتقوم قيادة عسكرية موحدة وسياسة خارجية موحدة بين الدول الثلاث[١].

جاءت زيارة رئيس الوزراء العراقي البزاز إلى الجمهورية المتحدة في ٢٢ تموز، إستتكمالاً لسلسلة الزيارات واللقاءات بين البلدين والتي أكدت التعاون المستمر في سبيل توثيق وتطوير هذه العلاقات نحو خدمة البلدين ، وقد شارك البزاز أثناء زيارته هذه الشعب المصري في احتفالات الذكرى الرابعة عشر لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وذكر انه سيناقش الأوضاع الراهنة في الوطن العربي ، وشؤون القيادة السياسية الموحدة ، ومؤتمر القمة العربي القادم ،وأضاف قائلاً :" انه لابد لنا قبل كل شيء من أن نكون مع مصر يداً واحدة لأننا كجناحي النسر الذي لا يستطيع أن يحلق في الأجواء بجناح فريد"[٢].

وصدر عن هذه الزيارة البيان المشترك الذي ابدى فيه الجانبان ارتياحهما التام لإضطراد ونمو العلاقات بين البلدين في جميع المجالات وأكدا عزمهما على العمل على توطيدها وتدعيمها بما يحقق الفائدة المشتركة والمصلحة العربية عامة،وعن اغتباط الجمهورية العربية المتحدة لتوصل الحكومة العراقية لحل سلمي للقضية الكردية بما يحفظ للعراق وحدته الوطنية ويدعم قوته التي تعد قوة للأمة العربية جمعاء ، وتأييد الجانبان المطلق لكفاح الشعب الفلسطيني الباسل لاستعادة حقوقه كاملة غير منقوصة ، وتأييد جهود منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الشأن ، وتم الاتفاق على عقد اجتماع للقيادة السياسية الموحدة في بغداد في أيلول عام ١٩٦٦[٣].

أكد الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف على أهمية القيادة السياسية الموحدة ، وانه ماض في تنفيذها بدقة وأمانة وإخلاص ، وان كثرة اللقاءات داخل القيادة تعطي استمرارية للعمل وضمانة للسير في الطريق المرسوم[٤]، وتأكيداً على ذلك عقدت القيادة السياسية اجتماع لها في بغداد في

---

[١]- جريدة **العرب** (العراقية) العدد ٦٢٨ ، في ١٩٦٦/٧/١٨.

[٢]- جريدة **الأهرام**(المصرية) ، في ١٩٦٦/٧/٢٣.

[٣]- جريدة **الجمهورية** (العراقية)، العدد ٩٠٠١ في ١٩٦٦/٧/٢٥.

[٤] -جريدة **الحياة** (اللبنانية) ، في ١٩٦٦/٨/٥.

٢٦ تشـرين الثـاني ١٩٦٦ ، حضـره عـن الجانـب المصـري زكريـا محـي الـدين نائـب رئـيس الجمهوريـة العربيـة المتحدة ، وعن الجانب العراقـي رئيس الـوزراء نـاجي طالـب فـي ٢٨ تشـرين الثاني ١٩٦٦ صدر البيان التالي عن اجتماع القيادة السياسية الموحدة والذي أكد على القضايا التالية[١]:

١- استعرضت القيادة الوضع الراهن في الوطن العربي في هذه الظروف التي تمر بها الأمة العربيـة والتـي تتعـرض فيهـا لعـدوان الصـهيونية المـرتبط بمـؤامرات الاسـتعمار وخيانـات الرجعية الظالة معه في تحالف محزن لضرب مكاسب الشعوب العربية.

٢- تندد القيادة السياسية بالعدوان الغادر على الأراضي العربية وتنادي بان تكون الحدود المهددة دائماً من جانب العدو المغتصب قادرة – في نطاق خطط القيادة العربية الموحدة– على صد مثل هذا العدوان.

٣- تأييد القيادة التام لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تقود نضال شعب فلسطين لتحرير الأرض السليبة.

٤- استعرضت القيادة الموقف في الجنوب المحتل والخليج العربي وتؤكد دعمها التام لكفاح الشعب العربي فيها في سبيل تحقيق آمال الحرية والاستقلال.

٥- التأكيد على أهمية الاتحاد الاشتراكي العربي وإيمان القيادة الكامل بالدور الطليعي للتنظيم السياسي في كلا البلدين.

٦- بحثت القيادة السياسية الموحدة العلاقات الثنائية بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية فأعربت عن تأييدها في أن يطرد نموها في كافة المجالات تمكيناً للشعبين من السير قدماً في طريق الوحدة وتعميقاً للأساس المشترك المتين. وتقرر أن يكون الاجتماع القادم في القاهرة.

---

[١]- جريدة **الجمهورية** (العراقية) ، في ١٩٦٦/١١/٢٣.

أعلن الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف عن رغبته في زيارة القاهرة [1]. تلبية للدعوة التي نقلها اليه السيد حسن صبري الخولي ، الممثل الشخصي للرئيس جمال عبد الناصر ، في رسالة تتضمن دعوة الأخير لنظيره العراقي لزيارة القاهرة وتحدد موعد الزيارة في شباط ١٩٦٧[2].

وصل الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف إلى القاهرة في ٤ شباط ١٩٦٧ وكان في استقباله الرئيس عبد الناصر وقوبل بترحيب واسع [3]، وقد حضر الرئيس العراقي خلال زيارته هذه اجتماعاً لمجلس الأمة المصري ألقى فيه خطاباً أشاد بدور عبد الناصر في قيادة الأمة العربية وفي مقاومة الاستعمار والصهيونية ، ودعا إلى توحيد الجهود والمواقف من اجل مقاومة المخططات الاستعمارية في المنطقة ، وأضاف أيضا:" لقد خطونا خطوات واسعة وفق منهاج القيادة السياسية الموحدة ، ونعمل جاهدين على دعمها وتقديمها والالتزام بما تم التوصل اليه من قرارات ، والعمل على إكمال الخطوات الوحدوية [4].

وفي الاجتماع ذاته ألقى الرئيس المصري عبد الناصر خطاباً جاء فيه:" أن العراق موطن ثروات طبيعية ضخمة يطمع فيها الطامعون ويتقاتلون للحصول عليها ، بينما يتحتم أن تؤدي هذه الثروة الطبيعية دورها في خدمة الشعب الذي يملكها وحده ... من ذلك كله فان الراغبين بالتأثير على العراق وعلى السيطرة على موقعه وفي الحصول على ثرواته يوجهون إلى الجبهة الداخلية في العراق غارات متوالية معتقدين أن هناك عوامل مؤاتية تساعدهم "[5].

---

[1] – جريدة **الفجر الجديد**(العراقية) في ١٩٦٦/٩/٢١.

[2] – جريدة **البلد** (العراقية) العدد ٨٢٧ في ١٩٦٧/١١/٢٢.

[3] – جريدة **الأهرام** (االمصرية) ، العدد ٨٧٧٧في ٥ شباط ١٩٦٧.

[4] –جريدة **الجمهورية** (العراقية) ، العدد ٢٧١٦ في ١٩٦٧/٢/٤.

[5] –وثائق عبد الناصر ، **خطب وأحاديث وتصريحات** ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، يناير ١٩٦٧ – ديسمبر ١٩٦٨، ص ٢٨

وقد عقد الرئيسان مؤتمرا صحفيا مشتركا استعرضا فيه التطورات على الساحة العربية وموقف البلدان منها ، وخاصة القضية الفلسطينية والتهديدات الصهيونية بالعدوان على الأمة العربية ودعم المقاومة الفلسطينية [١].

وعلى صعيد القيادة السياسية الموحدة كانت وزارة ناجي طالب قد أعلنت في منهاجها أنها ستعمل على تدعيم القيادة السياسية الموحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وستلتزم في تنفيذ بيان القيادة السياسية، كما تحدث الرئيس عبد الرحمن عارف عن موضوع أهمية القيادة السياسية الموحدة فقال" أننا سنمضي في تنفيذ اتفاقية القيادة السياسية الموحدة بدقة وأمانة وإخلاص وان كثرة اللقاءات داخل القيادة تعطي استمرارية للعمل وضمانة للسير في الطريق المرسوم"[٢].

وأعلن وزير الوحدة العراقي عريبي الحاج احمد ،بأنه سيتم الاتصال العاجل بالجانب المصري في القيادة الموحدة للاتفاق على لقاء قريب[٣] وتحديد الموضوعات التي ستبحث في الاجتماع[٤]، كما زار رجب عبد المجيد، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية القاهرة، وأوضح بأنه بحث مع الرئيس عبد الناصر في المسائل المتعلقة بالقيادة السياسية الموحدة، وبأنه يحمل رسالة من الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس عبد الرحمن عارف، وغادر إلى القاهرة الدكتور عبد الرازق محي الدين، الأمين العام للقيادة السياسية الموحدة بتاريخ ٦ أيلول ١٩٦٦ لإعداد الترتيبات لعقد اجتماع القيادة السياسية على مستوى رئيس الحكومتين في بغداد واختارت الحكومة العراقية ممثلي الجانب العراقي في القيادة السياسية الموحدة وهم ناجي طالب، رئيس الوزراء، ورجب عبد

---

[١] – جريدة **الأهرام**(المصرية) العدد ٣٨٧٧٧في شباط ١٩٦٧.

[٢]– جريدة **الجريدة**(اللبنانية) العدد ٦٠١١ في ٥ آب ١٩٦٦

[٣] - كان أخر اجتماع قد عقد للقيادة السياسية الموحدة في القاهرة في شهر شباط١٩٦٦ وحضره الرئيسان عبد السلام عارف وجمال عبد الناصر، وتقرر فيه إن يعقد الاجتماع القادم في بغداد في أيلول من العام نفسه، ولكن مصرع الرئيس عبد السلام عارف في نيسان ١٩٦٦ ومحاولة عارف عبد الرزاق الانقلابية الثانية قد ترك أثار سلبية على العلاقات بين البلدين، مما دفع الحكومة إلى إرسال رئيس الوزراء آنذاك عبد الرحمن البزاز لزيارة القاهرة(٢٢–٢٤ تموز ١٩٦٦) لترطيب الأجواء، للمزيد ينظر: و. ث . ر، بيان القيادة السياسية الموحدة ، بغداد ١٩ شباط،١٩٦٦،ص٤–٨.

[٤] –جريدة **الأخبار**(المصرية)، العدد٤١ بتاريخ ٢٥ آب ١٩٦٦

المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، اللواء الركن شاكر محمود شكري وزير الدفاع، إسماعيل مصطفى وزير المواصلات، ودريد الدملوجي وزير الثقافة والإرشاد، وسفير العراق في القاهرة، وأعلن محي الدين أن الظروف مواتية لاجتماع القيادة السياسية الموحدة[١]..

في هذه الأثناء وصل إلى بغداد السفير المصري الجديد لطفي متولي الذي أعلن انه سيعمل جاهداً لخدمة العلاقات الأخوية بين البلدين من اجل تحقيق أهداف الأمة العربية،وقدم أوراق اعتماده إلى الرئيس عبد الرحمن عارف، كما وصل الى بغداد في ٧تشرين الثاني ١٩٦٦ حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس عبد الناصر لاطلاع الجانب العراقي على نتائج المباحثات السورية المصرية والتي انتهت بعقد اتفاقية الدفاع المشترك بينهما[٢].

أجرى عبد الرزاق محي الدين ، الأمين العام للقيادة السياسية الموحدة اتصالات واسعة في القاهرة للإعداد لاجتماع القيادة في بغداد، فاجتمع مع زكريا محي الدين نائب رئيس الجمهورية ومع شعراوي جمعة وزير الداخلية، وأمين هويدي وزير الدولة، ثم عاد إلى بغداد يوم ٢٣ تشرين الثاني للإشراف على الترتيبات النهائية للاجتماع وأشارت جريدة الأهرام القاهرية إلى أنه سيبحث الأوضاع في المنطقة العربية، وتجربة التنظيمات الشعبية في القطرين، والتخطيط الإعلامي الموحد والتعاون الاقتصادي بين البلدين[٣].

عقدت القيادة السياسية الموحدة اجتماعها في بغداد يوم السبت ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٦ وترأس الجانب المصري في هذا الاجتماع زكريا محي الدين نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، في حين ترأس الجانب العراقي ناجي طالب رئيس الوزراء وقد افتتح الاجتماع الرئيس عبد الرحمن عارف بكلمة أكد فيها أهمية الدور الذي تقوم به القيادة السياسية الموحدة في دعم

١- جريدة **العرب** (العراقية)، العدد ٧٦٥ بتاريخ تشرين الأول ١٩٦٦

٢- جريدة **البلد** (العراقية)، العدد ٧٤٠ بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٦٦

٣ -جريدة **الأهرام**(االمصرية)، بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٦

الانطلاقة نحو الوحدة العربية أمل الشعبين الشقيقين وفي وحدة مسيرتها نحو الهدف المشترك في الوحدة الاشتراكية والحرية[1].

وصدر بعد انتهاء الأجتماع الذي أستمر ليومين بيان في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٦ اشارالى ان القيادة السياسية الموحدة قد استعرضت الوضع الراهن الذي تمر به الأمة العربية ،والتي تتعرض فيه لعدوان صهيوني مرتبط بمؤامرات الأستعمار، وهي تنادي في نطاق خطط القيادة على صد مثل هذا العدوان،وإنها ايضا تؤكد دعمها التام لكفاح الشعب العربي في سبيل تحقيق آمال الحرية والأستقلال،وايضا تؤكد القيادة على اهمية الإتحاد الأشتراكي العربي وأيمانها بالدور الطليعي للتنظيم السياسي في كلا البلدين ،وتأييدها الكامل لوحدة التراب العراقي ،الأمر الذي يخلق مناخا صالحا للأستقرار والتنمية الأقتصادية ، ودعم الوحدة الوطنية [2].

وأعلن زكريا محي الدين في ختام الاجتماع " أن اجتماعات القيادة السياسية الموحدة كانت مفيدة للقطرين الشقيقين والأمة العربية كلها وان القطرين سيكونان دائما الحصن المتين والدرع الواقي لقوميتنا وعروبتنا وان الرئيس عبد الرحمن عارف قد قبل الدعوة لزيارة القاهرة وسيحدد موعدها قريبا[3].

وقد تقرر أن يكون اجتماع القيادة السياسية الموحدة القادم في القاهرة، كما أعلن الأمين العام للقيادة السياسية الموحدة الدكتور عبد الرزاق محي الدين بان القيادة حققت جزء كبيرا من مهمتها خاصة في المجلات العسكرية والاقتصادية والفنية وتوحيد سياسة البلدين الخارجية[4].

ازدادت في بداية عام ١٩٦٧ حدة التوتر في المنطقة العربية ، وذلك بسبب الاعتداءات الصهيونية المتكررة على الأرضي العربية وخصوصاً سورية ، وقد أثار هذا التوتر اهتمام الحكومة العراقية التي دعت إلى عقد اجتماع عاجل لمجلس الوزراء لمناقشة الوضع العربي

---

[1]- و. ث. ر، بيان القيادة السياسية الموحدة، الدورة الثالثة، بغداد ، ١٩٦٦، ص٢

[2]- المصدر نفسه ، ص٥-٦

[3]- مجلة **المصور**(المصرية) ، العدد٢٢ ، بتاريخ٢١ كانون الأول ١٩٦٦، ص١٢

[4]- جريدة **الجمهورية** (العراقية) ، العدد ١٠٨٤ ،بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٦.

بصورة عامة والتهديدات الصهيونية بصورة خاصة، وقد صدر عن الاجتماع الذي عقد في ١٧ أيار ١٩٦٧ بيان رسمي ، أعلن فيه العراق تأييده للشعب السوري ،كما ذكر اللواء الركن (حمودي مهدي) رئيس أركان الجيش العراقي بالوكالة ،وأن الجيش العراقي سيبقى جنباً إلى جنب مع الجيش السوري ، وأنه سيضع جميع إمكاناته لصد هذا العدوان (١).

ووصل إلى القاهرة وفد عراقي يرأسه الفريق طاهر يحيى نائب رئيس الوزراء في ١٩ أيار لإجراء مباحثات ضمن نطاق القيادة السياسية الموحدة لاتخاذ موقف موحد في مواجهة التحديات الصهيونية ، وضم الوفد كل من :اللواء فؤاد عارف نائب رئيس الوزراء ،واللواء الركن شاكر محمود شكري وزير الدفاع ، والدكتور عدنان الباجه جي وزير الخارجية ، والأمين العام للقيادة السياسية الموحدة الدكتور عبد الرزاق محي الدين ، كما أعلن الوفد انه يحمل رسالة شخصية من الرئيس عبد الرحمن عارف إلى نظيره المصري جمال عبد الناصر ، وان الوفد مفوّض في اتخاذ أي قرار تنتهي إليه المباحثات في الميادين العسكرية والسياسية (٢).

صدر بعد انتهاء المباحثات بيان مشترك عن الجانبين قررا فيه اعتبار اجتماع القيادة السياسية مفتوحاً لمتابعة تطورات الموقف ، وأيضاً على توحيد وحشد قواتها المادية والمعنوية في شتى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية لمواجهة التحديات الخارجية ، وأيضاً تقرر إرسال قوات عراقية إلى الجبهة المصرية (٣).

زار الوفد المشارك في اجتماعات القيادة السياسية الموحدة الجبهة المصرية في سيناء للاطلاع على الترتيبات والإجراءات المتخذة لمواجهة وصد العدوان الصهيوني المحتمل على مصر ، وحول هذه الزيارة يروي اللواء فؤاد عارف نائب رئيس الوزراء في مذكراته :" أن زيارتنا للجبهة المصرية في سيناء قد ولدت لدينا حالة من القلق حول نتائج المعركة ، إذ رأينا الترتيبات غير جيدة ، ولم تكن بالمستوى الذي يمكن الجيش من تحقيق النصر ، وطلبنا من عبد الناصر

---

١ -جريدة **الجمهورية** (العراقية) ، العدد ٢٧٩٦ ، في ١٨ أيار ١٩٦٧.

٢ -جريدة **الجمهورية** (القاهرية) ، الأعداد ١٧٨ ، ١٧٩ في ٢١ و٢٢ أيار ١٩٦٧.

٣ – جريدة **الجمهورية** (القاهرية) ، الأعداد ١٧٨ ، ١٧٩ في ٢١ و٢٢ أيار ١٩٦٧.المصدر نفسه.

الموافقة على إرسال قوات عراقية اخرى لإسناد الجهة المصرية ، لكنه رفض ذلك منطلقاً من موضوع القوة والثقة العالية بإمكانية الجيش المصري وعدده الذي يبلغ ضعف القوات (الإسرائيلية)"[١].

فيما يذكر وزير الدفاع العراقي شاكر محمود شكري :" عندما قابلنا عبد الناصر بعد عودتنا من سيناء شرحنا الموقف العسكري ، وطرحنا عدة ملحوظات تعبوية حول الحماية المحلية بوجه قوات العدو الموجودة ضمن المسافة الضاربة ، وقد طلب منا مقابلة المشير عبد الحكيم عامر لشرح الموقف وإعطاءه تصوراً كاملاً عن الجبهة، وقد وعدنا المشير عامر بأنه سيزور الجبهة ويتخذ الإجراءات المطلوبة ، وأضاف الأخير أن هذا الحشد تمهيدي وليس نهائي"[٢].

أعلن في الثالث والعشرين من أيار في بغداد أن العراق يساعد لإرسال قوات عسكرية كبيرة إلى الجبهة المصرية[٣]، وقد أطلق على فوج المشاة المتوجه إلى سيناء اسم فوج (موسى الكاظم) وكان نجل الرئيس عبد الرحمن عارف الملازم أول (قيس) ، ضمن أفراد هذا الفوج ،واستغرق نقله ثلاثة أيام عن طريق الطائرات من مطار الرشيد العسكري في بغداد إلى مطار فايد قرب الإسماعيلية[٤]، وخلال حفل توديع القوات البرية ألقى الرئيس العراقي كلمة جاء فيها:" أن هذه فرصتنا أن نغسل عن جيشنا العار وان نأخذ الثأر للأرواح الطاهرة التي استشهدت عام ١٩٤٨ ، وان جيوش الدول العربية تواقة لإزالة (إسرائيل) عن الوجود وإعادة مليون عربي مشرد إلى وطنهم ... وان معركتنا اليوم إما الموت بشرف أو أن نعيش مكرمين معززين "[٥].كما ودع ايضا سربا من القوات الجوية العراقية ، وفي كلمة له خلال حفل التوديع ذكر:" برزت الإرادة والعزيمة و التصميم والتآخي وجمع الشمل ووضوح الهدف وهو إزالة إسرائيل عن الخريطة وإزاحة مواطن قدم

---

١ – عارف ، فؤاد، **مذكرات**، تقديم :د. كمال مظهر أحمد ، الجزء الأول ، ط٢ ، مطبعة خه بات ، دهوك ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٧٥.

٢– الالوسي ،حنان، المصدر السابق ، ص ١٧٤.

٣ –جريدة **العرب** (العراقية) ، العدد ٨٩٠ في ٢٨ أيار ١٩٦٧.

٤ – مقابلة شخصية مع قيس عبد الرحمن عارف ، في ٢٠٠٩/١٠/١٥.

٥– جريدة **العرب** (العراقية) ،العدد٨٩٠ في ٢٨ أيار١٩٦٧

الاستعمار عن ربوع وطننا... لقد تحملنا هذا العار عشرين عاماً طويلة وعلينا الآن أن نتكاتف لإزالة هذه الوصمة"(١).

أيد العراق الإجراءات التي اتخذها الرئيس المصري جمال عبد الناصر والمتمثلة بإغلاق مضائق تيران أمام السفن الإسرائيلية والمطالبة بسحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء (٢)، ولاحتواء الموقف وتفادي العدوان ، التقى وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي في الأول من حزيران ١٩٦٧ بكلا من مساعد وزير الخارجية الأمريكي (روستو) ، ووزير الخارجية (راسك) ، كل على حده ، وجرى خلال هذه اللقاءات شرح وجهة النظر العربية حول الأزمة المصرية مع الكيان الصهيوني ، فاعتبر الجانب الأمريكي أن السبب الرئيسي بعود إلى طلب الحكومة المصرية من الأمم المتحدة سحب القوات الدولية من سيناء ، وهو أمر خطير ويعد انتهاكاً لحرية الملاحة التي تدافع عنها حكومته في جميع إنحاء العالم ، والتزام الأخيرة بالإستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لدول الشرق الأوسط ، وبالمقابل أشار مساعد وزير الخارجية الأمريكي إلى أن حرية المرور عبر مضائق تيران قد تم التوصل إليها بالترتيبات منذ عام ١٩٥٧ ، وبموجبها انسحبت(إسرائيل) من سيناء ، كما جرى خلال اللقاء نقل تصريحات السفير (الإسرائيلي) في الأمم المتحدة والتي أعلن فيها أن بلاده تعد أي انتهاك لهذا المبدأ من خلال القوة المسلحة عملاً عدائياً يستوجب الرد عليه وفقاً للمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة (٣)، وأضاف(روستو) أن بلاده قد بذلت جهوداً دبلوماسية لمنع (إسرائيل) من توجيه ضربة عسكرية، ، وان الوقت لم ينفذ بعد ، ويمكن إجراء ترتيبات جديدة لحل النزاع بصورة سلمية ، وبخاصة أن عبد الناصر لم يستخدم القوة العسكرية لفرض قرار إغلاق المضيق (٤).

---

١ -جريدة **الثورة العربية**(العراقية) ، العدد ٨٣٠ في ٢ حزيران ١٩٦٧.

٢ - جريدة **الأنوار**(اللبنانية) ، العدد ٢٣٨٨ في ٢٨ أيار ١٩٦٧؛ الأحدب، عزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٤ -٢٥.

3 – F.R.U,S.No . 193 , Telegram From The Department Of Stat To The Embassy In Iraq, Washington. June 2 , 1967.

4 – Ibid.

وفي معرض رده على التصريحات الأميركية حول إجراءاتها التي قامت بها منذ عام ١٩٥٧ ، ذكر وزير الخارجية العراقي (الباجه جي) بأنها غير ملزمة للحكومة المصرية وان الأخيرة أرجعت الوضع إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٥٦ ، وأضاف أيضا أن الحكومة السورية قد أبلغت باقتراحها الذي وافق عليه عبد الناصر والمتضمن توقف الحكومة المصرية عن تفتيش وحجز السفن في المضايق خلال أسبوعين بشرط أن لا ترفع أي سفينة (العلم الإسرائيلي) ولا تتجه ناقلات النفط إلى ايلات ، وانه يعتقد أن العرض المقدم والمقترح هو معقول للتخفيف من حدة الأزمة ،وبالمقابل أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكي (روستو) أن الطريقة الوحيدة هي اتفاق الجميع على الامتناع عن شن الحرب خلال فترة التهدئة ، وخصوصاً مصر إذ تعهدت بعدم استخدام القوة لغلق المضيق ، ويترك الوضع إلى ما كان عليه سابقاً لحين التوصل إلى اتفاق ، أو إحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية[١].

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت قد تقدمت بطلب إلى الرئيس الأميركي (جونسون) يقضي بضرورة مقابلة الأخير لوزير الخارجية العراقي ، والذي عاد للتو من القاهرة ، وبأنه وعلى حد وصف المذكرة "رجل مسؤول" ويمكن ان يكون احد أفضل القنوات الأميركية في العراق ، كما أن استقباله من قبل الرئيس جونسون سوف يؤدي إلى موازنة ردة الفعل العربي وخصوصاً بعد زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي لواشنطن ، وطلبت من سفارته في العراق بعدم الدعاية أو الإعلان عن هذا اللقاء حتى يعرف ما سينتج عنه[٢].

لم تحقق هذه اللقاءات ما كان متوقعاً منها من نتائج ، نتيجة إصرار الحكومة الأميركية على التمسك بموقفها وآراءها في هذه الأزمة.

---

[1] –F.R.U,S.No . 193, Op. Cit

[2] –F.R.U.S.No . 192, Memorandum From The Presidents Special Assistant (Rostow) To President Johnson, Subject ; Appointment with Iraq Foreign Minister ,Washinton , May 31 , 1967.

وفي مثل هذه الظروف أعلنت الحرب والتي استمرت ستة أيام وانتهت بصدور قرار مجلس الأمن في ١٠ حزيران بوقف إطلاق النار في ١٠ حزيران١٩٦٧[١]، وقد سبق قرار وقف إطلاق النار أن أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر في خطاب له ألقاه أمام مجلس الأمة المصري عن تنحيه عن السلطة نظراً لحجم الخسارة والهزيمة التي منيت بها الجيوش المصرية والعربية ،وأشاد أيضاً في خطابه بدور الجيش العراقي بصورة خاصة والجيوش العربية بصورة عامة ، وأعطى مبررات لعملية الانسحاب من خط الدفاع الأول في سيناء ، والاستجابة لقرار وقف إطلاق النار لتأكيدات وردت من الاتحاد السوفيتي ومشروع قرار قدمه الأتحاد السوفيتي إلى مجلس الأمن والتصريحات الفرنسية بعدم السماح لأي دولة بتحقيق أي توسع إقليمي على أساس العدوان الأخير[٢].

استمر العراق في دعمه للجمهورية العربية المتحدة حيث اصدر رئيس مجلس الوزراء العراقي بياناً ناشد فيه الرئيس عبد الناصر بالعدول عن قراره هذا في تلك الأوقات العصيبة التي كانت تمر فيها الأمة العربية وجاء فيها :" وفي هذه اللحظات التاريخية الحاسمة التي تتطلب صموداً وحزماً وتصميماً وتعبئة جميع الطاقات للتخطيط لجولة قادمة لا تبقى ولا تذر مستفيدين من النكسة والتجربة القاسية معتمدين على الله وعلى أنفسنا ، نناشدكم باسم الشعب العراقي وحكومته والجماهير العربية في إرجاء وطننا العربي الكبير بالعدول عن قراركم والبقاء معنا لخوض معركتنا القادمة ضد أعدائنا الصهاينة وحلفائهم المسفرين[٣].

أجرى الرئيس عبد الناصر بعد الحرب مشاورات مع الرؤساء العرب بهدف التوصل إلى بناء موقف عربي متكامل يحتفظ بالمرونة الكافية ، وفي الوقت نفسه بلورة قراراً من الإرادة العربية؛ فشهدت العاصمة القاهرة عقد عدة اجتماعات عربية كان من بينها اجتماع الرئيس جمال عبد الناصر والملك الحسين ملك الأردن في ٩ تموز ١٩٦٧ ، وانضم إليهما فيما بعد هواري بومدين

١- رياض ، محمود ، المصدر السابق ، ص ٥٨.

٢ – جريدة **الجمهورية** (العراقية) ، العدد ١٢٢١ في ١٠ حزيران ١٩٦٧.

٣- المصدر نفسه.

الرئيس الجزائري ، وفي الوقت نفسه وصل إلى القاهرة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف في ١١ تموز ١٩٦٧ ، على رأس وفد عراقي ضم كل من إسماعيل خير الله وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ووزير الخارجية بالوكالة ، والدكتور شامل السامرائي وزير الوحدة، والدكتور عبد الرزاق محي الدين وزير الدولة ،وقد زار عارف القوات العراقية في الجبهة المصرية ، وتحدث معهم حول الوضع العربي الراهن ، وأكد إصرار العرب على مواصلة النضال ، كما تناول طعام الغداء معهم.

عقد الرؤساء الثلاثة عبد الرحمن عارف وعبد الناصر وبومدين اجتماعاً في قصر القاهرة أعقبه اجتماع ثاني بن الرئيس العراقي والجزائري ، وآخر مماثل بين عارف وعبد الناصر، وقد استهدفت المحادثات الجارية اللقاءات والاجتماعات إقامة وحدة عسكرية فورية على حد وصف جريدة الجمهورية العراقية التي أضافت أيضا لو أن البلاد العربية حققت وحدتها العسكرية منذ وقت مضى لما منيت بالهزيمة وخسارة المعركة[١].

انضم فيما بعد لهذه الاجتماعات كل من الرئيس السوري نور الدين الآتاسي ، ورئيس مجلس السيادة السوداني إسماعيل الأزهري، وعقد الرؤساء الخمسة اجتماعاً في ١٦ تموز ١٩٦٧ واعتبر في حينه قمة مصغرة ، صدر على أثره بيان مشترك تناول المواقف الراهنة وما تتطلبه المرحلة الحالية للنضال العربي من عمل موحد تجاه العدوان الذي ارتكبه العدو الصهيوني واشتركت فيه قوى الاستعمار الأمريكي والبريطاني ضد الشعب العربي ، واتفق المجتمعون على اتخاذ الإجراءات الفعالة الكفيلة بإزالة آثار العدوان ، وأكد الاجتماع على ضرورة تحديد علاقات الدول والشعوب العربية مع الدول الأخرى على ضوء موقفها تجاه العدوان والآثار المترتبة عليه ، وجرى اقتراح لعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول العربية في الخرطوم ، وافق عليه المجتمعون[٢].

---

[١] – فريد عبد المجيد ، **من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية، (١٩٦٧ – ١٩٧٠)** ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٧٩، ص ٤٨ ؛ جريدة الأهرام (القاهرية) ، ٧١٩٦٧/١٣.

[٢] –جريدة **الأهرام** (المصرية) في ١٧/٤/ ١٩٦٧.

عرضت خلال فترة انعقاد هذه الاجتماعات واللقاءات فكرة تقضي بقيام الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف ،والجزائري هواري بومدين بالسفر إلى الاتحاد السوفيتي لمناقشة موضوع إعادة تسليح الجيش المصري وتلبية مطالب مصر الأخرى ، وكلف وزير الخارجية المصري محمود رياض بالإعداد لترتيبات هذه الزيارة مع سفير الاتحاد السوفيتي في القاهرة ، وقد وصفت بأنها على جانب كبير من الأهمية ، وفي صباح يوم١٧ تموز ١٩٦٧ غادر الرئيسان العراقي والجزائري القاهرة متوجهين إلى الاتحاد السوفيتي[١].

استغرقت هذه الزيارة٢٤ ساعة فقط ، تم من خلالها إجراء مباحثات مطولة مع (يني بريجينيف) ، السكرتير العام للحزب الشيوعي ، و(اليكس كوسجين) رئيس الوزراء السوفيتي ، وبعد عودتهما إلى القاهرة عُقد اجتماع مع الرئيس عبد الناصر امتد حتى ساعة متأخرة من الليل تناول البحث في نتائج هذه الزيارة[٢] ، وقد صدر في موسكو بيان رسمي حول نتائج هذه الزيارة وأبرز ما جاء فيه ، أن المحادثات بين الرئيسين والمسؤولين في الاتحاد السوفيتي أظهرت أن الاتفاق كان تاماً بينهم على أن تصفية آثار العدوان الصهيوني هو أهم شرط لإعادة السلام في الشرق الأوسط ، وتقديراً للموقف الذي اتخذه الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في الأزمنة الراهنة ،وان هذا التأييد من قبل الأتحاد السوفيتي يلعب دوراً مهماً في معارضة خطة الكيان الصهيوني العدوانية، التي تلقى تشجيعا من الدوائر الاستعمارية .

أثارت اجتماعات القاهرة وزيارة موسكو اهتمام الصحف العراقية فنشرت جريدة المنار مقالاً ذكرت في :" أن الزيارة التي يقوم بها الرئيسان عبد الرحمن عارف وهواري بومدين لموسكو تعتبر خطوة أخرى على طريق الاستعداد لمحو أثار العدوان الاستعماري الصهيوني على الأمة العربية ، فقد وقف الاتحاد السوفيتي إلى جانب العرب خلال العدوان ،وبعده وشجب التواطؤ الانكلو –

---

[١]– المصدر نفسه ، في ١٩٦٧/٧/١٨ ؛ هيكل ، محمد،**الانفجار** ،المصدر السابق ، ص ٩١.

[٢]– جريدة **الأهرام** (المصرية) في ١٩٦٧/٧/١٩ ؛ فريد ، المصدر نفسه،ص٥٢.

أمريكي – الإسرائيلي ، وعمل ولا زال يعمل لتصفية كل النتائج التي تخلفت عنه في البلاد العربية ، ويقدم كل المساعدات لدعم قضية الشعب العربي وحقوقه"[١].

تميزت العلاقات العراقية– المصرية بعد العدوان الصهيوني بالانسجام ومؤازرة الرئيس عبد الناصر وسياسته العربية والدولية ، وكان عقد مؤتمر الخرطوم في الخرطوم للمدة ٢٩ آب – ١ أيلول ١٩٦٧ والذي اعتبر آخر حلقة من حلقات اختبار الأرض تحت أقدام الرئيس جمال عبد الناصر بعد الهزيمة من التطورات العربية[٢]. وصدر عن هذا المؤتمر والذي عرف باسم مؤتمر اللاءات الثلاث(لا تفاوض – ولا اعتراف – ولا صلح مع إسرائيل) ، قرارات أكدت على التمسك التام بالحقوق الكاملة للشعب العربي الفلسطيني ، واستمر ضخ النفط إلى العالم على أن تقوم الدول النفطية بتقديم الدعم المالي لدول المواجهة من أجل الإعداد العسكري[٣].

وأيضاً عقدت القيادة السياسية الموحدة اجتماعا خاص لها في القاهرة خلال الفترة ٣٠ تشرين الثاني– ٢ كانون الأول ١٩٦٧ ، ورأس الجانب العراقي في هذه الاجتماعات رئيس الوزراء طاهر يحيى ، وجاء في ضرورات عقد هذه الاجتماع انه قد جاء استجابة لدواعي هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها الأمة العربية بعد العدوان الصهيوني ، وجرى استعراض الجهود التي أسفرت عنها اجتماعات الأمم المتحدة في الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبحث الوسائل الكفيلة بإزالة أثار العدوان ، والتأكيد على ضرورة توحيد المواقف والجهود إيماناً بالمسؤولية المشتركة ووحدة المصير [٤].

أعرب الجانب العراقي في هذا الاجتماع عن تقديره البالغ للخطوات التي قطعتها الجمهورية العربية المتحدة لإزالة آثار العدوان وأكد دعم العراق لهذه الجهود والمشاركة فيها كاملة ،

---

١ – جريدة **المنار** (العراقية) ، العدد ٩٣٤٣ في ١٨ تموز ١٩٦٧.

٢–الألوسي ،حنان، المصدر السابق، ص ١٨٣.

٣– رياض ،**مذكرات** ، المصدر نفسه ، ص ١٢٨.

٤ – **الوثائق العربية لسنة ١٩٦٧** ، المصدر السابق ، ص ٧٢.

وبالمقابل أعرب الجانب المصري عن مدى ارتياحه للخطوات التي سارت عليها الحكومة العراقية من اجل دعم الوحدة الوطنية ونشر روح الأخوة بين المواطنين في أرجاء العراق[١].

اثنى الرئيس المصري جمال عبد الناصر على دور الجيش العراقي في هذه الحرب خلال زيارته لمواقع القوات العسكرية العراقية في ١٩٦٨/٣/١١ ، والشجاعة الفائقة التي أبداها هذا الجيش ، وأضاف أيضا:" نرجو في هذه الأوقات العصيبة أن تصل جهود القادة العرب إلى النجاح لتكون الجيوش العربية التي تعمل على أساس خطة واحدة منسقة وعلى أساس واحد محدد"[٢].

وضمن جولة شملت عدداً من البلدان العربية ، وصل إلى بغداد محمود رياض وزير الخارجية المصري لمناقشة موضوع رفض(الكيان الصهيوني) تنفيذ قرار مجلس الأمن ذي الرقم ٢٤٢ والذي يدعو إلى إقامة سلام دائم في الشرق الأوسط وانسحاب الكيان الصهيوني من الأرضي العربية التي احتلتها(إسرائيل) بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، ودعت هذه الزيارة إلى العمل على توحيد الموقف العربي ودعم الجبهة الشرقية (سورية والأردن) ، وسد النقص في الإمكانيات الدفاعية[٣].

استمراراً لموقف العراق حكومة وشعباً الداعم والمساند لأشقائه في الجمهورية العربية المتحدة فقد وصل الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف إلى القاهرة في ١٠ شباط ١٩٦٨ ، بعد انتهاء زيارته إلى فرنسا ، وابلغ الرئيس عبد الناصر ما توصل إليه في مباحثاته مع الرئيس الفرنسي شارل ديغول وابلغه رغبة الأخير وعزمه على القيام بدور فعال في قضية الشرق الأوسط وتصميمه في سياسته المناهضة للعدوان الصهيوني والذي كان يرى ضرورة انسحاب الأخير من الأراضي التي احتلها للوصول إلى سلام حقيقي وداعم في المنطقة.

---

[١] – المصدر نفسه ، ص ٧٨ – ٧٩.

[٢] – **الوثائق العربية لسنة ١٩٦٧** ،المصدر نفسه ،ص ٩٧.

[٣] – رياض ، محمود،المصدر السابق ، ص ١٦٨.

ظلت العلاقات المصرية – العراقية تسير بخطوات متوازنة ومدروسة حتى انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ الذي أطاح بالرئيس العراقي عبد الرحمن عارف ، ولم يشهد عام ١٩٦٨ أي تطورات سياسية واقتصادية مهمة بين البلدين .

أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية فإنها لم تشهد توقيع أي اتفاقية تجارية أو تعاون باستثناء الاجتماع التي عقدته اللجنة الدائمة للتنسيق الاقتصادي السادس في بغداد خلال المدة من ٢١ – ٢٦ كانون ١٩٦٧ ، لمتابعة سير تنفيذ التوصيات السابقة ، ولوضع توصيات جديدة من شأنها التعجيل في عملية التنسيق والتكامل بين البلدين ، ورأس الجانب العراقي في هذا الاجتماع وزير الاقتصاد كاظم عبد الحميد ، في حين رأس الجانب المصري وزير الاقتصاد والتجارة حسن عباس زكي ، واتخذ الاجتماع التوصيات التالية[١]:

١- أن يتضمن التبادل التجاري مبدأ امتصاص كل جانب ما يمكن امتصاصه من فائض إنتاج الجانب الآخر الذي يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي.

٢- تحديد حد أدنى لتبادل المنتجات وتعميق التعاون وتوفير التسهيلات اللازمة لزيادة حجم التبادل التجاري.

٣- قرر الطرفان رفع حد المديونية إلى ثلاثة أرباع مليون جنيه إسترليني بعد أن كان نصف مليون فقط.

٤- أوصت اللجنتان المالية والنقدية بعقد اجتماع للمختصين في كلا البلدين في بغداد لدراسة موضوع عقد اتفاقية جديدة لمنع الازدواج الضريبي بين البلدين ولوضع مشروع لها[٢].

ويمكن القول أن العلاقات العراقية– المصرية شهدت في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف تقارباً كبيراً ، سياسياً في الكثير من جوانبه ، وخصوصاً خلال العدوان الصهيوني في الخامس

[١] – الوثائق العربية ، لسنة ١٩٦٧ ، بيان اللجنة الدائمة للتنسيق والتكامل الاقتصادي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، ص ٤٥ –٤٦.

[٢] – المصدر نفسه ص ٤٦.

من حزيران ١٩٦٧ وما أثبتته بسالة وقوة الجيوش العراقية المساندة للجيوش العربية في هذه الحرب ، وما أعقبه من خطوات نحو أزالة آثار هذا العدوان على الشعب المصري.

المبحث الثاني:العلاقات العراقية– الأميركية

أعلنت الولايات المتحدة الأميركية ترحيبها بانتخاب اللواء عبد الرحمن عارف رئيساً جديداً للعراق في ١٧ نيسان ١٩٦٦خلفاً لأخيه الراحل الرئيس عبد السلام عارف ، ، إذ نقل السفير الأمريكي في بغداد (روبرت سترونغ) خلال لقائه مع الرئيس عبد الرحمن عارف في ١٤ نيسان ١٩٦٦تهاني الرئيس الأمريكي جونسون إليه وتمنياته في أن تستمر العلاقات بين البلدين بالصورة الودية التي كانت عليها في السابق ، وان تعزيز الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق هي من أهداف مهمته في العراق[١].

لكن سرعان ما تلبدت الأجواء السياسية بين البلدين بالغيوم ، على أثر إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في الأول من تموز عام ١٩٦٦ عن سياستها التسليحية الجديدة تجاه العراق ، وذلك من خلال التعليمات الجديدة التي صدرت حول موضوع بيع الأسلحة والتي تضمنت[٢]:

١– تجنب بيع العراق أية معدات عسكرية ثقيلة وأسلحة متطورة ، بما في ذلك قنابل النابالم ، والمواد الكيماوية الأخرى ، والدبابات والطائرات الحربية ، باستثناء المروحيات غير قتالية ، والسفن الحربية التي تصنف بأنها أعلى من الزوارق.

٢– الموافقة على طلبات الحصول على آليات معقولة من الأسلحة الصغيرة ومن ضمنها المدافع الرشاشة على أن لا يحول هذا الأمر دون النظر الحصول على أعداد قليلة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمدفعية والتي لا يزيد عيارها ١٠٥ ملم.

1–F.R.U.S, N.180, Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State , Subject ; Call on Presdent Aref , Baghdad , May 17, 1966.

2 –Ibid, No.181., Circular Airgram From The Embassy In Iraq To The Department Of State , Subject U.S . Arms policy For Iraq , Washington, July 1 , 1966.

٣- عدم استعداد الولايات المتحدة لبيع كميات من مركبات النقل ومعدات الاتصال والمعدات الهندسية وغيرها من المعدات غير النارية.

٤- الاستمرار في تقديم برنامج المعونة للتدريب غير القتالي ، وإعطاء مساعدات إضافية للتدريب إذا اقتضت مصالح الولايات المتحدة الأميركية ذلك.

٥- لا يوجد اعتراض على بريطانيا في حال قررت بيع معدات عسكرية للعراق، شريطة عدم مخالفتها للسياسة السلمية الأمريكية ، وان الحكومة الأمريكية مستعدة للتعاون مع بريطانيا في مناقشة موضوع بنود التسليح التي لا تتعارض معها ، في حال دخول العراق منافسات مع بريطانيا لشراء الأسلحة.

٦- استمرار الموافقة على بيع العراق قطع غيار وذخيرة الأسلحة الأمريكية والتي ما زال يستخدمها الجيش العراقي.

٧- أعطاء العراق تسهيلات في النقد الأجنبي والدفع النقدي فقط.

٨- عدم بيع أي شيء سري للعراق.

٩- القيام بمشاورات مسبقة مع الحكومتين التركية والإيرانية قبل الموافقة النهائية على شراء أسلحة كبيرة من جانب العراق.

١٠- يعد إبلاغ الحكومتين البريطانية والفرنسية لتعريف ما تقدم الحكومة العراقية بشكل غير رسمي في المستقبل القريب من ضروريات لهذه السياسة كما كرر أعلاه.

لا شك أن الولايات المتحدة الأميركية قد انطلقت في سياستها الجديدة هذه تجاه العراق في ضوء حالة الانحياز الواضحة (لإسرائيل) عن طريق تزويدها بما تحتاجه من أسلحة متطورة في مقابل امتناعها عن البيع للدول العربية ، وكجزء أيضا من سياستها في الحد من نفوذ الخطر الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة هذا من جانب ، ومن جانب آخر فقد انتشرت الشائعات حول تدخل السفارة الأمريكية في شؤون العراق الداخلية مما حدا بالرئيس الأمريكي جونسون إلى إرسال رسالة شفوية وعن طريق السفير الأمريكي في بغداد سترونغ تضمنت

إعجابه بجهود الرئيس عبد الرحمن عارف في تحقيق الاستقرار وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال التوفيق بين كافة المكونات[١]، كما أوضح السفير الأمريكي في بغداد خلال لقائه بالرئيس العراقي عبد الرحمن عارف في ٢٩ تشرين الثاني١٩٦٦ أن حكومته وسفارته في بغداد لا يعملان ضد المصالح العراقية وليس لهما نية للقيام بذلك، ألا أن الرئيس عارف لم يقتنع بذلك بل طلب منه إعطاؤه توضيحاً عن اتصال عدد من الأشخاص في السفارة الأمريكية مع بعض العناصر المشبوهة للقيام بأمر ما لكن السفير الأميركي لم يعلق شيئا حول الموضوع سوى القول أن الرئيس ذكر هذا الموضوع بروح من الدعابة في محاولة منه التقليل من أهمية هذا الأمر[٢] .

وجدير بالقول أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت في تلك الفترة أن تبعد العراق عن الأنظمة العربية الثورية وتقوية العناصر المعتدلة فيه، وفي المقدمة منهم الرئيس عبد الرحمن عارف، وهو الأمر الذي أكدته مذكرة المساعد الخاص للرئيس الأمريكي(روستو) إلى الرئيس(جونسون) التي أوضح فيها أن العراق على مفترق طرق وإذا تمكن المعتدلون بقيادة عارف من الانتصار فان العراق يخرج من دائرة نفوذ ناصر، كما انه أمر ضروري للشركات النفطية الأميركية لان الحكومة الثورية سوف تلجا إلى التأميم، ولابد تشجيع ودعم حكومات مثل حكومة عارف وعدم الانجرار إلى الحركات العربية الأكثر تطرفا، والتي تسبب لنا(لإسرائيل) الكثير منا لمتابعته، وفي ختام مذكرته أوصى روستو بدعوة الرئيس العراقي عارف لزيارة الولايات المتحدة الأميركية، ودراسة أهمية هذه الزيارة من حيث فائدتها وضررها وذلك لحساسية موقفه السياسي[٣].

وخلال اللقاء الذي جرى بين الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف والسفير الأميركي(سترونغ)، تمت مناقشة سبل التعاون الاقتصادي وتنميته بين البلدين، إذا أوضح السفير الأميركي أن بلاده

---

[1] –F.R.U.S ,No. 106،.Drfa.Massage From President .Johnson To President. Aref, Washington, Uniated.

[2] – Ibid,Ni.187.Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State, Subject: Call On Presidents Aref, Baghaed ,Novemder 30,1966.

[3] - F.R.U.S,No187,Obsit, .Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State…In November,1986

تشجع شركاتها ذات السمعة الكبيرة على عقد مشاريع مشتركة كاستخراج الكبريت، وتجميع السيارات، وتصنيع الإطارات، إلا أن غياب التشريع القانوني المتعلق بتنظيم عملية الاستثمار يحول دون ذلك، كما جرى أيضا تقديم مقترح يتضمن طلب مساعدة الولايات المتحدة الأميركية للعراق حول إنشاء عدد من السدود في المنطقة الشمالية من العراق وتحديد في محافظة الموصل وهذه السدود هي سد (الفرات،اسكي موصل)، وكان الرد الأميركي أن بلادة غير مهتمة بمشروع سد الفرات لأهميته الضئيلة، في حين أنها ستوفر المساعدة للمشروع الثاني أي اسكي موصل في حالة إقامة مجموعة من الشركات الإنشائية وبالتعاون مع المقاولين المساهمين العراقيين وتوفر غطاء قانوني يضمن الحماية لهذه الشركات وتعود أهمية هذين المشروعين في إنهما سوف يسهمان في حل مشكلة لنقص الغذاء في العالم.

فرضت الولايات المتحدة الأميركية في وقت سابق قيوداً تسليحية جديدة تجاه العراق، ورغبة من الحكومة العراقية في التخفيف من حدة هذه القيود، استقبل الرئيس الأميركي جونسون وفداً عسكرياً عراقيا رفيع المستوى ضم نائب رئيس أركان الجيش العراقي وأربعة من قادة الفيالق العراقية، إلا أن هذه الزيارة لم تحقق النتائج المرجوة منها وعاد الوفد العراقي إلى بغداد[١].

أمتد الموقف السلبي الأميركي من موضوع تسليح العراق ليشمل الجوانب الأقتصادية أيضا،إذ ذكر الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف خلال لقائه بالسفير الأميركي الذي قدم له تهاني حكومته بمناسبة تمديد فترة الانتخابات وإنشاء دستور دائم للبلد، طلب بلاده بشان المساعدة الأميركية للتنمية وان العراق بحاجة إلى اعتماد الخبرة العلمية والتقنية الأميركية، وان مساعدته له سوف يسهم في هزيمة قوى التطرف من الشيوعية والتي تحاول إثارة الفوضى في العراق، فكان

---

[1] - F.R.U.S,No.١٨٨.Memorandum From The Presidents Special Assistant(Rostow)to President .johnson , Subject : Gift and Message From Iraqs President, Washington January21,1967.

جواب السفير الأميركي أن وسائل حكومته لتقديم المساعدة للعراق محدود وتذرع بغياب التشريع القانوني الذي يوفر الضمان للاستثمارات الأميركية [١] .

يتضح لنا أن هذا الموقف الأميركي كانت تقف وراءه أهداف سياسية في سبيل الضغط على الحكومة العراقية لتقديم اكبر قدر ممكن من التنازلات السياسية لها وبالتالي إضعاف علاقاته مع الاتحاد السوفيتي التي حاولت الولايات المتحدة الحد منها ، وتفاقمت الأوضاع السياسية والاقتصادية بين البلدين سوءاً وذلك، عندما قرر العراق قطع علاقاته الدبلوماسية مع كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في أعقاب بدء العدوان الصهيوني على مصر في ٥ حزيران ١٩٦٧، إذ ابلغ وكيل وزير الخارجية العراقية(نوري جميل) القائم بالإعمال الأميركي السيد(دونكان) قرار حكومته في الوقت الذي طلب فيه القائم بالإعمال الأميركي تعويضاً نتيجة الإضرار التي أصابت المصانع الأميركية في العراق، وغادر موظفو السفارة الأميركية في اليوم نفسه بغداد على متن قافلة اتجهت إلى إيران تعهدت الحكومة العراقية بحمايتها حتى الحدود[٢].

اضطرت الحكومة الأميركية بعد أن قطع العراق علاقاته الدبلوماسية معها في الاعتماد على مصادر أخرى للحصول على المعلومات ، واشارت هذه المعلومات بان السياسة الداخلية للعراق تدار من وراء الكواليس، وان الحذر الذي يبديه الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف ومعظم وزرائه لم يرض الجميع، وان انفجار الأوضاع بالعراق يصبح احتمالاً قائما إذ فشلت جهود الأمم المتحدة في تهدئة الأوضاع ، وايضاً ادعت بان العراق قد دخل الحرب على مضض، وان المعتدلين الذين هم في مركز السلطة قد اضطروا للدخول بشكل أعمق بالإحداث، وتقديم التنازلات للمتطرفين على حد وصفها باسم الوحدة الوطنية التي تمثلت بإطلاق سراح المتآمرين

---

1 - F.R.U.S,No187,Obsit, .Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State: subject: Call on Presidents Aref, Baghaed April 8,1967.

2 - F.R.U.S,No194 .Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State, Baghdad, Jun6,1967..

"سيئو السمعة"وتقصد بهم (عارف عبد الرزاق وجماعته الذي قاموا بمحاولة انقلابية فاشلة في عام ١٩٦٦) [١].

وفي السياق نفسه ذكر وزير الخارجية العراقية عدنان الباجه جي، خلال لقائه السفير الأميركي(سترونغ) في نيويورك في ٢٩ حزيران١٩٦٧ بان العرب قد تم تضليلهم وأنه أمر لم يكن متوقعاً من الولايات المتحدة الأميركية والتي لم تسمح(لإسرائيل) بالحصول على مكاسب إقليمية خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦، وإنها لم تفعل الشيء نفسه في هذا الحرب وغضت النظر عن مشاعر العرب وان موقف الولايات المتحدة قريب جداً من (إسرائيل)، وأضاف انه في الوقت الذي سوف تدرك فيه الولايات المتحدة أن مصالحها تقتضي إتباع سياسة متوازنة مع الجميع، عندها فقط يمكن أن نحسن علاقاتنا معها[٢].

أجرت الحكومة الأميركية عدد من المحاولات في سبيل إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين، فقد وصل العاصمة العراقية بغداد في ١٩٦٧/١١/٤ وزير المالية الأميركية(روبرت اندرسون) بصفته ممثلاً لشركات أعمال أميركية للحصول على عقد استثمار حقول كبريت المشراق في شمال العراق، وقد عقد(اندرسون) جولة من المحادثات الاقتصادية مع المسؤولين العراقيين استمرت قرابة الشهر إلا إنها لم تثمر عن شيء ايجابي، حتى أن رئيس الوزراء العراقي آنذاك طاهر يحيى رفض مقابلته رغم توسطاته الكثيرة حتى عند رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف وأصر على عدم استقباله، كما رفض أيضا استقبال السيد(مورفي) نائب وزير الخارجية الأميركي الذي زار العراق أيضا حول الموضوع ذاته وقد علل رئيس الوزراء هذا الأمر بقوله:" نحن أعطينا كلاماً للبولنديين لاستثمار الكبريت ونحن نحترم العقود والمواثيق"[٣].

الأمرالذي أثار حنق نائب وزير الخارجية الأميركية و بدأت حكومته منذ ذلك الوقت بالتخطيط لإسقاط حكم الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف وحكومته وكانت هذه المحاولة الأولى

[1]-F. R.U.S,No.195., Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State, Subject Iraq Situation-Assessment, , Baghaed June 8,1967

[2]-F. R.U.S,No.196.Memorandum From The Ambassador to Iraq(Strong),Subject:Talk with Iraqi Foreign Minister Adnan Pachachi, New york,june2q,1967

[٣] – جريدة القدس العربي في ٢٠٠٧/٩/٦

[1] في حين جاءت المحاولة الثانية عن طريق الوساطة التي تبنتها السفارة البلجيكية في العراق في سبيل إعادة العلاقات بين البلدين ،وقد أعلنت الحكومة الأميركية موافقتها على إعادة العلاقات بينهما ضمن شروط حددتها تمثلت في الموافقة على دفع تعويضات عن الإضرار التي لحقت بالقنصلية الأميركية في البصرة والسفارة في بغداد، وإلغاء المقاطعة العراقية على السلع والخدمات الأميركية، ورفع الحظر عن تحليق الطائرات الأميركية في الأجواء العراقية، وقد وصفت السفارة البلجيكية الشروط الأميركية بالمتشددة وخصوصاً فيما يتعلق منها بإلغاء المقاطعة لأنها ستكون غير مقبولة من العراقيين[٢].

وبينما كانت المشاورات والاجتماعات تعقد حدث انقلاب عسكري في العراق في ١٧ تموز ١٩٦٨اطاح بالرئيس عبد الرحمن عارف وحكومته، وأشار التقرير الأميركي إلى أن انقلاباً ابيض قد حدث في العراق بقيادة اللواء المتقاعد احمد حسن البكر، وإحالة الرئيس المخلوع على التقاعد والموافقة له ولعائلته على السفر إلى لندن [٣].

وأعرب مجلس الأمن القومي الأميركي في تقرير له عن قلقه من هذه الحكومة الجديدة مبينا ان التعامل سوف يكون أصعب مما كان سائدا في عهد الرئيس عارف، كما أشار التقرير إلى عدم قدرة حكومة الرئيس عارف على التعامل مع مشاكل العراق الداخلية هو احد الأسباب المهمة لقيام الانقلاب، وان سياسة العراق الخارجية في عهد هذه الحكومة الجديدة سوف لن تكون أكثر راديكاليه،وليس هناك أي تقدم مهم في تهديدها(لإسرائيل)، وحتى نرى هؤلاء الناس في العمل ،فأننا لا نعرف على وجه اليقين ما هي المشاكل التي قد نواجهها.

لقد أدركت الولايات المتحدة الأميركية الصعوبات التي يواجهها الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف منذ زمن بعيد ولكنها لم تحاول التدخل أو المساهمة في تذليلها والتخلص منها وخاصة

---

[١] – المصدر نفسه.

[2]- F. R.U.S,No.198., Telegram From The Embassy In Belgium To The Department Of State, Subject:Resumption of US Iraq Relations Brussels, June 7,1968.

[3] - F. R.U.S,No.19٩. Memorandum from John W.foster of the National, ecurity Couucil Staff to the Presidwnts Special Assistant(Rostow),Subject :the Ivaq Coup, Washington,july17,1988

مما يتعلق بالوضع الداخلي وكثرة التيارات والأحزاب السياسية التي كانت كل واحدة منها تحاول أن تمسك بزمام القيادة ، بل أنها على العكس ساهمت في تعميق فجوة هذه الخلافات وخصوصاُ عندما أعلنت سياستها التسليحيه الجديدة ضد العراق وخصوصاً أن العالم كان يعيش في تلك المرحلة فترة الحرب الباردة ثم جاءت القشة التي قصمت ظهر البعير والتي تمثلت بالدعم الأميركي اللامحدود(لأسرائيل) في حرب حزيران ١٩٦٧ ،وفورة الغضب الشعبي العارمة التي اجتاحت العالم العربي بعد هزيمة العرب في هذه الحرب ،والتفكير في تغيير تلك الأنظمة المسؤولة عن هذه الهزيمة ونظام الرئيس عبد الرحمن عارف هو احد هذه الأنظمة رغم الموقف المشرف الذي وقفه في هذه الحرب.

المبحث الثالث:العلاقات العراقية– السوفيتية

وصف الموقف السوفيتي تجاه التغير السياسي في العراق في عام ١٩٦٣ وتسلم الرئيس عبد السلام عارف مقاليد الحكم،بأنه كان موقفاً معارضاً، تضامناً مع الحزب الشيوعي في العراق[١] والذي جرى اعتقال اغلب كوادره ومؤيديه و ممن اعدموا رمياً بالرصاص في الشوارع خلال الأيام الأولى من انقلاب١٩٦٣[٢]إذ أن الأتحاد السوفيتي في تلك الفترة كان يدعم طروحات الشيوعيين ويدفعها بالاتجاه الذي يحقق فيها أهدافه وغاياته[٣].

في حين استمرت العلاقات الإقتصادية بين البلدين تسير بشكل طبيعي، إذ أعلن المتحدث الرسمي للحكومة السوفيتية في ١٩شباط ١٩٦٣، أن حكومته ستواصل تقديم المزيد من المساعدات العسكرية وفقا للاتفاقيات المعقودة بين البلدين[٤]، وفي تطور لاحق قدم السفير السوفيتي في بغداد اعتراف حكومته بإنقلاب ٨شباط ١٩٦٣ بقيادة عبد السلام عارف ، إلى وزير الخارجية العراقي وأعرب عن امنيات دولته حكومة وشعباً للشعب العراقي بالتقدم والازدهار[٥].

---

[١] – الجبوري، صالح حسين، **ثورة ٨ شباط**، دار الحرية، بغداد، ١٩٩٠ص١٦٧.

[٢] – سلوغت، فاروق ،المصدر السابق،ص١٢٦.

[٣] – حميدي،جعفر، المصدر السابق، ج٦،ص١٩١.

[٤] – الجبوري،صائب،المصدر السابق، ص١٦٨.

[٥] –حميدي،،جعفر،**تاريخ الوزارات العراقية،ج٦** ، المصدر السابق، ص٣٤.

وإثر قيام انقلاب ١٨ تشرين الثاني١٩٦٣ في العراق الذي تخلص فيه الرئيس عبد السلام عارف من خصومة البعثيين، طرأ تغير كبير على العلاقات العراقية- السوفيتية وخصوصاً بعد سلسلة القرارات التي أتخذت في ١٤ تموز ١٩٦٤[١] والتي عدها الاتحاد السوفيتي إجراءات تقدمية[٢]وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما استأنفت عمليات تجهيز العراق بالأسلحة السوفيتية، ومع ذلك فقد ظلت العلاقة غير مستقرة تماما لعدم استقرار العلاقة اصلاً بين الرئيس عبد السلام عارف والحزب الشيوعي وتأثر القيادة السوفيتية بذلك [٣].

ومما يجدر الإشارة إليه أن الرئيس عبد الرحمن عارف والذي كان يشغل منصب رئيس أركان الجيش آنذاك بالوكالة كان متواجداً في الاتحاد السوفيتي ضمن وفد عسكري لإجراء مباحثات مع الأخيرة بشان زيادة التسليح السوفيتي للعراق قبل أن يعلم بحادث وفاة شقيقة الرئيس عبد السلام عارف في حادث الطائرة، مما اضطره إلى العودة إلى العراق، وانتخابه رئيسا للجمهورية خلفا لأخيه في ١٦ نيسان ١٩٦٦[٤].

شكل تولي الفريق عبد الرحمن عارف مقاليد الحكم في العراق بداية عهد جديد في العلاقات العراقية السوفيتية، إذ فتحت الزيارات المتبادلة بين مسؤولي الحكومتين، أفاقا واسعة لتطوير

[١] - وهي ما أطلق عليها بالقرارات الاشتراكية والتي صدرت في ١٤ تموز ١٩٦٤ ونصت على أن يكون جميع قطاع البنوك وشركات التامين في القطاع العام ولا مجال بعد الان لإنشاء شركات خاصة فيه، وأيضا في الميدان الصناعي تكون جميع صناعة الاسمنت والاسبست وصناعة الستائر في القطاع العام ، وفي ما يتعلق بالمجالات الصناعية الأخرى كالغزل والنسيج والمواد الغذائية والصابون والدباغة والجلود والأحذية و الطابوق والنجارة فيكون القطاع قطاعاً مختلطا ، لقد تم تأميم المشاريع الصناعية الكبيرة فقط في هذه الميادين وتركت المشاريع المتوسطة والصغيرة في القطاع الخاص،وفق الممكن وإنشاء شركات خاصة جديدة في هذا القطاع في المستقبل" وللمزيد ينظر: و.ث.ر السلسلة السياسية، رقم (٦)مجموعة القوانين التي شرعت و الخطب التي ألقيت بمناسبة الذكرى٦ لثورة تموز،١٩٦٤، ص٨٧-٨٩؛جريدة الوقائع العراقية، العدد ٥٢،١٤ تموز ١٩٦٤؛باروت، محمد جمال ، **حركة القوميين العرب:النشأة والتطور**،منشورات المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، ١٩٩٧،ص٢٤٥-٢٤٦.

[٢] -دانكوس، هيلينكارير، **السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط(١٩٥٥-١٩٧٥)**، ترجمة عبدالله اسكندر، دار الكلمة لنشر، بيروت ،لبنان،١٩٨١،ص١١٢.

[٣] -بطاطو، حنا، **(الشيوعيون)،الكتاب الأول**، المصدرالسابق ، ص٣٥.

[٤] -مقابلة شخصية مع قيس عبد الرحمن عارف في ٢٠٠٩/١٠/١٦

العلاقات بينهما نحو الأفضل في مختلف الميادين، وفي هذا الصدد استقبل وزير الصناعة العراقي السيد صادق جلال، سفير الاتحاد السوفيتي في العراق(فاسيلي نيكولايف) وأكد خلال اللقاء على توسيع التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، كما جرى البحث فيه حول الزيارة المرتقبة لرئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز إلى موسكو، والمواضيع التي ستناقش فيها[١].

وفي السياق نفسه ذكرت وكالة إنباء"نوفو ستي السوفيتية" أن بغداد ستشهد قريباً قدوم خبراء سوفييت في القوى المائية للتباحث حول إنشاء مشروع سد ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية على نهر الفرات في مدينة حديثة، ويضم المشروع وحدات لتوليد الطاقة الكهربائية تعادل (٣٥٠) ألف كيلو واط، وفي تصريح له بجريدة(البرافدا) السوفيتية، حول أهمية العلاقات العراقية السوفيتية، أعلن رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز:" إننا نشعر بأهمية قيام علاقات ودية ومتينة بين العراق والاتحاد السوفيتي، وتنص سياسة الحياد االإيجابي التي نسير عليها، على أقامة علاقات عمل طبيعية مع الكثير من الدول، وبالنسبة للاتحاد السوفيتي فإننا نكن له شعوراً ودياً خاصاً"[٢]في إشارة منه إلى زيارته المرتقبة الى هناك [٣].

بدأت زيارة البزاز إلى الاتحاد السوفيتي في ٢٧ تموز ١٩٦٦، التقى خلالها برئيس مجلس الوزراء السوفيتي (اليكيسي كوسيجين) والرئيس السوفيتي"بودغورني" وتناولت الاجتماعات التي عقدت بينهما مختلف المواضيع السياسية والاقتصادية والعسكرية والفنية، واثر إنتهاء الاجتماع الذي عقد في مبنى الكرملين بين الجانبين في ٢٨ تموز ١٩٦٦ صدر عنهما بيان مشترك ،ابرز ما جاء فيه: [٤]:

[١] – جريدة **الثورة العربية**(العراقية) في ١٩٦٦/٥/٦.

[٢] –جريدة **النهار**(اللبنانية)في ١٩٦٦/٦/٤.

[٣] –حميدي، جعفر ، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج٩، المصدر السابق ، ص١٢٩.

[٤] –جريدة **الجمهورية**(العراقية) ، العدد ٩١٢ في ٤اب ١٩٦٦.

١- لا حظ الجانبان بارتياح وجود تقارب في وجهات نظرهما حول عدد من المشاكل الدولية الرئيسية وأعربا عن تصميمهما على أن يسترشدا في سياستهما الخارجية بمبادئ التعايش السلمي واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٢- تقدير الجانب السوفيتي البالغ لسياسة الجمهورية العراقية بصفتها دولة غير منحازة،و بالمقابل أعرب الجانب العراقي عن تقديره الكبير لجهود الاتحاد السوفيتي في سبيل صيانة السلم والكفاح للتخلص من الاستعمار وتقديم المساعدات القيمة للدول النامية.

٣- تأييد الجانب السوفيتي الكامل لحقوق عرب فلسطين المشروعة في كل لايتجزأ،ويستنكر استفزازات(إسرائيل) ضد الدول العربية وخاصة الجمهورية السورية والتي تكررت في الآونة الأخيرة.

٤- ضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة ومراعاته بدقة ، وتشابه مواقف كل من الاتحاد السوفيتي والجمهورية العراقية في قضية عدم انتشار الأسلحة النووية.

٥- يرى الطرفان أن وجود القواعد العسكرية الأجنبية على أراضي الغير هو من أسباب المنازعات الدولية وعامل من عوامل التوتر في الوضع الدولي، وان بقاءها هو خرق واضح للسيادة الوطنية وتهديد للسلام العالمي ووسيلة للضغط والمماطلة في تحرير الشعوب وتطورها.

٦-جرى تبادل للآراء حول العلاقات بين البلدين، فأشار إلى أن التعاون في ميادين السياسة الخارجية والاقتصاد والتجارة والثقافة وغيرها يتطور بنجاح على أسس المساواة التامة في الحقوق والاحترام المتبادل.

٧- إرتياح الجانب السوفيتي للخطوات الايجابية التي اتخذتها الحكومة العراقية والرامية إلى إنهاء الاقتتال بين الإخوة لتسوية مشكلة شمال العراق على اسس صيانة وحدة التراب العراقي في إطار الدولة الواحدة.

وفي ختام الزيارة وجهت الدعوة لكل من ، رئيس هيئة المجلس الرئاسي مجلس السوفيت الأعلى، (بودغورني)، ورئيس مجلس الوزراء السوفيتي(كوسيجين) للقيام بزيارة رسمية للجمهورية العراقية وقد قبلت هاتان الدعوتان ،على أن يتفق لتحديد موعد لهما[١].

أثار تطور العلاقات العراقية السوفيتية حفيظة الولايات المتحدة الأميركية، التي كانت مشغولة في ذلك الوقت بالتصدي لمواجهة بما يعرف ب(المد الشيوعي) والذي أخذ يتزايد ويتنامى وجوده في عدد من الدول العربية، فأوعزت الى وزارة خارجيتها بتشكيل لجنة لدراسة طبيعة الوجود الشيوعي في العراق بصورة خاصة، وفي البلدان العربية بصورة عامة وآثاره على سياستها الخارجية وقد خلصت اللجنة الى أن حجم الوجود الشيوعي في العراق كبير يتمثل معظمه في البعثات الرسمية السوفيتية وأوضحت الأتي [٢]:

١-أن الحكومة العراقية قد أعلنت موافقتها على برنامج المساعدات السوفيتية العسكرية والاقتصادية، والذي منح الأخير نفوذاً واسعاً لدى الحكومة العراقية ودخول شخصياته في إجراءات الحكومة ومشاريعها.

٢-بدأت القوات العراقية تعتمد في تجهيزها على العتاد السوفيتي.

٣-اتضحت صورة الاتحاد السوفيتي كقوة موازنة للامبرياليين في العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية.

٤-ارتباط الولايات المتحدة وبريطانيا الوثيق مع (إسرائيل) ونضوج فكرة أن الولايات المتحدة وبريطانيا هما دولتان تقفان ضد الأنظمة العربية الثورية.

كما أشارت الدراسة إلى القول بان الحد من الوجود الشيوعي في العراق يتطلب سياسة بعيدة المدى تضع إجراءات كفيلة للحفاظ على وجود غربي فعال من خلال تبني سياسات تعزز

---

١ – جريدة **الجمهورية**(العراقية)، العدد ٩١٢ في أب ١٩٦٦.

1-F.R.U.S., No.185-Memorandum From the Country Director For Israel and Arab-Israel Affairs(Atherton)To The Assistant Of State For Near Eastern and South Asia (Hare),IRG Meeting November 2, 1966:Commuuist Presence in Iraq, Jordan and Lebanon, Washington November I,1966.

الاتجاهات المعارضة للشيوعية ودعم عناصرها في السلطة.وأكدت على ضرورة إتباع الخطوات الآتية[١]:

١-اتخاذ الترتيبات الضرورية مع الحكومة العراقية لتقديم المساعدات إلى منطقة الشمال في العراق لموازنة الوجود السوفيتي هناك.

٢-تشجيع الحكومة الإيرانية على السعي لعقد مزيد من اللقاءات والاجتماعات الودية مع العراق وإتباع سياسة مرنة، لأنه أساسا يصب في خدمة إيران نفسها.

٣-المحافظة على برنامج التدريب العسكري للقوات العراقية في الولايات المتحدة الأميركية وتقديم دورات ثانية في مجالات أخرى.

٤-الحفاظ على مواصلة تدريب الشرطة.

٥-الإبقاء على برنامج التبادل التعليمي والثقافي وتطوير مستوياته لأرقى درجة ممكنة.

أخذت العلاقات العراقية- السوفيتية تسير نحو تطور ملحوظ على الأصعدة كافة ، حيث وصل إلى العراق في ٣تموز ١٩٦٧ الرئيس السوفيتي(نيكولاي بودغورني) بناء على الدعوة السابقة التي وجهت له من قبل رئيس الجمهورية العراقية عبد الرحمن عارف، وهي أول زيارة لرئيس روسي إلى العراق، وخلال استقباله في المطار ألقى الرئيس العراقي كلمة جاء فيها:" إننا نعتبر الاتحاد السوفيتي بلداً صديقاً عزيزاً على الأمة العربية وهو النصير الوحيد للبلاد النامية، إن قلوبنا مع الاتحاد السوفيتي، وصداقتنا وعلاقتنا متينة وصلبة دائما"[٢].

تناولت المباحثات التي عقدها الجانبان العلاقات بين البلدين والموقف في الشرق الأوسط ، وقد أدلى الرئيس السوفيتي قبيل مغادرته العاصمة العراقية بغداد بتصريح صحفي ذكر فيه :"أن زيارته كانت نافعة جداً وأسفرت المباحثات على التوصل إلى تفاهم كامل بين الجانبين وأنه بحث مع الرئيس عارف موضوع قضية آثار العدوان الصهيوني، ونحن في هذه المسألة على ما يبدو

2-Ibid.

[٢] – جريدة **العرب**(العراقية)، العدد في ١٩٦٧/٧/٤.

توصلنا مع الرئيس عارف إلى تفاهم كامل في كل المسائل.... بل أقول إلى أكثر من تفاهم إلى اتفاق.. وكل ما علي قوله أني مرتاح جداً لهذه الزيارة"[١].

كما زار اللواء شاكر محمود شكري، وزير الدفاع العراقي العاصمة موسكو في منتصف تموز ١٩٦٧، بحث خلالها مع نظيره السوفيتي المارشال كريشكو مجالات التعاون العسكري بين البلدين. وقد أكد وزير الدفاع العراقي أن زيارته كانت موفقة جداً، واستغرقت هذه الزيارة١٨ يوماً[٢].

وفي مجال التعاون النفطي وصل وفد اقتصادي كبير برئاسة(سيمون سكانتشوف)، رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية والأجنبية إلى العاصمة العراقية بغداد في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٧ للتباحث حول وسائل توسيع التعاون النفطي والصناعي بين البلدين[٣]، وأعلن في كانون الأول من عام ١٩٦٧ عن التوصل إلى عقد اتفاقية تضمنت الموافقة على إنشاء خمس مشاريع صناعية كبيرة بتمويل من الاتحاد السوفيتي في العراق، وتمثلت هذه المشاريع بإنشاء مصانع للنسيج والمواد الكيماوية والزجاج والآلات الزراعية وسكة الحديد بين بغداد والبصرة[٤].

وفي العشرين من اذار ١٩٦٨ استقبل الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف، وزير الدفاع الروسي المارشال كريشكو، الذي نقل إلية رغبة الاتحاد السوفيتي في تطوير علاقات الصداقة بينه وبين العرب، وأشاد الرئيس عارف خلال اللقاء بموقف الاتحاد السوفيتي من العدوان الصهيوني في حزيران ١٩٦٧[٥]وكان وزير الدفاع العراقي قد التقى في وقت سابق مع نظيره السوفيتي حيث أشاد بإعجابه بوزير الدفاع الروسي بقولة:" أن المارشال كريشكو صديق حميم للعرب ومن رواد التعاون العراقي السوفيتي منذ عام ١٩٥٨ ومن المتحمسين للقضايا العربية، ولاسيما قضية فلسطين، وان الإتحاد السوفيتي قدم ولا يزال يقدم للعراق السلاح والخبرة بكل نزاهة

---

١ – جريدة **البلد**(العراقية) العدد في١٩٦٧/٧/٥.

٢- جريدة **البلد**(العراقية) العدد في١٩٦٧/٧/٥. المصدر نفسه.

٣ –حميدي،جعفر ،**تاريخ الوزارات العراقية**،ج ٩،المصدر السابق،ص٦٩

٤ – المصدر نفسه ، ص٣٨٠.

٥ –جريدة **الجمهورية**(العراقية) في ١٩٦٨/٣/٢٣.

وإخلاص دون شروط،وان التأييد السياسي والعسكري الكبير الذي يلقاه العرب من هذه الدولة الصديقة ساهم في تعزيز الموقف العربي بعد وقوع عدوان الخامس من حزيران" [١].

وفي خطوة عدت تأكيداً واضحاً على مدى التطور الذي بلغته العلاقة بين البلدين وصلت إلى ميناء أم قصر العراقي في محافظة (البصرة) جنوب العراق ، في١١ أيار١٩٦٨ سفينتين عسكريتين تابعتين للإسطول السوفيتي من المحيط الهندي، وقد وصفت هذه الزيارة بأنها" تحمل طابعاً بالغ الأهمية على المستويات المحلية والعربية والدولية"كما أنها "تكتسب معناها الخاص أيضاً من جراء القرار البريطاني الخاص بالانسحاب العسكري من منطقة الخليج العربي قبل نهاية العام ١٩٧١، وقد كان استقبال الشعب للقطعات السوفيتية رائعاً ومثيراً" واستمر بقاؤها في ميناء أم قصر ٨ أيام .[٢]

المبحث الرابع:العلاقات العراقية– الفرنسية

إنطلقت علاقة العراق بفرنسا في بداية العهد الجمهوري في العراق من توجهات الحكومة العراقية الفكرية والسياسية المناوئة للغرب، والداعية للتقرب من الكتلة الاشتراكية والتي كان الاتحاد السوفيتي ملتزماً أمامها بتقديم مساندته السياسية والعسكرية لها، ولذلك لم يلاحظ أي نشاط متميز في العلاقات بين البلدين[٣].

وعلى ضوء التطورات السياسية اللاحقة[٤]، والرغبة الفرنسية الصادقة في تحسين علاقاتها مع العرب، قرر مجلس الوزراء العراقي في ١٠ كانون أول١٩٦٢ إعادة علاقاته الدبلوماسية مع فرنسا [١].

---

١ – المصدر نفسه في ١٩٦٨/٣/٢١.

٢ – جريدة **الثورة العربية** (العراقية) ، العدد في ١٩٦٨/٥/١٧.

٣ – فهمي، عبد القادر محمد، **روسيا الاتحادية والظن العرب**، سلسلة المائدة المستديرة، العدد٢١،(العرب والقوى العظمى– العرب روسيا) ، منشورات بيت الحكمة، بغداد، آذار، ١٩٩٨، ص١٩.

٤ - كان العراق قد قطع علاقته الدبلوماسية مع فرنسا وذلك بسبب الاحتلال الفرنسي للجزائر، وبعد حصول الجزائر على استقلالها في ٣ تموز ١٩٦٢، أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين– للمزيد انظر العسلي،بسام، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، ط١،دار النفائس، بيروت، ١٩٨٤، ص٢٢١.

قررت الحكومة الفرنسية الاعتراف بإنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق وحكومته، ورغم ذلك فقد ظلت العلاقات بينهما يسودها الفتور في كثير من جوانبها وخاصة السياسية منها [٢] وقد كان يتولى تنظيم علاقات فرنسا بالعراق خلال تلك الفترة القائم بالأعمال الفرنسية في بغداد السيد (بول لاكوريير) ، الذي نجح في الحصول على موافقة مجلس الوزراء العراقي في ٣ تموز ١٩٦٣ على منح إجازة لشركة الخطوط الفرنسية(ايرفرانس)وشركة(تي-أي-أي) للعمل في العراق[٣]. كما زارت بعثة فرنسية اقتصادية العراق للمدة من ٢-٥ نيسان ١٩٦٥، للبحث في إمكانية التعاون التكنولوجي بين البلدين لتنفيذ الخطة الخمسية[٤]الجديدة في العراق[٥].

وما لبثت أن تطورت العلاقات العراقية الفرنسية خلال عهد الرئيس عبد الرحمن عارف تطورا ملحوظا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، فبالنسبة للجانب االإقتصادي تم التوقيع في ١٩٦٦/٥/١٩ على اتفاقية النقل الجوي بين العراق وفرنسا في باريس[٦]، كما جرى الاتفاق في مارس ١٩٦٧ على منح شركة سبي (S-P-I-E)الفرنسية قرضا بمبلغ ١٠ملايين دينار عراقي لتمويل مشروع مد أنابيب لنقل الغاز الطبيعي والغاز السائل بين كركوك وبغداد، وإنشاء معمل لتكرير الغازات السائلة في منطقة التاجي(بغداد) والذي كان قد تقدمت به الشركة المذكورة وتعهدت الشركة بإكمال العمل في مد الأنبوبين خلال سنة واحدة ، والعمل خلال ستة أشهر [٧].

---

[١] – حميدي ،جعفر ،**تاريخ الوزارات العراقية**،ج٥، المصدر السابق،ص٢٩٣-٢٩٤.

[٢] – المصدر نفسه، ج٦،ص٢٣٦.

[٣] – د.ك.و ، **قرارات مجلس الوزراء العراقي**، قرارات شهر تموز ١٩٦٣.

[٤] - صدر في عام ١٩٦٥ قانون الخطة الخمسية في العراق للسنوات (١٩٦٥-١٩٦٩) رقم ٨٧، لسنه١٩٦٥ وبلغت مجموعة تخصصاتها(٦٦٨) مليون دينار عراقي، خصص منها (٦٤٠,٧) مليون دينار للقطاعات الإنتاجية، والباقي لتغطية الالتزامات الدولية ولتمويل ميزانيات أجهزة التخطيط والمتابعة وجاءت هذه الخطة أكثر شمولاً وفهما وتقدما من حيث التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. للمزيد انظر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٥، ص١٩٦٥، ص٨٧؛ جريدة الوقائع (العراقية) ، العدد ١١٣٥في تموز ١٩٦٥.

[٥] – الحلو، صادق ياسين ، **العلاقات العراقية الفرنسية في الفترة العارفية**، مجلة كلية التربية(ابن رشد) ، جامعة بغداد، العدد ٧، كانون الثاني ١٩٩٦، ص٨٣.

[٦] –جريدة **الوقائع**(العراقية)، العدد ١٣٦١ في ١٩٦٧/١/١٩.

[٧] – المصدر نفسه،العدد ١٤٥٢في ١٩٦٧/٨/١٣.

فتح موقف فرنسا من العدوان الصهيوني في عام ١٩٦٧ الباب واسعاً أمام العراق نحو تطوير علاقاته معها، وكانت الخطوة الأولى من العراق وذلك عندما استثنى فرنسا من قرار الحظر النفطي، ووصلت إلى ميناء العميق في ٧ تموز ١٩٦٧ أول ناقلة فرنسية، وتم تحميلها ب ٩٣٦٠٠ألف طن من النفط الخام[١]،وتزامن هذا الموضوع مع إعلان وزير التخطيط العراقي محمد يعقوب السعيدي عن نيته السفر إلى باريس على رأس وفد اقتصادي للتوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني مع فرنسا[٢].

سلم وزير التخطيط العراقي عند وصوله العاصمة الفرنسية باريس، الرئيس الفرنسي شارل ديغول، رسالة خطية من نظيره العراقي تضمنت شكر العراق لفرنسا على موقفها الودي والعادل من القضية العربية .

وفي ٢٥ أيلول ١٩٦٧ جرى التوقيع في وزارة المالية الفرنسية على أول اتفاق تجاري بينهما ليمنح كل منهما معاملة الدولة الأكثر رعاية. وستقوم فرنسا بتصدير سلع إلى العراق تستخدم في الإنتاج لمساعدة العراق في خطته الإنمائية، كما أعربت الحكومة الفرنسية عن استعدادها لضمان ديون المصدرين الفرنسيين إلى العراق، وذكر البيان المشترك أن الحكومتين قد اتفقتا على حجم القروض المنتظر تأمينها للبضائع الفرنسية التي سيشتريها العراق، فضلاً عن تشكيل لجنة فرنسية عراقية مشتركة للإشراف على تنفيذ الاتفاق ودراسة كل مشكلة قد تنجم عنه[٣].

وخلال هذه الزيارة وجه وزير التخطيط العراقي (السعيدي) دعوة رسمية إلى الرئيس الفرنسي شارل ديغول لزيارة العراق من قبل الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف، وذكر أن البلدان العربية تأمل أن تساعد فرنسا ورئيس جمهوريتها الجنرال ديغول على إيجاد حل مشرف لازمة الشرق الأوسط[٤].

---

١ – حميدي ، جعفر ،**تاريخ الوزارات العراقية**،ج١٠، المصدر نفسه ،ص٣١١.

٢ – جريدة الجمهورية(العراقية) في ١٩٦٧/٧/١٨.

٣ –جريدة **الحياة**(اللبنانية) ، في ١٩٦٧/٩/٢٦.

٤ – جريدة **الجمهورية**(العراقية) في ١٩٦٧/٩/٢٦؛ جريدة الوقائع(العراقية) العدد ١٤٩٠ في ١٩٦٧/١٠/٢٤.

امتدت مجالات التعاون بين العراق وفرنسا لتشمل الجوانب العسكرية، إذ وصل باريس في كانون الأول وفد عسكري عراقي ضم ستة ضباط برئاسة اللواء الركن حسن صبري محمد علي، معاون رئيس أركان الجيش ، وقد اجتمع الوفد العراقي مع الجنرال(شارل ايبريه) رئيس أركان الجيش الفرنسي ، الذي اطلع بدوره الوفد على معامل الأسلحة الفرنسية ومنها الدبابة الخفيفة من نوع أم اكس ١٣، والطائرة المروحية من طراز الويت، والقاذفات من طراز ميراج[١].

تلقى وزير الدفاع العراقي آنذاك اللواء شاكر محمود شكري ،دعوة من نظيره الفرنسي لزيارة فرنسا ،وقد تزامنت تلك الدعوة مع إعلان الحكومة الفرنسية رفعها لحظر بيع الأسلحة الفرنسية للدول العربية ،الأمر الذي دفع بعض وسائل الإعلام الى التصريح بان سبب زيارة الوزير العراقي هو لغرض التوقيع على إتفاقية تزود العراق بالأسلحة الفرنسية،الا ان المصادر الحكومية والمسؤولة في العراق قد نفت ذلك الموضوع ،وقد استغرقت زيارة الوفد ١٠ أ يام [٢].

وتعزيزاً لخطوات التعاون المتقدمة بين البلدين . وصل بغداد وفد عسكري فرنسي على مستوى عال في ١٨ كانون الثاني١٩٦٨ برئاسة الجنرال(ميشيل فولترييه) مساعد رئيس أركان القوات المسلحة الفرنسية ، وقد أستقبل الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف في مكتبه الوفد وقال " أن موقف الرئيس شارل ديغول من القضايا العربية واحترامه لسيادة الشعوب ورفضه لأية سيطرة أجنبية عليها كان من اقوى العوامل في إقامة العلاقات الطيبة بين بلدينا"[٣]، وبالمقابل شكر السفير الفرنسي الرئيس عارف على كلمته هذه وأكد على زيارة الرئيس عارف إلى فرنسا سوف تساعدنا بكل تأكيد على توطيد العلاقات وتطويرها لمنفعة البلدين [٤].

وقد عقد الوفد الفرنسي اجتماعات ومباحثات مع كبار المسؤولين العراقيين بهدف تقوية العلاقات بين البلدين، وقام بجولة لعدد من المؤسسات والمنشأت العسكرية والمعالم الأثرية

---

١ – جريدة **نداء الوطن**(اللبنانية)، في ١٩٦٧/١٢/٧.

٢ – جريدة **العمل**(اللبنانية)، في ١٩٦٧/١٢/٨.

٣ – جريدة **الجمهورية** (العراقية) في ١٩٦٨/١/٢٣.

٤ – المصدر نفسه.

والتاريخية في العراق، وذكرت مجلة" اكسبرس" الفرنسية أن مهمة البعثة العسكرية الفرنسية تتحصر في دراسة أمكانية تسليم العراق طائرات من نوع ميراج٣ وميراج ٤، وقد استغرقت الزيارة ثمانية أيام[١].كما جرى في ٣ شباط ١٩٦٨ التوقيع على اتفاقية بين شركة النفط الوطنية والشركة الفرنسية بمؤسسة الاستكشافات والنشاطات النفطية (ايرابE-R-A-B)[٢] والتي نصت على مايلي[٣]:

١-تعمل الشركات الفرنسية كمقاول في نطاق القوانين رقم ٩٧[٤] و١٢٣[٥] لسنة,١٩٦٧

٢- تعود ملكية النفط في مراحله كافة مع جميع المنشات إلى شركة النفط الوطنية العراقية.

٣-مدة العقد ست سنوات للبحث والتنقيب وعشرون سنة للاستثمار.

٤- بعد ست سنوات تتنازل الشركات الفرنسية عن جميع الأراضي المتعاقد عليها وتستمر في نشاطها في الحقول المنتجة فقط.

---

١ - جريدة **الجمهورية** (العراقية) ،بتاريخ ١/٢/ ١٩٦٨ المصدر نفسه.

٢ -كانت المفاوضات المتعلقة حول هذه الاتفاقية قد بدأت في أواخر أيلول وأوائل شهر تشرين الأول ١٩٦٧ وكانت سرية تماما بين الشركة العراقية وشركة ايراب الفرنسية وشركة(سباتيولا) الاسبانية، وقد تم التوقيع على اتفاق أولي في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٧ يسمح بموجبة للشركة الفرنسية بالتنقيب عن النفط في مساحة لا تزيد على احد عشر ألف كم٢، يقع جزء منها في المياه الإقليمية وبعضها الأخر في الاهوار (جنوب العراق). للمزيد انظر: جريدة **الجمهورية** (العراقية)، في ١٩٦٧/١١/٢٤؛ حميدي ، **تاريخ الوزارات العراقية**ج١٠،المصدر السابق ، ص١٧٠.

٣ - جريدة **الوقائع**(العراقية)، العدد١٥٣٢ في ١٩٦٨/٢/٤.

٤ - ٩٧ نص هذا القانون على منح شركة النفط الوطنية العراقية حصراً حقوق استثمار النفط والمواد الهايدروكاربونية في جميع الأراضي العراقية، بما فيه ذلك المياه الإقليمية والجرف القاري والمصالح العراقية في منطقة الحياد .للمزيد: انظر : حميدي، المصدر نفسه ،ج١٠، ص١٥١.

٥ -بعد صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ توسعت مسؤوليات شركة النفط الوطنية العراقية في تنفيذ السيادة النفطية العامة للدولة، إذ لزم القانون المذكور الشركة الوطنية باستثمار النفط والمواد الهايدروكربونية والطبقية في المناطق التي خصص لها. لذا اقتضى تشريع هذا القانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية، ليحل محل القانون رقم ١١لسنة ١٩٦٤ وتحل شركة النفط الوطنية العراقية الجديدة محل الشركة السابقة ولتنتقل جميع حقوق والتزامات الشركة السابقة إلى الشركة الجديدة.للمزيد انظر : حميدي،جعفر، **تاريخ الوزارات**،ج١٠، المصدر السابق ،ص١٥٥-١٥٦.

٥-بعد خمس سنوات من بدء الإنتاج والتصدير تستلم شركة النفط الوطنية العراقية إدارة المشروع وتقوم بجميع العمليات بالتعاون مع الشركات الفرنسية.

٦-عند اكتشاف النفط بكميات تجارية يقسم النفط المكتشف إلى نصفين متساويين يعطي احدهما للشركة الفرنسية لتطويره لحساب شركة النفط الوطنية العراقية. أما النصف الآخر فيترك لشركة النفط الوطنية العراقية احتياطيا وطنيا تتصرف به بالطريقة التي تراها تتفق ومصلحة البلاد.

٧-يحق للشركة الفرنسية أن تشتري من شركة النفط الوطنية العراقية٣٠% من النفط الذي يتم تصديره وإنتاجه أي١٥%من النفط الذي يتم العثور عليه.

٨-تدفع الشركات الفرنسية إلى شركة النفط الوطنية العراقية مبالغ غير قابلة للرد مجموعها ١٥ مليون دولار.

٩-يتم احتساب الأسعار على أساس الأسعار المعلنة والأسعار التي يتفق عليها بين الطرفين.

١٠-تكون نسبة الربح١٣,٥% من الأسعار المعلنة وتعتبر من النفقات العامة.

وفي السياق نفسه، فقد تم تشريع قانون خاص لهذه الاتفاقية وهو القانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٨ والذي جاء فيه ثلاث مواد هي:

١-تم الاتفاق على قيام الشركة الفرنسية بمهام المقاول العام للتنقيب عن النفط وإنتاجه وتسويقه في مناطق الجنوب وجنوب شرق العراق وكذلك تطوير ما قد تعثر عليه من رواسب نفطية في ارض لم يسبق الحفر فيها، ولا يدخل ضمنها أية أراضي كان قد ثبت وجود النفط فيها[1].

٢-تقوم شركة ايراب بإمداد الأموال الضرورية للبحث، وستخسر هذه الأموال إذا عجزت عن اكتشاف النفط[2].

٣-إعطاء الحق للمحاكم العراقية بفرض سلطتها في القضايا التي تمس شروط الاتفاقية إذا حدث خلاف ما، على أن قرار التحكيم لا ينفذ بصورة نهائية في العراق الا بعد المصادقة عليه

---

[1] - السامرائي، سعيد عبود،**التطور الاقتصادي في العراق**، النجف،١٩٨٢ ص٣٨

[2] - مجلة النفط ، العدد الثالث ، في اذار١٩٦٨، ص٢٣-٢٤.

من محكمة عراقية، كما نصت بصراحة ان هذه الاتفاقية(عقد مقاولة) وعلى ملكية العراق للنفط والمنشآت، وان المساحة المعطاة لإيراب للتنقيب هي ١٠،٨٠٠كم٢[١].

تتجلى أهمية هذه الاتفاقية في أنها استندت على مبدأ" المقاولة" وليس على مبدأ" الاستثمارات وهو يمثل منطلقا جديدا للسياسة النفطية الجديدة في العراق للحفاظ على اراضيه وتخليصها من سيطرة الشركات الأجنبية. [٢].

كانت نقطة التحول الكبير في طبيعة العلاقات العراقية- الفرنسية ولا سيما السياسية منها ، هي زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف للعاصمة الفرنسية باريس في شباط ١٩٦٨، إذ أعلن في بغداد أن الأخير سيقوم بزيارة للعاصمة الفرنسية(باريس) استجابة لدعوة نظيره الفرنسي، شارل ديغول، وأضاف رئيس الوزراء العراقي، طاهر يحيى بأنها ستكون حدثا ذا مستوى قومي عام على اعتبار ان عبد الرحمن عارف لا يمثل العراق وحسب ،ولن يتكلم من زاوية عراقية فقط، بل انه سيتحدث بلسان العرب جميعا، وأن هذه الزيارة ستفتح آفاقا جديدة في مجال العلاقات بين البلدين بصورة خاصة، والعلاقات العربية الفرنسية بصورة عامة[٣].

وقبل مغادرته ،أدلى الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف بحديث خاص لجريدة الأنوار البيروتية في ٥ شباط ١٩٦٨ حول زيارته ذكر فيه:" أن محادثاتي المقبلة مع الرئيس الفرنسي ديغول في باريس ستتناول الوضع في الشرق الأوسط وقضية العدوان الإسرائيلي بكثير من الدقة"[٤]وأضاف" فضلا عن انها ستتناول جانبين،أحدهما سياسي والآخر اقتصادي، بالنسبة للأول سيتم مناقشة القضية الفلسطينية في جميع مراحلها، بينما يتناول الثاني سعي العراق

---

١ - المصدر نفسه، العدد١٢، في كانون الاول١٩٦٧،ص٢٢-٢٣؛مجلة النفط، العدد٣،في اذار ١٩٦٩،ص١٩-٢٣.

٢ -الحبيب، محمود محمد، **اقتصاديات العراق**،بغداد، ١٩٨٠ ، ص٢٢٧

٣ - مجلة **الصياد**(اللبنانية) ،العدد٢٢بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٥،ص٤.

٤ - مجلة **الصياد**(اللبنانية) ،العدد٢٢بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٥،المصدرنفسه،ص٥.

للإستفادة من الخبرات الفرنسية في مشاريع التنمية" وذكر أيضا" أن ديغول رجل عصره بل ورجل المبدأ والحرية، وان أفكاره تنادي بالصداقة بين الأمم على أساس المنافع المتبادلة"[١].

وصل الرئيس العراقي عبد الرحمن وعقيلته العاصمة الفرنسية باريس في ٧ شباط ١٩٦٨، وكان في مقدمة المستقبلين له الرئيس الفرنسي شارل ديغول وعقيلته، ورئيس الوزراء الفرنسي" جورج بومبيدو" وعددا من كبار المسؤولين الفرنسيين، وممثل العراق الدائم لدى منظمة اليونسكو وأعضاء السفارة العراقية[٢].

ألقى الرئيس الفرنسي ديغول لدى استقباله نظيره العراقي كلمة جاء فيها "أن زيارتكم لفرنسا حدث مهم...وان الظروف التي كانت تناقض ما تفرضه العواطف المتبادلة ومن المنطق السليم قد تبدلت تماما.. وان ما يدفع فرنسا لتستهجن حالة الحرب التي نشأت في الشرق الوسط منذ ثمانية أشهر ونتائجها المقيتة خاصة بالنسبة للسكان فلا يمكن لحالة الحرب هذه وما ترتب عليها من نتائج ان لاتنتهي إلا بحل دولي للموضوع من شانه أن يقيم السلام الحقيقي ويستبعد بالطبع كل ضرر لحق بالعرب" وتحدث أيضا عن العلاقات بين البلدين قائلا:" أن الواجب على بلدينا توسيع وتعزيز الصلات الإنسانية والعلمية بينهما الأمر الذي من شانه أن يساعد على التفاهم ويغذي الصداقة"[٣].

وبالمقابل رد الرئيس العراقي عارف بكلمه أشاد فيها "بعمق الصلات والعلاقات القديمة بين العراق وفرنسا ،وإن موقف فخامتكم من الجزائر في نضالها موقف مشرف أفهم العالم نقطة تحول مهمة في علاقات الشعوب مع بعضها ووضح للاستعمار أن تبادل المنافع والمصالح المشتركة المبني على التفاهم والصداقة والوقوف على قدم المساواة بين الشعوب أجدى وانفع... وكان موقف سيادتكم من حرب الشرق الأوسط موقفا مشرفا أبان للضمير العالمي خطأ سياسة التوسع

---

[١] -جريدة **الجمهورية**(العراقية)، العدد ٢٢٩٢ في ٥ شباط ١٩٦٨.

[٢] - مجلة **الصياد**(اللبنانية)،المصدر السابق، ص١٦

[٣] -المصدر نفسه، ص١٨-١٩.

الإقليمـي عـن طريـق القـوة والتسـلط. ولـن تحـل أزمـة الشـرق الأوسـط إلا بإزالـة آثـار العـدوان الكاملة"[1].

والجدير بالذكر أن الرئيس الفرنسي ديغول قد عرض إثناء مناقشته للأوضاع السياسية في إحدى اجتماعاته مع الرئيس العراقي عارف مشروعا لحل مشكلة الشرق الأوسط وابرز ما جاء فيه:

١-الجـلاء العسـكري والإداري عـن الأراضـي التـي احتلتهـا إسـرائيل بعـد الخـامس مـن حزيـران ١٩٦٧,

٢-تكفل الأمم المتحدة بتخطيط وسلامة حدود دول المنطقة.

٣-إقامة علاقات سليمة وعادلة بين (إسرائيل) وجيرانها العرب.

٤-إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

٥-حرية الملاحة للجميع دون استثناء في قناة السويس وخليج العقبة[2].

أثار خطاب الرئيس العراقي عارف في مبنى بلدية باريس في ٨ شباط ١٩٦٨ ضجة كبيرة اذ هاجم فيه الصهيونية قائلا:" أن اعتداءا غادرا على دول أعضاء في هذه المنظمة وتشريد شعب كامل وترك ما يزيد على مليون ونصف مليون بأطفاله ونسائه وشيوخه وعجزته تحت قوة الطبيعة ليفتك بهم المرض والجوع والتدهور الاجتماعي في اغتصاب أملاكه وحقوله وأمواله قسوة ووحشية، وكل تأخير في حل هذه والتردد فيها ضد العدالة والحرية والمساواة وضد إعلان حقوق الإنسان، الذي أعلنته مدينتكم العتيدة بعد تحطيم الباستيل وضد إعلان حقوق الإنسان الذي تسير عليه هيئه الأمم المتحدة...إن الدعايات الصهيونية تضليل وإغماط للحق كشفها الشعب الفرنسي بقيادة الرئيس ديغول وسياسته الحكيمة".

---

[1] – المصدر نفسه ، ص١٩-٢٠.

[2] – حميدي، جعفر ،**تاريخ الوزارات العراقية**، المصدر نفسه، ج ١٠، ص٣١٧.

استقبل خطاب الرئيس العراقي عارف بانتقادات واسعة من معظم الصحف الفرنسية، فذكرت صحيفة(لو فيغارو) المحافظة،" أن عارف استعمل لغة متطرفة وان عنف العبارات وفضاضة لهجتها لم يخففا من اثار الدهشة"، في حين وصفت صحيفة(دلودور) اليمينية الخطاب بأنه" خطاب يدعو الى الدهشة وعدم الحياء"، وأشارت صحيفة" لوموند" بالقول:" سمح رئيس دولة أجنبية لنفسه، خلافا لجميع التقاليد، بان يشتم شعبا صديقا لمدينة باريس في خلال استقبال أقيم في القصر البلدي"[١].

أختتم الرئيس العراقي زيارته لباريس في العاشر من شباط ١٩٦٨، وصدر عنها بيان مشترك ابرز ما جاء فيه[٢]:

١-بحث الرئيسان بروح من التفهم الوضع السياسي الدولي والمشاكل التي تؤثر في الوقت الحاضر وخاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط وفي العلاقات بين العراق وفرنسا، واستهدفت المباحثات الرسمية بالدرجة الأولى الوضع الناشئ عن النزاع العربي- الصهيوني وموقف كل من الحكومتين منه.

٢-تنمية التعاون بين العراق وفرنسا والبحث عن الوسائل لتوسيع هذا التعاون ومده إلى جميع المجالات التي تكمل فيها مصالح البلدين كل منها الأخرى.

٣-تطوير العلاقات الاقتصادية العراقية الفرنسية وخاصة في مجال النفط واللجوء إلى طرق عصرية تعود بالنفع على الطرفين وذلك بفرض استثمار الموارد النفطية.

٤-جرت مناقشة المشاكل التي أثيرت في المجال العسكري واتفق الطرفان فيها على اعتبار الموضوع بالنسبة للعراق يتعلق بالدرجة الأولى في أن يؤكد استقلاله ويساهم في المحافظة على السلام.

---

١ - حميدي، جعفر ،**تاريخ الوزارات العراقية**، المصدر نفسه، ج ١٠ المصدر نفسه،ص٣١٨.

٢ -مجلة **الصياد**(اللبنانية)، العدد ٢٢،المصدر السابق، ص٣٠-٣١.

تحدث الرئيس عبد الرحمن عارف وهو في طريق عودته لمراسل جريدة الأنوار البيروتية عن ما حققته هذه الزيارة من نتائج ايجابية مهمة وأشار بالقول ،إلى إنها ساهمت في توطيد العلاقات العراقية- الفرنسية بصورة خاصة، والعلاقات العربية الفرنسية بصورة عامة، وان نظيره الفرنسي ديغول، قد تفهم وجهة النظر العربية فيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط وأكد على ضرورة الانسحاب المسبق (لإسرائيل) من الأراضي التي احتلتها بعد ٥ حزيران ١٩٦٧، وأيضا جرى التأكيد على ضرورة التعاون الوثيق في كافة الميادين بين البلدين، وعلى أساس المنافع المتبادلة[١].

استأثرت هذه الزيارة بإهتمام الصحف العالمية والعربية والمحلية، فكتبت جريدة" لاناسيون" الفرنسية، تقول:" أن وصول الرئيس العراقي الفريق عبد الرحمن عارف بعد ظهر اليوم إلى باريس سيشهد تحسنا جديدا في العلاقات العراقية الفرنسية بعد توقيع الأتفاق النفطي الأخير. وهي رمز لجو الثقة الجديد الذي أقيم بين فرنسا وجميع البلاد العربية منذ وضعت بلادنا نهاية لحرب الجزائر وأبدت اهتمامها بإقامة علاقاتها مع جميع الأمم على أساس احترام استقلال وأنظمة ومعتقدات البلاد الأخرى"[٢] في حين وصفت جريدة(الفيغاروا) الفرنسية، سياسة الحكومة العراقية وعلى رأسها الفريق عبد الرحمن عارف بالحكمة وأضافت" أن العراق بسياسته هذه يمكنه أن يلعب دوراً مهما في إعادة الاستقرار والسلام إلى هذه المنطقة المضطربة"[٣].

ونشرت جريده الأهرام القاهرية:" أنها تحمل معنى تقدير الموقف المحايد حكومة الرئيس ديغول بشان أزمة الشرق الأوسط والعدوان(الإسرائيلي) وأيضا تحمل كذلك معنى دعوه كل القوى التي ترفض مطامع(إسرائيل) التوسعية وتدرك خطورة الأوضاع التي يمكن أن تنجم عن موقف إسرائيل وتهديد السلام الدولي إلى تحمل مسؤولياتها في هذا المجال، وإنها خطوة من خطوات العمل على مستوى الجبهة السياسية التي تتفاعل مع مستويات العمل الأخرى في الجبهتين

---

[١] - حميدي، جعفر ،**تاريخ الوزارات العراقية**،ج١٠،المصدر نفسه،ص٣٢٠-٣٢١..

[٢] - مجلة الصياد(اللبنانية)، العدد٢٢،بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٥،المصدر السابق، ص٣٨.

[٣] - المصدر نفسه ،ص٣٨.

الإقتصادية والعسكرية حيث يصب العمل في هذه الجهات جميعا في مجرى النضال العربي من اجل تصفية العدوان"[١].

وذكرت صحيفة الثورة العربية العراقية:" أن النجاح الذي أحرزته محادثات الرئيس عارف وديغول سد الباب أمام المحاولات التي تهدف الى عرقلة إنماء العلاقات العربية الفرنسية عن طريق فتح ثغرات لتعطيل الجهود المشتركة للدول العربية من اجل إيجاد حلول عادلة لازمة الشرق الأوسط"[٢] .

لقد حملت زيارة الرئيس العراقي عبد الرحمن إلى فرنسا إبعاداً كبيرةً وكثيرةً انعكست فيما بعد على مستقبل العلاقات العربية– الفرنسية وعدّت دعامة أساسية وأكيدة في كسب المعركة الدبلوماسية، ولأول مرة تمكن مسؤول عربي رفيع المستوى من مهاجمة العصابات الصهيونية في بلد كان يعج بالنشاط والنفوذ الصهيوني الذي وقف عاجزا عن النيل من هذا النشاط العربي الملموس، وفي الوقت نفسه ألقت بضلالها على مستقبل العلاقات بين البلدين وتطورها على كافة الميادين.

الخاتمة

تعاقب العديد من الحكام على قيادة بلاد الرافدين ،هذا البلد الموغل في التأريخ لالآف السنين ،ومع مرور الزمن نسي العراقيون العديد من حكامهم ،لكن سير وأعمال بعضهم وحسن تعاملهم مع الناس لا تزال تتناقلها الأجيال ،كما ان جوانب كثيرة من حياة هولاء العظماء بقيت طي الكتمان دون ان يطلع عليها أبناء الشعب ،وأبرز تلك الشخصيات كانت شخصية الرئيس الراحل

---

[١] -- مجلة **الصياد**(اللبنانية)، العدد٢٢،بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٥، المصدر نفسه، ص٣٩

[٢] – حميدي، **تاريخ الوزارات العراقية**،ج١٠،المصدر السابق،ص٣٢١.

عبد الرحمن عارف ،الذي هو موضوع بحثنا وقد توصلنا في نهايته إلى جملة من الأستنتاجات والتي اوضحت لنا بان الرئيس عبد الرحمن عارف قد تميز بشخصية متواضعة وهادئة، ،وتمتع دائما بسمعة طيبة بوصفه شخصا ،أمينا ذو نوايا حسنة ،حيث عاش في بيئة متدينة ومحافظة ،متأثرا كثيرا بتربية والده الدينية . وأنه أصبح رئيسا للعراق لحسن سيرته ونظافة يده ولسانه فضلا عن سجله العسكري المشرف ،وعرض لنا وبصورة تحليلية ظروف انتخاب عبد الرحمن عارف رئيسا لجمهورية العراق ،وموقفه من الأتجاهات السياسية والفكرية التي ظهرت في عهده ومواقفها من نظامه ومن المؤسسات الدستورية وتطورها .

كما أوضح البحث إن الرئيس عبد الرحمن عارف كان متسامحا ومتصالحا مع أطياف وقوميات واديان ومذاهب شعبه ،ولم يظهر حقده أو كرهه على سياسي عصره حتى وأن خالفوه الرأي والمعتقد،والدليل إطلاق سراح الذين تآمروا عليه في انقلاب عارف عبد الرزاق الثاني في حزيران ١٩٦٦ ،واستحقاقه للقب (نبيل) الذي أطلقه عليه العراقيون لسمو أخلاقه وترفعه عن الأحقاد والضغائن والدسائس والمؤامرات ،واجمع اغلب السياسيين من الذين عاصروه من الضباط الأحرار ،أو الذين عملوا معه سياسيا بل وحتى خصومه ،بأنه كان حسن النية لا يشك في وطنيته أحد ،إلا انه يتأثر بالمحيطين به ويثق بهم وهو الأمر الذي استغله كلا من عبد الرزاق النايف ،وأبراهيم الداوود وغيرهم في التآمر عليه وهم العسكريون الذين كانت حماية الدولة ورئيسها جزءا كبيرا من عملهم وان لم يكن كله .

وبين البحث إن الرئيس عبد الرحمن عارف قد بدأ عهده بإغلاق جميع المعتقلات والسجون السياسية ،وإطلاق سراح السجناء السياسيين على اختلاف أطيافهم وأحزابهم من دون تمييز أو استثناء .وان نظامه كان يفتش دوما عن الحلول السلمية لمختلف القضايا سواء كانت داخلية أو خارجية ،وتجنب المغامرات غير المحسوبة وذلك ماأتضح جليا في موضوع القضية الكردية،عندما نجحت الحكومة في التوصل الى صيغة حل سلمي لها عبر صدور بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ الذي عد في حينه حلا جذريا وشاملا لها ،وحتى بعد ان فشلت الجهود والترتيبات

لتنفيذ بنود هذا البيان الا ان الرئيس عبد الرحمن عارف قد تجنب استئناف القتال، ولم يكن من الذين يسعون وراء الأضواء أو الكاميرات والمؤتمرات الصحفية لتلميع صورته.

كما حرص الرئيس عبد الرحمن عارف على اتباع سياسة خارجية واضحة المعالم والرؤية ،متوازنة مع جميع دول العالم وخصوصا دول الجوار العربية وغير العربية ،نابعة من المصلحة العليا للشعب العراقي والعراق ،وان يكون بناؤها وفقا للمصالح الوطنية لجميع الأطراف دون المساس أو التفريط بالسيادة العراقية ،وقد تجسد ذلك جليا في الوقفة المشرفة للعراق أثناء حرب ٥حزيران ١٩٦٧ التي حملت في مدلولاتها الكثير من المعاني بكونه شعب عربي واحد بغض النظر عن كونه عدوانا على مصر أو الأردن او سورية ،فالتاريخ يشهد للعراق وقفاته وتضحياته البطولية التي قدمها في سبيل نصرة القضية العربية والدفاع عنها مهما كان الثمن .

وتوصل البحث الى أن النهج السياسي والاقتصادي الذي أنتهجه الرئيس عبد الرحمن عارف ،قد بدأ يمس مصالح الشركات الأميركية في العراق ،مما جعل القوى التي تقف وراءها تفكر مليا في استباق الأحداث والعمل على أبعاده وخصوصا بعد ان نجحت شركة آيراب الفرنسية في الحصول على عقد للتنقيب والحفر وأستخراج النفط من مساحات واسعة في وسط وجنوب العراق ،فضلا عن فشل جهود شركة (بان–أميركان) في الحصول على أمتياز أستخراج الكبريت في العراق ،حيث اكتشفت كميات كبيرة منه ،ومنح هذا الأمتياز الى روسيا(الأتحاد السوفيتي سابقا) الامر الذي عدته الولايات المتحدة تغلغلا سوفيتيا خطيرا في المنطقة التي تحتوي على نصف الأحتياطيات النفطية في العالم ،والبحث عن قوة قادرة على الأطاحة بعبد الرحمن عارف وحكومته فوجدت ضالتها في كلا من النايف والداوود وأعوانهما . وكشف البحث لنا ان الرئيس عبد الرحمن عارف وطيلة مدة حكمه البالغة ثلاث سنوات تقريبا قد حرص على عدم التوقيع على اي حكم بالأعدام لأي شخص ،بل أنه كان يرجىء التوقيع حتى ينسى المطالبون به.

قائمة المصادر والمراجع

أولا:دار الكتب والوثائق العراقية

١-الوثائق العراقية غير المنشورة

ا-قررات مجلس الوزراء العراقي:

قرارات شهر أذار ،تموز ،تشرين الأول لسنة ١٩٦٣.

قرارات شهر شباط لسنة ١٩٦٤.

قرارات شهر تموز لسنة ١٩٦٥.

قرارات شهر تشرين الثاني،كانون الأول لسنة ١٩٦٦.

قرارات شهر شباط ،نيسان،أيلول ،تشرين الثاني لسنة ١٩٦٧.

ب–وزارة الداخلية العراقية:

_التقرير النهائي المتعلق بالمحاولة الآنقلابية الثانية لعارف عبد الرزاق،س/١٤/ح/في ١٦تشرين الأول ١٩٦٦،ملفة رقم ٣٢،٣١.

_ الملفة١٣/٢٢في ١٨تموز حول المشكلة الكردية.

_ تقرير رقم ١٥٢٢٧في ١٢كانون الأول ١٩٦٦.

_تقرير رقم ١٥٢٢٧١في ١٣ كانون الأول ١٩٦٦.

_ التقارير الخاصة لسنة ١٩٦٧،رقم ٨٩٥٤ في ٢٠تموز١٩٦٧.

_تقرير رقم ١٢٢في ١٤ تموز١٩٦٧ حول دعوة عبد الرحمن البزاز لأقامة جبهة تقدمية وطنية.

_ تقرير رقم ١٩١٢/٩٥ في ٢٠ كانون الأول ١٩٦٧.

_تقرير رقم ٦٤١٦ في ٢٥ تموز ١٩٦٧.

_تقريررقم ١١٣ في ٨كانون الثاني ١٩٦٨.

_تقريررقم ٣٤٠ في ١٠كانون الثاني ١٩٦٨.

_الملفة رقم ٢٤ في ا نيسان ١٩٦٨.

_التقارير الخاصة لسنة ١٩٦٨،رقم ٦١٥٤ في ١٧ نيسان ١٩٦٨.

_تقرير رقم ٦٧٨٧ في ٢٨ نيسان ١٩٦٨.

_تقرير رقم ٦٨٤٩ في ٢٩ نيسان ١٩٦٨.

_تقرير رقم ٨١١١في ٢آيار ١٩٦٨.

_تقرير رقم ٨٩٧٩في ٣حزيران ١٩٦٨.

_تعاميم وبيانات،الملفة ١٢/٧،مايو ١٩٦٨.

_تقرير رقم ١٠٥٣ في ٢٦حزيران ١٩٦٨.

ج–المحفوظات الشخصية

_دفتر الخدمة العسكرية للرئيس عبد الرحمن عارف،مطبعة الجيش ،١٩٦٣(محفوظات شخصية لدى العائلة).

د_وزارة الخارجية العراقية

تقرير سفارة الجمهورية العراقية ،دائرة الملحق الصحفي ،لندن،رقم ٧٩/١/٢٠ في ٢٥أب ١٩٦٨.

هـ_وزارة النفط العراقية

–القانون الخاص بتعيين مناطق الأسثمارات لشركة النفط العراقية،١٩٦١.

_كتاب وزارة النفط ذي الرقم ع/٩/٨٨٧٠ في ١٧كانون الثاني ١٩٦٧حول أتفاقية تجهيز تركيا بالغاز والنفط،ملفة ٣/١.

و–وزارة الأقتصاد العراقية

–كتاب وزارة الأقتصاد العراقية ذي الرقم م/٢٨٠في ١٢ نيسان ١٩٦٧والمتضمن أتفاقية التجارة مع أيران.

ز_وكالة الأنباء العراقية

ملف ثورة ١٤ رمضان (٨شباط١٩٦٣)،بغداد،١٩٦٣.

ح_البنك المركزي العراقي

_التقرير السنوي لسنة ١٩٦٥،والمتضمن قانون الخطة الخمسية في العراق للسنوات(١٩٦٥–١٩٦٩)،رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٥.

ط–وزارة التخطيط العراقية

القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة (١٩٦٨-١٩٧٧)،المجلد الأول ،بغداد،د.ت.

٢-الوثائق العراقية المنشورة

وثائق وزارة الثقافة والأرشاد

١-تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي،آذار ،١٩٦٢.

٢-السلسلة السياسية رقم ٦،مجموعة القوانين التي شرعت والخطب التي القيت والمشاريع التي أنجزت،بغداد،١٩٦٤.

٣-ميثاق الأتحاد الأشتراكي العربي،بغداد،,١٩٦٥

٤-بيان القيادة السياسية الموحدة ،الدورة الثالثة ،بغداد،١٩٦٦.

٥-وقائع المؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز بعد تشكيل وزارته الثانية في ١٨ نيسان ١٩٦٨.

٦-المراسيم الخاصة بتشكيل وزارة ناجي طالب في ٩أب ,١٩٦٦

٧-المنهاج الوزاري لوزارة ناجي طالب وأسماء الوزراءفي ٢١ اب ١٩٦٦.

٨-مراسيم تشكيل وزارة طاهر يحيى في ١٠ تموز ١٩٦٧ومنهاج وأسماء وزرائه،بغداد،١٩٦٧.

٩-نص إستقالة الدكتور مالك دوهان الحسن ،وزير الثقافة والأرشاد في ١٩٦٨/١/١٥.

ثانيا: الوثائق العربية المنشورة

- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، مؤسسة الدارسات الفلسطينية، بيروت.

ثالثا:الوثائق الأجنبية غيرالمنشورة والمنشورة

١-الوثائق الأميركية غير المنشورة:

Foreign Relations Of The United States1964-1968,Volum :XX1.NearEast Region,Department Of State,Washingto,DC.

1-NO,180.Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State,1 Baghdad,May17,1966,1240Z.

2-N0.181. Circular Airgram From The Department Of State To The Embassy in Iraq.

3-NO.185.Memorandum From The Country Director For Israel and Arab-Israel Affairs(Atherton) To The Assistant Secretary Of State For Near Eastern And South Asian Affairs (here) /1/,Washigton,N ovember1,1966.

4-NO.186. Draft Message From President Johson To President Arif /1/,Washington.

5-N0.187. Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State /1/,Baghdad,November30,1966,0830z.

6-N0.188.Memorandum From The Presidents Special Assistant (Rostow) To President Johnson /1/,Washigton, January 21,1967.

7-NO.190. Telegram From The Department Of State To The Embassy In Iraq /1/,Washington ,April5 1967,12;32 p.m

8-NO.191. Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State /1/,Baghdad, April 8,1967,100z.

9-NO.192. Memorandum From The Presidents Assistant (Rostow) To Presidents Johnson /1/,Washington, May31,1967,8;45 p.m.

10-NO.193. Telegram From The Department Of State To The Embassy In Iraq /1/,Washington,June2 ,1967,1;09 a.m.

11-NO.194.Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State /1/,Baghdad,June6,1967,2315z.

12-NO.195.Telegram From The Embassy In Iraq To The Department Of State /1/,Baghdad,June8,1967,1600z.

13-NO.196 .Memorandum From The Ambassador To Iraq (Strong) /1/,NewYork,June29,1967.

14-NO.198.Telegram From The Embassy In Belgium To The Department Of State /1/,Brussels,June7,1968,1643z.

15-NO.198.Memorandum From Jhon W.Foster Of The National Security Council Staff To The Presidents Special Assistant (Rostow),/1/,Washington,July17,1968.

٢-الوثائق البريطانية المنشورة

Records Of Iraq 1963-1966,VOlum15,Forigin Office And Whitehell :Distribution

1-FO. 371/186743,The Death Of President Arif and The Election Of His Brother To Succeed him,Iraq ,27 April,1966,EQ1015/18.

2-FO.371/18743,The Two President Arif:An Epiloge And Agze Into The Crystal,Sir Rechard To Mr.Stewart.(Received 27 April).

خامسا: المطبوعات الحكومية

- وزارة الثقافة والاعلام الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، الوثائق الأردنيةآيار١٩٦٧،ط١ ،عمان،١٩٦٧.

سادسا:الرسائل والاطروحات الجامعية

- الألوسي، حنان عبد الكريم خضير، العلاقات السياسية العراقية المصرية(١٩٥٨-١٩٦٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية التربية، جامعة بغداد، ابن رشد، العراق،١٩٩٥.

- التكريتي، سمير عبد الوهاب، العلاقات العراقية-التركية(١٩٥٨-١٩٦٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة بغداد، العراق،١٩٨٦.

- الحسناوي، علي حمزة سلمان، النظام السياسي في العراق(١٩٥٨-١٩٦٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة الكوفة، العراق،١٩٩٨.

- حسن، مهدي صالح، العلاقات العراقية التركية(١٩٦٨-١٩٨٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة بغداد، العراق،١٩٨٦.

- الحمداني، قحطاني احمد سليمان، الوحدة العربية(دراسة سياسية تحليلية لتجاربها وواقعها ومستقبلها)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، ١٩٨٩.

- الخزاعي، راضي دواي طاهر، العلاقات العراقية الإيرانية(١٩٦٣-١٩٧٥)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق،٢٠٠٧.

- الدليمي، احمد ساجر، نفط العراق دراسة تاريخية (١٩٦٣-١٩٦٨)، اطروحة دكتوراة غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، العراق ، ١٩٩٧.

- الزبيدي، علياء محمد حسين، التطورات السياسية في العراق(١٩٦٣-١٩٦٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية للبنات، جامعة بغداد، العراق،٢٠٠٧.

- الزبيدي، صلاح خلف، دور ضباط الجيش العراقي في التطورات السياسية في العراق(١٩٥٨-١٩٦٨)،رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية الدولية والسياسية في العراق، الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٤.

- السامرائي، عبد القادر عبد الرازق احمد ، السياسية الخارجية التركية تجاه العراق(١٩٥٨-١٩٦٧)، رسالة ما جستير غير منشورة، مقدمة إلى المعهد العالي للدارسات السياسية والدولية في العراق، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٠.

- السبعاوي، عوني عبد الرحمن، تركيا وقضايا المشرق العربي(١٩٤٥-١٩٦٧)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة الموصل، العراق،١٩٩٠.

- الشمري، جبار درويش جاسم، العلاقات العراقية- السورية(١٩٦١-١٩٦٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية في العراق، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

- عبد الرازق، خالد عبد الوهاب، موقف الصحافة العراقية من العلاقات العراقية – التركية(١٩٥٨-١٩٦٨)، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية التربية ،الجامعة المستنصرية،العراق،٢٠٠٠.

- العبيدي، علي جاسم، رئيس الدولة في العراق(٢٣ اب١٩٢١-١٦تموز١٩٦٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة بغداد ،العراق، ١٩٩١.

- العقابي، محمد عبد الحسين عبد الله ، الفكر القومي في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية في العراق، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٥.

- المشهداني، محمد كريم مهدي، عبد الرحمن البزاز ودورة الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ٧ تموز ١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ، العراق، ١٩٩٩.

- المشهداني، علي محمد كريم، الاتجاهات الفكرية والسياسية في العراق من عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٦٨(دراسة تحليلية)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية في العراق، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٤.

- الوائلي، علي ناصر، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام ١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية في العراق، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

سابعاً: الصحف والمجلات

اولا: الصحف العراقية

- جريدة الاشتراكي لسنة ١٩٦٦.
- جريدة البلد لسنة ١٩٦٦.
- جريدة التاخي للسنوات٢٠٠٦،١٩٦٧.
- جريدة الثورة العربية للسنوات١٩٦٧،١٩٦٦.
- جريدة الجماهير لسنة ١٩٦٣.
- جريدة الجمهورية للسنوات ١٩٦٨،١٩٦٧،١٩٦٦،١٩٦٤.
- جريدة الخليج العربي لسنة ١٩٦٦.
- جريدة الزمان(طبعة لندن– طبعة بغداد) لسنة ٢٠٠٣.
- جريدة صوت العرب للسنوات١٩٦٨،١٩٦٧.
- جريدة العرب للسنوات ١٩٦٨،١٩٦٧،١٩٦٦.
- جريدة الفجر الجديد للسنوات١٩٦٦ ،١٩٦٧.
- جريدة المنار للسنوات١٩٦٧،١٩٦٦،١٩٦٥.
- جريدة المواطن لسنة ١٩٦٧.
- جريدة الوقائع العراقية للسنوات ١٩٦٨،١٩٦٧،١٩٦٦،١٩٦٥.

ثانياً: المجلات العراقية

- مجلة ألف باء، العدد ٥١٢ في ١٢ تموز ١٩٧٨.

- مجلة الحقوقي، العدد١٠ لسنة ١٩٦٦.

- مجلة النفط والتنمية، العدد٣ ،آذار ١٩٦٨.

- مجلة النفط والتنمية، العدد١٢، أيلول ١٩٧٦.

ثالثا: الصحف العربية

- جريدة الدستور (الأردنية)لسنة ١٩٦٨.

- جريدة الصفاء(اللبنانية) لسنة ١٩٦٦.

- جريدة الحياة(اللبنانية) للسنوات ١٩٦٨،١٩٦٧،١٩٦٦.

- جريدة النهار (اللبنانية) للسنوات١٩٦٨،١٩٦٧،١٩٦٦.

- جريدة الأنوار (اللبنانية)لسنة ١٩٦٨.

- جريدة الأخبار (اللبنانية) لسنة ١٩٦٧.

- جريدة العمل(اللبنانية)لسنة ١٩٦٧.

- جريدة نداء الوطن(اللبنانية)لسنة١٩٦٧.

- جريدة الإخبار (المصرية) لسنة ١٩٦٦.

- جريدة أخبار اليوم(المصرية) لسنة ١٩٦٦

- جريدة الأهرام(المصرية) للسنوات ١٩٦٧،١٩٦٦،١٩٦٣.

- جريدة البعث (السورية) للسنوات ١٩٦٨،١٩٦٧.

- جريدة الثورة(السورية) للسنوات١٩٦٨،١٩٦٧.

- جريدة القدس العربي لسنة ٢٠٠٧.

رابعاً: المجلات العربية

- مجلة روز اليوسف(المصرية)، العدد ٢٠٠٩، في ١٢ ايار ١٩٦٧.

- مجلة المصور (المصرية)، العدد لسنة ١٩٦٦.

- مجلة الدستور اللبنانية، ةالعدد٢٣٢ في ٣٠ تموز ١٩٧٥.

- مجلة الصياد اللبنانية، العدد٢٢ في ١٩٦٨/٢/١٥ عدد خاص حول زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف إلى فرنسا.

ثامنا:المقابلات الشخصية

١- عدة مقابلات مع العميد البحري المتقاعد قيس عبد الرحمن عارف.

٢-عدة مقابلات مع السيدة فائقة عبد المجيد.

٣- مقابلة مع السيد حازم مشتاق.

٤- مقابلة مع السيد يعسوب رفيق شوكت.

٥- مقابلة مع السيد شامل عبد القادر.

٦- مقابلة مع السيد إياد بابان.

تاسعا: المذكرات الشخصية

١- الجادرجي، كامل، مذكرات: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بيروت ،١٩٧٠.

٢- حديد، محمد، مذكراتي: الصراع من اجل الديمقراطية في العراق،ط١، بيروت،٢٠٠٦.

٣- الحوراني، اكرم، مذكرات،ج٢،القاهرة،٢٠٠٠.

٤- رياض،محمود، مذكرات (١٩٤٨-١٩٧٨): البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، بيروت،١٩٨١.

٥- عارف، فؤاد، مذكرات، ج١،ترجمة وتقديم :كمال مظهر احمد،ط٢،دهوك،٢٠٠٢.

٦- عبد الحميد، صبحي، مذكرات: العراق في سنوات الستينيات(١٩٦٠-١٩٦٨)، ط١،بغداد٢٠١٠.

٧- فرحان، عبد الكريم، حصاد الثورة(مذكرات)،تجربة السلطة في العراق١٩٥٨-١٩٦٨،ط١ لندن،١٩٩٤.

٨- فوزي، محمد، مذكرات: حرب الثلاث سنوات(١٩٦٧-١٩٧٠)ط٢،القاهرة،١٩٨٤.

٩- نوري،بهاء الدين، مذكرات سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، ط١،لندن،٢٠٠٢.

١٠-هاشم، جواد، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام: ذكريات في السياسة العراقية(١٩٦٧-٢٠٠٠)، بيروت،٢٠٠٣.

عاشرا: الكتب العربيةوالمعربة:

- أبو دية، سعد، صفحات من تاريخ الأردن، ط١، عمان، ١٩٩٨.

- الأحدب، عزيز، حرب الأيام الستة حقائق وعبر، بيروت، ١٩٧١.

- احمد، إبراهيم، العرب والأكراد، اربيل، د-ت.

- إسماعيل، عبدا لله، مفاوضات العراق النفطية(١٩٥٢-١٩٦٨) ، لندن، ١٩٨٦.

- اوغلي، إسماعيل وآخرون، العلاقات التركية العربية في مرحلة المد القومي(١٩٤٥-١٩٧٥)، ج٢،القاهرة،١٩٩٣.

- الباجه جي، عدنان، صوت العراق في الأمم المتحدة، ط١،بيروت،١٩٧٤.

- باروت، محمد جمال، حركة القومين العرب: النشأة والتطور، وقف، ١٩٩٧.

-البراك ،فاضل ،مصطفى البارزاني: الأسطورة والحقيقة، بغداد،١٩٨٩.

- البريفكاني، عبد القادر، المحررون رجال قرن مضى، ط١،لندن،٢٠٠١.

- البزاز، عبد الرحمن، مع الشعب،ط١،بغداد،١٩٦٨.

- بصري،مير، مباحث في الاقتصاد العراقي، بغداد، ١٩٤٨.

- بطاطو، حنا، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الأجزاء ١،٢،٣، ترجمة: عفيف البزاز، بيروت ،١٩٩٢.

- بلال، عبد الحميد ، علم الاقتصاد واقتصاديات العراق، بغداد،١٩٣٩.

- بوتاني، عبد الفتاح، الملامح الأساسية لشخصية البارزاني لقيادية والإنسانية، داهوك،١٩٩٦.

- التل، وصفي، كتابات في القضايا العربية، عمان، ١٩٨٠.

- الجابري،محمد حسن، عبد الرحمن عارف حتى عام ١٩٦٨، كتاب مخطوط.

- الجاوشلي، هادي رشيد، سياستنا الوطنية حول قضايا الساعة،ط١،بغداد.

- ------، هادي رشيد، مشاكل العراق الداخلية مع الأيام، بغداد، ١٩٦٧.

- الجدة، رعد، التشريعات الدستورية في العراق، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٨.

- -------،التطورات الدستورية في العراق،منشورات بيت الحكمة،بغداد،٢٠٠٤.

- جرجيس، فتح الله، رجال ووقائع في الميزان، اربيل،٢٠٠٢.

- الجعفري، محمد حمدي، نهاية قصر الرحاب، بغداد،١٩٨٩.

- الجبوري، صائب صالح، محنة فلسطين، بيروت،١٩٧٠.

- جمعة، سعد، المؤامرة ومعركة المصير، كيف ولماذا وقعت مأساة يونيو١٩٦٧، القاهرة،١٩٧٠

- الحاج، عزيز الحاج، مع الأيام: صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق(١٩٥٨-١٩٦٩)،د-م،د-ت.

- الحبوبي، احمد، أشخاص عرفتهم، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٢.

- جبور، جورج، الفكر السياسي المعاصر في سورية، لندن، ١٩٨٧.

- الحبيب، محمود محمد، اقتصاديات العراق، بغداد،١٩٧٣.

- الحربي، علاء جاسم، رجال العراق الحديث، بغداد،٢٠٠٥.

- الحسين،إبن طلال، حربنا مع إسرائيل،دار النهار ،بيروت،١٩٦٨.

- الحسين، مهنتي كملك، (أحاديث ملكية)، نشرها بالفرنسية: تريدون، ترجمة:غازي غربل، لبنان،١٩٨٧.

- حميدي، جعفر عباس، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري(١٩٥٨-١٩٦٨)، الاجزاء١-١٠، بغداد،ط١،بغداد،٢٠٠٤.

- الحسني، عبد الرازق، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، الجزء ١٠، بغداد،١٩٩٨.

- حسون، فيصل، خسرناها معركة فلنربحها حرباً، دار الجمهورية للطباعة والنشر، بغداد،١٩٦٧.

- ---------، مصرع المشير الركن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية(١٩٦٣-١٩٦٦) هل كانت نتيجة مؤامرة ام من صنع القدر، دار الحكمة ، لندن،٢٠٠٤.

- الحسيني، جعفر، العراق على حافة الهاوية(١٩٦٨-٢٠٠٠)، دار الحكمة، لندن،ط١،2003.

- حسين ، فاضل، سقوط النظام الملكي في العراق، القاهرة، ١٩٧٤.

- ----، فاضل، تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٠

- خدوري، مجيد، العراق الاشتراكي، الدار المتحدة للنشر، ط١، بيروت،١٩٨٥.

-----------،العراق الجمهوري،الدار المتحدة للنشر،ط١،بيروت،١٩٧٤.

- الخرسان،صلاح، التيارات السياسية في كوردستان العراق، بيروت، ٢٠٠٦.

- خزندار، شوكت، سفر ومحطات في الحزب الشيوعي(رؤية من الداخل)،ط١،لبنان،٢٠٠٥.

- خطاب، محمود شيت خطاب، دراسات في الوحدة العسكرية، بغداد،١٩٨٧.

- درادكة، فتحي محمد، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السعودية(١٩٥٣-١٩٦٧)، عمان، ٢٠٠٩.

- الدرة، محمود، القضية الكردية، ط١، دار الطليعة، بيروت،١٩٦٦.

- ---------، أراء في مشاكل عراقية،: أزمة النفط والحكم، بيروت،١٩٦٦.

- الدوري، سيف الدين، الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق، ط١، عمان،٢٠٠٨.

– الراوي، ابراهيم، من الثورة العربية إلى العراق الحديث، بيروت،ط٢، ١٩٨٧.

– ألدروع، قاسم محمد وآخرون، صفحات مشرقة في مسيرة الأردن الحديث،ط١، عمان،٢٠٠٠.

– الزبيدي، ليث عبد الحسن ، ثورة ١٤ تموز في العراق، دار الرشيد، بغداد،١٩٧٩.

– زعبوب، عادل، الميثاق العربي، بيروت،١٩٧٩.

– السامرائي، سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي في العراق، النجف، ١٩٨٢.

– سعيد، حسن، نواطير الغرب، بيروت، ١٩٦٥.

– شامية، جبران خليل ، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية لسنة ١٩٦٦، بيروت،١٩٧٣.

– شربل، غسان، العراق من حرب الى حرب(صدام مر من هنا) ،بيروت، د–ت.

– الشرعة، إبراهيم فاعور، دور الأردن الدبلوماسي والعسكري في حل الأزمة العراقية– الكويتية(١٩٦١–١٩٦٣)، عمان،٢٠٠١.

– شرف ، سامي، عبد الناصر هكذا كان يحكم ،ط١،القاهرة،١٩٩٦.

– الصائغ، نجيب، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري(١٩٥٧–١٩٦٨)، ط١،بغداد،١٩٩٠.

– صبري، موسى، مخبر صحفي وراء عشر ثورات، القاهرة،١٩٧٠

– الطالباني، جلال، الحركة القومية الكردية، بغداد، ١٩٧٠.

– العاني، عبد الوهاب، نسر هوى ،ط١، مطبعة الشعب،بغداد، ١٩٦٦.

– عبد الرضا، ماجد، القضية الكردية في العراق، بغداد ،١٩٧٥.

– عبد المجيد، فريد، من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية الدولية(١٩٦٧–١٩٧٠)، بيروت،١٩٧٩.

-العبودي،ستارنوري،عبد العزيز العقيلي حياته ودوره السياسي في العراق(١٩١٩-١٩٨١)،ط١،دار مرتضى الريس للطباعة والنشر،العراق-مصر،٢٠٠٩.

- العجيلي، معن شياع، ماذا في شمال العراق، بغداد، ١٩٦٨.

-العزاوي ، جاسم كاظم ، ثورة ١٤ تموز : أسرارها – احداثها – رجالها، جتى نهاية العهدالملكي ، دار المعرفة للنشر، يغداد ، ١٩٩٠.

- العزاوي، سامي أمين، قصة الأكراد في شمال العراق،ط١، القاهرة،١٩٦٧.

- العسلي، بسام، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط١، بيروت، ١٩٨٤.

- عماش، صالح مهدي، رجال بلا قيادة، بغداد،١٩٧٠.

- غريب، ادمون، الحركة القومية الكردية، بيروت،١٩٧٣.

- فهمي، عبد القادر محمد وآخرون، روسيا الاتحادية النفط العرب، سلسلة المائدة المستديرة، (العرب والقوى العظمى روسيا)، منشورات بيت الكلمة ، بغداد، آذار،١٩٩٨.

- فوزي، احمد، عبد السلام محمد عارف، سيرته ومحاكمته ومصرعه، الدار العربية،بغداد،١٩٨٩.

- --------، شخصيات وتواقيع، الدار العربية، بغداد،١٩٨٦.

- --------، لقاء على طريق الوحدة، القاهرة،١٩٦٤.

- فيروز ، احمد، صنع تركيا الحديثة، بيروت،١٩٩٤.

- قهوجي، حبيب، العرب تحت الاحتلال الإسرائيلي، عام ١٩٤٨، بيروت،١٩٧٢.

- كاظم، محمد علي ، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، دراسة في القوى السياسية والصراع الأيدلوجي، بغداد ،١٩٨٩.

-كرم،غازي،النظم السياسية والقانون الدستوري،ط١،دار إثراء للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠٩

- كعوش، يوسف، الجبهة الأردنية في حرب حزيران١٩٦٧،ط١، عمان،١٩٨٠.

- كوبار، جاك، أوراق جديدة عن حرب الأيام الستة، تعريب:نهاد خير، بيروت،١٩٧٣.

- مجموعة مؤلفين، الصراع العراقي الفارسي، بغداد،١٩٨٣.

- محمد، صباح محمود وآخرون، السياسة المائية التركية، بيروت،١٩٩٨.

- محمود، عبد المنعم حمزة، أسرار ومواقف وقرارات الملك حسين بين مؤيد ومعارض، القاهرة، ١٩٩٩.

- المركز الأردني للدراسات، وصفي التل فكرة ومواقفه، عمان، ١٩٩٦.

- مركز الدارسات السياسية والإستراتيجية، وثائق عبد الناصر: خطب وأحاديث وتصريحات(١٩٦٧-١٩٦٨)، القاهرة، د-ت.

- مردان، جمال مصطفى، انقلابات فاشلة في العراق، المكتبة الشرقية، بغداد، د-ت.

- موسى، سليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين(١٩٥٨-١٩٩٥)، الجزء الثاني عمان ،١٩٩٥.

- مشتاق، طالب، أوراق ايام (١٩٩٠-١٩٥٨)، ج١، بيروت،د-ت.

- الموصلي،منذر، القضية الكردية في العراق(البعث والأكراد)، دمشق،ط١٠،٢٠٠١.

- مطاوع، سمير، الأردن في حرب ١٩٦٧، عمان،١٩٨٨.

- الناصري، خليل إبراهيم، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية،بغداد،١٩٩٠.

- نضال البعث،(١٩٦٤-١٩٦٦)،ط١،ج١٣،بغداد،١٩٩١.

- نظمي، وميض عمر وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، بغداد، د-ت.

- النعيمي، احمد نوري، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا(١٩٤٥-١٩٥٨)، بغداد،١٩٨٩.

- ------------- ،سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد ،١٩٨٥.

- هورست، مار، حزب البعث تجسيدا لحركة عربيه شاملة، مركز الدارسات الفلسطينية، بغداد، ١٩٧٣.

- هيكل، محمد حسنين، الانفجار، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٧٣.

- ------------، سنوات الغليان، ط١،القاهرة،١٩٨٨.

- الونداوي، مؤيد إبراهيم، العراق في تقارير السفارة البريطانية في بغداد(١٩٥٩-١٩٧٣)، ترجمة وتقديم: مؤيد إبراهيم الونداوي، كتاب قيد الطبع.

------------،وثائق ثورة ١٤تموز في العراق،ط١،بغداد،١٩٩٠.

- ياسين ، صباح، الفكر والقضايا القومية في الصحافة العربية، دراسة مقارنة للصحافة في مصر والعراق، بغداد،١٩٩٣.

إحدى عشر: الكتب المترجمة

- اشن، اشيبرمان، الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان العراق، ترجمة : ولاتو، بيروت، ١٩٧٥.

- بيرنوز، اديك وآني أيف، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية(١٩١٥-١٩٧٥)، الجزء الثاني، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، الدار العربية للموسوعات،ط١ بيروت،١٩٨٩.

- تريب، تشارلز، صفحات من تاريخ العراق المعاصرة، ترجمة: زينب جابر ادريس، ط١، بيروت،٢٠٠٦.

- دانكوس، هيلين كارير، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط(١٩٥٠-١٩٧٥)، ترجمة: عبد الله اسكندر، بيروت،١٩٨١.

- رمضان، روح الله، سياسة إيران الخارجية(١٩٤١-١٩٧٣)، ترجمة: علي حسين فياض وآخرون، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، العراق، ١٩٨٤.

- - سلوغلت،ماريون فاروق وبيتر سلوغلت،من الثورة الى الدكتاتورية،العراق منذ عام ١٩٥٨،ترجمة:مالك النبراسي،بيروت،٢٠٠٣.

– قاسملوا، عبد الرحمن، كردستان والأكراد، دراسة سياسية اقتصادية، ترجمة اثبات منصور، بيروت، ١٩٦٩.

– ماكدويل، ديفد، التاريخ الحديث للأكراد، ترجمة: باد توريس، بيروت، ٢٠٠٤

– مكلانتشلان، كيث وآخرون، حرب الخليج، ترجمة وزارة الدفاع العراقية،بغداد، ١٩٨٤.

إثنى عشر:الكتب الانجليزية

1-Mahbood Alam, Iraq Foreign Policy Since Revolution, Second Eaition, Mohan Garden, New Delhi,1995.

ثلاث عشر: الموسوعات والمعاجم

– الراوي، فؤاد، المعجم الفهرس للمعاهدات والاتفاقيات التي عقدها العراق، ج١٤،بغداد،١٩٧٨.

– الزبيدي،حسن لطيف،موسوعة الأحزاب العراقية،مؤسسة المعارف للمطبوعات،بيروت،٢٠٠٧.

– العاني،خالد،موسوعة العراق الحديث،الجزء الأول،الدار العربية للموسوعات،بغداد،د.ت.

رابع عشر:البحوث والدراسات

– الأعرجي، حليم، من الذاكرة ما بين عبد الرحمن عارف واحمد حسن البكر، جريدة التاخي(العراقية)، في ٢٠٠٦/١١/٢٢.

– الحلو، صادق ياسين، العلاقات العراقية الفرنسية في الفترة العارفية، مجلة كلية التربية، جامعة بغداد، ابن رشد، العدد٧، في كانون الثاني ١٩٩٦.

– حسيب، خير الدين، نحو سياسة نفطية وطنية في العراق، مجلة البترول العربي، العدد٩، في حزيران١٩٦٨.

- الداود، محمود علي، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي، العدد٤٥،لسنة ١٩٦٧.

- شاكماك، سيم، موقع تركيا من الحلف الأطلسي واثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد٤٥ لسنة ١٩٨٢.

- الشاوي، منذر، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية في العراق ، مجلة الحقوقي، (عراقية)، العدد١٠، لسنة١٩٦٦.

- عيسى، محمد، الموقف التركي وأزمة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد١٧، تموز ١٩٦٩.

- المنوفي، كمال،التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد٤٤، لسنة ١٩٦٧.

قائمة الملاحق

١٠	أسماء مجلس قيادة الثورة الجديد إثر انقلاب ١٧تموز ١٩٦٨	٣١٠
١١	أسـماء التشـكيلة الوزاريـة لـوزارة عبـد الـرحمن البـزاز الثانيـة(١٨نيسـان١٩٦٦– ٨آب١٩٦٦)	٣١١

ملحق رقم(١)

دفتر الخدمة العسكرية الخاص بالرئيس عبد الرحمن عارف

ملحق رقم (٢)

رسائل جلالة الملك الحسين بن طلال الى الرئيس عبد الرحمن عارف خلال حرب العدوان الصهيوني ٥حزيران ١٩٦٧

ملحق رقم(٣)

تحركات القوات العراقية في طريقها الى الاردن حرب حزيران ١٩٦٧

ملحق رقم(٤)

تطورات موضوع استثمار الكبريت في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف

ملحق رقم(٥)

قانون تصديق عقد المقاولة الخاص في التنقيب بين شركة النفط الوطنية العراقية ومؤسسة ايراب الفرنسية

ملحق رقم(٦)

(اسماء أعضاء مجلس الدفاع الوطني الأصليين والأضافيين واعضاء مجلس الوزراء)

أسماء أعضاء مجلس الدفاع الوطني:

١- رئيس الجمهورية

٢- رئيس الوزراء ووزيرالخارجية وكالة الدكتور – عبد الرحمن البزاز.

٣- وزير الدفاع اللواء الركن– عبد العزيز العقيلي.

٤- وزير الداخلية– عبد اللطيف الدراجي (توفي في حادث الطائرة).

٥- وزير المالية– شكري صالح زكي.

٦- رئيس أركان الجيش (بالوكالة) اللواء– عبد الرحمن محمد عارف.

٧- قائد القوة الجوية (بالوكالة) العقيد الطيار – حسن رجب عريم.

٨- قائد القوة البحرية (بالوكالة) المقدم البحري– مهدي درويش الخطيب.

أما الأعضاء الإضافيون في المجلس:

١- وزير الاقتصاد– عبد الحميد الهلالي.

٢- وزير المواصلات– أحمد عدنان حافظ.

٣- وزير الثقافة والإرشاد– الدكتور محمد ناصر.

٤- قادة الفرق العسكرية (عددهم خمسة)، العميد الركن زكي حسين حلمي قائد الفرقة الأولى، اللواء الركن إبراهيم فيصل الأنصاري قائد الفرقة الثانية، العميد الركن محمود عريم قائد الفرقة الثالثة، العميد الركن يونس عطار باشي قائد الفرقة الرابعة، العميد الركن محمد نوري خليل قائد الفرقة الخامسة.

٥- معاون رئيس أركان الجيش اللواء– حمودي مهدي للإدارة، واللواء الركن– سعيد قطان للحركات.

٦- قائد موقع بغداد العميد– سعيد صليبي.

في حين ضم مجلس الوزراء كل من :

١- الدكتور عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة

٢- وزير الدفاع اللواء الركن- عبد العزيز العقيلي.

٣- وزير المالية- شكري صالح زكي.

٤- وزير الداخلية- عبد اللطيف الدراجي .

٥- وزير العدل- كاظم الرواف.

٦- وزير التربية- خضر عبد الغفور.

٧- وزير التخطيط- سلمان عبد الرزاق الأسود.

٨- وزير الإصلاح الزراعي- محمود حسن جمعة.

٩- وزير الصحة- عبد اللطيف البدري.

١٠- وزير الثقافة والإرشاد- الدكتور محمد ناصر

١١- وزير العمل والشؤون الاجتماعية- فارس ناصر الحسن.

١٢- وزير الدولة للشؤون الخارجية- الدكتور عدنان الباجه جي.

١٣- وزير المواصلات- أحمد عدنان حافظ.

١٤- وزير البلديات والأشغال- حسن ثامر.

١٥- وزير الوحدة- الدكتور عبد الرزاق محي الدين.

١٦- وزير الدولة- سلمان الصفواني.

١٧- وزير الدولة- مصلح النقشندي.

١٨- وزير الاقتصاد- عبد الحميد الهلالي.

ملحق رقم(٧)

أسماء التشكيلة الوزارية لوزارة عبد الرحمن البزاز الثانية للمدة

(١٨نيسان١٩٦٦ –٨آب١٩٦٦)

١- عبد الرحمن البزاز – رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية بالوكالة

٢- عدنان الباجه جي– وزيراً للخارجية.

٣- شاكر محمود شكري– وزيراً للدفاع.

٤- شكري صالح زكي– وزيراً للمالية ووزيراً للنفط بالوكالة.

٥- كاظم الرواف– وزيراً للعدل.

٦- خضر عبد الغفور – وزيراً للتربية.

٧- محمد العبطة– وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية.

٨- عبد اللطيف البدري– وزيراً للصحة.

٩- محمد ناصر – وزيراً للثقافة والإرشاد.

١٠- احمد عدنان حافظ– وزيراً للموصلات.

١١- محمود حسن جمعة– وزيراً للإصلاح ووزيراً للزراعة بالوكالة.

١٢- سلمان الأسود– وزيراً للتخطيط.

١٣- عبد الحميد الهلالي– وزيراً للاقتصاد.

١٤- صادق جلال- وزيراً للصناعة.

١٥- حسن ثامر- وزيراً للبلديات والأشغال.

١٦- عبد الرزاق محي الدين- وزيراً للوحدة.

١٧- فارس ناصر الحسن- وزير دولة.

ملحق رقم(٨)

أسماء التشكيلة الوزارية لوزارة العميد الركن ناجي طالب للمدة

(٩آب١٩٦٦-١٠آيار١٩٦٧)

١- العميد الركن ناجي طالب- رئيسا للوزراء ووزيرا للنفط بالوكالة.

٢-الدكتور رجب عبد المجيد – نائباً لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية.

٣- الدكتور عدنان الباجه جي – وزيراً للخارجية.

٤- الدكتور عبد الله النقشبندي – وزيراً للمالية.

٥- اللواء الركن شاكر محمود شكري – وزيراً للدفاع.

٦- السيد مصلح النقشبندي – وزيراً للعدل.

٧- الدكتور عبد الرحمن القيسي- وزيراً للتربية.

٨- السيد فريد فتيخان – وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية.

٩- الدكتور فؤاد حسن غالي- وزيراً للصحة.

١٠- السيد دريد نعمة الدملوجي- وزيراً للثقافة والإرشاد.

١١- السيد إسماعيل مصطفى – وزيراً للمواصلات.

١٢ – احمد مهدي الدجيلي- وزيراً للإصلاح الزراعي والزراعة وكالة.

١٣- الدكتور محمد يعقوب السعيدي – وزيراً للتخطيط.

١٤- السيد كاظم عبد الحميد – وزيراً للاقتصاد.

١٥- الدكتور خالد الشاوي – وزيراً للصناعة.

١٦- السيد داوود سرسم – وزيراً للبلديات والأشغال.

١٧- السيد عريبي الحاج احمد- وزيراً للوحدة.

١٨- السيد أحمد كمال قادر- وزير دولة لإعمار الشمال.

ملحق رقم(٩)

أسماء التشكيلة الوزارية لوزارة رئيس الوزراء ووزير الجمهورية الفريق عبد الرحمن عارف للمدة(١٠آيار١٩٦٧-١٠تموز١٩٦٧)

١- الفريق عبد الرحمن عارف	رئيسا للوزارء
٢- الفريق طاهر يحيى	نائبا لرئيس الوزراء .
٣- عبد الغني الراوي	نائبا لرئيس الوزراء .
٤- إسماعيل مصطفى	نائبا لرئيس الوزراء .
٥- فؤاد عارف	نائب رئيس الوزراء ووكيل وزير اعمار الشمال.
٦- عدنان الباجه جي	وزيرا للخارجية.
٧- شاكر محمود شكري	وزيرا للدفاع.
٨- عبد الرحمن الحبيب	وزيرا للمالية.
٩- عبد الستار عبد اللطيف	وزيرا للداخلية.
١٠- مصلح النقشبندي	وزيرا للعدل.
١١- عبد الرحمن القيسي	وزيرا للتربية.
١٢- عبد الكريم هاني	وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية ووكيل وزير الصحة.
١٣- أحمد مطلوب	وزيرا للثقافة والإرشاد.
١٤- فاضل محسن الحكيم	وزيرا للمواصلات.
١٥- عبد المجيد الجميلي	وزيرا للزراعة.
١٦- عبد الكريم فرحان	وزيرا للاصلاح الزراعي.
١٧- محمد يعقوب السعيدي	وزيرا للتخطيط .
١٨- كاظم عبد الحميد	وزيرا للاقتصاد.
١٩- خالد الشاوي	وزيرا للصناعة.
٢٠- عبد الستار علي الحسين	وزيرا للنفط.

٢١- إحسان شيرزاد وزيرا للبلديات والأشغال.

٢٢- عبد الرزاق محي الدين وزيرا للوحدة.

٢٣- عريبي الحاج أحمد وزير دولة.

٢٤- إسماعيل خيرالله وزير دولة.

٢٥- ياسين خليل وزير دولة.

ملحق رقم(١٠)

اسماء التشكيلة الوزارية لوزارة الفريق طاهر يحيى الرابعة للمدة(١٠تموز١٩٦٧- ١٧تموز١٩٦٨)

١- الفريق طاهر يحيى- رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية بالوكالة

٢- العميد شاكر محمود شكري – وزيرا للدفاع.

٣- الدكتور عبد الرحمن الحبيب – وزيرا للمالية.

٤- السيد مصلح النقشبندي – وزيرا للعدل.

٥- الدكتور عبد الرحمن القيسي – وزيرا للتربية.

٦- السيد أحمد الحبوبي – وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية.

٧- السيد أحمد الشماع – وزيرا للصحة.

٨- الدكتور مالك دوهان الحسن – وزيرا للثقافة والإرشاد.

٩- السيد عبد المجيد الجميلي – وزيرا للمواصلات.

١٠- السيد عبد الكريم فرحان – وزيراً للاصلاح الزراعي ووزيرا للزراعة بالوكالة.

١١- الدكتور محمد يعقوب السعيدي – وزيرا للتخطيط.

١٢- السيد أديب الجادر – وزيرا للاقتصاد.

١٣- العميد خليل إبراهيم – وزيرا للصناعة.

١٤- السيد عبد الستار على الحسين – وزيرا للنفط.

١٥- الدكتور شامل السامرائي – وزيرا للوحدة.

١٦- السيد عبد الهادي الراوي – وزيرا لرعاية الشباب.

١٧- السيد عبد الفتاح الشامي – وزيرا لشؤون الشمال ووزيرا للبلديات والأشغال بالوكالة.

١٨- السيد إسماعيل خير الله – وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ووزيرا للخارجية بالوكالة.

١٩- الدكتور عبد الرزاق محي الدين – وزير دولة.

ملحق رقم(١١)

(أسماء مجلس قيادة الثورة الجديد اثر انقلاب ١٧تموز ١٩٦٨)

١- عبد الرزاق النايف رئيسا للوزراء.

٢- الدكتور ناصر الحاني وزيراً للخارجية.

٣- إبراهيم عبد الرحمن الداوود وزيراً للدفاع.

٤- صالح مهدي عماش وزيراً للداخلية.

٥- صالح كبة وزيراً للمالية.

٦- مصلح النقشبندي وزيراً للعدل.

٧- الدكتور احد عبد الستار الجواري وزيرا للتربية.

٨- أنور عبد القادر الحديثي وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .

٩- الدكتور عزت مصطفى وزيراً للصحة.

١٠- الدكتور طه الحاج إلياس وزيراً للثقافة.

١١- محمود شيت خطاب وزيراً للمواصلات.

١٢- محسن القزويني وزيراً للزراعة.

١٣- عبد المجيد الحجيلي وزيراً للإصلاح الزراعي.

١٤- إحسان شيرزاد وزيراً للأشغال والإسكان.

١٥- الدكتور محمد يعقوب السعيدي وزيراً للاقتصاد.

١٦- خالد مكي الهاشمي وزيراً للصناعة.

١٧- مهدي حنوش وزيراً للنفط والمعادن.

١٨- غائب مولود مخلص وزيراً للشؤون البلدية والقروية.

١٩- ذياب العلكاوي وزيراً للشباب.

٢٠- الدكتور عبد الكري زيدان وزيرً للدولة لشؤون الأوقاف.

٢١- جاسم كاظم العزاوي وزيراً للوحدة.

٢٢- الدكتور رشيد الرفاعي وزيراً للدولة لشؤون رئاسة الجمهورية.

٢٣- ناجي عيسى الخلف وزيراً للدولة.

٢٤- كاظم معلة وزيراً للدولة.

Abstract

Abdul-Rahman Arif life and his Political Role In Iraq between (1916 - 2007) A Historical Study

Prepares by: Zainab AL-Zuhairy

Supervisor: PHD: Ahmad Mohammad AL-Jawarneh

This study investigated the life of Iraqi president Abdul Rahman Mohammad Arif and his political role in Iraq for the period (1916-2007), and this study included an introduction, and five chapters, and concisions.

This first chapter paid attention of the personal biography for president abdul Rahman Arif through three parts, the first one identified the environment in which he grew and learned, and the beginning of his personality forming, and then shaping it in balanced attitude, and the second part talked about the beginning of his military forming, and his attending with military college, and his graduation, and the most important military places he employed, and military badges he won, while the third part investigated how he entered to the political filed after the death of his brother the president Abdel-Salam Aref.

The second chapter investigated the internal policy in his reign for the period (18 march 1966 -10 may) (march, 18, 1966 – may, 10.1967) through two parts, the first one paid attention of talking about the ministry of Abdul-Rahman Al-Bazzaz, and the most important political development, while the second chapter demonstrated the conditions of forming the ministry of Naji Talib and the political developments which faced.

The third chapter discussed another side of the internal political life in the period of the president Abdul Rahman Arif through three parts, the first one, talked about the ministry of president Abdul Rahman Arif, and the most important challenges which faced and represented in jewsh fighting on Arab nation in June.5.1967, and reasons caused him to present his resignation, and forming new ministry by Tahir Yahia, whose the second part talked about, while the third chapter investigated the revolution alteration of August.17.1968, which remove the president Abdul Rahman Arif and his government.

The fourth chapter paid attention of Iraq relation with Arab and non Arab countries beside Iraq in the right of president Abdul Rahman Arif through two part, the first one includes Iraq relation with Jordan, and Syria While the second part referred at Iraq relations with Iran and Turkey.

The fifth chapter discussed Iraq other Arab and international relation through four parts, the first one talked about Iraqi and Egyptian relations, the second talked about Iraqi American relations, and the third talked about Iraqi soviet relations and the fourth one talked about Iraqi French relations.

President Abdul Rahman Arif that he has good man, no one has any doubt of his nationality, but he is influenced with them, and in many times he adapt their opinion, and he was trust absolutely with Abdul-Rahman Al-Bazzaz AL-Naïf, Ibrahim AL-Dadud, Hammad shihab, and sa'doun Ghidan, and they investigate this trust in planning and preparing revolution alteration against him.

Abdul-Rahman Arif life and his Political Role In Iraq between (1916 - 2007)

A Historical Study

Prepares by: Zainab AL-Zuhairy

Supervisor: PHD: Ahmad Mohammad AL-Jawarneh